

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

بعنوان:

دور معايير التقارير المالية الدولية في تحسين جودة
المعلومات المحاسبية والمالية، بتطبيق متطلبات
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"
دراسة حالة شركة -MARS LOGISTIQUE-

إعداد الطالبة:

مش فوزية

تحت اشراف:

أ.د/ آيت محمد مراد

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والإسم	الرتبة/ الجامعة	الصفة
حسياني عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي/جامعة الجزائر 3	رئيسا
آيت محمد مراد	أستاذ التعليم العالي/جامعة الجزائر 3	مقررا
مداح عبد الباسط	أستاذ محاضر قسم "أ"/جامعة الجزائر 3	عضوا
بوعافية هشام	أستاذ محاضر قسم "أ"/جامعة الجزائر 3	عضوا
بلقاضي محمد أمين	أستاذ محاضر قسم "أ"/جامعة بومرداس	عضوا
بلقاسمي فضيلة	أستاذة محاضرة قسم "أ"/جامعة بومرداس	عضوا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ

الْحَكِيمُ ﴾

سورة البقرة الآية "32"

الشكر

أشكر الله عزّ وجلّ على أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

كما أوجه شكري إلى الأستاذ المشرف آيت محمد مراد لما منحني إياه من توجيهات

وإرشادات، لإنجاز هذا البحث.

وأقدم بالشكر أيضاً للأستاذ شنوف حمزة الذي لم يبخل عليا بالنصائح، وأخيراً

أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي قال عزّ وجلّ " وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي

صَغِيرًا "

إلى السند الأول والأخير أبي -رحمه الله-

إلى نبع الحنان، أُمي الغالية حبيبة -حفظها الله ورعاها-

إلى أخواتي: نصيرة -زينب

إلى إخوتي كل باسمه

إلى جميع الزملاء والأصدقاء

إلى كل من تجمعني بهم مودة ومحبة.

قائمة المحتويات

I.....	الشكر
III.....	الإهداء
III.....	قائمة المحتويات
V.....	قائمة الجداول
VII.....	قائمة الأشكال
VIII.....	قائمة الملاحق
IX.....	الملخص
أ.....	المقدمة
19.....	الفصل الأول: معايير المحاسبة الدولية كأداة لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية
20.....	تقديم الفصل
21.....	المبحث الأول: التوافق المحاسبي الدولي
21.....	المطلب الأول: مفهوم التوافق المحاسبي الدولي
22.....	المطلب الثاني: العوامل التي أدت إلى الإسراع في التوافق المحاسبي الدولي
23.....	المطلب الثالث: الهيئات الدولية التي تدعو للتوافق المحاسبي الدولي
30.....	المطلب الرابع: التوحيد المحاسبي الدولي
32.....	المبحث الثاني: واقع معايير المحاسبة الدولية ميدانيًا
32.....	المطلب الأول: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ودوافع إصدارها
34.....	المطلب الثاني: الآثار الإيجابية عن إصدار وتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
38.....	المطلب الثالث: عوائق تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
39.....	المطلب الرابع: آفاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
41.....	المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية وجودة المعلومات المحاسبية والمالية
41.....	المطلب الأول: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الصادرة إلى غاية 2024
45.....	المطلب الثاني: العوائق التي تؤثر على تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر
47.....	المطلب الثالث: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية والمالية
49.....	المطلب الرابع: أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على جودة المعلومات المحاسبية والمالية
53.....	المبحث الرابع: واقع النظام المحاسبي المالي في الجزائر
53.....	المطلب الأول: دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي SCF
54.....	المطلب الثاني: اقتراحات تهيئة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF
55.....	المطلب الثالث: تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF
58.....	خلاصة الفصل

59	الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي حسب معايير المحاسبة الدولية ونظام المحاسبي المالي الجزائري
60	تقديم الفصل:
61	المبحث الأول: الإيجار التمويلي: مدخل نظري.....
61	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لعقد الإيجار التمويلي
65	المطلب الثاني: أصناف الإيجار التمويلي
68	المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الإيجار التمويلي
69	المطلب الرابع: الإيجار التمويلي في الجزائر.....
74	المبحث الثاني: عقد الإيجار التمويلي والمعيار المحاسبي الدولي (IAS17) "عقود الإيجار"
74	المطلب الأول: عقود الإيجار وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار"
75	المطلب الثاني: نطاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار".....
76	المطلب الثالث: المصطلحات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار"
77	المطلب الرابع: الإيجار التمويلي بين التشريع الجزائري والمعيار المحاسبي الدولي (IAS17)
81	المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والنظام المحاسبي المالي الجزائري ...
81	المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17
85	المطلب الثاني: المعالجة الجبائية لعقود الإيجار وفق النظام المحاسبي الجزائري
95	المطلب الثالث: القوانين الجبائية الجزائرية المتعلقة بالإيجار التمويلي.....
	المطلب الرابع: المقارنة بين النظام المحاسبي الجزائري والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 في مسألة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار
98	المبحث الرابع: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم IFRS16
101	المطلب الأول: إصدار المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (IFRS16) "عقود الإيجار"
104	المطلب الثاني: حقيقة المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (IFRS16) "عقود الإيجار"
109	المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" ..
112	المطلب الرابع: المقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS17 و المعيار الدولي للتقرير المالي رقم IFRS16.....
115	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة مدى توافق النظام المحاسبي المالي لتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"
116	تقديم الفصل
117	المبحث الأول: منهجية الدراسة وأدوات جمع وتحليل البيانات.....
118	المبحث الثاني: عرض النتائج ومقارنتها
124	خلاصة الفصل
245	الخاتمة
246	قائمة المراجع
250	الملاحق
260	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(01)	المقارنة بين التشريع الجزائري والمعيار IAS 17 من ناحية طبيعة عقد الإيجار	78
الجدول رقم(02)	المقارنة بين التشريع الجزائري والمعيار IAS 17 من ناحية التصنيف النوعي لعقد الإيجار	79
الجدول رقم(03)	المقارنة بين التشريع الجزائري والمعيار IAS 17 من ناحية إختيار شراء الأصل	80
الجدول رقم(04)	القوانين الجبائية لعقد الإيجار التّمويلي	88
الجدول رقم(05)	الفروقات بين ن.م.م الجزائري والمعيار IAS 17 من ناحية المعالجة المحاسبية	90
الجدول رقم(06)	نشأة وتطور المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"	95
الجدول رقم(07)	أهم التّغيرات الحاصلة بين IFRS 16 و IAS 17 من ناحية الاثبات	105
الجدول رقم(08)	أهم التّغيرات الحاصلة بين IFRS 16 و IAS 17 من ناحية الإفصاح	106
الجدول رقم(09)	طريقة تقييم مدى استجابة ن.م.م الجزائري لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية	112
الجدول رقم(10)	نسب استجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 16	117
الجدول رقم(11)	نسب استجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36	128
الجدول رقم(12)	نسب استجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 40	134
الجدول رقم(13)	نسب استجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 08	140
الجدول رقم(14)	نسب استجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17	147
الجدول رقم(15)	نسب استجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 01	157
الجدول رقم(16)	نسب استجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 07	166
الجدول رقم(17)	نسب استجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 12	172
الجدول رقم(18)	متوسط نسبة الإستجابة الكلية لتطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية	176
الجدول رقم(19)	نسب استجابة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16	177
الجدول رقم(20)	متوسط نسبة الإستجابة الكلية لتطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية	191
الجدول رقم(21)	وصف مجتمع الدراسة المتعلقة بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق مع معيار المحاسبة الدولي رقم 17 وما يقابلها ضمن ن.م.م	192
الجدول رقم(22)	نتيجة إختبار (t) لدراسة الاستجابة بين متطلبات المعايير وما يقابلها ضمن ن.م.م.	193
الجدول رقم(23)	وصف عينات الدراسة المتعلقة بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 وما يقابلها ضمن ن.م.م	193
الجدول رقم(24)	نتيجة إختبار (t) لدراسة الاستجابة بين متطلبات المعايير وما يقابلها ضمن ن.م.م	194
الجدول رقم(25)	بيان بعض عقود الإيجار المبرمة من قبل شركة MARS LOGISTIQUE	198
الجدول رقم(26)	جدول الفائدة والتزامات العقد والتّغيرات التي تمّت عليه خلال فترة تطبيق المعيار	201
الجدول رقم(27)	جدول استهلاك حقّ استخدام الأصل	201
الجدول رقم(28)	الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار	202
الجدول رقم(29)	أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي	202
الجدول رقم(30)	جدول الفائدة والتزامات العقد والتّغيرات التي تمّت عليه خلال فترة تطبيق المعيار	203
الجدول رقم(31)	جدول استهلاك حقّ استخدام الأصل	204
الجدول رقم(32)	الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار	204
الجدول رقم(33)	أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي	204
الجدول رقم(34)	جدول استهلاك حقّ استخدام الأصل	205
الجدول رقم(35)	الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار	205

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
206	أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي	الجدول رقم (36)
207	جدول الفائدة والتزامات العقد والتغيرات التي تمت عليه خلال فترة تطبيق المعيار	الجدول رقم (37)
208	جدول استهلاك حق استخدام الأصل	الجدول رقم (38)
208	الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار	الجدول رقم (39)
208	أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي	الجدول رقم (40)
209	جدول الفائدة والتزامات العقد والتغيرات التي تمت عليه خلال فترة تطبيق المعيار	الجدول رقم (41)
210	جدول استهلاك حق استخدام الأصل	الجدول رقم (42)
210	الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار	الجدول رقم (43)
210	أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي	الجدول رقم (44)
211	جدول استهلاك حق استخدام الأصل	الجدول رقم (45)
211	الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار	الجدول رقم (46)
211	أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي	الجدول رقم (47)
212	جدول الفائدة والتزامات العقد والتغيرات التي تمت عليه خلال فترة تطبيق المعيار	الجدول رقم (48)
213	جدول استهلاك حق استخدام الأصل	الجدول رقم (49)
213	الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار	الجدول رقم (50)
213	أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي	الجدول رقم (51)
214	جدول الفائدة والتزامات العقد والتغيرات التي تمت عليه خلال فترة تطبيق المعيار	الجدول رقم (52)
214	جدول استهلاك حق استخدام الأصل	الجدول رقم (53)
215	الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار	الجدول رقم (54)
215	أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي	الجدول رقم (55)
216	جدول استهلاك حق استخدام الأصل	الجدول رقم (56)
216	الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار	الجدول رقم (57)
216	أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي	الجدول رقم (58)
218	يوضح جانب الأصول من الميزانية المحاسبية	الجدول رقم (59)
219	يوضح جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية	الجدول رقم (60)
220	أثر المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على الميزانية	الجدول رقم (61)
220	تطور صافي الأصول بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"	الجدول رقم (62)
221	أثر المعيار IFRS 16 على مجموع الأصول، الديون، الأموال الخاصة، والاهتلاكات	الجدول رقم (63)
222	يوضح جدول حسابات النتائج	الجدول رقم (64)
223	تطور الأعباء الإجارية بين كل من IAS 17 (ن.م.م) و IFRS 16	الجدول رقم (65)
224	أثر تطبيق المعيار IFRS 16 على قائمة الدخل	الجدول رقم (66)
225	يوضح جدول التدفقات النقدية	الجدول رقم (67)
226	أثر تطبيق المعيار IFRS 16 على قائمة التدفقات النقدية	الجدول رقم (68)
226	تحليل عناصر قائمة التدفقات النقدية في حالة تصنيف فوائد التزام الإيجار كتدفقات نقدية تشغيلية	الجدول رقم (69)
227	تحليل عناصر قائمة التدفقات النقدية في حالة تصنيف فوائد التزام الإيجار كتدفقات نقدية تمويلية	الجدول رقم (70)
228	يوضح جدول تغييرات الأموال الخاصة	الجدول رقم (71)
228	تحليل عناصر قائمة تغير الأموال الخاصة	الجدول رقم (72)
229	الوضعية المالية للشركة	الجدول رقم (73)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
30	العلاقة بين التوافق، المعايير والتوحيد	الشكل رقم (01)
33	مصادر المعايير الدولية للمحاسبة	الشكل رقم (02)
35	هيكل مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية	الشكل رقم (03)
61	الأطراف الفاعلة في عقد الإيجار التمويلي	الشكل رقم (04)
73	حجم مشاركة المؤسسات والبنوك في الاستثمار في التأجير التمويلي في الجزائر عام 2020	الشكل رقم (05)
114	منهجية الدراسة	الشكل رقم (06)
196	طريقة الأثر الرجعي الكامل	الشكل رقم (07)
197	طريقة الأثر الرجعي الجزئي	الشكل رقم (08)
220	تطور صافي الأصول بين كل من IAS 17 (ن.م.م) و IFRS 16	الشكل رقم (09)
223	يمثل تطور الأعباء الإيجارية بين كل من IAS 17 (ن.م.م) و IFRS 16	الشكل رقم (10)

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم 01	الاستبيان الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة المتعلق بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي الجزائري
الملحق رقم 02	القرار رقم 003 المؤرخ في: 2019/01/15 المتعلق بإنشاء فريق عمل متعلق بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي
الملحق رقم 03	تقديم الشركة محل الدراسة
الملحق رقم 04	قائمة عقود الإيجار التشغيلية الحالية التي أبرمتها الشركة
الملحق رقم 05	نسخة من عقود الإيجار
الملحق رقم 06	الميزانية لسنة 2023
الملحق رقم 07	جدول حسابات النتائج لسنة 2023
الملحق رقم 08	جدول التدفقات النقدية لسنة 2023
الملحق رقم 09	جدول تغيرات رأس المال لسنة 2023
الملحق رقم 10	معدل الإقتراض الإضافي للمستأجر
الملحق رقم 11	بطاقة وصفية عن معدلات الفائدة في البنوك الجزائرية

قائمة الاختصارات:

الاختصار	الدلالة باللغة الانجليزية	الدلالة باللغة العربية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
EU	The European Union	الاتحاد الأوروبي
IOSCO	International Organization Of Securities Commissions	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
IFAC	International Federation Of Accountants Committee	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IOECD	International Organization For Economic Co-Operation and Development	مجموعة العمل للمعايير المحاسبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
ISAR	International Standards of Accounting and Reporting	مجموعة العمل من الخبراء العاملين في الحكومات والتابعة للأمم المتحدة والخاصة بمعايير المحاسبة والتقارير المالية.
UNO	United Nations Organization	منظمة الأمم المتحدة
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية
EC	European Commission	اللجنة الأوروبية
JFSA	Japan Financial Services Agency	لجنة الخدمات المالية اليابانية
SEC	Securities and Exchange Commission	لجنة الأوراق المالية الأمريكية
IOSCO	International Organization of Securities Commission	لجنة الأسواق الناشئة للمنظمة الدولية لمفوضية الأوراق المالية
CVM	Brazilian Securities and Exchange Commission	لجنة الأوراق المالية البرازيلية
FSC	Financial Services Commission	لجنة الخدمات المالية في كوريا
IFRSF	International Financial Reporting Standards Foundation	مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية
GAAP	Generally Accepted Accounting Principals	مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
SCF	Système comptable financier	النظام المحاسبي المالي
ن.م.م	/	النظام المحاسبي المالي
CNC	Conseil National de la comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
CCU	Uniform commercial code	القانون الاقتصادي الموحد
EBITDA	Earnings Before Interest, Taxes, Depreciation, and Amortization	الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك

الملخص

تهدف هذه الأطروحة إلى قياس مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري لمتطلبات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية الخاصة بعقود الإيجار، ومدى تأثير التحول وتطبيق جديد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، على جودة القوائم المالية للشركة محل الدراسة، وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقييم مدى توافق القوانين التشريعية وتعليمات النظام المحاسبي المالي الجزائري لمتطلبات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية ذات الصلة بعقود الإيجار، التي تم تقسيمها إلى مجموعتين تمثلت في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإثبات والقياس (-IAS08-IAS17-IAS 16) و (IAS36-IAS40) وكذا العرض والإفصاح (IAS01-IAS07-IAS12) واجبة التطبيق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" ومعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية الخاصة بالإثبات والقياس (IAS16-IFRS16-IAS08-IAS40-IAS36-IAS16) وكذا العرض والإفصاح (IAS01-IAS12-IAS07) واجبة التطبيق مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، لمناقشة إشكالية الدراسة قمنا باستخدام اختبار t -test لعينتين مستقلتين لكل مجموعة على حدة، حيث أشارت النتائج إلى وجود نسبة إستجابة تتجاوز 50%، مع وجود "توافق" تأثير ذو دلالة إحصائية بالنسبة لكل مجموعة، وفي الأخير تم دراسة أثر التحول وتطبيق جديد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، على جودة القوائم المالية للشركة محل الدراسة التي خلصت نتائجها إلى وجود تأثير قوي على القوائم المالية بالإضافة إلى مؤشرات النسب المالية للشركة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: عقود الإيجار، معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، النظام المحاسبي المالي جودة القوائم المالية، النسب المالية.

ABSTRACT:

This study aims to measure the extent of agreement the Algerian financial accounting system to the requirements of international accounting and financial reporting standards for lease contracts, and the extent of the impact of the transformation and application of the new International Financial Reporting Standard number 16 “**Leases**” on the quality of the financial statements of the company under study, and as an attempt to answer the problem. We evaluated the extent of agreement the legislative laws and instructions of the Algerian financial accounting system to the requirements of international accounting and financial reporting standards related to lease contracts, which were divided into two groups represented by the international accounting standards for evidence and measurement (IAS 16- IAS17-IAS08-IAS40-IAS36) as well as the presentation. And the disclosure (IAS12-IAS07-IAS01) that is applicable to International Accounting Standard number 17 “**Leases**”, and the International Accounting and Financial Reporting Standards for evidence and measurement (IFRS16-IAS08-IAS40-IAS36-IAS16), as well as presentation and disclosure (IAS01-IAS12-IAS07) applicable to IFRS 16 “**Leases**.” To discuss the problem of the study, we used the **T-Test** for two independent samples, and each group has a limit, and the results indicated that there is a response that exceeds 50%, and with the presence of 'agreement' a statistically significant effect for each group, and then studying the impact of the transformation and the application of a new international Financial reporting standard number 16 “**Leases**”, on the quality of the financial statements of the study company whose results concluded that there is a strong impact on the financial statements in addition to indicators of the financial ratios of the study company.

Key words: lease contracts, international accounting and financial reporting standards, financial accounting system, quality of financial statements, financial ratios.

المقدمة

أ- توطئة:

تسعى المؤسسات الاقتصادية دائماً لمحاولة التمرکز في الساحة الاقتصادية والبحث عن ميزة تنافسية تفتح لها المجال للتوسع والتموقع في السوق مما يجعلها مُلزَمة بالبحث عن مصادر تمويل خارجية لتغطية العجز المحتمل وتوفير السيولة المالية اللازمة لتمويل مشاريعها الإستثمارية خارج أموالها الخاصة التي قد لا تغطي احتياجاتها المالية التوسعية تماشياً مع التنافسية المفروضة، هنا تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية لتغطية هذه الحاجة، مثل القروض التي تكون محفوفة بالكثير من المخاطر، لذا كان من الضروري البحث عن مصادر تمويل أخرى تكون أقل مخاطرة (فإيجار بنوعيه (تشغيلي أو تمويلي) وسيلة للتمويل، تُمكن المؤسسة الاقتصادية من الحصول على الأصول الرأسمالية المطلوبة دون اقتنائها أو باقتنائها لاحقاً والإيجار بنوعيه من مصادر التمويل التي لا تفرض شروط قاسية وتجعل الفائدة المرجوة منه كبيرة وتتناسب مع ما يطمح إليه أصحاب المؤسسات.

أمام أهمية الإيجار في تنمية وتطوير العديد من القطاعات الاقتصادية في أغلب دول العالم، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1982 بإصدار أول معيار محاسبي دولي خاص بعقود الإيجار، يهدف إلى تحديد المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في القوائم المالية للمستأجرين والمؤجرين والافصاحات المرافقة لها وقد عرف هذا المعيار عدة تعديلات على مر السنوات، ففي سنة 2016 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار جديد للتقارير المالية رقم 16 خاص بعقود الإيجار، يُلغى بموجبه المعيار المحاسبي الدولي السابق رقم 17 "عقود الإيجار"، هذا المعيار الجديد جاء بشرح أوسع وأشمل لعقود الإيجار، قدّم النقاط المتعلقة بالإثبات والقياس وكذا العرض والإفصاح لكلّ من المستأجرين والمؤجرين للوصول إلى تصريح صادق لأثر عقود الإيجار على المركز المالي للمؤسسات المعنية.

على المستوى الوطني، فمن الناحية القانونية والمحاسبية تطرق المشرع الجزائري لفكرة التمويل من خلال التأجير عبر عدة إصدارات أولها سنة 1996 الأمر رقم 96-09 المؤرخ بتاريخ: 10 يناير 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، أمّا محاسبياً فإنّ النظام المحاسبي المالي الجزائري عالج العمليات المحاسبية الخاصة بالإيجار التمويلي لدى المستأجر والمؤجر دون الإيجار التشغيلي، وفقاً لقانون رقم: 07-11 المؤرخ بتاريخ: 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

والقرار الصادر في 26 جويلية 2008 المتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

ب- طرح الإشكالية:

وفقاً لما سبق قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار جديد للتقرير المالي الخاص بعقود الإيجار يتضمن قواعد الاعتراف والقياس وكذا العرض والإفصاح، مع تقديم معلومات ملاءمة عن عمليات التأجير لدى المستأجرين والمؤجرين، جعله أشمل وأوسع وبما أنّ النظام المحاسبي المالي الجزائري مستوحى من المرجعية المحاسبية الدولية لسنة 2004، ما يؤدي إلى فجوة محاسبية بين المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار".

من خلال ما سبق ذكره نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى توافق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" وما أثر تطبيقه على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- 1/- ما مدى توافق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" (من ناحية الإثبات والقياس وكذا العرض والإفصاح)؟
- 2/- ما مدى توافق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من ناحية الإثبات والقياس وكذا العرض والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"؟
- 3/- ما أثر التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

ت-الفرضيات:

- 1- هناك توافق مقبول في تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" مع وجود التزام دال إحصائياً بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري.
- 2- هناك توافق غير مقبولة في تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، مع عدم وجود التزام دال إحصائياً بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري.
- 3- لا يوجد أثر على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عند التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار".

ث-أسباب اختيار الموضوع:

تمّ اختيار الموضوع لإعتبارات موضوعية، متمثلة في محاولة التعرف على مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية والنقارير المالية الدولية المتعلقة بعقود الإيجار بالإضافة إلى معرفة أثر التحوّل وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على جودة القوائم المالية للشركة محلّ الدراسة .

يَبقى المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" ذو أهمية بليغة في مجال المحاسبة بصفة عامة والمؤسسات التي تعتمد على الإيجار بكثرة بصفة خاصة، إذّ كان لا بدّ من الاهتمام بموضوع عقود الإيجار خاصة مع تطوّر الأحداث الاقتصادية عالمياً.

ج-أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- *إبراز موضوع عقود الإيجار وما له من أهمية على مستوى المؤسسة، باعتباره من مصادر التمويل.
- *التعرف على مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري لمتطلبات معياري عقود الإيجار وتمثلة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16.
- *تحديد أثر التحوّل وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على نتائج بعض مؤشرات النسب المالية الهامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

ح/-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز مدى توافق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري لمتطلبات المعيار الدولي الجديد للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" الذي يعتبر من المعايير الحديثة بالإضافة إلى كون الموضوع يمس المؤسسات الاقتصادية، فضلاً عن كون الدراسة تتناول موضوع خيارات التحوّل وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" وأثره على جودة القوائم المالية وبعض مؤشرات النسب المالية الهامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

خ-حدود الدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية تم حصر الدراسة في شركة MARS LOGISTIQUE، حيث إرتأينا أن تكون الدراسة على مستوى شركة MARS LOGISTIQUE، لملاءمة الشركة لموضوع الدراسة، بالإضافة إلى سهولة التواصل، أما الحدود الزمنية فتمثلت في الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى سنة 2023، للوقوف على أثر التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار".

د-منهج الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، التساؤلات الفرعية تم إختيار المنهج الوصفي في الجزء النظري الذي يتناسب مع طبيعة ونوع الموضوع، من خلال إبرازه لوصف الظاهرة المراد دراستها، واستخلاص أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها.

ر-صعوبات البحث :

يُمكن حصر الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا العمل في ما يلي:

- ✓ صعوبة توفر المعلومات الكافية والمّحينة على مستوى الشركة محلّ الدراسة من جانب عقود الإيجار. (عدم تواجد تحيين مستمر لحالة عقود الإيجار التي أبرمتها الشركة).
- ✓ انعدام المعلومات الخاصة بتغيير أو تعديل عقود الإيجار (تمديد أو إلغاء عقود الإيجار) على مستوى الشركة محلّ الدراسة.

ز-الدراسات السابقة:

1/- زاوي أمال: "أثر تبني المعايير المحاسبية والمالية على جودة المعلومات المحاسبية والمالية مع دراسة ميدانية حول المعيار المحاسبي الدولي رقم *7* قائمة التدفقات النقدية " أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر -3- سنة 2017 .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية والمحاسبية ، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أنّ المعايير المحاسبية الدولية بادرت بوضع سياسات وإجراءات محاسبية تسعى من ورائها إلى تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، لضمان توحيد قراءة القوائم المالية وإمكانية إجراء المقارنة على الصعيدين المحلي والدولي، حيث أنّه من خلال الدراسة لاحظت الباحثة الأهمية البالغة للمعايير المحاسبية الدولية ودورها الفعال في وضع مبادئ وسياسات محاسبية دقيقة وناجعة ما جعل مهنة المحاسبة تشهد تطورًا ملحوظًا لاسيما وأنّ المحاسبة تعد الركيزة الأساسية في نجاح النشاط الاقتصادي وترشيد مختلف القرارات الهامة كالقرارات الاستثمارية لما توفره من معلومات محاسبية ومالية متضمنة في

القوائم المالية والتي بدورها أصبحت موحدة بين الدول في ظل المعايير المحاسبية الدولية ما يسمح لمستخدمي القوائم المالية إجراء المقارنات اللازمة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة.

2/- محمد طويلب : "عولمة المعايير الدولية للمحاسبة واستراتيجيات توفيق المعايير الوطنية " أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر -3- سنة 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى توافق المعايير الوطنية للمحاسبة مع المعايير الدولية مع اقتراح بعض الاستراتيجيات الواجب إتباعها لموافقة المعايير الدولية، وتوصل الباحث في نهاية بحثه إلى أنّ اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة كان نتيجة لمتطلبات العولمة التي طالت مهنة المحاسبة، ما أدى بدوره إلى وجود فروق جوهرية في التطبيقات المحاسبية للدول، الناتجة عن عدة عوامل متعلقة بالقومية والنظام القانوني وكذا اختلاف البيئة المهنية والثقافية لكل بلد، ما جعل العديد من الدول تقوم بإعداد عدة استراتيجيات تساعد على توفيق المعايير الوطنية للمحاسبة مع المعايير المحاسبية الدولية.

3/- بودور شوريب: "محاولة تقييم مدى تكيف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية " دراسة حالة في المؤسسة الوطنية للبت الإذاعي و التلفزيوني " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، سنة 2016.

قد عالج فيها الباحث إشكالية مدى قدرة واستطاعة البيئة المحاسبية الجزائرية من التكيف مع البيئة المحاسبية الدولية، وهل تتوفر البيئة المحاسبية الجزائرية على المتطلبات اللازمة للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، وبناء على دراسة الموضوع توصل إلى عدة نتائج منها: ضرورة قيام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار معايير محاسبية وطنية تتوافق وتتطابق مع تلك الموجودة دولياً لسد الفجوة الكبيرة بين البيئة المحاسبية الدولية والبيئة المحاسبية الجزائرية.

ما يميز بحثنا عن الدراسات السابقة هو العمل على إبراز مدى توافق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار " وعرض أثر تطبيقه على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال تطبيق خيارات التحول والتطبيق المنصوص عليها.

س- هيكل البحث:

قصد الإلمام بأهمّ الجوانب الرئيسية للدراسة، وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية، تم تقسيم خطة البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وآخر تطبيقي، الفصل الأول تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى التوافق المحاسبي الدولي كمدخل للمحاسبة الدولية، أمّا المبحث الثاني تم حصره في عرض واقع معايير المحاسبة الدولية ميدانياً، الذي يتضمن كل من دوافع إصدار معايير التقارير المالية الدولية، الهيئة المسؤولة عن الإصدار، كذا آفاق هذه المعايير وأثرها على العالم، أمّا بخصوص المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية والمالية من خلال ذكر الإسهامات التي تقدمها معايير المحاسبة الدولية لتحسين جودة ومنفعة المعلومات المالية أمّا المبحث الرابع والأخير تمّ التطرق إلى واقع النظام المحاسبي المالي في الجزائر، إذ خصص لعرض دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجزائري وجديد اقتراحات مراجعة وتحسين النظام المحاسبي المالي الحالي أمّا الفصل الثاني، تضمن هذا الفصل أربعة مباحث، تمّ التطرق في المبحث الأول إلى إعطاء لمحة حول عقود الإيجار، نشأتها، تطورها وأصنافها، أمّا المبحث الثاني خصص للتطرق إلى الإيجار التمويلي حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار"، أمّا المبحث الثالث تمّ التطرق فيه إلى دراسة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار"، مع شرح أهمّ الفروقات بين المعالجتين، أمّا المبحث الرابع والأخير تم عرض جديد إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتمثل في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" من جانب حقيقة ودوافع الإصدار، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 بالإضافة إلى الفرق بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" وأخيراً الفصل الثالث، تطرقنا فيه لـ "دراسة مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري لتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" تمّ تقسيم هذا الجزء إلى مبحثين، مبحث أول تمّ فيه التطرق إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في هذا البحث، أمّا المبحث الثاني تمّ من خلاله تحديد النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول:

معايير المحاسبة الدوليّة كأداة لتعزيز جودة
المعلومات المحاسبية والمالية

تقديم الفصل:

مرّ الفكر المحاسبي بعدة مراحل تاريخية تتّسم كل مرحلة بمميزات جاءت نتيجة أحداث اقتصادية أدّت إلى تطوّر الفكر النظري والعملي للمحاسبة، نتيجة ذلك عملت كل دولة على تطوير أنظمتها المحاسبية بما يناسب الاحتياجات الاقتصادية، وهذا ما أدّى إلى اختلاف الأنظمة المحاسبية في العالم. وقد طرّح هذا الاختلاف عدة مشاكل متعلقة بكيفية الفهم والاستفادة من القوائم المالية المنجزة بطرائق محاسبية متباينة، كما كان صعباً على مستخدمي المعلومة المحاسبية والمالية تحقيق المقارنة بين الشركات المختلفة واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، لهذا لا تزال عدة هيئات دولية تعمل على التخفيف من هذه الاختلافات والاتجاه نحو التوافق والتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي، للوصول في نهاية المطاف إلى جودة المعلومات المحاسبية والمالية.

وعليه ارتأينا في هذا الفصل أن ندرسه في أربعة مباحث رئيسة تتمثل في:

المبحث الأول: التوافق المحاسبي الدولي

المبحث الثاني: واقع معايير المحاسبة الدولية ميدانياً

المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية وجودة المعلومات المحاسبية والمالية

المبحث الرابع: واقع النظام المحاسبي المالي في الجزائر

في الأخير سنختم هذا الفصل بملخص شامل مجموعة استنتاجات توصلنا إليها من خلال الفروع البحثية المعروضة للنقاش والتحليل.

المبحث الأول: التوافق المحاسبي الدولي

سنحاول التركيز في هذا المبحث على مفهوم التوافق المحاسبي الدولي والعوامل التي أدت إلى الإسراع فيه، وكذا الهيئات الدولية التي تدعو للتوافق المحاسبي، كما أشرنا إلى التوحيد المحاسبي وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم التوافق المحاسبي الدولي

جاء التوافق المحاسبي أساساً لإصدار معايير محاسبية موحدة ومقبولة عالمياً، لأجل إعداد قوائم مالية يمكن لمستخدميها الاستفادة منها لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، إذن ما هو التوافق المحاسبي الدولي وما تاريخه وما هي الصعوبات التي تواجهه؟

عُرف التوافق المحاسبي الدولي على أنه⁽¹⁾ عملية تهدف إلى تقليص الفروقات بين المعايير المحاسبية المحلية والمعايير الدولية بهدف توحيد طرق عرض القوائم المالية وتحسين قابليتها للمقارنة، وهو أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تعزيز الشفافية والإستثمار.

كما عُرّف التوافق المحاسبي على أنه "محاولة تنسيق وتقريب الممارسات والطرق المحاسبية بين الدول المختلفة عند إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المختلفة، بصورة يسهل مقارنتها على المستوى الدولي"⁽²⁾.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن التوافق المحاسبي يمثل عملية تنظيمية تهدف إلى معالجة التباين القائم بين النظم المحاسبية المعتمدة في مختلف الدول، من خلال تقليص الفروقات وتقريب القواعد والإجراءات المحاسبية، بغرض تحقيق قدر أكبر من الاتساق والشفافية في التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي.

كما يعد عام 1904 بدايةً للتوافق المحاسبي الدولي حيث عقد أول مؤتمر دولي للمحاسبين في سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية، ودُعيت فيه الدول إلى توحيد المهنة، وتواصلت الجهود لاحقاً، إذ طُرحت عام 1957 في مؤتمر أمستردام فكرة توحيد القواعد المحاسبية، وتبلورت أكثر في مؤتمر باريس عام 1967 من خلال تشكيل فريق متخصص، وتوجهت هذه الجهود بتأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام 1973 في دوسلدورف بألمانيا، والتي تولت مهمة إعداد ونشر معايير محاسبية دولية.

¹ <https://www.scribd.com/> تاريخ التصفح 20/10/2022.

² محمد حسان بن مالك، علاء بوقفة، "المحاسبة المالية طبقاً للنظام المحاسبي المالي الجزائري IAS/IFRS"، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص.29.

المطلب الثاني: العوامل التي أدت إلى الإسراع في التوافق المحاسبي الدولي

قبل التطرق إلى جملة العوامل التي أدت إلى الإسراع في التوافق المحاسبي الدولي، لا بدّ من مناقشة أهمية التّقارب المحاسبي الدولي، ومن الصور الهامة للتقارب المحاسبي الدولي نجد⁽¹⁾:

1. التّشجيع على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للجهات التي لا تزال متأرجحة بين التطبيق وعدمه، ويلاحظ أنّ الدّول السبعة الكبرى 7G وصندوق النقد الدولي (IMF) قد شجعت ودّعت تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

2. تواجه الكثير من الدّول المتقدمة، مثل كندا، التي شجعت على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وتطبيقاتها لتجاوز الاختلافات في قواعد وأسس المعالجات المحاسبية ولزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

3. أمّا المجتمع الدولي، فالدّول بين مطبقة للمعايير بالكامل وبين مجيزة لتطبيقها وأخرى تمنع تطبيقها، أنّ الدّول التي تمنع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتناقص سنويًا بالتدريج حيث بلغ عدد الدّول المطبقة 120 دولة سنة 2018.

أما فيما يخص جملة العوامل التي أدت إلى الإسراع في التوافق المحاسبي الدولي نذكر منها:⁽²⁾

1. التوسع في التجارة والمبادلات الاقتصادية الدولية: زاد حجم المبادلات التجارية والخدمات التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات المنتشرة في كل أنحاء العالم، وتتطلب ذلك معايير وأسس للقياس والإبلاغ المحاسبي الخاص بها، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، كان من متطلبات الانضمام إليها تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، إذ سيؤدي تطبيقها إلى اتساق أكبر للمعلومات المالية المقدمة في تقارير الشركات السنوية.

2. الإحتياج المتزايد لرأس المال : لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة، وحاجة المستثمرين إلى المعلومات المالية عن الشركات التي يتم الإستثمار فيها وإقراضها.

3. الشركات متعددة الجنسيات وضغوطها باتجاه الحاجة إلى معايير محاسبية متوافق عليها عالميًا للإفصاح عن مواقفها المالية، لأنّ مصلحتها أنّ تطبق دّول العالم معايير محاسبية موحدة لتسهيل أعمالها.

¹ خالد جمال الجعارات، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، الجزء الأول، دار صفاء، الأردن، 2017، ص.ص 37-38.

² عبد الرزاق الشحادة، "المحاسبة الدولية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص.ص 47-48.

المطلب الثالث: الهيئات الدولية التي تدعو للتوافق المحاسبي الدولي

- إنّ تبني التوافق المحاسبي على المستوى الدولي جاء نتيجة الجهود من قبل هيئات دولية دعت إلى إعداد معايير محاسبية موحّدة، وتتمثل في ستة هيئات رئيسية وهي:⁽¹⁾
- 1- لجنة معايير المحاسبة المالية (IASB)، التي أصبحت تسمى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ابتداءً من سنة 2001.
 - 2- الاتحاد الأوروبي (EU).
 - 3- المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).
 - 4- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).
 - 5- مجموعة العمل من الخبراء العاملين في الحكومات والتابعة للأمم المتحدة والخاصة بمعايير المحاسبة والتقرير الدولية (ISAR).
 - 6- مجموعة العمل للمعايير المحاسبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (IOECD).
- وسوف يتم التطرق إلى هذه الهيئات بشكل مختصر.
- 1- لجنة معايير المحاسبة المالية IASC:**

تأسست عام 1973 وذلك بموجب اتفاقية وقّع عليها ممثلو الجهات المحاسبية المعنية في تسع دول هي: استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، واتخذت من بريطانيا مقراً لها، وتولت اللجنة بوضع المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، وأصدرت اللجنة إلى غاية نهاية سنة 2000، 41 معياراً محاسبياً دولياً بالإضافة إلى العديد من التفسيرات التي بلغت 33 تفسيراً⁽²⁾.

لقد أعيدت هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام 2001، من مهام المجلس تطوير معايير المحاسبة الدولية، كما اعتمد على المعايير التي أصدرتها اللجنة سابقاً، وله مسؤولية تعديلها وتطويرها وتفسير المعايير.

¹ - فريدريك تشوي، كارول آن فروست، جاري ميك، "المحاسبة الدولية"، دار المريخ، السعودية، بدون تاريخ نشر، ص 356.

² - خالد جمال الجعرات، "معايير التقارير المالية الدولية 2007"، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 31.

2- الاتحاد الأوروبي EU:

الإتحاد الأوروبي تكّثل سياسي واقتصادي بدأ مساره منذ عام 1951، يشمل 28 دولة أوروبية، قبل خروج بريطانيا عام 2016، أهدافه الاستراتيجية: دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإبراز دور أوروبا في العالم⁽¹⁾، وتعتبر المفوضية الأوروبية الهيئة الحاكمة للاتحاد الأوروبي ولها كامل القوة الملزمة للدول الأعضاء لاتباع توجهاتها الخاصة بالمحاسبة.

عمل الإتحاد الأوروبي نحو التوفيق بين المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا داخل الإتحاد، وأصدر في هذا المجال عدة توجيهات كان لها نتائج على التقارير المالية، وفي نوفمبر 1995 اتجه الإتحاد الأوروبي نحو "استراتيجية المحاسبة الجديدة" New Accounting Strategy"، وهي استراتيجية محاسبية جديدة اتبعتها المفوضية الأوروبية القائمة على تحليل درجة إتفاق معايير المحاسبة الدولية والتوجيهات المحاسبة الأوروبية، حيث خلص هذا التحليل إلى السماح للشركات الأوروبية الراغبة في التسجيل في البورصات خارج الإتحاد الأوروبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية⁽²⁾، وبتاريخ 19 جويلية 2002 اعتمد الإتحاد الأوروبي اللائحة الأوروبية رقم 1606/2002 التي فرضت الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وفي 01 جانفي 2005 بالنسبة للحسابات الموحدة للشركات المدرجة في البورصة الأوروبية وقد تركت الخيارات للدول الأعضاء الحق في تعجيل اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية⁽³⁾.

أما بالنسبة للشركات غير المدرجة في البورصة، والحسابات الفردية فلدول الأعضاء الخيار بين: جعل معايير التقارير المالية إجبارية، أو اختيارية أو منع تطبيقها.

¹- <http://www.alhazeera.net/encyclopedia/organizationandstructures/2010/12/23> تاريخ لتصفح 12/04/2020.

²- فردريك تشوي، كارول آن فروست، جاري مبيك، مرجع سبق ذكره، ص.381.

³- خالد جفال، "التجربة الفرنسية في اعتماد المرجعية الدولية IFRS"، مقال مقدم ضمن مجلة البحوث في العلوم المالية

والمحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 2016/02، ص.4.

3- المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO):

هي منظمة دولية تأسست عام 1983، يوجد مقرها في مدريد (إسبانيا)، تجمع المنظمة بين المنظمين من البورصات الرئيسية في العالم، وتجتمع مرة في السنة، يتعدى عدد أعضائها 190 عضواً وتغطي أكثر من 95% من أسواق المال الدولية⁽¹⁾.

هدفها الرئيسي هو وضع معايير دولية لتعزيز الكفاءة والشفافية في أسواق الأوراق المالية، تحسين حماية المستثمرين وتعزيز التعاون بين المنظمات من أجل مكافحة الجرائم المالية، وعلى مستوى هذه الأسواق، فقد كان لهذه المنظمة دور كبير في دعم جهود لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، ويمكن تلخيص دورها عبر أهم الأحداث التالية:⁽²⁾

1. سنة 1995 حدث اتفاق بين هيئة الأوراق المالية الدولية IOSCO ولجنة معايير المحاسبة الدولية IASC هدفه إصدار معايير محاسبية عالية الجودة وهذا حسب الملاحظات التي قدمتها IOSCO، على أن يتم هذا المشروع في ديسمبر 1998، وفي حالة نجاح اللجنة في الوفاء بشروط IOSCO فسوف توصي باعتمادها معايير المحاسبة الدولية لأغراض التداول وإصدار الأوراق المالية في أسواق رأس المال الدولية.

2. في ماي 2000 وبعد تقييم معايير المحاسبة الدولية، حددت هيئة الأوراق المالية الدولية IOSCO ثلاثين معياراً والتي أوصت أعضائها باعتمادها في الأسواق المالية مع حرية اختيار طريقة اعتماد هذه المعايير، كتطبيق طريقة معينة أو إضافة طرق أخرى لا تتصّل عليها المعايير أو التوفيق مع المتطلبات الوطنية، كذلك القيام بإفصاحات إضافية أو تفسيرات.

3. في جوان 2016 أعلنت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن بيان بروتوكول وهو برنامج عمل طموح لتعزيز وزيادة التعاون بين المنظمين تم إصدار هذا البيان في 14 ماي 2016 وتتمثل أهدافه الأساسية في:⁽³⁾

- المناقشات الاستراتيجية: مناقشة قضايا إعداد معايير التقارير المالية بين هيئة الأوراق المالية الدولية IOSCO ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- تطوير معايير التقارير المالية: من خلال تبادل المعلومات والمساهمة النشطة من الهيئة ISOCO في عملية وضع المعايير.

¹ - <http://www.cosob.org/ar/cooperation-internationale/> تاريخ التصفح: 12/04/2020.

² - مقدم خالد، "دور المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي في استقرار أسواق رأس المال الدولية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص.120.

³ - <http://www.ifrs.org/news-and-events/2016/06/ifrs-foundats-and-iosco-strengthen-cooperation-oven-ifrs-standards/>, 15/02/2019, 10 :30.

• تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: وتبادل المعلومات: فيما يتعلق بتطبيق هذه المعايير بشكل متناسق بين المنظمتين.

نصّ البيان على استمرار تعزيز التعاون بين الهيئة IOSCO ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بإضافة اجتماع ممثلي المؤسسة و IOSCO بشكل دوري، وعند الاقتضاء، وتبادل وجهات النظر حول المسائل الإستراتيجية ذات الاهتمام المشترك.

وبخصوص هذا البيان، قال ميشيل برادا^(*) (رئيس أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية): «لطالما دعمت هيئة IOSCO عمل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وساعدت مساهمة هيئة IOSCO وأعضاؤها في تشكيل وتطوير وتطبيق معايير التقارير المالية، إذ توفر هذه المبادرة إطار عمل للتعاون المستقبلي بينهما، للعمل نحو الهدف المشترك للمعايير وهو الجودة العالية للأسواق المالية العالمية».

قال أشلي ألد^(*) (رئيس مجلس الهيئة IOSCO): «سيعزز هذا البروتوكول الجديد بين الهيئة IOSCO ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الطريقة التي تعمل بها المنظمتان معاً لضمان أن تكون الأسواق المالية العالمية قائمة على الإفصاح المالي والشفافية، وأنطلع كثيرًا إلى العمل مع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إطار هذه الترتيبات التعاونية المعززة».

4- الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC):

هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977، ويضم في عضويته 173 عضوًا ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من (2,5) مليونين ونصف مليون محاسب، هدفه تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى، والتشجيع على اعتمادها، ولتحقيق مهامه فإن الإتحاد لديه علاقة وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم⁽¹⁾، وقد قامت لجان الإتحاد بوضع المعايير التالية:⁽²⁾

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد.

- معايير دولية لرقابة الجودة.

* ميشيل برادا: فرنسي الأصل، رئيس سابق لهيئة الأسواق المالية 2003-2008، رئيس مجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية منذ سنة 2012، لديه العديد من المؤلفات في مجال المحاسبة العمومية.

* أشلي ألد: إنجليزي الأصل، تقلد عدة مناصب هامة منها: عضو في معهد Hong Kong للمصرفيين، نائب رئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO، ثم رئيس مجلس IOSCO منذ سنة 2011.

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص110.

² <http://www.specialties.bayt.com/ar/ar/specialties/q/100330/>, تاريخ التصفح: 18/02/2020، 20:20.

- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة.
 - معايير التأهيل الدولية.
 - معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
- في مارس 2015 تم إعداد "مذكرة تفاهم" بين الإتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC" ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتضمنت هذه المذكرة ما يلي:⁽¹⁾
- تتمثل مهمة الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في خدمة المصلحة العامة، من خلال المساهمة في المعايير الدولية عالية الجودة ودعمها والمساعدة في بناء وتشجيع منظمات محاسبة مهنية قوية.
 - يتمثل الهدف الأساسي لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير مجموعة واحدة من معايير التقارير المالية عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة عالمياً على أساس المصلحة العامة، للوصول إلى تقارير مالية تتسم بالشفافية وتساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
 - لكل من الإتحاد IFAC ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أهدافاً تشمل ما يلي:
 - ✓ تمكين المصلحة العامة من تطوير معايير عالمية عالية الجودة وقابلة للتنفيذ، عند الاقتضاء من قبل مجالس وضع المعايير.
 - ✓ نشر هذه المعايير واعتمادها وتنفيذها بصرامة.
 - يشترك الإتحاد IFAC ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الاعتقاد بأن ثقة جميع المستخدمين في شفافية وسلامة التقارير المالية أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى الأداء الفعال لأسواق رأس المال وتخصيص رأس المال بكفاءة، وستحسن المعلومات المالية الشفافة ثقة المستخدمين بهذه المعلومات.
 - الإلتزام بتعزيز المبادرات ذات الاهتمام المشترك والمتبادل بين الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
 - تأكيد الطرفين على القيام بشكل دوري بمراجعة القضايا المشتركة، وسيكون لكل هيئة ممثلين في الهيئة الأخرى مع مراعاة أحكام الترتيبات والسياسات والإجراءات الخاصة بهما من وقت لآخر.
 - يشجع الإتحاد IFAC استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال برنامج الامتثال الخاص بالأعضاء، ويطلب من الهيئات الأعضاء في IFAC استخدام أفضل مساعيهم لدمج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في متطلبات المحاسبة الوطنية الخاصة بهم.
 - يشجع كل من الإتحاد IFAC ومؤسسة IFRS كل الهيئات الوطنية وغيرها من هيئات وضع المعايير المحاسبية والهيئات الأعضاء في IFAC على تقديم تعليقات حول المشاريع ذات الصلة التي طوّرتها أنشطتهم.

¹- <http://www.cdn.ifrs.org/-/media/leature/around-the-world/memorandan/ifac-memorand.pdf>, 20/01/2021, 21 :30.

- أكد الطرفين (الاتحاد IFAC ومؤسسة IFRS) على أهمية التعاون معاً في مجال البحوث ذات الصلة والقيام بأنشطة بحثية مشتركة للمساعدة في تحقيق أهداف المصلحة العامة.

5- منظمة الأمم المتحدة (UNO):

هي تجمع سياسي يضم جميع دول العالم وكان أول اهتمام لها حول إفصاح المعلومات في عام 1976، حين أشارت مجموعة الخبراء من خلال نشاطات لجنة الشركات العابرة للقارات إلى وضع مقترحات تتبع في دراسة أثر الشركات متعددة الجنسيات في التنمية والعلاقات الدولية، وركزت مجموعة الخبراء على تطوير قوائم للحد الأدنى من المعلومات المالية وغير المالية التي يجب على هذه الشركات الإفصاح عنها في التقارير المالية، وأصدرت هذه المنظمة الإرشادات الواجب إتباعها عند الإفصاح في التقارير المالية⁽¹⁾.

ومن الإفصاحات المالية التي تقترحها المنظمة، كشف الدخل والميزانية، أما الإفصاحات غير المالية التي اقترحتها فترتبط باستخدام سياسات أسعار التحويل، وتعكس هذه طلبات الدول النامية الممثلة في الأمم المتحدة من الشركات المتعددة الجنسيات العاملة لديها لتزويدها بالمعلومات الكافية، لتتمكن تلك الدول من الحكم على أدائها الاجتماعي.

لدى منظمة الأمم المتحدة فريق عمل التعاون الحكومي لتفسير المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR)، ويقوم هذا الفريق بعملية التوافق للمعايير المحاسبية الوطنية عن طريق إصدارات ونشر أفضل الممارسات التي تتضمنها معايير المحاسبة الدولية، وتم تشكيل هذا الفريق (ISAR) عام 1982 ومهامه كما يلي:⁽²⁾

- 1- مناقشة المعايير المحاسبية وإعداد البيانات المالية المرتبطة بها.
- 2- المشاركة الإيجابية مع المنظمات المهنية الإقليمية والدولية في تحديد المعايير المحاسبية.
- 3- الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الدول النامية ومصالحها فيما يرتبط بالحاجة إلى البيانات والإفصاح عنها.

وتعتبر الاجتماعات السنوية لهذا الفريق ملتقى للتنسيق داخل الأمم المتحدة لقضايا الشركات والشفافية والمحاسبة، حيث يشارك إلى جانب خبراء هذا الفريق مجموعات ذات مصالح، بما في ذلك المنظمات المهنية للمحاسبة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، شركات الإستثمار والخدمات المالية، الهيئات الأكاديمية، المجتمع المدني، ووجدت (ISAR) في السنوات الأخيرة أنّ بعض الموضوعات لم تجد لها حلاً واضحاً كالمحاسبة البيئية، وتفقد الآن مشروعات مساعدة تقنية في عدد من الدول للإصلاح المحاسبي وبرامج التدريب في دول مثل روسيا، أذربيجان، أوزبكستان، فضلاً عن تصميم برامج تعليم محاسبية طويلة الأجل للدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية.

¹ - <http://www.accdiscussion.com/t16263>, 20/01/2021, 11 :30.

² - مقدم خالد، "دور المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي في استقرار أسواق رأس المال الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص.123.

6- منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD):

تأسست عام 1961 خلفاً لمنظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي التي تأسست عام 1947، وتتمثل رسالة المنظمة في "تعزيز السياسات التي تؤدي إلى تحسين الرفاه الإقتصادي والاجتماعي للشعوب في سائر أنحاء العالم"، وتعمل المنظمة على مسائل تتعلق بالتطورات على الصعيد الإقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يشمل موضوعات مثل الإصلاح التنظيمي، والتنمية، والتجارة الدولية⁽¹⁾.

وتتيح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OECD) العضوية الدولية، والذي يشمل حالياً 34 دولة من أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية، مع تركيز خاص على الإقتصاديات الناشئة، أما الدول الأخرى فتعد شركاء للمنظمة، وفي عام 1975 أنشأت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لجنة مختصة بالإستثمار الدولي، والشركات متعددة الجنسيات، حيث تتولى هذه اللجنة مهمة إقتراح خطوط إرشادية لتأطير أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، مع التركيز على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنافسة، والتمويل والضرائب والعمالة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإرشادات لا تحمل صفة الإلتزام القانوني، إلا أن حكومات الدول الأعضاء قد أجمعت على أهمية الإلتزام بها وأخذها في الاعتبار عند صياغة السياسات ذات الصلة.

من خلال التطرق إلى أهم الهيئات الدولية التي تروج للتوافق المحاسبي الدولي، نلاحظ أن بعض الهيئات لها سلطة فرض المعايير الدولية للمحاسبة على أعضائها (مثل: الاتحاد الأوروبي)، عكس هيئات دولية أخرى (مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية)، ونلاحظ أيضاً أن هذه الهيئات ظلت ولا زالت حتى اليوم تعمل على نشر التوافق المحاسبي الدولي من خلال دعوتها الدائمة إلى تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة، وتتمثل الإجراءات التي تقوم بها هذه الهيئات لزيادة التوافق المحاسبي الدولي في مجموعة مذكرات تفاهم وتعاون، وكذا بروتوكولات تجمع بين هذه ال هيئات الدولية ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تعنى بإصدار معايير محاسبية دولية موحدة.

المطلب الرابع: التوحيد المحاسبي الدولي

إن زيادة المبادلات التجارية والحاجة المتزايدة إلى رأس المال، أدت إلى المطالبة بتوفير معلومات مالية صادقة وشفافة من قبل مستخدميها في جميع أنحاء العالم، والمطالبة بالتوحيد المحاسبي الدولي، فما هو التوحيد المحاسبي الدولي وما أهميته؟

¹ - <http://www.tfig.utcila.org/ar/lcontents/org-oecd.htm>, 25/02/2021, 23 :30.

1- مفهوم التوحيد المحاسبي الدولي :

يعتبر التوحيد المحاسبي أحد المفاهيم المحاسبية التي تستخدم للتعبير عن أسس وقواعد موحدة للقياس وعرض المعلومات التي تهدف إلى إنتاج معلومات قابلة للمقارنة، وتشترط بدورها أن تكون معلومات موضوعية⁽¹⁾.

كما يعرف التوحيد المحاسبي على أنه: توحيد للقواعد والسياسات المحاسبية وتطبيقها على الدول، والتوحيد لا يقبل اختلافات في الإجراءات على المستوى الدولي⁽²⁾.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التوحيد المحاسبي هو عملية وضع نظام محاسبي موحد قائم على قواعد وسياسات محاسبية موحدة للقياس وعرض المعلومات، للوصول إلى نظام محاسبي فعال وقابل للمقارنة، تجدر الإشارة أن هناك اختلاف في كل من المصطلحات التالية:

- **التوافق المحاسبي:** الذي تم تعريفه سابقاً، وهو تقليل درجة الاختلافات في الأنظمة المحاسبية على مستوى العالم. أما التنسيق المحاسبي فيعبر عن نفس مفهوم التوافق المحاسبي.

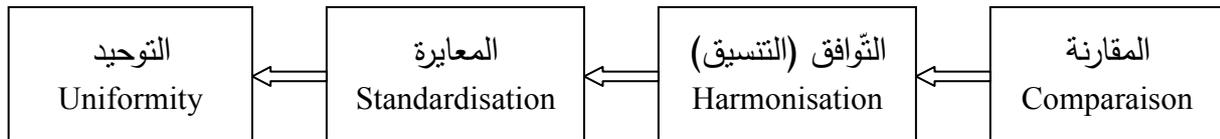
- **المعايرة:** هي محاولة لوضع توحيد في الطرق المحاسبية.

- **التوحيد المحاسبي:** هو نظام محاسبي موحد لا يعترف بوجود قواعد ومقاييس خاصة لكل دولة.

كل المصطلحات السابقة الغرض منها تحقيق التجانس للأنظمة المحاسبية على مستوى العالم لكن درجة التجانس تختلف من مصطلح إلى آخر.

حيث أكد الباحثون أن أول مرحلة قبل الوصول إلى التوحيد هي المقارنة بين الأنظمة المحاسبية للدول، ثم الانتقال إلى التوافق (التنسيق) المحاسبي الذي ينتج عنه مجموعة من المعايير المتفق عليها ثم المعايرة التي تعني استخدام معايير دولية معينة وتطبيقها في جميع الدول الأخرى ثم الوصول في النهاية إلى التوحيد، وتتضح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): العلاقة بين التوافق، المعايرة والتوحيد



المصدر: علي باركية، "مساهمة النظام المحاسبي المالي في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة الاقتصادية" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، سنة 2019، ص 21.

¹ - تدلاوتي يامنة، العيد محمد، "آثار وانعكاسات التوحيد المحاسبي على نظام مراقبة التسيير"، مقال مقدم في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 4، العدد 02، 2015، ص 289.

² - <http://accidiscussion.com/forum/> تاريخ التصفح 25/03/2021، 23 :00

2- فوائد التوحيد المحاسبي الدولي: يحقق التوحيد المحاسبي عدة فوائد منها:

- قابلية مقارنة القوائم المعدّة في بلدان مختلفة تؤدي إلى تعزيز قرارات الإستثمار والاقتراض وتسهّل لمستخدمي القوائم المالية من أيّ بلد فهمها حتى وإن كانت معدّة في بلدان أخرى.
 - توحيد الفروع الأجنبية يصبح أسهل، حيث تسهل المعايير الموحّدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحّدة مع بقاء مشكلة تحويل العملة فقط.
 - معرفة ودراية الدول النامية بالمعايير والطرق والإجراءات المحاسبية التي تعمل في ظلها الشركات الكونية وفروعها العاملة فيها⁽¹⁾.
 - اختصار الزمن والتكلفة والجهد للدول النامية في الوصول إلى النتائج التي وصلتها الدول المتقدمة التي أنجزت المعايير الدولية.
 - توفير المال والوقت في توحيد وجمع المعلومات المالية المختلفة عندما تطلب من أكثر من طرف وفقاً لمتطلبات قانونية⁽²⁾.
- وأخيراً يمكن لنا أن نستنتج أنّ الاتجاه الحالي يسير نحو تحقيق التوافق المحاسبي الدولي وليس التوحيد المحاسبي الدولي، لأن التوحيد المحاسبي من الصعب تحقيقه نظراً لاختلاف الأحداث الاقتصادية التي تعالج بطرق محاسبية مختلفة لحدّ الآن.

¹ - رأفت حسن النجار، "المحاسبة الدولية"، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص.191.

² - فيصل نجم الدين عبد الله، فاضل نبي عثمان، "التوافق بين القواعد المحاسبية العراقية والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ودورها في تطوير مهنة المحاسبة في العراق"، مجلة زانكو الانسانيات، جامعة صلاح الدين، العراق، مجلد

19، عدد 4، 2015، ص.173.

المبحث الثاني: واقع معايير المحاسبة الدولية ميدانياً

أدى اختلاف القواعد والسياسات المحاسبية على المستوى العالمي إلى تباين في عرض عناصر القوائم المالية في كل دولة، مما فرض الحاجة لتوافق محاسبي دولي، ولتجسيد مفهوم التوافق المحاسبي لا بدّ من وضع معايير محاسبية تتعلق بعملية الإفصاح وكيفية عرض القوائم المالية، لذا تعتبر هذه المعايير كمرتكزات يتم الاعتماد عليها في إعداد وعرض القوائم المالية.

وتجدر الإشارة أنّ معايير المحاسبة الدولية تتغير باستمرار وتستجيب للتطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية الدولية، وبالتالي فهي معايير مرنة، قابلة للتعديل، تواكب التطورات المستجدة. ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى:

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ودوافع إصدارها، الآثار الإيجابية لهذه المعايير، معوقات تبنيها من قبل دول العالم، وآفاق هذه المعايير على المستوى الدولي.

المطلب الأول: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ودوافع إصدارها

بدأ التفكير الفعلي في إنشاء معايير المحاسبة الدولية في أواخر القرن التاسع عشر، من طرف هيئات دولية للمحاسبة، والهدف منها تقليل الاختلافات الموجودة في الأنظمة المحاسبية في العالم. أ- تعريف معايير المحاسبة الدولية:

قبل التطرق إلى تعريف المعيار المحاسبي الدولي، فإنّه لا بدّ من تقديم تعريف للمعيار المحاسبي أولاً، الذي يتكون من مصطلحين اثنين هما: المعيار والمحاسبة.

المعيار: لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard الإنجليزية، وهي تعني القاعدة المحاسبية، وتعني كلمة معيار في اللغة: نموذج يوضع، يقاس على ضوءه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أمّا في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدّد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، مثل الأصول الثابتة، البضاعة أو غيرها⁽¹⁾. أمّا المحاسبة: علم يُعنى بتسجيل وتصنيف عمليات الشركة مع شركائها الإقتصاديين (زبائن، موردين، مساهمون، الدولة، العمال... الخ) من أجل توفير المعلومات المالية لمستخدميها: الداخليين (متخذي القرار، المدراء... الخ) والخارجيين (المساهمين، الدائنين... الخ)⁽²⁾.

ومنه فالمعيار المحاسبي هو: «بيان كتابي يُصدّره جهاز أو هيئة تنظيمية (رسمية) محاسبية أو مهنية، يتعلق بعنصر محدّد من عناصر القوائم المالية أو نوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث

¹ - أعضاء الصفحات الزرقاء، "معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS"، دار الورقة الزرقاء، الجزائر، 2008، ص.8.

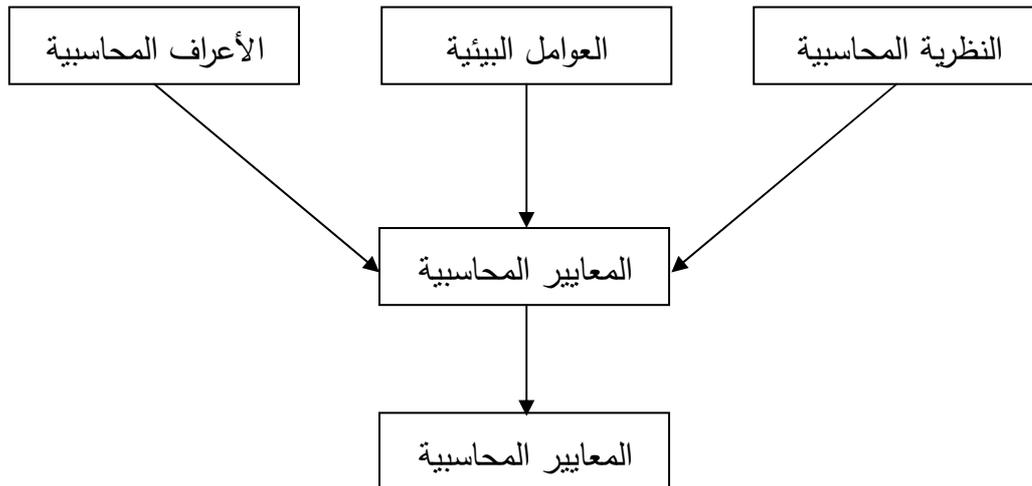
² - Charlotte Disle, "introduction à la comptabilité", édition Francis, Lefebvre, France, 2019, p.01.

المتعلقة بالمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها ويتناول تحديد الأسلوب المناسب لقياس أو عرض أو التصرف في هذا العنصر لأغراض تحديد نتائج الأعمال وبيان المركز المالي للشركة بما يحقق أهداف المحاسبة لأقصى حد ممكن»⁽¹⁾.

وتأسيساً على ما سبق يمكن تعريف معايير المحاسبة الدولية على أنها: «مجموعة من القواعد والأسس صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وهدفها قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على المركز المالي للشركة، هذه الأسس والقواعد المتعارف عليها مستخلصة من خبراء المهنة على المستوى العالمي».

وتجدر الإشارة إلى أنّ معايير المحاسبة الدولية يتم وضعها بالإعتماد على ثلاثة مصادر رئيسية هي: النظرية، البيئة، الأعراف، والتي يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مصادر المعايير الدولية للمحاسبة



المصدر: هشام دغموم، "دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر- " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر-3-2015، ص28.

- فالنظرية المحاسبية هي المنبع الأساسي والدائم لبناء معايير المحاسبة الدولية.
- العوامل البيئية تمنح معايير المحاسبة الدولية الصيغة التطبيقية، بحيث تصبح ملائمة للظروف والاعتبارات الخاصة بالزمان والمكان.

¹- بن يخلف كمال، "دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016، ص.50.

- الأعراف المحاسبية والمصطلحات المحاسبية لها دور كبير وواضح في بناء الإطار الفكري والمفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية.
- ب-دوافع إصدار معايير المحاسبة الدولية:**
 - إنّ دافع إصدار معايير المحاسبة الدولية بالدرجة الأولى، هو تجسيد مفهوم التوافق المحاسبي الدولي، إلا أن هناك دوافع أخرى تتمثل في:⁽¹⁾
 - زيادة حجم التجارة الدولية والاستثمار الدولي من خلال الشركات متعددة الجنسيات.
 - تزايد رغبة المستثمرين والشركات والتكتلات الدولية في تطوير نظم المحاسبة بما يتوافق والتغيرات الدولية الحديثة.
 - تطور الأسواق واندماج الشركات خاصة الأوروبية أثر بشكل كبير على تنظيم المؤسسات، وهو ما يتطلب نشر المعلومات والقوائم المالية للكشف عن وضعيتها المالية.
 - زيادة اهتمام المنظمات المحاسبية في تحقيق أكبر قدر من التناسق والتجانس في الطرق والأساليب المحاسبية.
 - الاختلاف في الوسائل والإجراءات المحاسبية الدولية.

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية عن إصدار وتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

إنّ عملية إصدار المعايير وتحديثها هي عبارة عن عملية مستمرة تواكب التطورات في الساحة الإقتصادية، فالإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية كان لزاماً على الشركات بمختلف أنواعها لما تقدمه هذه الأخيرة من مزايا وآثار إيجابية تنعكس على المؤسسات الوطنية وحتى الأجنبية، وقبل أن نتطرق إلى الآثار الإيجابية عن إصدار وتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لا بدّ أن نشير أولاً إلى الهيئة المسؤولة عن إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أ- الهيئة المسؤولة عن إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

يتم إعداد وإصدار معايير المحاسبة الدولية من قبل هيئة إصدار المعايير لدى مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهي مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

❖ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

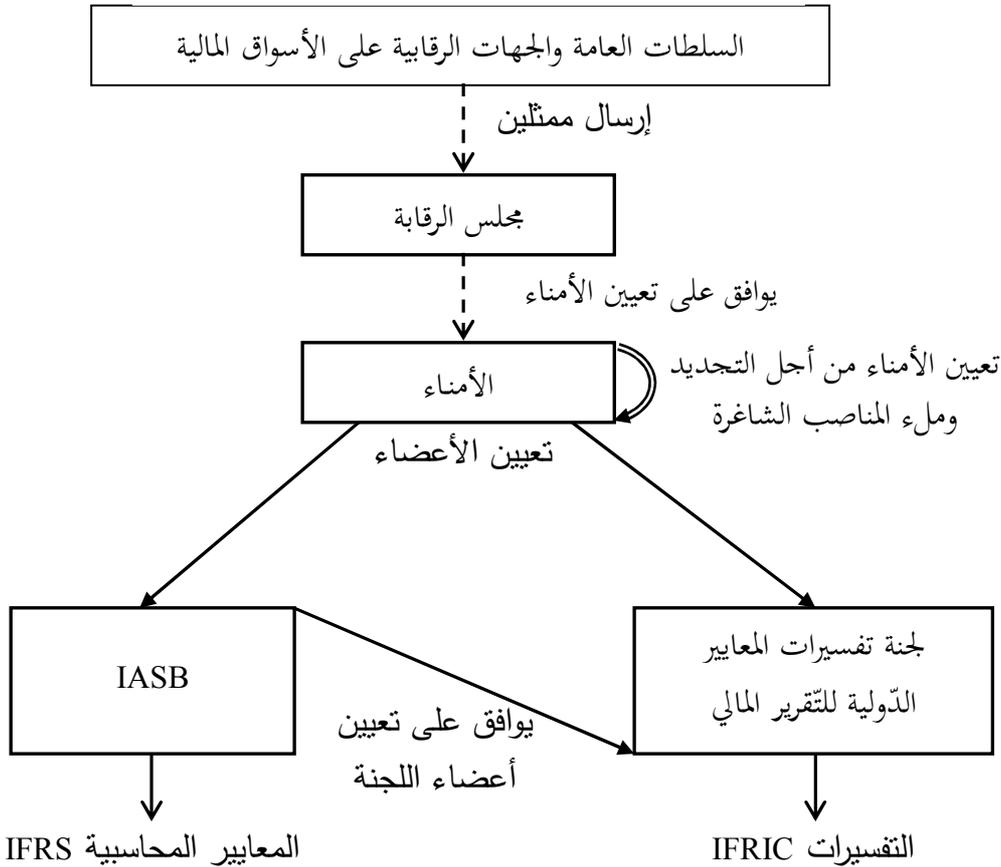
شكل الأمناء مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASCF) في 2001، وخلال سنة 2010 غيرت تسميتها إلى مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتم المصادقة على دستور المؤسسة بداية من طرف أعضاء الهيئة السابقة (لجنة معايير المحاسبة الدولية) وذلك خلال اجتماع 24 ماي 2000 الذي عقد في أدينبورغ (عاصمة اسكتلندا بالمملكة المتحدة).

¹ - لعايشي نورالدين، "المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SFC)"، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر،

وتعتبر مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية منظمة دولية غير ربحية مسؤولة عن تطوير مجموعة واحدة من المعايير العالمية عالية الجودة للمحاسبة (IFRS)، تتمثل مهمتها أساساً في وضع معايير تجمع بين خصائص الشفافية والمساءلة، والكفاءة للأسواق المالية في جميع أنحاء العالم وهي تسعى لخدمة المصلحة العامة من خلال تعزيز الثقة والنمو والاستقرار المالي للاقتصاد العالمي على المدى الطويل.

يتشكل هيكل المؤسسة من ثلاث مستويات أساسية، حيث يستند هيكل الحوكمة إلى مجلس خبراء مستقل لوضع المعايير (مجلس معايير المحاسبة الدولية) يشرف عليه أمناء من جميع أنحاء العالم، الذين بدورهم مسؤولون أمام مجلس الرقابة، وحتى يكون عمل مجلس الخبراء فعالاً وعملياً، فهناك لجنة التفسيرات والمجلس الاستشاري الذي يقدم النصح والمشورة لكل من الأمناء ومجلس المعايير⁽¹⁾، يمكن توضيح هيكل مؤسسة معايير التقارير المالية والهيئات الرقابية والاستشارة الداعمة لها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): هيكل مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية



Source: Benoît pigé, "Les normes comptables : cadre conceptuel et gouvernance", édition EMS, France, 2017, p.84.

¹ - بركم زهير، "محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، سنة 2019، ص.09.

1. مجلس المراقبة Monitoring Board: هيئة جديدة أنشئت عام 2009 لغرض تحسين المساءلة العامة والمحافظة على الاستقلال التشغيلي لمؤسسة معايير التقارير المالية الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية⁽¹⁾، يتكون أعضاء مجلس المراقبة من ممثلين هم مجلس الإدارة عن كل من:

- اللجنة الأوروبية (EC).

- لجنة الخدمات المالية اليابانية (JFSA).

- لجنة الأوراق المالية الأمريكية (SEC).

- لجنة الأسواق الناشئة للمنظمة الدولية لمفوضية الأوراق المالية (ISOCO).

- لجنة الأوراق المالية البرازيلية (CVM).

- لجنة الخدمات المالية في كوريا (FSC).

- ممثل عن وزارة المالية من الصين الشعبية.

- لجنة بازل لمراقبة البنوك (عضو مراقب بدون حق التصويت).

يهدف المجلس إلى المشاركة في تعيين أعضاء مجلس أمناء والموافقة عليهم استناداً إلى نظام مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSF والإشراف عليهم، وكذا تقديم الاستشارات إلى مجلس الأمناء واستلام التقرير السنوي، وإحالة المواضيع المقترحة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من خلال مؤسسة معايير التقارير المالية IFRSF.

2. مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية (الأمناء) IFRS Fondation: إن مسؤولية حوكمة مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية، تقع على عاتق الأمناء، ويتكون الأمناء من 22 فرداً يعين أحدهم كرئيس واثنان كنواب للرئيس، يتوزع الأعضاء جغرافياً: ستة منهم من آسيا وستة من أوروبا، ستة من أمريكا الشمالية واحد من إفريقيا، وواحد من أمريكا الجنوبية، واثنان من أي منظمة في العالم لتحقيق التوازن الجغرافي.

بالمقابل فإن الأمناء مسؤولون عن رفع التقارير السنوية إلى مجلس المراقبة، واستلام المواضيع المقترحة من مجلس المراقبة وإحالتها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وكذا تعيين أعضاء لجنة التفسيرات ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والإشراف عليهم، ومراجعة الفعالية لآراء المجالس واللجان وكذا الاهتمام بالقضايا التمويلية⁽²⁾.

3. مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board: يتمتع مجلس معايير المحاسبة الدولية بحرية التصرف في تطوير ومتابعة جدول الأعمال الفني لوضع معايير المحاسبة بالتشاور مع الأمناء، والموافقة عليها وعلى مسودات العرض والتفسيرات، وكذا استلام المواضيع المقترحة

¹ - أحمد حلمي جمعة، "معايير التقارير المالية الدولية، معايير المحاسبة الدولية"، طبعة أولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص.39.

² - خالد جمال الجعرات، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مرجع سبق ذكره، ص.58.

من مؤسسة معايير التقارير المالية IFRSF ورفع تقاريره إليها، كما يتوقع من المجلس أن يوفر مزيجا مناسباً من الخبرة المهنية الحديثة للمدققين والمعددين وللمستخدمين والأكاديميين، كما يُتوقع من المجلس بالتشاور مع الأمانة أن يقيم اتصالات مع واضعي الأنظمة الوطنية والهيئات الرسمية الأخرى المعنية بوضع المعايير من أجل رفع مستوى التقارب بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمجلس، يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من 14 عضواً يتم انتخابهم لمدة خمسة سنوات، ويمكن تجديدها لفترة ثلاث سنوات أخرى مع إمكانية التمديد لخمس سنوات أخرى، يعين أحدهم كرئيس وواحد كنائب، يتوزع الأعضاء جغرافياً كما يلي: أربعة من آسيا، ثلاثة من أوروبا، أربعة من أمريكا، واحد من إفريقيا، واثنان من أي منطقة من العالم لتحقيق التوازن الجغرافي العالمي.

4. لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية Interpretations Committee: هي لجنة تابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية تُعيّنه في وضع وتحسين معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية يتلخص دورها في تفسير المعايير الدولية ومعالجة المشاكل التطبيقية، إصدار التفسيرات (IFRSIC) ورفع تقاريرها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، كما تساعد اللجنة أيضاً في تحقيق التوحيد الدولي بين معايير المحاسبة من خلال العمل على المجموعات المماثلة التي ترعاها الهيئات الوطنية لوضع المعايير للوصول إلى نتائج مماثلة حول القضايا التي تكون فيها المعايير الضمنية متماثلة إلى حد كبير، تتكون اللجنة من 14 عضواً من مناطق مختلفة من العالم يتم انتخابهم لعهد مدتها ثلاث سنوات متجددة، ويتم انتخابهم لقدراتهم وكفاءاتهم في مجال المحاسبة وتقنياتها، موزعين كالاتي: (اثنان من الولايات المتحدة الأمريكية، اثنان من ألمانيا، اثنان من إنجلترا وممثل واحد عن كل من فرنسا، الصين، السويد، البرازيل، جنوب إفريقيا، كوريا، كندا، اليابان)⁽¹⁾.

5. مجلس معايير الإستدامة الدولية (ISSB): هو مجلس حديث النشأة تأسس في نوفمبر 2021 من قبل مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية، يهدف إلى تطوير معايير شاملة ومرتبطة بالسياق المالي، إذ يركز على تزويد المستثمرين بمعلومات القابلة للمقارنة تتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية، وفي يونيو 2023 قام المجلس بإصدار معيارين IFRS1 للإفصاح العام عن الإستدامة وIFRS2 للإفصاح المتعلق بالمناخ.

ب- الآثار الإيجابية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

يُمكن إستعراض الآثار الإيجابية التي أحدثتها إصدار وتطوير معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال النقاط التالية:

① استهدف مجلس المعايير المحاسبية المالية الدولية (IASB) من إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تحسين جودة وفعالية المعلومات، بحيث تعكس الأداء الاقتصادي والمركز المالي الحقيقي للشركة وأن تكون القوائم المالية المتاحة للمستثمرين أكثر قابلية للمقارنة، مما يمكنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة عند تخصيص مواردهم.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 59.

- ② توفير مناخ استثماري ملائم تسوده الشفافية في المعلومات المالية، وشفافية النظم القانونية والجبائية المشجعة الذي يساعد في جلب الاستثمارات الأجنبية وقدرة الشركة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي وقياس كفاءتها ومعرفة التغييرات في وضعيتها المالية في مقابل الالتزامات القانونية.
- ③ جعل البيئة المحلية جاذبة للاستثمار بشتى أنواعه، إذ يرى الكثير أنّ المستثمر الأجنبي يعتمد ويثق في القوائم المالية المبنية على معايير المحاسبة الدولية والتي تمكّنه وبأقلّ التكاليف من مقارنتها مع مثيلاتها بالدول الأخرى⁽¹⁾.
- ④ زيادة الاتصالات والتنسيق بين مختلف الهيئات والجمعيات المهنية المحلية والدولية، ما يحقق تطويراً كبيراً على مهنة المحاسبة⁽²⁾.
- ⑤ تخفيض تكلفة رأس مال الشركات وزيادة مصداقية القوائم المالية للشركات في الدول النامية⁽³⁾.

المطلب الثالث: عوائق تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

رغم كل المزايا التي تقدمها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من إعداد قوائم مالية تعكس الواقع المالي للشركة، والتحسين المستمر لجودة المعلومات المحاسبية والمالية؛ وتقليل الاختلافات الموجودة في الأنظمة المحاسبية في العالم، إلا أنّ تطبيقها لم يكن بالأمر الهين على بعض الدول خاصة الدول العربية والنامية.

❖ عوائق تبني معايير المحاسبة الدولية:

من بين أهمّ المعوقات الأساسية التي تعيق تبني معايير المحاسبة الدولية والتي تشترك فيها معظم دول العالم⁽⁴⁾:

- **التقاليد المحلية:** حيث كانت المعايير الوطنية لكلّ دولة تُبنى على مجموعة من العوامل التاريخية الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، والتنظيمية، وكل هذه العوامل تقف عائقاً أمام تبني وتطوير المعايير الوطنية.

¹ - مجدي مليجي، عبد الكريم مليجي، "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية"، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة جامعة سلمان بن عبد العزيز، السعودية، العدد 3، 2014، ص 190.

² - عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، "تحليل العلاقة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتخفيض تكلفة رأس المال وأثرها على قرار الاستثمار" دراسة تطبيقية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2017، ص 70.

³ - حمزة العرابي، "واقع البيئة الاقتصادية وأثرها على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية - دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، العدد 7، 2012، ص 344.

⁴ - أماني صلاح محمود المخزنجي، "دور الإصلاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية في الصين"، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف للنشر، القاهرة، مصر، 2019، ص ص 90-91.

- **العوائق الاقتصادية والتشريعية:** يحتاج أفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص أفراد المجتمع المالي إلى المعلومات المحاسبية التي تكمن وظيفتها في تزويد المعلومات للأطراف المختلفة، فهي تعمل ضمن نمط اقتصادي معين يفرض عليها اختيار طرق وإجراءات محاسبية، ومن ناحية أخرى فإن تباين الدول في تطبيقها القوانين لها معظم التأثيرات في توسع المحاسبة وتطورها، كما يعد الهيكل التشريعي انعكاس للتقاليد الثقافية الوطنية.

❖ أثر غياب تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

مما لا جدال فيه أن غياب تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤثر بشكل سلبي مباشر على الاقتصاد الوطني ككل، ويكمن هذا في جوانب متعددة منها: (1)

1. صعوبة عملية اتخاذ القرارات: يؤدي غياب معايير المحاسبة الدولية إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث المالية للشركات المختلفة، مما ينتج عنه صعوبة المقارنة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرارات.

2. الخطأ في عملية اتخاذ القرارات: يؤدي غياب معايير المحاسبة الدولية أحياناً إلى استعمال طرق محاسبية غير سليمة لقياس العمليات والأحداث التي تؤثر على الشركة وإيصال نتائجها إلى المستفيدين كما أن المقرضين للنشاطات المختلفة يستخدمون المعلومات المعروضة في القوائم المالية ضمن معلومات أخرى عند اتخاذ قرارات الإقراض، لذا فإن الخطأ في إعداد تلك القوائم المالية قد يؤدي إلى الخطأ في اتخاذ هذه القرارات.

3. تعقيد عملية اتخاذ القرارات: يؤدي غياب معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية الدولية، إلى إعداد قوائم بطريقة معقدة، حتى وإن صلت للمعالجة الحسابية، مما يترتب عنه صعوبة الاستفادة منها إذ يستلزم فهمها الرجوع إلى مصادر إعدادها أو قدرة علمية متميزة وكلاهما ليس متوفرًا في معظم الحالات، سواء لعدم إمكانية الرجوع إلى المصادر بحكم طبيعتها من حيث السرية أو التشعب والحجم والمكان أو الخبرة والمعرفة، وبالتالي وجود حالة عدم ثقة تؤثر على حجم وظيفة القرارات المتخذة.

من هنا تتبع أهمية إصدار معايير المحاسبة الدولية، حيث يتضح لنا ذلك عند الأخذ في الحسبان اتجاه الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة إلى تأسيس الشركات المساهمة ذات رؤوس الأموال الضخمة واتجاه المواطنين إلى الإستثمار فيها، لذا أصبح من الضروري أن يتسع نطاق المحاسبة للتمكن من تقييم أداء الشركة كي يتسنى لهم اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستثماراتهم وفيما يتعلق بمدى وفاء الإدارة بمسؤولية الوكالة عنهم.

¹- <http://www.khaledashuor1984-abo11abo12.blogspot.com/p/bloge.page.html>, 25/03/2020, 22:00.

المطلب الرابع: آفاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يمثل مجلس معايير المحاسبة الدولية النموذج الرائد في إرساء وإعداد إطار لضبط وتنظيم الممارسة الدولية للمحاسبة التي تضمن توافق وانسجام القوائم المالية بين مختلف الشركات، لكن إذا لم يتم تطبيقها بشكل موحد في أنحاء العالم، فإن فاعليتها كوسيلة مشتركة لإعداد التقارير المالية ستصبح موضع شك خاصة في حال تطبيقها بصورة متباينة بناءً على تفسيرها للمعايير، مما سيجعل مقارنة البيانات المالية للشركات صعبة.

هذا ما خلق نقاشاً محتدمًا وتساؤلات بين المحاسبين والمدققين عالمياً حول مجموعة المعايير التي ستحل مشكلة تنوع الممارسات المحاسبية في العالم، حيث تكون من المعايير لعالم المحاسبة يمكن إتباعها والاعتماد عليها كمرجع.

كانت مبادئ المحاسبة الأمريكية من أكثر النماذج المقبولة في معايير المحاسبة على المستوى العالمي، لكن أغلبية دول العالم إتجهت نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، واعتبرتها الأكثر قبولاً وانتشاراً على مستوى العالم، وذلك لأسباب متعددة، من أبرزها ما شهده العالم من أزمات وكوارث كبرى، مثل: شركة إنرون وغيرها، داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

رغم قبول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في العديد من الدول، غير أن البعض يعتقد أن السباق من أجل القبول العالمي للمعايير لم ينته بعد، ففي الوقت الذي تبنت فيه هذه الدول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كمعايير محاسبة وطنية لها، لم تتقبل الولايات المتحدة الأمريكية معايير التقارير المالية الدولية لإعداد التقارير المالية المحلية، وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية من بين أكثر القوى الاقتصادية عالمياً، كان من الصعب تسمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على أنها معايير العالم.

كما صرحت لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية (SEC) أنها لن تتحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لكنها ستستمر في مراجعة الاقتراح للسماح بمعلومات (IFRS) لتكملة الإيداعات المالية الأمريكية.

يتم حالياً استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في 120 دولة على الأقل اعتباراً من مارس 2018، بما في ذلك تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي (EU) والعديد في آسيا وأمريكا الجنوبية أما الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP)⁽¹⁾.

¹ - <http://e3arabi.com/accounting/>, 23/04/2020, 15 :00..

المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية وجودة المعلومات المحاسبية والمالية

تعدُّ المعلومات المحاسبية والمالية أداة محورية لربط الشركة بمستخدميها، حيث تعتمد صحة القرارات على دقة وشفافية هذه المعلومات، وتعتبر القوائم المالية وسيلة لمتابعة الأداء المالي ما يجعلها مصدراً أساسياً لاتخاذ القرارات من قبل مختلف الأطراف، إلا أن إختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول أدى إلى تباين في جودة المعلومات وصعوبات في مقارنتها، مما دفع إلى تنسيق الجهود الدولية لوضع معايير محاسبية موحدة تهدف إلى تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية وتسهيل عملية عرضها وفهمها.

من خلال هذا المبحث سنتناول ملخصاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS الصادرة إلى غاية 2024، وأهمّ العوائق التي تؤثر على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، لننتقل إلى ذكر الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية والمالية وأثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية.

المطلب الأول: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الصادرة إلى غاية 2024

تمّ إنشاء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لإنشاء لغة محاسبية مشتركة، بحيث تكون المعلومات المالية صادقة وشفافة وقابلة للمقارنة في جميع أنحاء العالم، وفيما يلي سنقوم بعرض ملخص للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة إلى غاية 2024 وأهمّ ما ينصّ عليه كلّ معيار.

1/- المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 01): تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة

الأولى: الصادر في جوان 2003: يهدف هذا المعيار إلى ضمان احتواء البيانات المالية الأولى للشركة على معلومات ذات جودة عالية وواضحة للمستخدمين وكذا عرض الإجراءات الواجب إتباعها من طرف الشركة عند تبني معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة كأساس لإعداد قوائمها المالية، كمعالجة بعض الأصول أو الالتزامات أو إعادة تصنيف بعض البنود طبقاً لمتطلبات المعايير الدولية⁽¹⁾.

2/- المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 02): المدفوعات على أساس الأسهم: الصادر في فيفري

2004 يهدف هذا المعيار إلى تحديد التقرير المالي من قبل الشركة عندما تجري "معادلة دفع على أساس الأسهم"، ويتطلب هذا المعيار من الشركة أن تعكس ضمن ربحها أو خسارتها ومركزها المالي، آثار معاملات الدفع على أساس السهم، بما في ذلك المصروفات المرتبطة بالمعاملات التي تُمنح فيها خيارات السهم للموظفين⁽²⁾.

¹ - <http://www.asjp.cerist.dz/en/article/49365>, 24/03/2020, 16 :00.

² - <http://www.ifrsarabic-wordpress.com>, 22/02/2020, 20 :00.

3/- المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 03): اندماج الأعمال: الصادر في سنة 2004 يهدف هذا المعيار إلى تعزيز ملاءمة وموثوقية وقابلية المعلومات عند اندماج الأعمال عن طريق وضع مبادئ حول كيفية قيام الشركة المشتريّة بالاعتراف والقياس في بياناتها المالية بالأصول المشتركة القابلة للتحديد بالقيم العادلة في تاريخ الاقتناء، كما تعترف بالشهرة أو بالربح من الشراء بأسعار منخفضة.

4/- المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 04): عقود التأمين: الصادر في مارس 2004 يتناول عقود التأمين من حيث المعالجة المحاسبية للتقرير عن عقود التأمين، والإفصاحات المتعلقة بتحديد وتفسير المبالغ المتعلقة بعقود التأمين يهدف هذا المعيار إلى إدخال تحسينات محدودة على السياسات المحاسبية بعقود التأمين لتكون أكثر انسجاماً مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية⁽¹⁾.

5/- المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 05): الأصول غير المتداولة المقنّاة بغرض البيع والعمليات غير المستمرة: الصادر في سنة 2004 يتناول هذا المعيار العرض والإفصاح فقط، أمّا بالنسبة للاعتراف والقياس، فتطبق مبادئ المعايير (IFRS) الأخرى وبشكل خاص تلك التي تتعلق بالندهور والمؤنات، يجب أن يكون هناك إفصاح منفصل في قائمة الدّخل عن الإيرادات والرّبح قبل الضريبة للعمليات غير المستمرة، وكذا الإفصاح عن صافي التدفّقات النقديّة، وهذا يساعد بالتنبؤ بالعملية المستمرة⁽²⁾.

6/- المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 06): استكشاف وتقييم الأصول المنجمية: الصادر في ديسمبر 2004 يهدف هذا المعيار إلى توضيح التقرير المالي لاستكشاف الموارد المعدنية وتقويمها، يطبق هذا المعيار على نفقات الاستكشاف والتقويم التي تكبدها الشركة⁽³⁾.

7/- المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 07): الأدوات المالية: الصادر في سنة 2005 ينص هذا المعيار على وجوب الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى عن تواريخ استحقاق الالتزامات المختلفة، كذلك الإفصاح عن الأدوات المالية من حيث طبيعة وشروط الأدوات المالية ومخاطر الائتمان، ويجب عدم المقاصة بين بنود الموجودات والمطلوبات إلاّ بوجود حق قانوني⁽⁴⁾.

¹ - علاء سلامة أحمد، "المحاسبة المالية المتقدمة"، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018، ص ص 24-25.

² - فريد لطرش، "التوحيد المحاسبية الجزائري في إطار التوفيق الدولي - التفكير حول المخطط المحاسبي الوطني -"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، سنة 2016، ص 108.

³ - <http://www.ifrsarabic-wordpress.com>, 22/02/2020, 21 :00.

⁴ - عبد الستار الكبيسي، "الشامل في مبادئ المحاسبة"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص.538.

8/- المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 08): التقارير القطاعية: الصادر في سنة 2006 يهدف هذا المعيار إلى الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها وآثارها المالية والبيانات الاقتصادية التي تعمل فيها⁽¹⁾.

9/- المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 09): الأدوات المالية: الصادر نوفمبر 2009 يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات المالية ومحاسبة التحوط للوصول إلى معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية لتقييم المبالغ والتوقيت، وعدم التأكد الذي يحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة⁽²⁾.

10/- المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 10): القوائم المالية الموحدة: الصادر في ماي 2011 يهدف المعيار إلى وضع الأسس المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة، تعرض فيها الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات للشركة الأم والشركات التابعة على أنها شركة اقتصادية واحدة.

11/- المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 11): اتفاقيات المشاركة: الصادر في ماي 2011 تعالج العمليات المشتركة محاسبياً على أنها كيان منفصل وتظهر أصول العملية والتزاماتها والإيرادات والمصروفات ضمن القوائم المالية الخاصة بالشركة⁽³⁾.

12/- المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 12): الإفصاح عن المنافع في الشراءات الأخرى: الصادر في ماي 2011 يتناول هذا المعيار الإفصاح عن المعلومات التي تمكن الأطراف المستفيدة من تقييم طبيعة الحقوق في الشركات الأخرى والمخاطر المتعلقة بها، ويتطلب تطبيقه من قبل الشركات التي لها حقوق في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة والشركات المهيكلة غير الموحدة⁽⁴⁾.

13/- المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 13): قياس القيمة العادلة: الصادر في ماي 2011 يهدف هذا المعيار إلى وضع إرشادات عامة عن كيفية تقدير القيمة العادلة لجميع الأصول والالتزامات بهدف توسيع نطاق الإفصاح. عن قياس القيمة العادلة في التقارير المالية.

¹ - <http://www.ifrsarabic-wordpress.com>, 26/02/2020, 22 :00.

² - طارق عبد العالي حماد، "موسوعة معايير المحاسبة"، الجزء 4، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2016، ص.341.

³ - <http://www.accahan.com>, 26/02/2020, 22:00.

⁴ - <http://www.iasplus.com>, 20/02/2020, 22:30.

14/-المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 14): الحسابات المؤجلة النظامية: الصادر في يناير 2014 يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات إعداد التقارير المالية المتعلقة بأرصدة الحسابات المؤجلة النظامية التي تنشأ عندما تقدم الشركة سلعة أو خدمات السعر أو معدل يخضع لتعليمات محدّد الأسعار⁽¹⁾.

15/-المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 15): الإيرادات من العقود مع الزبائن: الصادر في ماي 2014 يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ التي يجب على الشركة أن تطبقها لتقديم معلومات مفيدة إلى مستخدمي البيانات المالية عن طبيعة ومبلغ وتوقيت الإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن العقد مع العميل⁽²⁾.

16/-المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16): عقود الإيجار: الصادر في 13 يناير 2016 يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المتعلقة بعقود الإيجار لدى المستأجرين المؤجرين، وتحسين المقارنة بين الشركات التي تستأجر الأصول، وبين الشركات التي تقوم بالاقتراض لشراء الأصول⁽³⁾.

17/-المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 17): عقود التأمين: الصادر في ماي 2017 إن الهدف من المعيار الدولي IFRS 17 هو التأكد من أن الشركة تقدم معلومات صحيحة تعكس هذه العقود، كما تعتبر هذه المعلومات قاعدة لمستخدمي البيانات المالية لتقييم تأثير عقود التأمين على المركز المالي لشركة وعلى الأداء المالي والتدفقات النقدية⁽⁴⁾ والتي دخلت حيز التطبيق في بداية 2023 وتعوض IFRS4

18/-المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 18): العرض والإفصاحات للقوائم المالية: الصادر في 09 أبريل 2024 جاء هذا المعيار بطلب من المستثمرين بحثاً عن زيادة الشفافية والوضوح للمعلومة المحاسبية والمالية في القوائم المالية وقابلية المقارنة. أهم التغييرات في القوائم المالية التي يتضمنها جديد هذا المعيار عن المعيار المحاسبي الدولي السابق رقم 01، تقديم عدة تعديلات أبرزها كانت في قائمة الدخل من خلال تقسيم عناصرها (مداخل ومصاريف) حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية مع تعديلات معتبرة أيضاً في الإفصاحات، بالإضافة إلى تطرقه إلى الأحكام الانتقالية، ويسرى اعتباراً من 01 يناير 2027.

¹ - <http://www.elearing.univ-annaba.dz>, 11/05/2020, 15 :00.

² - عبد الرؤوف حسان العزي، "الإيراد من العقود مع العملاء-المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 15"، المجموعة العربية للخدمات المهنية الدولية، صنعاء، اليمن، بدون سنة نشر، ص3-4.

³ - جمعة فلاح حميدات، "خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Expert"، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الاردن، 2019، ص.687.

⁴ - <http://www.jbapartner.com>, 15/05/2020, 16 :30.

المطلب الثاني: العوائق التي تؤثر على تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

يتطلب تطبيق معايير المحاسبة الدولية تكويناً مستمراً ومراقبةً دائمةً حتى يتمكن من إنجاز العملية وتصحيح الأخطاء في حينها، كما أنّ تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر يستلزم مجموعة من المتطلبات، فإنّه أيضاً وأمام الواقع الاقتصادي الحالي، فهو يعيش واقعاً قد يكون عائقاً أمام تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية.

❖ متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر

ساهمت الأوضاع الاقتصادية والعالمية في دفع الجزائر إلى إصلاح نظامها المحاسبي لأجل تسهيل اندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي، وفي ظل الظروف الجديدة أصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر يتطلب ما يلي:

1. الأنظمة والقوانين: تلعب القوانين قوة تأثير كبيرة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر خاصة القوانين التي تمس العمل المحاسبي (القانون المنظم لسوق الأوراق المالية القانون التجاري...)، ومن بين هذه القوانين ما يلي:

- القانون والنظم المخصصة لتنظيم العمل المحاسبي: أنّ تكون هذه القوانين مبنية على أسس وقواعد ضبط أحكام المهنة والرقابة الذاتية للمهنة من أجل العمل على تطبيق العمل المحاسبي بشكل يوافق المعايير المحاسبية الدولية في مختلف مراحل التطبيق.

- القوانين الأخرى: يجب التأكد من عدم معارضة أي قانون له علاقة بـ (قوانين ونظم مصادر التمويل، القوانين التي تحكم الروابط الاقتصادية والسياسية وقوانين الرقابة المهنية أو القانونية...)، العمل المحاسبي مع ما جاء في معايير المحاسبة الدولية.

2. الاستفادة من التجارب الأخرى: يمكن الاستفادة من بعض تجارب الدول في تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية، خاصة التي قد تكون مشابهة للجزائر من حيث النظم المحاسبية، والتي تكون ناتجة عن التشابه في العوامل المؤثرة على النظم والمتمثلة في: النظام القانوني، الضرائب، مستوى التطور الاقتصادي والعلمي والثقافي.⁽¹⁾

¹ - أحمد طرطار، عبد العالي منصر، "تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد"، ط2، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص ص 128-131.

❖ أهم العوائق التي تؤثر على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر:

- من بين أهم العوائق التي تحول دون تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية في الجزائر نذكر ما يلي:
- 1- قوانين الضرائب من المعوقات الرئيسية والتي تؤثر على تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر (النظام المحاسبي المالي لا يتطابق مع القوانين الضريبية)⁽¹⁾.
 - 2- ضعف المؤسسات المالية باعتبارها عنصراً فعالاً في تحريك العمل⁽²⁾.
 - 3- صعوبة تحديد قيمة التخفيض في عناصر المخزون باعتبار بعض الشركات لا تتوفر على مؤشرات الأسعار والأسواق، وكذلك ضعف نظام المعلومات على مستوى تلك الشركات⁽³⁾.
 - 4- نقص التكوين والتأهيل المهني، حيث يعاني عدد من المحاسبين والمراجعين في الجزائر من ضعف التكوين في المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) ما يعيق فهمها وتطبيقها بالشكل الصحيح.
 - 5- نقص البيئة التحتية القانونية والتشريعية إذ تتطلب المعايير الدولية بيئة قانونية ملائمة تتماشى مع الشفافية، وهو ما قد لا يتوفر بشكل كافٍ في الإطار القانوني الحالي بالجزائر.

¹ - عمار بن شبشي، "معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية"، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2014، ص.90.

² - بن عيشي بشير، "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، متطلبات التطبيق"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص.08.

³ - دشاش أم الخير، "متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص.34.

المطلب الثالث: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية والمالية

الهدف الأساسي من إعداد القوائم والتقارير المالية هو توفير معلومات ذات جودة عالية ذات طبيعة مالية تفيد مستخدميها في صناعة القرارات الاقتصادية، فتوفير معلومات ذات جودة هي عملية مهمة تؤثر إيجابياً على المسؤولين وأصحاب المصالح لاتخاذ قرارات الإستثمار. تُعد الخصائص النوعية المقياس المباشر لجودة القوائم والتقارير المالية والتي من شأنها التأكيد على توفير معلومات أكثر فائدة للمستخدمين في ترشيد قراراتهم.

*الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية والمالية:

عُرِّفت المعلومات المحاسبية والمالية بأنها بيانات مستخلصة من مصادر متعددة، تخضع لعمليات تحليل وتفسير بهدف تحويلها إلى معلومات مفيدة تدعم إتخاذ القرارات، وجودة هذه المعلومات يقاس بمدى تميزها بالخصائص التي تجعلها ملائمة للأغراض المحاسبية. يقصد بجودة المعلومات المحاسبية والمالية تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والمالية المفيدة لتحقيق أهداف الشركة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير والقوائم المالية تفيدهم في تقييم المعلومات التي تنتج عن تطبيق نظام معلومات محاسبي حديث⁽¹⁾.

قد حددت هيئة المعايير المحاسبية المالية الأمريكية (FASB) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في خصائص أساسية وخصائص ثانوية معززة.

1/- الخصائص الأساسية:

أهم هذه الخصائص التي حددها مجلس المعايير المحاسبية الأمريكي (FASB) هي:

1-1/-الملاءمة (Relevance).

1-2/-الموثوقية (Reliability)⁽²⁾.

1-1/- الملاءمة (Relevance): تكون المعلومات المحاسبية والمالية ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة وكذا المستقبلية⁽³⁾. وتظهر الملاءمة من خلال مجموعة من الخصائص هي:

- القدرة على التنبؤ بالمستقبل: يرغب المستخدم بالحصول على معلومات تساعد على اتخاذ القرار بأقل خسارة، فهو يسعى لمعرفة النتائج المستقبلية والتنبؤ بالأحداث والنتائج المتوقعة باستخدام معلومات من الماضي والحاضر.

¹ - معمر خير، قورين حاج قويدر، "جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2019، ص.245.

² - حجازي إبراهيم محمد، "المعلومات المحاسبية وأثرها على السياسات الاقتصادية والنقدية"، دار مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2018، ص.31.

³ - Ali Garmilis, Comptabilité financière, 2^{ème} édition, dunod, Paris, France, 2002, p.53-54.

- التوقيت: تعني حصول صنّاع القرار على المعلومات في الوقت المناسب، فكلما زادت سرعة وصول المعلومة كانت أكثر ملاءمة في اتّخاذ القرارات المتنوعة.
- القدرة على الفهم والاستيعاب: لا بدّ أنّ تكون المعلومات واضحة، خالية من التعقيد حتى يتمّ فهمها واستخدامها بشكل صحيح.
- التغذية العكسية: من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات النظام وقدرته على التكيف مع ظروف البيئة المتغيرة باستمرار.
- التقييم: ذلك بأنّ تكون المعلومات قابلة لقياس قيمتها بهدف مقارنتها مع تكلفة الحصول عليها⁽¹⁾.
وعليه تمكن المعلومات المحاسبية والمالية الملاءمة مستخدميه من تكوين التوقعات على النتائج التي ستترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وكذا تعزيز التوقعات الحالية، ما يساعد على التقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار، كما تمكن مستخدميها من تحسين القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية وتصحيح التوقعات السابقة وكذا الحالية وتقييم نتائج القرارات⁽²⁾.
- 1-2- /الموثوقية (Reliability):** من خصائص المعلومات المحاسبية والمالية موثوقية للبيانات المالية حيث لا بدّ من أنّ يكون التحقق من المعلومات المالية للمستثمرين والدائنين مسبقاً، ويعود بنفس النتائج من أجل القدرة على استخدامها في اتّخاذ القرار⁽³⁾، فهي تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها فدرجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية والمالية تُعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، وحتى تكون هذه المعلومات تتسم بالموثوقية يجب أنّ تتمتع بالسمات التالية:
 - الصدق في التمثيل: وهو وجود تطابق بين المعلومات ومختلف الظواهر والأحداث.
 - إمكانية التحقق والنّسب من المعلومات: الفائدة من التحقق هو الوصول إلى نفس النتيجة عند استخدام الوسائل المتعدّدة لقياس وتقييم القوائم المالية، ولا بدّ أنّ تكون النتيجة نفسها لاستخدامها في صنع القرار.
 - حيادية المعلومات: يقصد بها أنّ تكون البيانات المالية محايدة غير متحيزة لأيّ جهة، فالمعلومات المتحيزة لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة ولا يمكن الوثوق بها⁽⁴⁾.

¹ - <http://www.mawdoo3.com>, 18/02/2020, 11 :05. موضوع - مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية/

² - حجازي إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص.33.

³ - <http://www.sotor.com>, 2020/02/15 10:26 /خصائص جودة المعلومات المحاسبية/

⁴ - حجازي إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص.35-36.

2- الخصائص الثانوية أو المعززة:

إضافة إلى الخاصيتين الأساسيتين يجب توفر المعلومات المحاسبية والمالية على الخصائص الثانوية والتي حددها مجلس المعايير المحاسبية الدولية الأمريكية (FASB) فيما يلي:

2-1/ قابلية المقارنة: هي القدرة على تحديد التوافق والاختلافات بين المعلومات المحاسبية والمالية تستخدم من أجل مقارنة أداء الشركة مع منافسيها، لذا يتم إعداد المعلومات بطريقة مماثلة حتى تتيح القدرة للمقارنة، فمع اختلافها لا يمكن مقارنتها مع البيانات الأخرى، فالمقارنة تتطلب وجود بندين اثنين على الأقل، وعليه فإن قابلية المقارنة هي خاصية نوعية تساعد المستخدمين على فهم وتحديد نقاط التشابه في البنود والاختلافات فيما بينها.

2-2/ قابلية التحقق: أن تكون المعلومات قابلة للتحقق من جهة صحتها، تساعد قابلية التحقق على طمأنة المستخدمين بأن المعلومات تمثل بصورة صادقة ظاهرة اقتصادية معينة، فهي تعني أنه بإمكان مراقبين مطلعين ومستقلين، التوصل إلى الاتفاق على أن وصفاً محدداً هو تمثيل صادق لظاهرة معينة⁽¹⁾.

2-3/ التوقيت المناسب: تعني توفير المعلومات لصناع القرار في الوقت المناسب والتي تؤثر على قراراتهم وعموماً فإن المعلومات كما هو معروف تفقد قيمتها بشكل سريع، ومع مرور الوقت يصبح المستقبل هو الحاضر وتصبح تلك المعلومات قديمة وأقل فائدة في اتخاذ القرارات⁽²⁾.

2-4/ القابلية للفهم: إن تصنيف المعلومات وعرضها بشكل واضح وموجز يجعلها أكثر وضوحاً وفهماً كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية والمالية المعروضة بعيدة كل البعد عن التعقيد والصعوبة وتكون واضحة قدر الإمكان، وفيما يخصّ حول بعض الظواهر المعقدة، فهو يحتاج إلى المساعدة من طرف مستشارين معينين لفهم المعلومات حول هذه الظواهر الاقتصادية المعقدة⁽³⁾.

¹ - أحمد حلمي جمعة، "معايير التقارير المالية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص.103.

² - <http://www.almerja.com/reading.php?idm=97091>, 14/06/2020, 12 :05.

³ - أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص.104.

المطلب الرابع: أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على جودة المعلومات المحاسبية والمالية

كان الهدف من إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو تحسين جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية، بحيث تعكس الأداء الإقتصادي والمركز المالي الحقيقي للشركة وتكون القوائم المالية المتاحة للمستثمرين أكثر قابلية للمقارنة بما يمكنهم من اتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة وعليه قبل أن نتطرق إلى أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، سنشير أولاً إلى دور المعايير وإسهاماتها في تحسين جودة المعلومات المالية.

(أ) دور وإسهامات المعايير المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المالية:

لقد أدخلت معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية عدة تغييرات على المعلومة المحاسبية والمالية والتي من شأنها تقديم شفافية معتبرة للمعلومة المقدمة من الشركة، وسنحاول التطرق إليها في النقاط التالية:⁽¹⁾

1- عناصر جودة المعلومة المحاسبية في ضوء المعايير المحاسبية: حتى تكون المعلومة مفيدة في اتخاذ القرار، لا بدّ من توفر خصائص نوعية رئيسية، بالإضافة إلى خصائص ثانوية معززة ومع أنّ الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، يمكن أنّ تتماشى فيما بينها، غير أنّه يمكن أنّ يحدث اختلاف وتجادب فيما بينها، هنا تتدخل المعايير المحاسبية لفرض تحكيم صارم بين الخصائص، كما أنّ تطبيق المعايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية يؤدي إلى تقديم معلومات إجبارية تمتاز بالدقة والمصادقية.

2- تحقيق عنصر الملاءمة من خلال المعايير المحاسبية: أشار المعيار المحاسبي الأول (الإفصاح عن السياسات المحاسبية) أنّه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروف الشركة وعرض مركزها المالي بعدالة، كما أشار إلى أهميّة تحقيق عنصر الملاءمة في المعلومات المحاسبية لمستخدميها، حتى لو تطلب الأمر تجاوز الحد الأدنى للمعلومات التي تشتمل عليها القوائم المالية، وذلك كله من أجل تقديم معلومة من شأنها إعطاء الثقة لمستخدميها.

3- تحقيق عنصر المصادقية من خلال المعايير المحاسبية: إنّ تطبيق المعايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية يجعل مبدأ الصورة العادلة يطغى على مبدأ الصحة والقانونية، ويُعرف على المعايير المحاسبية اعتمادها على قواعد مفصلة أكثر منها عامة، كما أنّ مجلس معايير المحاسبة الدولية تحاول إظهار المعايير المحاسبية على أنّها نموذج مبني على مبادئ تؤدي إلى معلومات موثوقة ذات مصادقية.

¹ حمزة طارق، "أثر اعتماد المعايير المحاسبية الدولية على المؤسسات الجزائرية من حيث طبيعة المعلومة المالية المقدمة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص ص 138-149.

- 4- **المستثمر كمتلقٍ متميز للمعلومة المالية:** إنّ المساهمين وأصحاب رأس المال هم المعنيون بمصطلح (المستثمر)، وقد أعطى مجلس معايير المحاسبة الدولية الأولوية بصفة تدريجية لأصحاب رؤوس الأموال على حساب الأطراف الأخرى، والتي لم تأخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار، ويتّضح لنا من محتوى المعايير المحاسبية أنّ المساهمين على المدى القصير هم الفئة المميزة التي تُوجّه لها المعلومة.
- 5- **معلومات تعبر عن الواقع الاقتصادي بغض النظر عن الشكل القانوني:** أظهر الإطار التصوري لمجلس المعايير المحاسبية الدولية، مبدأ يتمثل في تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، وبذلك فقد ابتعد المجلس عن الذمة ومبدأ الملكية الذي اندثر مع ظهور الإطار التصوري الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية.
- 6- **نظرة أكثر شفافية وقربًا للواقع باعتماد القيمة الحقيقية:** إنّ عرض الواقع الاقتصادي سوف يتأثر جذريًا من خلال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، الذي سوف يمر من نظرة محافظة يطغى عليها مبدأ الحيطة والحذر إلى نظرة أقربًا للمستثمرين، مبنية على قدر كبير من الشفافية التي تستدعي اللجوء إلى القيمة الحقيقية.
- 7- **تطوير الإفصاح المحاسبي:** تُجبر المعايير المحاسبية وتقارير المالية الدولية الشركات على الإفصاح عن المعلومات ذات الدلالة، حيث يجبر المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 01 على إظهار كل العناصر ذات الدلالة بصفة منفردة في ميزانية الشركة، كما ينصّ المعيار على ضرورة عدم الخلط بين المفاهيم.
- 8- **توضيح المعلومات المتعلقة بالمخاطر:** هناك توجّهان للمعايير يسمحان بتوضيح المعلومة المتعلقة بالمخاطر وحالات عدم اليقين، تتمثل الأولى في تنظيم متابعة خزينة الشركة، وهذا ما يساهم في ترسيخه المعيار الدولي السابع المتعلقة بتدفقات الخزينة، في حين يتمثل الاتجاه الثاني في اشتراط معلومة قطاعية مبنية على عرض المسارات الأساسية للشركة، بالإضافة إلى أهمّ أسواقها، وهذا ما يسعى إلى ترسيخه المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر.
- 9- **نظرة إلى المستقبل:** إنّ المعايير المحاسبية وتقارير المالية الدولية تعتبر الوقت مهمًا، حيث تنظر إلى المعاملات بطريقة مغايرة عبر الزمن وذلك بإدخال الأدوات الحديثة للتقييم المالي، لاسيما طرق تحديد القيمة الحالية، وكمثال على ذلك هو كيفية تحديد مؤونة الأعباء الاجتماعية المستقبلية ومنح التقاعد التي ينصّ عليها المعيار المحاسبي التاسع عشر.

(II) **أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة المعلومة المحاسبية والمالية:** لم يكن تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلاّ بهدف إيجاد لغة مشتركة يتمّ من خلالها تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإعداد التقارير المالية، وعليه تتجلى لنا آثار تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية والمالية فيما يلي: (1)

¹ - بوداح عبد الجليل، "الزامية تطبيق IFRS وأثره على جودة المعلومة المحاسبية والقوائم المالية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 27، العدد 01، 2016، ص.43-44.

- إنَّ إلزامية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في البلدان التي تتميز بحماية قانونية ضعيفة اتجاه المستثمرين، يزيد من تحسين جودة المعلومة المحاسبية، فهناك من الآراء التي ترى ضرورة ربط جودة المعلومة المحاسبية بقوانين البلد ذات العلاقة بالاستثمار وحماية المستثمر.
- إنَّ تطوُّر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإلزامية تطبيقها ساهم في تحسين جودة المعلومة وإعداد التقارير المالية، وأيضاً توحيد نشاط أسواق رأس المال والرفع من أدائها، هذا ما لمسناه خاصة في البلدان التي تتميز بحماية قانونية مرتفعة نسبياً مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.
- إنَّ تبني معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية ذات جودة عالية تؤدي بالضرورة إلى الرفع من مستوى جودة المعلومة المحاسبية والمالية، حيث يرى الباحثون أنَّ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يحسِّن من موثوقية التقارير المالية، ويحدِّد في الوقت نفسه من حرية التصرف والانتهازية التي تمارس من طرف بعض الإداريين.
- تبقى العوامل المرتبطة بالقوانين الخاصة بالبلد وطريقة الإعتناء بالمراجعين المحاسبين، وكذا الأسلوب المتبع في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، كلها قضايا تؤثر بشكل أو آخر على جودة المعلومة المحاسبية والمالية.
- إنَّ الاتفاق على كيفية المعالجة للعناصر، مثل شهرة المحل، مصاريف البحث والتطوير وإعادة تقييم الأصول يزيد من جودة المعلومة المحاسبية والمالية وبالتالي يزيد القدرة على تزويد المستثمرين بالمعلومات ذات العلاقة بالأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية.
- إنَّ الهدف من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو توفير المعلومة بشكل يتناسب وحاجة المستثمرين، والدائنين والمقرضين من أجل تحسين قراراتهم، وعليه فإنَّ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ساهمت بشكل كبير في تحسين جودة المعلومة المحاسبية والمالية.

المبحث الرابع: واقع النظام المحاسبي المالي في الجزائر

اتجاه العالم نحو تبني معايير المحاسبة وتقارير المالية الدولية بشكل متزايد والالتزام بهذه المعايير والعمل على تطورها، أصبحت الدول التي تهتم بالحاق بركب التقدم تعمل جاهدة على تنظيم مهنة المحاسبة فيها بالشكل الذي يحقق هذا الدور، والجزائر كغيرها من الدول فهي تتفاعل بشكل إيجابي مع البيئة الدولية خاصة في مجال المحاسبة، فقد انتهجت سياسة إصلاح جذري، حيث شهدت في هذا السياق تغيرات اقتصادية كبيرة بسبب تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق، تماشيا مع الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر، أصبح من الضروري تكييف المنظومة المحاسبية الوطنية، خاصة مع تعرض المخطط المحاسبي الوطني PCN إلى عدة انتقادات شديدة ومع الأخطاء الواردة فيه والتي كان من الواجب تصحيحها، تبنت الجزائر خيار إعادة تشكيل نظام محاسبي مالي SCF، حتى يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية إلى حد كبير من حيث الإطار المفاهيمي، طرق التسجيل والتقييم ومن حيث عرض القوائم المالية ومدونة الحسابات.

عليه، سنحاول التطرق من خلال هذا المبحث إلى دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي SCF، وذكر أهم مقترحات الباحثين فيما يخص تحيين النظام المحاسبي المالي، وسنقوم بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي SCF وتكييفه وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المطلب الأول: دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي SCF

من بين أهم الدوافع الداخلية والخارجية التي أدت إلى التحول تتمثل فيما يلي:⁽¹⁾

- ✓ الصعوبات الكبيرة في تقييم الشركات لأجل خصوصيتها.
- ✓ قصور القوائم المالية في تلبية حاجيات مستخدميها، أي أنّ المعلومات التي كانت تتواجد في تلك القوائم كانت ناقصة أحيانا وغير حقيقية أحيانا أخرى لاستعمالها في إتخاذ القرار.
- ✓ يستجيب المخطط المحاسبي الوطني (PCN) بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية وقد تم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة.
- أما الدوافع الخارجية فتتمثل في:
- ✓ إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية، في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية ودخول الاستثمارات الأجنبية وتحرير الأسعار وإنشاء البورصة.
- ✓ توحيد القوائم المالية ونوعيتها.

¹ بلعور سليمان، "دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة

- ✓ إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من أجل ربط الجزائر بالممارسة المحاسبية الدولية.
- ✓ اشتراط الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية.

المطلب الثاني: اقتراحات تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF

لقد تمّ الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010، وهو نظام يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة إلى غاية 2004، ومع التطورات الحاصلة على المستوى العالمي فالمعايير المحاسبية الدولية قد تغيرت وتطورت، لكنّ النظام المحاسبي المالي بالمقابل بقي ساكناً، لذا وجب القول لابدّ من إعادة النظر في الإطار التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة، من خلال القيام بإصلاح محاسبي جاد وعميق.

ويمكن إبراز أهمّ اقتراحات تحيين النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية:⁽¹⁾

1/- إصدار قوانين تشريعية تتضمن أنظمة محاسبية مالية قطاعية ومعايير محاسبية جزائرية:

تصميم إطار قانوني تشريعي جديد لمهنة المحاسبة، يتضمن مجموعة من النصوص التشريعية تحمل أنظمة محاسبية مالية قطاعية، مع تحيينها كلما كانت هناك ضرورة للتحيين، حيث كل نظام محاسبي مالي موجه لقطاع معين يتناول معايير محاسبية جزائرية خاصة به مستوحاة بصفة كلية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع إطار تصوّري (مفاهيمي) مفصل وملمّ به، ومعايير محاسبية تقنية، [تتناول قواعد التسجيل المحاسبي، والتقييم (الاعتراف والقياس) وكيفية عرض عناصر القوائم المالية، ومدونة حسابات لكل نظام على حدى]، بمعنى تصميم أنظمة محاسبية مالية موجهة للقطاعات عكس ما هو عليه النظام المحاسبي المالي الحالي والذي يضمّ قواعد وأحكام مجملّة لكل القطاعات الاقتصادية مع إطار تصوّري واحد غير مفصل.

2/- تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة (CNC):

من خلال تعيين لجنة خاصة بإعادة تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري وإعداد معايير جزائرية وتكليفها بمتابعة المستجدات الدولية وتحيين القوانين التشريعية كلما كان ذلك ضرورياً.

3/- اقتراحات تهيئة بيئة محاسبية ومالية للملاءمة:

إذا تمّ تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المرجعية الدولية الحديثة، لابدّ من تجهيز بيئة محاسبية ومالية له، حتى تتمكن الشركات من تطبيقه فعليا، فبعض القواعد والأحكام التي جاء بها النظام المحاسبي

¹-أسامة معمري، "إطار مقترح لتحيين النظام المحاسبي المالي لمواكبة تطورات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف - الجزائر -، المجلد 05، العدد 01، جانفي 2019، ص 74-75.

الحالي كانت حبراً على ورق غير قابلة للتطبيق فعلياً، مثل القيمة العادلة، ونسبة الهامش الضمني بعقود الإيجار التمويلي، وفيما يلي أهم معالم البيئة المحاسبية والمالية الضرورية والملائمة لنظام المحاسبي المحيّن:

3-1/- تنشيط سوق الأوراق المالية: تعتبر المعلومات المفصح عنها في سوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر) مخرجات للنظام المحاسبي المالي وهذا الأخير لا يستجيب لأدوات السوق المالي نظراً لعدم فعاليتها واستحالة تحديد القيمة العادلة فيه، والتي يركز عليها النظام المحاسبي المالي في قواعده عند تقييم موجودات الشركة.

3-2/- تطوير تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال: على السلطات الوصية تسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية والمالية وتضافر الجهود لتطوير وتحسين تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تعتبر في الجانب المحاسبي بمثابة حجر الأساس في إعداد القوائم المالية، وتهيئة بيئة تكنولوجية رقمية ملائمة لتطبيق الأنظمة المحاسبية والمالية القطاعية.

3-3/- تشجيع الإعلام المحاسبي: يلعب الإعلام دوراً مهماً في نشر الوعي المحاسبي بين أفراد المجتمع، فوسائل الإعلام المقروءة أو المرئية تساهم بشكل كبير في نشر هذا الوعي، فأهمية الإعلام تكمن في استحضار دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة، وأن يقوموا بتوصيل هذه الرسالة إلى المستفيدين بوسائلهم المتاحة.

3-4/- تفعيل دور مؤسسات التعليم المحاسبي: من خلال تطوير برامجها التعليمية لمواكبة متطلبات السوق بما يتماشى مع معطيات العصر لتأهيل الخريجين وإكسابهم المهارات والخبرات الملائمة لسوق العمل، فالتلازم بين التعليم والممارسة المهنية أمر في غاية الأهمية.

المطلب الثالث: تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF

تعمل الجزائر حالياً وفي إطار تحقيق التوافق المحاسبي الدولي عملية إصلاح محاسبي، تتمثل في تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي الحالي، تحت رعاية وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة CNC حيث بتاريخ 21 جانفي 2019 انطلقت عملية تقييم النظام المحاسبي المالي من خلال عقد الندوة الوطنية الأولى تحت عنوان: "ندوة انطلاق أعمال تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي" وبمشاركة أعضاء من المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات وممثلين عن القطاع الاقتصادي وأساتذة أكاديميين وذلك بفندق الأوراسي الجزائر العاصمة.

1/- نقاط الندوة الوطنية الأولى لتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي:

- تتمثل أهم النقاط التي تم التطرق لها في المداخلات المقدمة في الندوة فيما يلي:⁽¹⁾
- القيام بإعداد المخطط المحاسبي لثلاثة قطاعات (الزراعة تم الانتهاء من إعداده) و(السياحة تم الانتهاء من إعداده) و(البناء والأشغال العمومية تم الانتهاء من إعداده).
 - مراجعة النظام المحاسبي المالي، سيكون بأيادٍ وكفاءات جزائرية، عكس ما كان عليه الأمر عند التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي.
 - ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي، بعد 15 سنة من إعداد النظام المحاسبي المالي، إذ يجب التنكير أن النظام المحاسبي المالي تم إعداده سنة 2004.
 - ليس من الضروري تطبيق كل ما تحتويه المعايير الدولية، وهذا ما قامت به الكثير من الدول، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار عند كل مراجعة وتغيير العلاقة بين التكلفة والمنافع التي تعود إيجابيا على الشركة.
 - تجنب التسرع في تطبيق كما وقع عند التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي.
 - مرور النظام المحاسبي بثلاثة مراحل هي:
 - مرحلة التعقيد: ما بين 2004 إلى غاية 2009
 - مرحلة التشريع: مرحلة إصدار النصوص التشريعية
 - مرحلة الاستقرار منذ سنة 2010 أو مرحلة النوعية.
 - تم إحصاء أكثر من 150 تغيير للمعايير الدولية، ما بعد 2004 من خلال إلغاء أو استبدال أو تغيير المعايير.
 - التنويه إلى أن إعداد وإصدار المعايير الدولية المحاسبية الجديدة، تطلب وقتاً طويلاً، ومثال ذلك هو صدور الإطار المفاهيمي الدولي الجديد سنة 2018، رغم أن بداية إعداده انطلقت في سنة 2004، مما يستنتج أنه يجب عدم القيام بعملية التقييم والمراجعة بوتيرة سريعة، لكن يجب التفكير في حلّ وسط.
 - تحضير استبيان يتمحور حول طلب المشاركة في تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي، ويكون موجهاً للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لهم علاقة بمهنة المحاسبة.
 - يتضمن الاستبيان، مجالات التكوين، المبادئ والطرق المحاسبية، الإطار المفاهيمي... الخ، وبأخذ الاستبيان بعين الاعتبار خصوصية كل قطاع ونشاط (الملحق رقم 01).

¹ عنون فؤاد، ضوفي حمزة، "توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار - الجزائر، - المجلد السابع، العدد 02، أوت 2021، ص 583.

2/- تشكيل لجنة العمل المكلفة بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي وأعمالها:

تتمثل مجموعة الأعمال التي سوف تقوم بها لجنة العمل المكلفة بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي وفق المادة 4-5-6 من القرار رقم 003 المؤرخ في 15 جانفي 2019 المتعلق بإنشاء فريق عمل متعلق بتقييم ومراجعة القانون رقم 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007، الخاص بالنظام المحاسبي المالي (الملحق رقم 02) فيما يلي:

* وضع خريطة طريق تحدد مختلف المراحل التي يتعين اتخاذها والشروط والوسائل اللازمة لتقييم ومراجعة القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي ونصوص تطبيقه.

* إطلاق مسح وطني للشركات والفاعلين الاقتصاديين بهدف جمع خبراتهم حول الانتقال إلى نظام المحاسبي المالي والصعوبات التي واجهتها.

* معالجة استنتاجات المسح (الاستبيان) المقدم للشركات حول حالة تطبيق النظام المحاسبي المالي (الصعوبات التي واجهتها الشركات عند التحول من PCN إلى SCF)، وتنظيم أي اجتماع من المحتمل أن يدرس الصعوبات المقدمة والأسئلة المطروحة من قبل الشركات.

* مراجعة الصعوبات والأسئلة المطروحة التي قدمتها الشركات والفاعلون الاقتصاديون بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، والآراء المختلفة لهم.

* تحديد معايير المحاسبة الدولية IFRS الجديدة الصادرة بعد اعتماد النظام المحاسبي المالي (بعد 2005)، وأي نص توضيحي متعلق بها.

* تكييف معايير المحاسبة الدولية الجديدة (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) ونظام المحاسبي المالي SCF وتنظيم أي اجتماع من المحتمل أن يثري فهم هذه المعايير الجديدة (التعريف، النطاق الأساليب... الخ).

* تحيين وتطوير نسخة جديدة من مشروع قانون لنظام المحاسبي المالي.

* تحيين وصياغة النصوص التشريعية والتطبيقية الخاصة بالنظام المحاسبي المالي (مراسيم، منشور... الخ).

* تجتمع أعضاء اللجنة المكلفة بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي كلما دعت الحاجة إلى ذلك بمبادرة من رئيسها في مقر المجلس الوطني للمحاسبة CNC، أو في مكان آخر يعينه المجلس.

إلا أننا في الحقيقة بعد خمسة سنوات من تشكيل هذه اللجنة لم يتم إصدار نظام محاسبي مالي محين.

خلاصة الفصل:

مما سبق توصلنا إلى أنّ التوحيد المحاسبي الدولي هو تطبيق صارم للقواعد والأسس المحاسبية والتوحيد لا يقبل الاختلاف في الإجراءات على المستوى الدولي، لذا من الصعب تحقيقه في الواقع، والاتجاه الحالي هو تحقيق التوافق المحاسبي الدولي الذي بدوره يقلل من الاختلافات في الأنظمة المحاسبية وتقريب الطرق والقواعد المحاسبية بين الدول.

أمّا بالنسبة لواقع معايير المحاسبة الدولية ميدانياً، فإنّ إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ساهم بشكل كبير في تعزيز التوافق المحاسبي الدولي برغم من تواجدها معوقات تؤثر على تطبيقها في بعض الدول، إلا أنّها تُعتبر المرجع الوحيد المعتمد حالياً لحلّ مشكلة تنوع الممارسات المحاسبية الدولية.

وفي نفس السياق ساهمت ولازالت تساهم معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية من خلال تقديم معلومات تعبر عن الواقع الاقتصادي، وتوفر معلومات تتضمن العناصر الأساسية للمعلومات المحاسبية والمالية.

أخيراً عند تطرّقنا إلى واقع النظام المحاسبي المالي في الجزائر توصلنا إلى أنّ مجلس المحاسبة يعمل حالياً على تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي SCF الحالي، حيث كلفت لجنة متكونة من خبراء محاسبين جزائريين، من أجل وضع خريطة طريق لتحديد مراحل تقييم النظام المحاسبي المالي الحالي.

الفصل الثاني:

المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي حسب
معايير المحاسبة الدولية ونظام المحاسبي المالي
الجزائري

تقديم الفصل:

لقد ظهر النشاط التأجيري في بداية القرن العشرين ليغطي الحاجات الاقتصادية المتنوعة، وهذا من خلال تمويل البنوك والمؤسسات المساهمة للشركات غير القادرة رأسماليًا على تغطية النفقات والمصروفات التي تحتاج إليها لتطوير مشاريعها. وفعالاً قد ساهم النشاط التأجيري ببعث جديد للأسواق خاصة المحلية منها قبل الدولية. ويعد هذا النوع من أنواع التمويل بديلاً عن القروض التي أنهكت المؤسسات الاقتصادية في العالم أجمع لما له من نتائج أقل حدة عن تلك المترتبة عن القروض، ليس هذا فقط بل استطاع هذا الفكر الاقتصادي كذلك أن يخلق فرص عمل للعديد من الشباب وإدخالهم كفاعلين اقتصاديين ومساهمين في الأحداث الاقتصادية المختلفة.

وعليه إرتأينا في هذا الفصل أن ندرسه في أربعة مباحث رئيسية تتمثل في:

المبحث الأول: الإيجار التمويلي مدخل نظري

المبحث الثاني: عقد الإيجار التمويلي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار"

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والنظام المحاسبي المالي الجزائري

المبحث الرابع: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم IFRS16

في الأخير سنختم هذا الفصل بخلاصة تشمل مجموعة استنتاجات توصلنا إليها من خلال الفروع البحثية المعروضة للنقاش والتحليل.

المبحث الأول: الإيجار التمويلي: مدخل نظري

كما هو معلوم بأن فكرة التمويل بعقود الإيجار ظهرت أول مرة في أمريكا وتوسعت الأنشطة التأجيرية بعدها في معظم الدول الأوروبية واليابان وأستراليا وغيرها، واستمرت خدمات الإيجار التمويلي لتتزايد وتتسع في جميع أنحاء العالم لاحقاً.

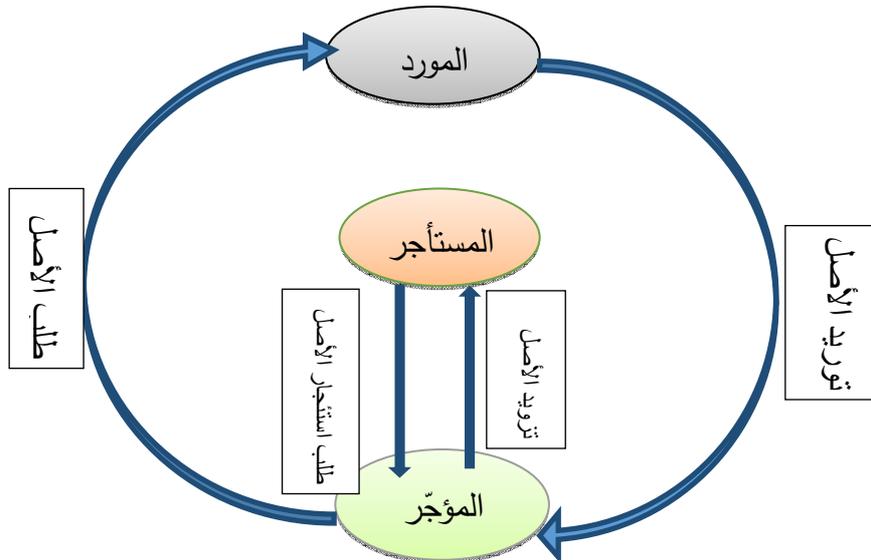
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لعقد الإيجار التمويلي

لابد قبل الحديث عن ماهية المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار -حسب موضوعنا- أن نتطرق بادئ ذي بدء إلى مفهوم عقد الإيجار حسب المنظور القانوني والاقتصادي كالاتي:

1/- الإيجار التمويلي من المنظور القانوني:

يعتبر عقد الإيجار التمويلي من بين أهم العقود المطروحة في الساحة القانونية، كون القانون هو الكفيل بحماية حقوق الأشخاص والأطراف المتعاقدة في هذا النوع من العقود الحساسة، وبالتالي فالقانون يركز على طبيعة هذه العملية بحد ذاتها المعروفة بأنه عقد يبرم بين ثلاثة أطراف وهم: "المستأجر" وهو الذي يبدأ بتحريك هذه العملية من خلال طلب التمويل بالمعدات التي يحتاجها في مشروعه من قبل الطرف الثاني والمتمثل في "المؤجر" الذي يتحمل شراء المعدات والآلات بغرض تأجيرها للمستفيد وهو المستأجر، أما الطرف الثالث في عملية التأجير التمويلي فيتمثل في "المورد" وهو الذي يقوم بتوريد ما طلبه المستأجر⁽¹⁾.

من خلال هذا التعريف نبيّن الأطراف المكوّنة لعقد الإيجار التمويلي في الشكل الموضّح أدناه الشكل رقم(04): الأطراف الفاعلة في عقد الإيجار التمويلي



المصدر: من إعداد الباحثة.

¹ - بن بريح أمال: التأجير التمويلي وفقا لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) المجلة النقدية للحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة مولود معمري - تيزي وزو-، العدد 01، المجلد 2013:08، ص 400.

أما بالنسبة للمفهوم الاصطلاحي لعقد الإيجار التمويلي فنجد أنه يختلف تبعاً لثقافة البلد القانونية ويُعرف حسب القانون الاقتصادي الموحد (Uniform Commercial Code (CCU) الأمريكي حسب المادة رقم (2A-103) بعدة تعريفات نعرض البعض منها كالآتي:

• يقصد بمصطلح "عقد الإيجار المقسط": هو عقد الإيجار الذي يأذن أو يتطلب تسليم البضائع في دفعات منفصلة ليتم قبولها بشكل منفصل بالرغم من أنّ عقد الإيجار يحتوي على بند "كل تسليم هو عقد إيجار منفصل" أو بما يعادله⁽¹⁾.

• يقصد بـ"عقد الإيجار": الصفقة فيما يتعلق بعقد الإيجار بين المؤجر والمستأجر في الواقع كما هي موجودة في لغتهم أو ضمناً من ظروف أخرى بما في ذلك مسار التعامل أو استخدام التجارة أو مسار الأداء على النحو المنصوص عليه في هذه المادة، ويتضمن المصطلح عقد الإيجار من الباطن ما لم يشر السياق بوضوح إلى خلاف ذلك⁽²⁾.

• "عقد الإيجار": يعني إجمالي الالتزام القانوني الناتج عن اتفاقية الإيجار كما يتأثر بهذه المادة وأي قواعد قانونية أخرى معمول بها، ويتضمن المصطلح عقداً من الباطن ما لم يشر السياق بوضوح إلى خلاف ذلك⁽³⁾.

أما مفهوم الإيجار التمويلي حسب المادة الأولى من اتفاقية القانون الموحد الخاصة بالتأجير التمويلي الدولي (Convention D'unidroit sur le Crédit-Bail International (UNIDROIT) التي انعقدت في مدينة "أوتاوا" الكندية في 28 من شهر أيار/ مايو من عام 1988 فقد جاء كالآتي:

1- تحكم هذه الاتفاقية عملية التأجير والتي بموجبها الطرف (المؤجر):

أ- يبرم بناءً على إشارة من طرف آخر (المستأجر) عقداً (عقد التوريد) مع طرف ثالث (المورد) تحصل بموجبه على سلعة أو مواد أو أدوات (معدات) رأسمالية بموجب شروط يوافق عليها المستأجر بقدر ما تتعلق به.

ب- وإبرام عقد (عقد الإيجار) مع المستأجر يمنحه الحق في استخدام المعدات مقابل دفع الإيجارات⁽⁴⁾.

أما عن الطبيعة القانونية لعقد الإيجار التمويلي بصفة عامة، فيمكن القول بأنّ هذا العقد ليس كالعقود الأخرى من العمليات القانونية الإنسانية المختلفة، بل له طبيعة قانونية خاصة به ويمكن أن نشير إليها وفقاً للتعريفات السابقة كالآتي:

• يتم نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة الإيجار.

¹ - (<https://www.law.cornell.edu/ucc/2A/2A-103>) (03:15 PM. 01/04/2021)

² - (Ibid).

³ - (Ibid).

⁴ - (<https://www.unidroit.org/fr/instruments/credit-bail/credit-bail-convention-fr>) (01:55 PM, 02/02/2021).

- يمنح عقد الإيجار المستأجر خيار شراء الأصل بسعر أقل بدرجة كافية من قيمته العادلة في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة الخيار بحيث يكون هناك يقين معقول منذ بداية عقد الإيجار بأن الخيار سيكون ممارسًا.
- تغطي مدة عقد الإيجار معظم العمر الاقتصادي للأصل حتى لو لم يكن هناك نقل للملكية.
- عند بداية عقد الإيجار، تبلغ القيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار إلى حد كبير على الأقل جميع القيمة العادلة للأصل المؤجر.
- تعتبر الأصول المؤجرة ذات طبيعة محددة ويمكن للمستأجر فقط استخدامها دون إجراء تغييرات كبيرة⁽¹⁾.
- يمكن أن نضيف بعض الخصائص القانونية لهذه العقود كالاتي:
 - إن عقد الإيجار التمويلي لا يتجدد تجديداً ضمناً ولا يمتد سواء تم التنبيه على المستأجر بانتهاء مدة العقد أو لم يتم ذلك.
 - يخضع عقد الإيجار التمويلي -في غالب الأحيان- للقيود في سجل خاص وهو "سجل قيد العقود" في مصلحة الشركات التابع لوزارة التجارة الخارجية لأي بلد.
 - لا يجوز للمستأجر بمجرد إتمام قيد التأجير المالي الاحتجاج على المؤجر بأي حق يتعرض مع بيانات عقد الإيجار التمويلي التي قيد بها⁽²⁾.
 - أما فيما يخص صيانة الأصل فإن القانون الخاص بعقد الإيجار التمويلي يحمل مسؤولية صيانة وتأمين الأصل المؤجر إلى المستأجر⁽³⁾.
- وقد أدرجت اتفاقية القانون الموحد الخاصة بالإيجار التمويلي الدولي (UNIDROIT) بحسب المادة الأولى بعض الخصائص القانونية لهذا العقد كالاتي:
 - أ- يختار المستأجر المعدات والمورد دون اللجوء بشكل حاسم إلى اختصاص المؤجر.
 - ب- إن الحصول على المعدات هو مسؤولية المقرض بموجب عقد إيجار مبرم أو سيتم إبرامه بين المقرض والمقرض والذي يعلم به المورد.
 - ج - يتم احتساب الإيجارات المنصوص عليها في عقد التأجير لتأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص إطفاء كل أو جزء كبير من تكلفة المعدات⁽⁴⁾.

¹ -Ministre de Finance, **Projet de Système Comptable Financier**, Juillet 2006, Algérie: Conseil National de la Comptabilité, p.30.

² -البهجي أحمد عصام، **عقود التأجير التمويلي في التشريعات العربية**، دار الفكر الجامعي للنشر -مصر- ط1-2018 ص97.

³ -رابح خوني ورامي حريد: **التأجير التمويلي كتنقية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الجزائر: جامعة زيان عاشور-الجلفة- مجلة مقاربات، المجلد 02، العدد 03، 2014 ص 101.

⁴ -<https://www.unidroit.org/fr/instruments/credit-bail/credit-bail-convention-fr> (09:10 PM, 07/04/2021).

2- الإيجار التّمويلي من المنظور الاقتصادي:

لقد عملت أغلبية دول العالم منذ بداية القرن الماضي على تسريع محرّكات اقتصادها وهذا بتغطية السوق بالمنتجات الضرورية بدلاً من اللجوء إلى الاستيراد المفرط واستنزاف عملتها المحليّة، ويتم التوصل لهذه التغطية من خلال عتاد اقتصادي متنوّع تمنحه البنوك والشركات التساهمية ومؤسسات التّمويل بشكل خاص للأشخاص غير القادرين على التّمويل الشامل لمشاريعهم التنموية ومن بين أهمّ أنواع التّمويل هو التّمويل من خلال الإيجار، بحيث يعتبر من أهمّ الوسائل للاستثمار والتجارة والصناعة من خلال المساهمة في تكوين مؤسسات تستوعب اليد العاملة وكذا النشاطات الاقتصادية المتنوعة.

يعتبر التّأجير في الميدان الاقتصادي والمالي بمثابة طريقة تسمح للأعمال التجارية بالحصول على ممتلكات (منقولة أو غير منقولة) في نهاية فترة الإيجار، ويستخدم التّأجير أحياناً في الصناعة المصرفية، وهو عقد إيجار مبرم بين مؤسسة مصرفية هي المؤجر وشركة مقيم، ويكون عقد الإيجار هذا مصحوباً بوعد بالبيع في نهاية عقد الإيجار ويكون سعر البيع منخفضاً بشكل عام في نهاية العقد، بهذه الطريقة لا يمتلك المستخدم العقار الذي يتم توفيره له خلال فترة التّأجير، ومن الناحية العملية، يمكن أن يتعلّق التّأجير بالمواد (السيارة، الأدوات، المعدّات، ... إلخ) وبالعقار أيضاً⁽¹⁾.

يعرّف إريك غاريدو (Garrido, É) التّأجير من الناحية الاقتصادية بأنه عبارة عن معاملة تّمويل يعمل فيها ائتمان المؤجر كمقرض، حيث يجعل الأموال (مقدار السلعة الممولة) متاحة للمقرض (المستأجر) الذي يسدّد المبالغ التي تم إقراضها وفقاً لجدول السداد المتفق عليه (الإيجارات) تعاقدياً في البداية⁽²⁾. ويظهر من هذا التعريف أنّ الإيجار التّمويلي من المنظور الاقتصادي هو اقتراض المؤجر للمستأجر مقدار الأصل الذي يسدده بعد الحصول عليه في دفعات متفق عليها أضف إلى ذلك فإنّ التّمويل يساوي الائتمان الاستثماري والمقرض مهتم فقط بالممتلكات لتعبئة سداد ديونه.

وعند التحليل الاقتصادي لعقود الإيجار يظهر أنّه عبارة عن عقد لاستخدام أصل مادي على مدى فترة زمنية محدّدة دون الحصول على ملكيته. وبموجب عقد الإيجار يُشار إلى مستخدم الأصل على أنّه المستأجر، ويسمى المالك أو المزود بالمؤجر. وهناك نوعان من عقود الإيجار من وجهة نظر المستأجر: عقد الإيجار التّشغيلي وعقد الإيجار التّمويلي. بحيث يشير عقد الإيجار التّشغيلي إلى عقد قصير الأجل يحق للمستأجر بموجبه استخدام الأصل لجزء صغير من عمره الإنتاجي، بينما قد يقدم المؤجر خدمات مثل الصيانة والتأمين. في حين يشير عقد الإيجار التّمويلي إلى عقد غير قابل للإلغاء بقصد نقل ملكية العقار إلى المستأجر في أو بالقرب من نهاية عمره الإنتاجي إمّا من خلال اتفاق مسبق أو من خلال خيار شراء

¹ - <https://droit-finances.commentcamarche.com/faq/23696-credit-bail-definition> (12:35 AM, 07/04/2021).

² - Garrido, É. **Le cadre économique et réglementaire du crédit-bail**. Tome 1, (4/12/2002). Revue Banque Edition. Paris, p. 127.

صفقة في العقد⁽¹⁾. وينظر التحليل الاقتصادي لهذا الأمر بأنه إذا كان من الممكن تأجير أصل مادي فقط ولكن لم يتم شراؤه فإنّ قرار تأجير مثل هذا الأصل هو قرار استثماري. وبخلاف هذا الاستثناء فإنّ قرار التأجير يعدّ قرارا تمويلا. وبعبارة أخرى، فإنّ قرار الحصول على أصل مادي للإنتاج أو التشغيل مقابل البدائل الأخرى هو قرار استثماري. بمجرد اتخاذ قرار بشراء هذا الأصل، يكون قرار الشراء أو الاستئجار قرارا مالياً، بالتالي يمكن اعتبار التأجير كأداة للتمويل في الميزانية الرأسمالية. ويعتبر الإيجار هو وسيلة أخرى للسماح باستخدام الأصول المادية دون امتلاكها. وفي هذا السياق يمكن التعامل معه على أنه عقد إيجار تشغيلي على الرغم من أنه قد يكون لهما آثار قانونية و / أو محاسبية مختلفة. فكلاهما يخدم الغرض من خفض النفقات الرأسمالية مع الاحتفاظ باستخدام الأصول المادية تحت ترشيد رأس المال⁽²⁾.

يمكن أن ندرج في هذا الصدد مزايا الإيجار التمويلي على الاقتصاد كما يلي :

- "يتيح فرصاً للعديد من المشاريع الاقتصادية لاستخدام تمويل أكثر مرونة مع تبسيط إجراءاته من الناحية القانونية.
- تحسين ميزان المدفوعات في حالة استخدام الإيجار التمويلي من خارج الحدود مما يساعد على تصدير المعدات والآلات وبالتالي سيولة العملة.
- يكون استخدام الآلات ليس من أجل التملك وإنما لتوظيفها من أجل كسب الأرباح.
- تؤدي كثرة مصادر التمويل إلى شدة المنافسة ما يؤدي إلى خفض التكلفة للمنتج ولا تصبح محتكرة من قبل أشخاص يتحكمون بسعرها في السوق"⁽³⁾.

المطلب الثاني: أصناف الإيجار التمويلي

في هذا المطلب سنتطرق لأصناف عقود الإيجار حسب موضوع العقد وطبيعته وجنسه كالاتي:

1/- عقود الإيجار بحسب موضوع العقد

وهي بذلك نوعان:

¹ - Tung Au, Thomas P. Au (1992). **Engineering economics for capital investment analysis**, Prentice -Hall, 2nd ed, p.270.

² -Ibid. p. 270.

³ - بالمقدم مصطفى وآخرون: **التمويل عن طريق الإيجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي**، الأردن: المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع بعنوان: **استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة**، كلية العلوم الإدارية والمالية، 2005، ص09.

أ- الإيجار التمويلي للممتلكات المنقولة

يسمى بالفرنسية (crédit- bail mobilier) وهو إيجار يقع على الأصول المنقولة ويعرف بأنه "عملية تتضمن تجهيزاً جيداً لمعدات و أدوات تشتري لغرض هذا التأجير من قبل شركة التأجير المطلوبة"⁽¹⁾. ومن الشروط العامة لعقد الإيجار التمويلي للمنقولات نذكر:

- أن يكون الأصل معروفاً ومحدداً.
- أن يكون الأصل موافقاً للاستعمال الدائم.
- أن يكون الأصل قابلاً للاهلاك⁽²⁾.

ب- الإيجار التمويلي للممتلكات غير المنقولة

يسمى بالفرنسية (Crédit- bail immobilier) وهو طريقة لتمويل العقارات التي تغطي الأصول التالية:⁽³⁾

- مباني الشركة.
 - المستودعات ومراكز التوزيع والمنصات اللوجستية.
 - المخازن ومراكز التسوق وصالات العرض.
 - مباني المكاتب والمراكز الإدارية.
 - مقر الشركة ومناطق المكاتب.
 - الفنادق والمنشآت السياحية.
- قد يكون الأصل الذي سيتم تمويله قد تم بناؤه بالفعل أو سيتم بناؤه.

2/- عقد الإيجار التمويلي بحسب طبيعة العقد

أما عقود التأجير بحسب طبيعة العقد فهو نوعان:

أ- الإيجار التشغيلي (Operating leasing)

يتم في هذا النوع من العقود إرجاع مسؤولية الضمان والصيانة للمؤجر، ولإيجار التشغيلي ميزتان أساسيتان، تتمثل الأولى في أن الأصول المؤجرة لا تهتك بشكل كامل، بمعنى آخر أن الدفعات الإيجارية المحددة في العقد لا تكفي المؤجر لتغطية التكلفة الكلية للأصل كون العقد يبرم لفترة أقصر من العمر الاقتصادي للأصل، وبالتالي المؤجر يتوقع استرداد جميع التكاليف إما من خلال بيع الأصل أو من خلال

¹ -BAALA Tahir et MAMOUN Mohamed Azzedine, 2016, Comparaison entre le Traitement Comptable et Fiscal du Contrat de crédit-bail, العدد 1، المجلد 5، ص 146 الجزائر: مجلة دراسات جباية، 2016

² -بوداود عبد المؤمن، القرض الإيجاري كأداة تمويل وأثره على التوازنات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، الجزائر: رسالة مقدّمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 3، قسم علوم التسيير، 2014، ص 59.

³ -Association Professionnelle des Sociétés de Financement, Monographie du crédit-bail au Maroc, novembre 2012, p10.

إعادة تأجيله. وأما الميزة الثانية فتتمثل في أنّ العقد غالبا ما يرفق ببند الإلغاء بحيث يعطي المستأجر الحق في إلغاء العقد وإعادة الأصل للمؤجر قبل نهاية العقد الأساسي حسب ظروفه الخاصة⁽¹⁾.

بقراءة أخرى يمكن القول بأنّ عقد الإيجار التشغيلي هو عقد لا ينقل مخاطر وفوائد الملكية إلى المستأجر. والمؤجر بصفته مالك العقار يحتفظ بالملكية القانونية. وفي هذه المعاملة يحق للمؤجر أي من المزايا الضريبية للملكية (مثل الاستهلاك المعجل). كما يحتفظ المؤجر أيضا بحقوق القيمة المتبقية للعقار في نهاية المدة. وفي معظم عقود الإيجار التشغيلية تكون مدة اتفاقية الإيجار الأولية أقصر بكثير من العمر الاقتصادي للعقار⁽²⁾.

بصفة موجزة فإنّ عقد الإيجار التشغيلي هو عقد يسمح للمؤجر، بصفته المالك بالاحتفاظ بالملكية القانونية للأصل ولكنه يسمح للمستأجر بالتمتع باستخدام الاقتصادي للأصل لفترة محددة مسبقا قبل إعادة الأصل إلى المؤجر⁽³⁾.

ب- الإيجار التّمويلي (Financial leasing)

يتضمّن عقد الإيجار التّمويلي على عكس الإيجار التشغيلي حق انتفاع المؤسسة المستأجرة بالأصل، غير أنّ المؤجر لا يقدم خدمة الصيانة، ويمتد هذا العقد إلى نهاية العمر الافتراضي للأصل لذلك فإن أقساط الإيجار تكون كافية لتغطية التكلفة الكلية للأصل للمؤجر كما أنّه لا يحتوي على بنود للإلغاء ويختص هذا النوع من العقود عادة بالأصول الجديدة⁽⁴⁾.

يُعرّف كذلك بأنّه عقد يسمح للمؤجر بصفته المالك بالاحتفاظ بالملكية القانونية للأصل أثناء نقل جميع مخاطر ومزايا الملكية الاقتصادية إلى المستأجر، كما سيسدد جميع التكلفة الأصلية للأصل بالإضافة إلى الفائدة التي يتقاضاها المؤجر خلال مدة عقد الإيجار⁽⁵⁾.

3/- عقد الإيجار بحسب جنس العقد

عقود الإيجار بحسب جنسها نوعان:

أ- عقود الإيجار المحليّة (local leasing)

هي العقود المبرمة بين أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في حدود بلد واحد.

ب- عقود الإيجار الدوليّة (International leasing)

هي العقود المبرمة بين أشخاص طبيعيين أو معنويين تفصل بينهم الحدود الجغرافية والقوانين التنظيمية المختلفة بحسب البلد.

¹ - شهاب سلمى وأمر عزوي ، قرض الإيجار كبديل تمويلي حديث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - تجارب عربية - مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 13-2018، ص131.

² -Controller's Handbook, Lease financing, Office of the Controller of Currency, Washington, version 1.2, 2017, p,9.

³ -International finance Corporation(IFC), Leasing in Development-Guidelines for Emerging Economies-, Washington, 2nd edition, 2009, p. 8.

⁴ - زغيب مليكة، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 5، 2005، ص 117.

⁵ -International finance Corporation(IFC), Leasing in Development-Guidelines for Emerging Economies-p.8.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الإيجار التمويلي

سنتطرق في هذا المطلب للحديث بصفة عامة عن أهم المزايا والعيوب التي تعترى عقد الإيجار سواء بالنسبة للمؤجر أو المستأجر أو حتى المورد (المزود) في حد ذاته ومدى تأثير هاتين الظاهرتين على العملية الاقتصادية كالاتي:

1/- إيجابيات الإيجار التمويلي

من بين أهم مزايا وإيجابيات عقود الإيجار نذكر: (1)

- تقديم الخدمات المالية لفئة الفقراء المستبعدين من الاستفادة من الخدمات المصرفية.
- استهداف الفقراء بالدعم المالي الذي يزيد دخول الأفراد ويدمجهم في النظام المالي الرأسمالي.
- توجيه الدعم المالي إلى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتكون قاعدة بشرية منتجة.
- توسيع مفهوم التمويل من مجرد تقديم القروض إلى تقديم خدمات مالية مختلفة مثل التشجيع على الادخار والتأمين وتحويل الأموال.

يمكن أن نضيف بعض المزايا كالاتي: (2)

- الدّفع المرن: يمكن أن تختلف مدة الإيجار وخيار الإيجار والشراء بشكل كبير اعتمادًا على احتياجات المستأجر، بحيث يمكن ترتيب عقد الإيجار بناءً على ميزانية تشغيل الشركة أو التدفق النقدي.
- تبسيط الميزانيات: حيث يمكن حساب الإيجارات حسب العمر الاقتصادي للعقار وتقادمه التكنولوجي.
- حماية رأس المال العامل وخطوط الائتمان: لا يؤثر عقد التأجير على رأس المال العامل أو خطوط الائتمان، حيث يسمح بتمويل العقار بالكامل دون تقليل رأس المال العامل للمستأجر أو خطوط الائتمان التشغيلية.
- لا يوجد ضمان إضافي: لا يطلب المؤجر بشكل عام التنازل عن حق الضمان في سلع أخرى مثل المستحقات أو المخزونات ولا ينصّ العقد بشكل عام على أي قيود من النوع الذي ينطوي عليه الافتراض.
- وثائق بسيطة: بشكل عام فإنّ الوثائق المعيارية التي يقدمها المؤجر بسيطة للغاية.
- الخصم الضريبي الكامل للتكلفة: يمكن للمستأجر تضمين جميع الإيجارات في مصروفات العمل والتي قد تكون أكثر فائدة من فرض مصاريف الفائدة على القرض.

¹ - عبد المنعم نوال، أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة وانعكاساته على الاقتصادات العربية، الإمارات العربية

المتحدة: بنك دبي الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 41، العدد 480، نوفمبر 2020، ص 152.

² -Royal Bank of Canada, Introduction au Crédit-bail, 1998, Canda, Toronto, p 2.

2- سلبيات الإيجار التمويلي

فأما سلبيات الإيجار التمويلي فنذكر منها بصفة عامة:⁽¹⁾

- خسارة المؤجر في بعض الحالات المدّة المتبقّية من العمر الاقتصادي للأصل، ما لم يقيم المستأجر بشرائه أو في حالة عدم استأجره مرة أخرى.
 - تحمّل المستأجر كافة الالتزامات العقدية كالصيانة وضمان العيوب الخفية.
 - يستعين المستأجر في تمويل مشاريعه عادة من خلال القرض البنكي، ما يجعل المستأجر يحتسب الفوائد من ضمن تكاليف العقد ومصاريفه.
 - الزيادة في تكلفة الاستئجار في الفترة الاقتصادية الطويلة عن تكلفة الحقيقية للأصل.
- يمكن أنّ نضيف بعض المعوّقات كالآتي:
- ارتفاع الفائدة المفروضة على القروض الممنوحة مما يعيق توسيع الاستفادة ويحدّ من الائتمان المعروض.
 - معظم التجارب التمويلية تقوم بها مؤسسات خاصة، وبالتالي قصور دور الحكومة في تقديم الدّعم لهذه المؤسسات من أجل توفير البيئة المناسبة لتوسيع حجم الاستفادة للأشخاص.
 - يؤدي ارتفاع التكاليف الإدارية إلى عدم قدرة المؤسسات وخاصة الصغيرة منها. (غير مجدية اقتصاديا كما أفاد به الخبراء).
 - يفترض أنّ يزيد التمويل في مستوى الدّخل، لكنه غير مجدٍ دائما، حيث يلجأ المستأجرون إلى الاقتراض من مصادر أخرى لسداد أقساط مؤسسة التمويل⁽²⁾.
- أما عيوب الإيجار التمويلي من الناحية المحاسبية فإنّ المستأجر لا يسجّل قيمة الخصوم في ميزانيته باعتبار المستأجر ليس المالك القانوني للأصل ممّا لا يتيح له تقديم ضمانات للدائنين المحتمل التّعامل معهم مستقبلاً⁽³⁾.

¹ - كمال ضبان حنان، عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة، "دراسة فقهية"، الجامعة الإسلامية - غزة - ، رسالة أكاديمية لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين، 2015، ص 40.

² - عبد المنعم نوال (مرجع سابق ذكره)، ص ص 152، 153.

³ - بالمقدم مصطفى وآخرون، (مرجع سابق ذكره)، ص 13.

المطلب الرابع: الإيجار التّمويلي في الجزائر

إذن، بعدما تطرّقنا إلى مفهوم عقد الإيجار وتصنيفاته وغيرها من المسائل البحثية كما جاء في المطالب السابقة من هذا المبحث، سنفرد هذا المطلب الرابع والأخير لدراسة واقع عقد الإيجار التّمويلي وحقيقته في الجزائر من حيث التّبنّي والمفهوم والقوانين والممارسات في الفرعين البحثيين المتتاليين كالآتي:

1- من حيث المفهوم والإطار القانوني

فكما هو الحال بالنسبة لغالبية الدّول على مستوى العالم أجمع، تبنّت الجزائر بدورها فكرة التّمويل من خلال التّأجير وهذا كحلّ للنّهوض بالقطاع الاقتصادي من خلال توسيع الاستثمار، وهذا بداية من منتصف التسعينيات من القرن الماضي أي بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد آنذاك، وقد سعت الدّولة الجزائرية في هذا المجال من خلال إصدار شروط وتقنين قوانين خاصة بالتّمويل الجيد لدعم الاستثمار وتوسيعه ليشمل قطاعات اقتصادية متنوعة. وهذا من خلال الإصدّارات الآتية:⁽¹⁾

• النظام رقم 96-06 المؤرّخ في: 1996/07/03 والذي مهدّ لتأسيس شركات الاعتماد الإيجاري وشروط اعتمادها، ويتم الحصول على الاعتماد بعد تقديم طلب التأسيس إلى مجلس النّقد والقرض بعد استيفاء جملة من الشروط أهمّها تأسيسها على شكل مساهمة لا يقلّ رأسمالها الاجتماعي عن مئة مليون دينار جزائري، دون أن يقلّ هذا المبلغ المكتتب عن 50 بالمئة من الأموال الخاصة، كما يؤكد هذا النّظام خضوع كلّ العمليات التي تدخل في إطار نشاط شركات الإيجار للإشهار، وكذا،

• الأمر رقم 96-09 المؤرّخ في: 1996/01/10، المتعلق بالاعتماد الإيجاري الذي شمل بخاصّة الإطار القانوني والتنظيمي لهذا الاعتماد إلى جانب تحديد الحقوق والالتزامات المترتبة عن هذا التعامل بالإضافة إلى،

• المرسوم التنفيذي رقم 06-90 المؤرّخ في: 2006 /02/20 الذي يحدد كيفية إشهار عمليات الاعتماد الإيجاري للأصول المنقولة والمحلات التجارية، ويقرّر ضرورة تسجيل عقد قرض الإيجار من قبل المؤجر في السجل العمومي المعدّ لذلك في أجل أقصاه ثلاثين يوما من تاريخ إمضاء العقد وإطلاع الجمهور عليه وفقا لطلب محدّد المضمون والشكل، مع المرسوم التنفيذي رقم 06-91 من السنة والتاريخ نفسه الذي يحدد كيفية الإشهار للأصول غير المنقولة مع إلزامية بيان اكتساب العقار محل قرض الإيجار في السجل العقاري، الذي تمّ إعداده سنة 1976 لهذا الغرض بعنوان "تحديد المستفيد من القرض وشروط إنجاز عملية الاعتماد الإيجاري للأصول غير المنقولة.

لقد اصطلح المشرّع الجزائري على عملية الإيجار التّمويلي بـ "الاعتماد الإيجاري" وهذا بحسب المادة الأولى من الأمر 96-09 المؤرّخ في 10 يناير من عام 1996 الموافق لـ 19 شعبان 1416، وهو لا

¹ - زيرق سوسن ومليكة زغيب، سوق قرض الإيجار في الجزائر: الفرص والتحديات، مجلّة دراسات اقتصادية، الجلفة -

يختلف في مضمونه عن مفهوم التأجير المتبنيّ دولياً من حيث حقيقة المعاملة التي تنتهي بالاختيار في شراء الأصل وكذا التصنيف، وعرفه بأنه عبارة عن " عملية تجارية ومالية يتمّ تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصاً طبيعيين* كانوا أو معنويين* تابعين للقانون العام* أو الخاص*، تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، يتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية"⁽¹⁾ ويظهر جلياً من هذا التعريف بأنه يشمل المفهوم الدولي لعملية التأجير التمويلي الذي يعتبر بأنه ممارسة مالية وتجارية متاحة عند المؤسسات والبنوك المؤهلة قانوناً لهذه العملية، والمحصورة في الأصول المنقولة وغير المنقولة فقط والتي ينتهي باختيار تأجير الأصل أو شرائه.

2- من حيث الممارسات

بعدما أصدرت الدولة الجزائرية الأمر المتعلق بتأسيس شركات الإيجار التمويلي، بدأت بعض الشركات الوطنية وحتى الدولية بالاستجابة وكانت المحاولة الأولى وطنياً - حسب إجماع الباحثين - من قبل بنك البركة الجزائري، (سيتم التطرق إليه فيما بعد)، حيث تم تأسيس هذا البنك "في شكل شركة مساهمة* في ماي 1991"⁽²⁾.

حسب التقرير المعدّ من قبل وزارة المالية الجزائرية فإنه يتواجد حالياً في الجزائر حوالي 10 مؤسسة تقوم بنشاط التأجير التمويلي سواء تأجير محلي أو دولي : " - 05 مؤسسات مالية وهي: الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف (SOFINANCE) ، الشركة العربية للإيجار المالي (ALC)، المغربية لإيجار المالي الجزائر (MLA)، الشركة الوطنية للإيجار المالي (SNL)، شركة إعادة التمويل الرهنوي (SRH)، - و خمسة بنوك محلية خاصة وهي: بنك بي أن بي باريباس (BN Paribas)، و سوسيتي جنرال الجزائر (Société Générale Algérie)، بنك (NATIXIS) الجزائر، بنك البركة (EL Baraka)، وبنك

* الشخص الطبيعي: هو الإنسان المؤهل قانونياً لقيام بعمل ما.

* الشخص المعنوي: وهي المؤسسات والشركات المؤهلة قانونياً في مجال معين.

* القانون العام: هو قانون يحدد إطار العلاقة بين الدولة والمؤسسات التي تمثلها وكذا علاقة الفرد بالدولة ضمن قوانين تضمن حقوقهم جميعاً.

* القانون الخاص: وهو قانون الذي يضبط العلاقة بين الأشخاص.

¹ - الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، المؤرخ في 10-يناير 1996، العدد 03، السنة 32، الموافق ل 14 يناير سنة 1996، المادة 1، ص 25.

* الشركة المساهمة هي عبارة عن مؤسسة تجارية مملوكة لمجموعة من المستثمرين المساهمين إذ يمتلك كل مساهم من هؤلاء حصة معينة من المجموع العام للأسهم.

² - بن حناشي سهيلة، أهمية التمويل الإسلامي وكيفية تطبيقه في بنك البركة الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، عدد 42، مجلد "ب"، ديسمبر 2014، ص 170.

عمومي وحيد وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، ويبلغ عرض التّمول لمؤسسات التّأجير هذه حوالي 28 مليار دينار في يونيو 2011 مقابل 20 مليار دينار في 31 ديسمبر 2010⁽¹⁾.

بحسب الدّراسات التي أجرتها جمعية البنوك والمؤسسات المالية Etablissements des banques et institutions financières (EBEF) مؤخرًا فإنّ نسبة سوق الإيجار في الجزائر "من التكوين الخام لرأس المال الثابت هي 1 بالمئة، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بمثلتها في كل من تونس والمغرب أين تبلغ على الترتيب 6,5 بالمئة و 8 بالمئة، ما يعني إمكانية استيعاب المزيد من شركات قرض الإيجار"⁽²⁾، ولا تزال نسبة انتشار التّأجير في الجزائر منخفضة مقارنة بالمعايير الدولية بحيث تمثل المبالغ غير المسدّدة أقل من 2% من قيمة القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي وأقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي (0.66% في عام 2019)⁽³⁾.

فيما يخص البنوك فسنعرض في هذا الصدد بنك البركة (EL Baraka) الجزائري الذي يعدّ « أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تمّ إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000.00 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أمّا في ما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) وفي إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فلبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تموليات و استثمارات و ذلك موافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية"⁽⁴⁾.

أمّا عن الممارسات الاستثمارية لهذه المؤسسات والبنوك في عام 2019-حسب تقرير الخبراء-فقد أدت البيئة الاقتصادية والسياسية المتوترة في البلاد إلى تباطؤ الاستثمارات في هذا العام "كما أدى التأخر في سداد العقود العامة والإجراءات المتخذة للحدّ من الواردات إلى تعقيد بعض قطاعات النشاط، وقد واجهت صناعة السيارات -محرك النمو لصناعة التّأجير- العديد من الصعوبات بعد إغلاق العديد من مصانع التّجميع. كما تأثرت القطاعات الأخرى -التي تعتمد أيضًا على الواردات- بشدّة من جرّاء التّدابير الجديدة لاستيراد قطع الغيار.

يضيف بعض الباحثين على التقسيم السابق لوزارة المالية بعض المؤسسات والبنوك التّمولية بما في ذلك نسبة الخدمات والاستثمار التي يقدمها في السوق حاليًا على أنّها "تسعة بنوك تقدم خدمات التّأجير وتمتلك حصة سوقية تبلغ 71 % في عام 2020 بإجمالي مستحق من 115 مليار دينار وهي: البركة -Al Baraka (وبي أن بي باريباس (BNP Paribas) وسوسيتي جنيرال (Société Générale) ومصرف السلام Al Salam Bank وبنك الخليج Gulf Bank والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (Cnep) وبنك الإسكان للتجارة والتمويل وتراست بنك الجزائر Trust Bank Algeria، كما تمتلك ست مؤسسات مالية حصة سوقية

¹ - <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/grands-dossiers/111-l-activite-de-leasing-en-algerie> (13:40 PM, 12/04/2021).

² - زيرق سوسن ومليكة زغيب، (مرجع سبق ذكره)، ص 275.

³ - <https://www.reporters.dz/le-marche-du-leasing-en-algerie> (01:55 PM, 12/04/2021).

⁴ - <https://www.albaraka-bank.com/%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83> (04:40 PM, 12/04/2021).

تبلغ 29٪ في عام 2020 بقيمة إجمالية مستحقة قدرها 47 مليار دينار وهي: الشركة الوطنية للتأجير التمويلي (SNL) والمغرب العربي للإجارة الجزائرية (MLA) والمؤسسة العربية للإجارة (ALC) وشركة إيجار للإجارة (ILC) وسوفينانس (Sofinance) والجزائر إيجار (El Djazair Ijar). كما تهيمن حصص السوق للمستثمرين الرئيسيين الآتين: البركة بـ: 29.57٪ وبنك سوسيتي جنرال الجزائر بـ: 12.70٪ والمغرب العربي للتأجير الجزائري بـ: 9.52٪ وبي إن بي باريباس بـ: 8.32٪ وبنك السلام بـ: 7.29٪ وبنك الإسكان بـ: 7.11٪ وسوفينانس بـ: 6.63٪ والمؤسسة العربية للإجارة بـ: 5.11٪ والشركة الوطنية للتأجير بـ: 5.03٪ وناتيكسيس (Natixis) بـ: 2.96٪ وبنك الخليج الجزائر بـ: 1.74٪⁽¹⁾.

الرسم البياني التالي يبين حجم مشاركة البنوك المتمكنة من سوق الاستثمار التمويلي في الجزائر لسنة 2020 وهذا بحسب المعطيات السابقة كالآتي:



المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال هذا الرسم البياني يتضح جيدا مدى تمكّن بنك البركة الجزائري من سوق الاستثمار التمويلي بأعلى نسبة والتي بلغت 29.57٪ في مقابل 12.70٪ فقط لبنك سوسيتي جنرال الجزائر أيّ بتقريب معدل نصف نسبة بنك البركة تقريبا، و9.52٪ لمؤسسة المغرب العربي للتأجير الجزائري، ونسبة 8.32٪ فقط لبنك بي إن بي باريباس، ونسبة 7.29٪ لبنك السلام، و7.11٪ لبنك الإسكان، وأمّا سوفينانس فقد أخذت نسبة 6.63٪ فقط، فيما تأتي المؤسسات والبنوك الأخرى في نسبة أقل من 5٪.

¹ <https://www.reporters.dz/le-marche-du-leasing-en-algerie/> (08:40 PM, 12/04/2021).

المبحث الثاني: عقد الإيجار التّمويلي والمعيار المحاسبي الدولي (IAS17) "عقود الإيجار"

في هذا المبحث سنتطرق لدراسة عقود الإيجار ومعايير المحاسبة الدولية وفق أربعة مطالب سنخصص المطلب الأول للحديث عن "عقود الإيجار وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS17"، وأمّا المطلب الثاني فعمدنا أنّ نوضح فيه "نطاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS17" وأمّا المطلب الثالث فسنحدث فيه عن أهمّ المصطلحات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار"، فيما سنفرد المطلب الرابع والأخير لدراسة الإيجار التّمويلي بين النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) والمعيار المحاسبي الدولي (IAS17) من جوانب عدّة.

المطلب الأول: عقود الإيجار وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار"

كما هو معروف للجميع فإنّ لجنة المعايير الدولية للمحاسبة IASB أصدرت عدة معايير محاسبية دولية والتي تبنتها العديد من الدول من بينها الجزائر، وفي هذا المجال فالمعيار المحاسبي الدولي الذي يُعنى بمعالجة عقود الإيجار هو المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار".
جاء المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" ليقدّم الحلول المحاسبية لعقد الإيجار التّمويلي، في سنة 1982 تمّ نشر المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 المتعلق بعقود الإيجار عن طريق لجنة المعايير الدولية للمحاسبة، وشهد هذا المعيار عدّة تعديلات كانت تهدف إلى تبيين الإفصاحات والسياسات المحاسبية لكلّ من المستأجر والمؤجر سنتي 1997 وكذا 2003.

منه إنّ حقيقة معيار المحاسبة الدولي 17 حسب الموقع الرسمي للمعايير المحاسبية الدولية "IAS plus" هو "وصف السياسات المحاسبية والإفصاحات المطبقة على عقود التأجير، سواء بالنسبة للمستأجرين أو المؤجرين، ولقد أعيد إصداره في ديسمبر 2003، ليسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2005. وفي 13 يناير 2016 تمّ إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 "عقود الإيجار" ليحلّ محله⁽¹⁾.

لقد عدّ هذا المعيار هو المعيار المعتمد بشكل عام من قبل المؤجرين والمستأجرين في العديد من أسواق التأجير المتقدمة كونه يعمل على إزالة حالة عدم اليقين المتعلقة بالسياسة المحاسبية لهذه الأطراف الرئيسية في عقد الإيجار، ويعمل على ضمان أنّ يكون لدى المحاسبين المحليين والسلطات الضريبية مراجع واضحة تمّ تبنيها على المستوى الدولي. كما يوفّر معيار المحاسبة الدولي 17 توجيهها واضحا للمستفيد من الإهلاك المالي ومعالجة الفوائد مستحقة الدفع ومستحقة القبض، وكذا الاعتراف بأهمية الملكية الاقتصادية⁽²⁾.

¹ - <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias17> (12:17 AM. 18/04/2021).

² -International Finance Corporation (IFC), **Leasing Development-Guidelines for Emerging Economies**, United State of America, December 2009, 2nd edition, p.42.

يعتبر الهدف من إصدار هذا المعيار باختصار هو وصف السياسات والإفصاحات المحاسبية المناسبة لتطبيقها فيما يتعلق بعقود الإيجار بالنسبة للمستأجرين والمؤجرين على حدّ سواء⁽¹⁾ .

أمّا عن تصنيف عقود الإيجار في هذا المعيار فهو يعتمد على المدى الذي تكون فيه المخاطر والمكافآت المتعلقة بملكية الأصل المؤجر تقع على عاتق المؤجر أو المستأجر، ويتمّ تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي إذا كان يُحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية. يتمّ تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي إذا لم يُحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية⁽²⁾ .

المطلب الثاني: نطاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار"

يرى المختصون بأنّه ينطبق على جميع أنواع المحاسبة عن عقود الإيجار باستثناء الآتي:⁽³⁾

أ- عقود الإيجار للتّقيب عن المعادن والنفط والغاز الطبيعي والموارد غير المتجدّدة أو استخدامها.

ب- اتفاقيات الترخيص لعناصر مثل الأفلام وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والمخطوطات وبراءات الاختراع وحقوق النشر.

مع ذلك، فهذه القاعدة لا تنطبق كأساس لتقييم الآتي:⁽⁴⁾

أ-العقارات المملوكة من قبل المستأجرين في حالة احتسابها كاستثمارات عقارية (راجع معيار المحاسبة الدولي رقم 40 العقارات الاستثمارية).

ب-الاستثمارات العقارية المقدّمة من قبل المؤجرين بموجب عقد إيجار تشغيلي (راجع معيار المحاسبة الدولي رقم 40).

ج-الأصول البيولوجية التي يحتفظ بها المستأجرون بموجب عقود إيجار تمويلي (راجع معيار المحاسبة الدولي رقم 41، الزراعة).

د-الأصول البيولوجية التي يقدمها المؤجرون بموجب عقد إيجار تشغيلي (راجع معيار المحاسبة الدولي رقم 41).

كما ينطبق هذا المعيار على الاتفاقيات التي تمنح بموجبها حقّ استخدام الأصول، حتى في الحالات التي يكون فيها المالك ملزماً بتقديم خدمات ذات أهمية معينة فيما يتعلق بتشغيل هذه السلع أو صيانتها. من ناحية أخرى، لا تنطبق هذه القاعدة على الاتفاقيات التي لها طبيعة عقود الخدمة، حيث يفشل أحد الطرفين في التنازل للآخر عن حقّ استخدام نوع من الأصول⁽⁵⁾ .

¹ – IASC Foundation Education, IAS17Leases , This extract has been prepared by IASC Foundation staff, p1.

² –(Ibid.). p.1.

³ International Accounting Standard No 17, (IAS 17), article posted by <http://www.WorldGAAPInfo.com> , p.2.

⁴ – (Ibid.). p.2.

⁵ – (Ibid). p. 2.

مع ذلك، يرى الباحثون بأن "اختيار اعتماد معيار المحاسبة الدولي 17 يثير التساؤل حول كيفية تنفيذه، فعند تنفيذ معيار محاسبة دولي يجب أخذ عدد من القضايا في الاعتبار: أولاً، مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد، فمثل هذا الاختلاف في مستويات التطوير قد يتطلب في بعض الحالات الحاجة إلى مزيد من التفصيل حول التعاريف والمبادئ التوجيهية لقضايا محاسبة الإيجار. كما يجب أن يتماشى تنفيذ إرشادات المعيار المحاسبي الدولي 17 لمحاسبة الإيجار مع مدى معرفة واحتياجات المستخدمين المختلفين للمعيار المحاسبي" (1).

المطلب الثالث: المصطلحات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار"

خصصنا هذا المطلب إلى أهم المصطلحات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والتي سنعرفها بالترتيب كالآتي: (2)

① عقد الإيجار: هو اتفاق يمنح المؤجر بموجبه للمستأجر مقابل دفعة معينة حق استعمال أصل ما لفترة زمنية متفق عليها.

② عقد الإيجار التمويلي: عقد يتم بموجبه نقل كافة المخاطر والمكافآت المرتبطة بملكية الأصل بشكل جوهري، وليس من الضروري أن تنتقل الملكية في النهاية.

③ عقد الإيجار التشغيلي: هو عقد إيجار على غير الإيجار التمويلي.

④ الحد الأدنى لدفعات الإيجار: هي الدفعات التي يجب تسديدها خلال مدة العقد، وبالنسبة للمستأجر تشمل هذه أية مبالغ مضمونة سيتم دفعها، أما بالنسبة للمؤجر فهي تشمل أية قيمة متبقية مضمونة للمؤجر.

بالإضافة إلى: (3)

⑤ مدة عقد الإيجار: هي الفترة التي يستفيد فيها المستأجر بالعقار المؤجر بموجب عقد الإيجار، وتعتبر هذه الفترة غير قابلة للإلغاء إلا إذا دخلت الاحتمالات الوحيدة - المعروفة - لإلغاء عقد الإيجار والتي هي كما يلي: - وقوع حدث غير محتمل، - موافقة المؤجر إبرام عقد إيجار جديد بين المستأجر والمؤجر لنفس العقار أو ما يعادله، - فرض رسوم إلغاء عقد الإيجار مرتفعاً بما يكفي لإلزام المستأجر بشكل معقول باحترام مدة عقد الإيجار.

⑥ خيار الشراء: خيار لمستأجر لشراء العقار بسعر الخيار بعد دفع عدد معين من الإيجارات.

⑦ تاريخ نفاذ عقد الإيجار: وهو تاريخ الالتزام بالأموال أو تاريخ التوقيع.

¹ -International Finance Corporation (IFC), Leasing Development-Guidelines for Emerging Economies, p43.

² -عباس على ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كتاب ودليل، مرجع سبق ذكره ، ص 93.

³ -Royal Bank of Canada, Introduction au Crédit-bail. P.1.

- 8 الإيجار المشروط: وهو الإيجار المحسوب على أساس عامل آخر غير المدة (على سبيل المثال: النسبة المئوية للمبيعات، ومستوى الاستخدام، وسعر الفائدة الأساسي، ومؤشر الأسعار).
مع ذكر كذلك: (1)
- 9 القيمة العادلة: هي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل الأصل أو إلغاء الالتزام، بين أصحاب المصلحة وإبلاغهم على النحو الواجب في معاملة تتم على أسس تجارية.
- 10 العمر الاقتصادي: وهو: (أ) الفترة التي يتوقع خلالها أن يكون الأصل قابلاً للاستخدام اقتصادياً من قبل مستخدم واحد أو أكثر، أو: (ب) مقدار الإنتاج أو الوحدات المماثلة التي يتوقع أن يربحها مستخدم واحد أو أكثر.
- 11 العمر الإنتاجي: هو الفترة الزمنية المقدرة التي تمتد من بداية مدة الإيجار - على سبيل المثال لا الحصر - والتي تتوقع المنشأة خلالها أن تستهلك المنافع الاقتصادية المضمنة في الأصل المؤجر.
سنعرض باقي المصطلحات كالآتي: (2)
- 12 معدّل الاقتراض الإضافي: وهو معدّل الفائدة الذي يفترض على المستأجر دفعه إذا اقترض الأموال اللازمة لشراء العقار المؤجر (لمدة وبضمانات مماثلة).
- 13 قيمة النسوية: وهي الحد الأدنى للمبلغ الذي يجب أن يحصل عليه المؤجر في حالة إنهاء عقد الإيجار، بحيث لا يتم تخفيض العائد الاقتصادي على عقد الإيجار، ويتم التعبير عن هذه القيمة كنسبة مئوية من التكلفة الأولية للأصل.
- 14 خصم الاستهلاك أو الاستهلاك الضريبي: وهو خصم الاستهلاك السنوي الذي تسمح السلطات الضريبية بخصمه من الدخل الخاضع للضريبة.

المطلب الرابع: الإيجار التّمويلي بين التشريع الجزائري والمعيار المحاسبي الدولي (IAS17)

في هذا المطلب سنعمل على إحداث مقارنة بين التشريع الجزائري والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 في ثلاثة فروع مهمّين، سنخصّص الفرع الأول للحديث عن الإطار القانوني لعقد الإيجار، وأمّا الفرع الثاني فنسعمل على إيضاح الفرق بين أنواع عقود الإيجار حسبها وأخيراً في الفرع الثالث سنشير إلى أهمّ نقطة وهي حق المستأجر في شراء الأصل عند كلا التّوجهين.

¹ - International Accounting Standard No 17, **(IAS 17) leases**, article posted by <http://www.WorldGAAPInfo.com> P.5.

² - Royal Bank of Canada, **Introduction au Crédit-bail**. P.1.

1/- الإطار القانوني للعقد

إذن، من خلال المداخل التي عرضنا فيها ما يخص المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والتشريع الجزائري بصفة عامة يمكن لنا أن نتوصل لعقد مقارنة فيما يخص عقود الإيجار من خلال عرض أهم نقاط التشابه والاختلاف من حيث:

الجدول رقم (01): المقارنة بين التشريع الجزائري ومعياري IAS17 من ناحية طبيعة عقد الإيجار

طبيعة عقد الإيجار التّمويلي وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 17	طبيعة عقد الإيجار التّمويلي وفق التشريع الجزائري
"تحكم هذه الاتفاقية عملية التأجير والتي بموجبها الطرف (المؤجر): (أ) يبرم بناءً على إشارة من طرف آخر (المستأجر) (ب) عقداً (عقد التوريد) مع طرف ثالث (المورد) تحصل بموجبه على سلعة أو مواد أو أدوات (معدات) رأسمالية بموجب شروط يوافق عليها المستأجر بقدر ما تتعلق به. (ب) وإبرام عقد (عقد الإيجار) مع المستأجر يمنحه الحق في استخدام المعدات مقابل دفع الإيجارات". ⁽²⁾	"عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب أشخاصاً طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، يتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية" ⁽¹⁾ .

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال التعريفات السابقة يظهر جلياً بأن الطبيعة القانونية لعقد الإيجار هو بمثابة اتفاقية يمنح المؤجر (الطرف الأول) بموجبه للمستأجر (الطرف الثاني) حق شراء الأصل أو كرائه مقابل دفعات محددة يسددها المستأجر للمؤجر خلال فترة زمنية متفق عليها في العقد، وبذلك نستنتج مدى التوافق بين تشريع الجزائري والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 في هذه النقطة. لكن ما نلاحظه في التعريف هو غياب إدراج الطرف الثالث في العقد وهو (المورد) عكس التعريف الأجنبي الذي أخذ بعين الاعتبار هذا الطرف وجعله

¹ - الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، المؤرخ في 10-يناير 1996، المادة 1، ص 25.

² - <https://www.unidroit.org/fr/instruments/credit-bail/credit-bail-convention-fr> (Op.Cit).

من العناصر الضرورية لاكتمال تعريف العقد، ولكن هذا ليس بالضرورة أن هناك اختلاف من حيث التطبيق.

2- التصنيف النوعي للعقد

الجدول رقم(02):المقارنة بين التشريع الجزائري ومعييار IAS17 من ناحية التصنيف النوعي لعقد الإيجار

المعيار المحاسبي الدولي رقم 17	التشريع الجزائري
فأما عن تصنيف عقود الإيجار وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 فهو يعتمد "على المدى الذي تكون فيه المخاطر والمكافآت المتعلقة بملكية الأصل المؤجر تقع على عاتق المؤجر أو المستأجر، ويتم تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية. ويتم تصنف عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي إذا لم يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية" ⁽²⁾	" تدعى عمليات الاعتماد الإيجاري "با اعتماد مالي في حالة ما إذا نصّ عقد الاعتماد الإيجاري على تحويل لصالح المستأجر كلّ الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل الممول عن طريق الاعتماد الإيجاري، وفي حالة ما إذا لم يمكن فسخ عقد الاعتماد الإيجاري وكذا في حالة ما إذا يضمن هذا الأخير للمؤجر حق استعادة نفقاته من رأس المال والحصول على مكافأة على الأموال المستثمرة، وتدعى عمليات الاعتماد الإيجاري "با اعتماد عملي" في حالة ما إذا لم يحوّل لصالح المستأجر كلّ أو تقريبا كلّ الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بحق ملكية الأصل الممول والتي تبقى لصالح المؤجر أو على نفقاته" ⁽¹⁾ .

المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ أن التشريع الجزائري ذكر صراحة أن تصنيفات عقد الإيجار تتمثل -حسب ما اصطلح عليه- في : "الاعتماد المالي " و "الاعتماد العملي"، وهذين المصطلحين إنما يظهران من خلال الطرح السابق أنهما يتطابقان تطابقاً تاماً رغم اختلاف الاصطلاح عليهما.

¹ - الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، المؤرخ في 10-يناير 1996، المادة 2 ،

ص 26.

² - IASC Foundation Education, IAS17Leases, This extract has been prepared by IASC Foundation staff, p1.

3/- حق المستأجر في اختيار شراء الأصل

الجدول رقم (03): المقارنة بين التشريع الجزائري ومعييار IAS17 من ناحية اختيار شراء الأصل

المعيار المحاسبي الدولي رقم 17	التشريع الجزائري
"يشمل تعريف عقود التآجير لتآجير الأصول، والتي تحتوي على بند يُعطى لتوظيف خيار الحصول على ملكية الأصل بعد الامتثال للشروط المنفق عليها، تُعرف هذه العقود باسم شراء الإيجار (الإيجار مع خيار الشراء)" ⁽²⁾	لقد جاء ذكر الحق في اختيار شراء الأصل في النظام المحاسبي الجزائري -وهذا بحسب المادة الأولى الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري- كآلاتي "عملية تجارية ومالية... قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر" ⁽¹⁾ .

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال هذا العرض نستنتج بأن التشريع الجزائري يتبع سياسة المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 من حيث إعطاء المستأجر الحق في اختيار شراء الأصل أو كرائه.

¹ - الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، المؤرخ في 10-يناير 1996، المادة 1، ص 25.

² -International Accounting Standard No 17, (IAS 17), article posted by <http://www.WorldGAAPInfo.com> P.5

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التّمويلي حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والنظام المحاسبي المالي الجزائري

في هذا المبحث سنعمل على إدراج كفيات المعالجة المحاسبية للمعلومات المالية عامة وكفيات المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التّمويلي بصفة خاصة وهذا من خلال أربعة مطالب سنخصّص المطلب الأوّل لدراسة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التّمويلية حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، وأمّا المطلب الثاني فسننتطرق لذكر المعالجة الجبائية لهذه العقود، فيما سنخصص المطلب الثالث لطرح القوانين الجبائية الجزائرية المتعلقة بعقود الإيجار وأخيرًا سيأتي المطلب الرابع لعقد مقارنة للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التّمويلي بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والنظام المحاسبي المالي الجزائري.

المطلب الأوّل: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التّمويلي حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17:

تشمل موضوعات المعالجة لعقد الإيجار حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17: البيانات الموجودة لدى المستأجر والمؤجر، وكذا معاملات البيع وإعادة التأجير كما سنوضحه بالتدرّج في النقاط البحثية الآتية:

1- المعالجة المحاسبية بالنسبة للمستأجر

أ- كيفية معالجة عقد الإيجار التّمويلي

تتم المعالجة المحاسبية لبيانات المستأجر في عقود إيجار التّمويل كالتالي:⁽¹⁾

- يجب على المستأجرين في بداية مدّة الإيجار الاعتراف بعقود الإيجار التّمويلي كأصول وخصوم في ميزانياتهم العمومية بمبالغ مساوية للقيمة العادلة للعقار المؤجر، أو على الأقل القيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار، ويتمّ تحديد كلّ منها على أساس بداية عقد الإيجار. ويعتبر معدّل الخصم الذي سيتمّ استخدامه في حساب القيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار هو معدّل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان ذلك ممكنًا تحديده، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فسيتمّ استخدام معدّل الافتراض الإضافي للمستأجر، ويتمّ إضافة أيّ تكاليف أولية مباشرة للمستأجر إلى المبلغ المعترف به كأصل.
- يتلخص أثر هذه المعالجة في عكس الجوهر الاقتصادي للمعاملة، حيث يشتري المستأجر أصلًا معينًا طوال الفترة الأساسية من عمره الإنتاجي ويتوقّع الحصول بشكل جوهري على كافة المنافع من استخدامه وبعبارة أخرى يعتبر ترتيب الإيجار مجرد أداة تمويلية لشراء الأصل.

¹ - IASC Foundation Education, **IAS17Leases**. P. 1.

• يتم بعد الاعتراف الأولي تقسيم دفعات الإيجار بين تسديد الخصم المعلق وتكلفة التمويل من أجل عكس سعر فائدة دوري ثابت على الخصم، وتختلف أساليب الحساب وتشمل مجموع من الأرقام التي هي عبارة عن تقدير تقريبي ونماذج إطفاء أكثر تعقيدا⁽¹⁾.

يمكن أن ندرج بشكل مختصر محاسبة عقد الإيجار التمويلي بالنسبة للمستأجر والتي يتم فيها الاحتساب لـ: (2)

• الأصول والخصوم (في بداية عقد الإيجار).
• المبالغ المساوية للقيمة العادلة للعقار المؤجر (أو إذا كان أقل للقيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار).

يجب تقسيم المدفوعات الإيجارية بين:

• العبء المالي.

• واستهلاك رصيد الدين.

ينشأ عن كل فترة محاسبية لعقد الإيجار التمويلي رسوم إهلاك للأصل القابل للإهلاك ورهن مالي.

✓ الإفصاحات لعقد الإيجار التمويلي.

تطلب الإفصاحات التالية لعقود الإيجار التمويلية بالإضافة إلى تلك التي تقتضيها معايير الأدوات

المالية: (3)

• صافي القيمة المسجلة في تاريخ الميزانية العمومية لكل صنف من الأصول.

• مطابقة بين مجموع الحد الأدنى لدفعات الإيجار وقيمتها الحالية.

• مجموع الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية التي يتم تحليلها فيما يخص: فترة أقصاها سنة واحدة، وفترة أقلها سنة وأكثرها خمسة سنوات، وفترة تزيد عن خمسة سنوات.

• الإيجارات الطارئة.

• مجموع الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية المتوقع قبضها بموجب عقود الإيجار من الباطن غير القابلة للإلغاء.

• وصف عام لترتيبات الإيجار الهامة الخاصة بالمستأجر.

¹ - عباس على ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كتاب ودليل، (مرجع سبق) ذكره، ص 95.

² - BRUN, Stéphane, Guide D'application des Normes IAS/IFRS, (2011), BERTI éditions, Alger, p.173.

³ - عباس على ميرزا وآخرون، (مرجع سابق)، ص 96.

ب- كيفية معالجة عقد الإيجار التشغيلي

تتم المعالجة المحاسبية لبيانات المستأجر في عقد إيجار التشغيلي كالآتي:

- أولاً يجب الاعتراف بالمدفوعات كمصروفات في بيان الدخل على أساس القسط الثابت طوال فترة الإيجار⁽¹⁾.
- وكذا من المهم الاعتراف بأثر الحوافز في عقود الإيجار التشغيلية، فعادة ما تتخذ الحوافز لدخول عقود الإيجار التشغيلية شكل دفعات مقدّمة أو فترات لا يوجد فيها إيجارات وما شابه ذلك، وينبغي الاعتراف بهذه الحوافز بشكل مناسب خلال مدة العقد منذ بدايته، لذلك لا تعني الفترة التي لا يوجد فيها إيجار بأنّ المستأجر يتجنب تضمين تكلفة إيجار في بيان الدخل الخاص به، إذ ينبغي أن يقسم الإيجار لكامل عقد الإيجار خلال كامل المدة مما ينتج عنه تكلفة سنوية منخفضة⁽²⁾.

✓ الإفصاحات لعقد الإيجار التشغيلي

إلى جانب الإفصاحات التي تقتضيها معايير الأدوات المالية، تطلب الإفصاحات الآتية:

- مجموع الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء لكل من: فترة أقصاها سنة واحدة، وفترة أقلها سنة وأكثرها خمس سنوات، وفترة تزيد عن خمس سنوات.
- مجموع الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية المتوقع قبضها بموجب عقود الإيجار من الباطن غير القابلة للإلغاء.
- دفعات الإيجار والإيجار من الباطن والإيجارات المشروطة المعترف بها كمصروف.
- وصف عام لترتيبات الإيجار المهمة.

2- المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجر

أ- كيفية معالجة عقد الإيجار التمويلي

تتم المعالجة المحاسبية لبيانات المؤجر في عقود إيجار التمويل كالآتي:⁽³⁾

- يجب على المؤجرين الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي في بيانات المركز المالي الخاصة بهم وعرضها كمدينين بمبلغ يساوي صافي الاستثمار في عقد الإيجار. ويجب أن يستند الاعتراف بإيرادات التمويل إلى نمط يعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المؤجر في عقد الإيجار التمويلي.

¹ -BRUN, Stéphane, **Guide D'application des Normes IAS/IFRS**, p.173.

² - عباس على ميرزا وآخرون، (مرجع سابق)، ص ص 96-97.

³ -IASC Foundation Education, **IAS17Leases**. P.2.

• يجب على الشركة المصنعة أو المؤجرين التجاري الاعتراف بأرباح البيع أو الخسائر في الفترة، وفقاً للسياسة التي يتبعها الكيان في مجال المبيعات المباشرة. وإذا تم عرض أسعار فائدة منخفضة بشكل مصطنع، فسيفتصر ربح البيع على ما قد ينطبق إذا تم فرض سعر فائدة في السوق. كما يتم الاعتراف بالتكاليف التي يتكبدها المؤجرون من قبل الشركة المصنعة أو التجاري فيما يتعلق بالتفاوض وترتيب عقد الإيجار كمصروف وهذا عند الاعتراف بأرباح البيع.

✓ الإفصاحات لعقد الإيجار التمويلي

إلى جانب متطلبات معايير الأدوات المالية، يطلب إجراء الإفصاحات الآتية:⁽¹⁾

• المطابقة بين إجمالي المبلغ المسجل للاستثمار في عقد الإيجار والقيمة الحالية للذمم المدينة للحد الأدنى من دفعات الإيجار المستقبلية.

• إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار والحد الأدنى من دفعات الإيجار المستقبلية: -لمدة أقصاها سنة واحدة، -لمدة تزيد عن سنة لكن لا تتجاوز خمس سنوات، -لمدة تزيد عن خمس سنوات.

• الدخل التمويلي غير المكتسب.

• القيمة المتبقية غير المضمونة.

• دفعات الإيجار القابلة للاسترداد المشكوك في تحصيلها.

• الإيجارات المشروطة المعترف بها كدخل.

• وصف عام لترتيبات الإيجار المهمة.

ب- كيفية معالجة عقود التأجير التشغيلية

تتم المعالجة المحاسبية لبيانات المؤجر في عقود إيجار التشغيلية كالتالي:⁽²⁾

• يقدم المؤجر في ميزانيته العمومية الأصول المخصصة لعقود الإيجار التشغيلية وفقاً لطبيعة هذه البضائع.

أما بالنسبة للاعترافات الأولية للمؤجر في هذا العقد فهي كالتالي:⁽³⁾

• يتم الاعتراف بالدخل من عقود الإيجار التشغيلية كدخل بطريقة خطية طوال مدة الإيجار ما لم يكن هناك أساس آخر أكثر تمثيلاً للتخصيص المنتظم من خلال عكس النمط الزمني لاستهلاك المنافع الناشئة عن استخدام الأصول المؤجرة بشكل أكثر دقة.

• يتم الاعتراف بالتكاليف المتكبدة للحصول على الدخل من عقود الإيجار بما في ذلك استهلاك الأصل كمصروفات، وسيتم الاعتراف بدخل الإيجار (باستثناء ما يتم استلامه من خدمات مثل التأمين والصيانة)

¹ - عباس على ميرزا وآخرون، (مرجع سابق)، ص 98.

² - International Accounting Standard No 17, (IAS 17), p.16.

³ - (Ibid.), p.16.

بطريقة خطية في مدة عقد الإيجار حتى إذا لم يتم استلام الرسوم وفقاً لهذا الأساس ما لم تكن هناك صيغة منهجية أخرى أكثر تمثيلاً للوقت مع الفوائد المتأتمية من استخدام انخفاض الأصول المؤجرة .

- تضاف التكاليف الأولية المباشرة التي يتكبدها المؤجر في التفاوض والتعاقد على عقد إيجار تشغيلي إلى مبلغ الأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها كمصروفات على مدى فترة الإيجار، على نفس الأساس الذي يتم فيه الإيراد من التأجير.

✓ الإفصاحات لعقود الإيجار التشغيلية:

- إلى جانب متطلبات معايير الأدوات المالية، يُطلب إجراء الإفصاحات الآتية:⁽¹⁾
- الحد الأدنى من دفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير قابلة للإلغاء: -لمدة أقصاها سنة واحدة، - لمدة تزيد عن سنة لكن لا تتجاوز خمس سنوات، - لمدة تزيد عن خمس سنوات
 - الإجراءات المشروطة التي يتم الاعتراف بها كدخل.
 - وصف عام لترتيبات الإيجار المهمة

¹ - عباس على ميرزا وآخرون، (مرجع سابق)، ص 99.

المطلب الثاني: المعالجة الجبائية لعقود الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي:

تعتبر الجباية من أهم العوامل المحددة لقرار اللجوء إلى عقد الإيجار التمويلي، وتتعلق الجباية أساسا بكيفية احتساب الضرائب والرسوم على عقد الإيجار التمويلي، وكذا حساب اهتلاكات الأصول المؤجرة، ومن أجل إبراز النقاط التي تركز عليها جباية عمليات الإيجار التمويلي تم تسليط الضوء على سياسة الإيجار التمويلي في ظل التشريع الجبائي الجزائري بالإضافة إلى تتبع أهم القوانين الجبائية الجزائرية المتعلقة بهذا النوع من العقود.

سياسة الإيجار التمويلي في ظل التشريع الجبائي الجزائري

يعتبر المناخ الاستثماري وتشجيع رأس المال الوطني المحلي والأجنبي للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية وتوسيع الشركات إحدى الركائز الأساسية لمواصلة الإصلاح الاقتصادي بالجزائر من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية والإنتاجية، وقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة لتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار والتوسع من خلال إصدار عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك، وإنشاء هيئات مكلفة بتطوير ودعم الاستثمار وترقيته، فكلما قام الاستثمار بتقديم فائدة للاقتصاد الوطني عظمت أهمية المزايا المقدمة له، وهذه المزايا تتنوع حسب تمركز وطبيعة الاستثمار وهي منظمة عن طريق ثلاثة أساليب وهي: (1)

1 التنظيم العام

يخص مشاريع الاستثمار المحصورة خارج المناطق الواجب النهوض بها وتشمل مزاياها:

- مرحلة تركيب المشروع: تستفيد شركة الإيجار المالي والمؤسسة المستأجرة من:
 - إعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات غير المستبعدة
 - إعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة غير المستبعدة وإعفاء من رسوم نقل الاقتناء العقاري.

• مرحلة الاستغلال: تستفيد شركة الإيجار المالي والمؤسسة المستأجرة من:

- إعفاء لمدة ثلاث سنوات من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

- إعفاء لمدة ثلاثة سنوات من الرسم على النشاط المهني (TAP).

2 التنظيم الخاص

وتخص مشاريع الاستثمار المحصورة في المناطق الواجب النهوض بها حيث تستفيد من المزايا الآتية:

• مرحلة بداية المشروع: تستفيد شركة الإيجار المالي والمؤسسة المستأجرة من:

¹ - معراج هواري وحاج سعيد عمر، التمويل التأجيري - المفاهيم والأسس -، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1،

الأردن: 2013، ص ص 133 - 136.

- إعفاء من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة.
- إعفاء من رسوم نقل الاقتصاد العقاري.
- إمكانية أخذ الحكومة على عاتقها بشكل جزئي أو كلي النفقات الخاصة بأعمال البنية التحتية اللازمة لتحقيق الاستثمار.
- مرحلة الاستغلال: تستفيد شركة الإيجار المالي والمؤسسة المستأجرة من:
 - إعفاء لمدة عشر سنوات من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
 - إعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم على النشاط المهني (TAP).
 - إعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري (TF).
 - إمكانية التمييز بمزايا أخرى (تأجيل الخسائر ومدة الاهتلاك).

3) التنظيم المتعلق

- يخصّ مشاريع الاستثمارات لشركة الإيجار المالي أو المؤسسة المستأجرة التي تقدّم فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني حيث تستفيد من المزايا الآتية:
- مرحلة بداية المشروع: فخلال خمس سنوات على الأكثر:
 - إعفاء من الرسوم والضرائب والاقطاعات الضريبية الأخرى على السلع والخدمات المستوردة من الخارج أو المشتراة محليا.
 - إعفاء من الرسم الخاص بنقل الاقتناء العقاري والإشهار القانوني.
 - إعفاء من رسوم التسجيل.
 - إعفاء من الرسم العقاري.
 - مرحلة الاستغلال: خلال عشر سنوات على الأكثر:
 - إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
 - إعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

المطلب الثالث: القوانين الجبائية الجزائرية المتعلقة بالإيجار التمويلي

لقد أقرّ المشرّع الجزائري منذ النّقنين الأوّل للإيجار التّمويلي في الجزائر جملة من القوانين وذلك ابتداء من قانون المالية لسنة 1996 لغاية آخر تعديل والذي صدر في سنة 2017، وسيتم توضيح هذا من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): القوانين الجبائية لعقد الإيجار التّمويلي في الجزائر

المرجع	القوانين الجبائية
قانون المادة 1996، الجريدة الرسمية رقم 1995/82، المواد: 113، 112، 58.	<ul style="list-style-type: none"> • يعتبر المؤجر في عقود الإيجار التّمويلي من الناحية الجبائية مالكا للأصول المؤجرة وبالتالي له الحق في ممارسة الإهلاك عليها، وبالمقابل يستفيد المستأجر من الحق في خصم قيمة دفعات الإيجار المسددة من الأرباح الخاضعة للضريبة. • إضافة الأرباح الناتجة عن تقلبات سعر الصرف في عمليات الإيجار التّمويلي الدولي عند آخر السنة المالية للإيرادات الخاضعة للضريبة على الربح.
قانون المالية 2011، الجريدة الرسمية رقم 2000/80، 11 2011	<ul style="list-style-type: none"> • إعفاء عمليات شراء العقارات من قبل شركات التأجير والمؤسسات المالية في إطار عقود الإيجار التّمويلي من الرسم على الإشهاري العقاري. • تخفيض وعاء الاقتطاع من المصدر بـ 60 % على مبالغ الإيجارات المدفوعة بموجب عقد إيجار دولي للأشخاص غير المقيمين في الجزائر.
قانون المالية التكميلي 2001، الجريدة الرسمية رقم 2001/38، المواد: 02، 20، 05.	<ul style="list-style-type: none"> • يمكن للمؤسسة المؤجرة تطبيق الإهلاك الخطي أو المتناقص للأصول الممولة في فترة تتوافق ومدة عقد الإيجار التّمويلي. • تعفى مؤسسات قرض الإيجار من الرسم على النشاط المهني (TAP). • تستفيد الأصول التي اقتناها المؤجر من المزايا الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم المؤرخ في 12 - 93 المؤرخ في 15 / 10 / 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.
قانون المالية 2003، الجريدة الرسمية رقم 2002/86 المادة: 61.	<ul style="list-style-type: none"> • تستفيد المعدات المتعلقة بإنجاز الاستثمار والتي تم اقتناؤها عن طريق قرض الإيجار من الامتيازات الجبائية المنصوص عليها في الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في: 20 / 08 / 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار كالإعفاء من TVA، IBS، IRG.

<p>قانون المالية التكميلي 2009، الجرية الرسمية رقم 24/2009/4</p>	<p>تعفى TVA من مبالغ الإيجارات المدفوعة في إطار عقد الإيجار التمويلي المتعلق بالعتاد الزراعي المنتج في الجزائر إلى غاية 13/12/2018، ويتوقف ذلك على تسليم المؤجر نسخة عن عقد الإيجار ووثيقة تبين مصدر العتاد إلى المصالح الجبائية.</p>
<p>قانون المالية التكميلي 2010، الجريدة الرسمية رقم 27/2010/49، المادة: 27</p>	<p>في إطار عمليات قرض الإيجار التمويلي وبصور استثنائية لغاية 2012/12/31 يستمر:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المؤجر بممارسة الحق في اهتلاك الأصل محل عقد الإيجار التمويلي باعتباره المالك القانوني. • المستأجر وهو المالك الاقتصادي للأصل محل العقد بمفهوم المقاييس الجديدة للمحاسبة، في خصم الإيجارات المسددة إلى المؤجر من الربح الخاضع للضريبة إلى غاية نهاية الاستحقاقات المذكورة.
<p>قانون المالية 2014، الجريدة الرسمية رقم 2013/68، المادة: 53.</p>	<p>• دون الإخلال بالنظام المحاسبي المالي يعد المؤجر جبائيا مالكا للأصل المؤجر، في عمليات الإيجار التمويلي التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية وشركات الإيجار التمويلي، ويتعين عليه تسجيله كأصل ثابت ويطبق عليه الاهتلاك، في حين تعتبر مبالغ الإيجار المقبوضة كنتاج.</p> <ul style="list-style-type: none"> • يعد المستأجر جبائيا مستأجرا للأصل المؤجر وتسجل المبالغ التي يدفعها المستأجر لصالح المؤجر كتكلفة. • تخضع من النتيجة الخاضعة للضريبة.
<p>قانون المالية التكميلي 2015، الجرية الرسمية رقم 16/2015/40</p>	<p>يتحمل المؤجر في حالة الإيجار التمويلي دفع الرسم العقاري للأصل المستأجر</p>
<p>قانون المالية الجرية الرسمية رقم 2016/77، المادة 02</p>	<p>لا تدخل في مكونات الأساس الخاضع للضريبة فوائض القيمة المحققة عند تنازل المقرض المستأجر أو المقرض المؤجر عن عقار في إطار عقد قرض إيجاري.</p>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية.

يظهر جلياً من خلال الجدول أعلاه -المتعلق بالقوانين الجبائية لعقود الإيجار- بأنه عبارة عن مجموعة من الامتيازات الممنوحة لكل من المستأجر والمؤجر والتي سندرجها كالآتي:

- يعفى المؤجر من دفع الرسم على القيمة المضافة (TVA).
- في حالة قرض الإيجار الدولي يخفض الوعاء الخاضع للضريبة بـ 60% من مبالغ الإيجارات المدفوعة.
- يعتبر المؤجر مالكا للأصل ويسجل الأصل في ميزانيته ويطبّق عليه الاهتلاك.
- يقوم المستأجر بتخفيض الإيجارات المدفوعة للمؤجر من الوعاء الخاضع للضريبة.

المطلب الرابع: المقارنة بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعيار المحاسبي الدولي

رقم 17 في مسألة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار

في هذا المطلب سنعمل على إظهار الفروق المحاسبية بين النظام المحاسبي المالي الجزائري وبين المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 كالآتي:

الجدول رقم (05): الفروقات بين ن.م.م الجزائري والمعيار IAS17 من ناحية المعالجة المحاسبية

المعيار المحاسبي الدولي رقم 17		النظام المحاسبي الجزائري	
1- قيد إثبات عملية الاستئجار لدى المؤجر		1- المعالجة المحاسبية لدى المستأجر	
**	من ح/ذمم مدينة عقود تأجير إلى ح/الأصل المؤجر	***	إدراج الأصل المستأجر ضمن أصول المؤسسة
**	لدى المستأجر	***	21/20 تثبيت مادي أو معنوي
**	من ح/الأصل المستأجر إلى ح/التزامات عقود الإيجار	***	167 ديون عن عقد الإيجار التمويلي
وبما أنه تم نقل كل المنافع والأخطار المرتبطة بالأصل من المؤجر إلى المستأجر، فإن تسجيل الاهتلاكات والخسائر في القيمة تكون في دفاتر المستأجر وذلك في نهاية كل دورة كما يلي:		• تسديد الدفوعات الإيجارية	
***		***	167 ديون عقد الإيجار التمويلي
***		***	661 أعباء الفوائد النقديّات
***		***	55

**	**	من ح/اهتلاك الأصل المؤجر إلى ح/ مجمع اهتلاك الأصل المستأجر	• تسجيل أقساط الاهتلاك السنوي			
**	**	من ح/مخصصات الخسائر في قيمة الأصل المستأجر إلى ح/ خسائر في قيمة الأصل المستأجر	681	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات والخسائر في القيم الأصول غير الجارية اهتلاك	28	التثبيبات المادية
2-تسديد وتحصيل الدفّعات الإيجارية أمّا الدفّعات التي يقوم المستأجر بدفعها إلى المؤجر، فتسجّل لدى الأول على أنّها مصروف الفائدة من جهة وتخفيض في الالتزام من جهة أخرى، أمّا لدى الثاني فتسجّل من جهة كإيراد الفوائد ومن جهة أخرى تخفض به حقوق عقود التأجير، وتظهر محاسبيا كما يلي:			• تسجيل الخسائر في القيمة			
• لدى المؤجّر			681	مخصصات الإهتلاكات والمؤونات والخسائر في القيم الأصول غير الجارية خسائر	28	التثبيبات المادية
**	**	من ح/التقديّة إلى ح/ إيرادات الفائدة إلى ح/ ذمم عقود التأجير	2- المعالجة المحاسبية لدى المؤجر • قيد خروج الأصل المؤجر من ميزانية المؤجر			
**	**	من ح/التزامات عقود الإيجار إلى ح/ مصروف فائدة الإيجار إلى ح/ التقديّة	274	القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقود الإيجار التّمويلي تثبيت مادي أو معنوي	2**	
• لدى المستأجر						
وتستمر القيود نفسها في نهاية كلّ دورة إلى غاية نهاية مدّة العقد.						

•الحصول على الإيرادات الإيجارية				
	51	التقديرات	***	
	274	القروض	***	
		والحسابات الدائنة	***	
		المرتتبة على		
		عقود الإيجار		
		التمويلية		
	76	المنتجات المالية		
وتستمر القيود نفسها في نهاية كل دورة إلى غاية نهاية مدة العقد.				

المصدر: سي محمد لخضر، عقود الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية: توحيد أم توافق؟، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر: 2021 ص ص 121، 122.

من خلال المقارنة أعلاه يظهر مدى سير النظام المحاسبي المالي الجزائري على منوال المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 في مسألة وكيفية التسجيل المحاسبي لعقود التأجير التمويلي لبيانات المؤجر والمستأجر على حدّ سواء، بحيث يبدأ تسجيل هذه المرحلة عند الطرفين لحظة حصول المستأجر على الأصل الذي طلبه من المؤجر، إذ يصبح هذا الأصل بموجب عقد التأجير ملكاً للمستأجر خلال فترة إيجار متفق عليها صراحة في العقد، يقوم المستأجر بدفع التزاماته تجاه المؤجر على شكل دفعات أو دفعة واحدة حسب ما اتفق عليه، وكذا تحويل المنافع والمخاطر الناشئة عن الأصل لتصبح من ضمن مسؤوليات المستأجر حصراً كما هو متفق عليه في بداية العقد، ويستمر الاحتساب على كل مرحلة من مراحل العقد إلى غاية نهاية فترة الإيجار.

المبحث الرابع: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

IFRS16

شهدت المحاسبة المعاصرة لعقود الإيجار التمويلية تحولاً كبيراً بالمقارنة مع المحاسبة التقليدية من حيث الممارسة ومن حيث التركيز نحو تطبيق نهج الميزانية العمومية، بحيث يتم تحديد الأصول والخصوم ووضع معايير للاعتراف بها وقياسها⁽¹⁾.

هذا النموذج الجديد للمحاسبة يتطلب من المستأجرين الإفصاح عن الأصول (حق استخدام الأصل الأساسي) والخصوم (القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية) الناشئة عن عقود الإيجار في الميزانية العمومية بدلا من الإفصاح عن المصروفات فقط، وبالتالي التأثير على البيانات المالية للشركات في العديد من القطاعات. وسيختلف التأثير على شركة فردية اعتماداً على العديد من القرارات التي يجب على إدارة الشركة اتخاذها، ويمكن تقسيم هذه القرارات إلى مجموعتين:

1) المعالجات المحاسبية البديلة: التي يسمح بها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 لجوانب معينة و 2) التقديرات: حيث نقوم بتحليل كل من هذه القرارات وتأثيرها على البيانات المالية وكيف يتوقع من الشركات معالجتها⁽²⁾.

لقد أدى العمل بهذا المعيار نظراً لأنه "لم يكن لدى معيار المحاسبة الدولي رقم 17 متطلبات محددة لعرض أصول حق الاستخدام وخصوم الإيجار في البيانات المالية. وهذا يعني أنه كان على المستأجرين الاعتماد على الإرشادات العامة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 01 "عرض البيانات المالية"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 07 "بيان التدفقات النقدية"، وفي المقابل فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 يتضمن متطلبات محددة لعرض حق استخدام الأصول وخصوم الإيجار والآثار المقابلة على النتائج والتدفقات النقدية في البيان المالي الأساسي"⁽³⁾.

بالإضافة فقد "ركز معيار المحاسبة الدولي 17 على تحديد متى يكون عقد الإيجار مشابهاً اقتصادياً لشراء الأصل المؤجر "الأصل الأساسي". فعندما تمّ تحديد عقد الإيجار ليكون مشابهاً اقتصادياً لشراء الأصل الأساسي تمّ تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي ... وتمّ الإبلاغ عنه في الميزانية العمومية للشركة، وقد تمّ تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي ولم يتمّ الإبلاغ عنها في الميزانية العمومية للشركة (كانت عقود إيجار خارج الميزانية العمومية). وقد تم احتساب الإيجارات خارج

¹ -GOODACRE, Alan. **Assessing the potential impact of lease accounting reform: a review of the empirical evidence**. Scotland, University of Stirling. Journal of Property Research, 20(1), March, 2003, p.1

² -Morales-Díaz, José and Zamora-Ramírez, Constanancio, **IFRS 16 (leases) implementation: Impact of entities' decisions on Financial Statements**. AESTIMATIO, The IEB International Journal of Finance, 2018. DOI:10.5605/IEB.17.4 p.62.

³ -EY Building a better Working World, **Applying IFRS Presentation and disclosure requirements of IFRS 16 Leases**. December 2019, p.4.

الميزانية العمومية على نحو مشابه لعقود الخدمة مع قيام الشركة بالإبلاغ عن مصاريف الإيجار في بيان الدّخل (عادةً المبلغ نفسه في كل فترة من فترات الإيجار - وهو ما يسمى بمصاريف الإيجار الثابت) ⁽¹⁾ وهذا ما رفضه تماما المعيار الجديد.

المطلب الأوّل: إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS16) "عقود الإيجار"

سنتطرق في هذا المطلب لدراسة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 من عدّة جوانب نحصرها في نقطتين أساسيتين: الأولى، سنذكر فيها السبب وراء التفكير في إصدار هذا المعيار ومن ثمّ الثانية سنشير إلى المراحل التي مرّ بها إلى حين إصداره.

1- أسباب إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16

يرجع السبب الرئيس في إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 أنّه "في عام 2005 قدّرت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) أنّ الشركات العامة الأمريكية قد يكون لديها ما يقرب من 1.25 تريليون دولار أمريكي من عقود الإيجار خارج الميزانية العمومية، واستجابةً للمخاوف بشأن الافتقار إلى شفافية المعلومات حول خصوم الإيجار، بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعًا لتحسين محاسبة عقود الإيجار. ولتحقيق هذا الهدف اتفق مجلس معايير المحاسبة الدولية على أن العميل (المستأجر) يجب أن يعترف بالأصول والخصوم الناشئة عن عقود الإيجار تلك. هذا لأنّه في بداية عقد الإيجار يحصل المستأجر على الحق في استخدام الأصل لفترة من الوقت، وإذا تمّ سداد الدفّعات بمرور الوقت فإنّه يتحمّل مسؤوليّة سداد دفعات الإيجار. وخلافًا لهذا الرأي لم يتمّ الإبلاغ عن معظم معاملات التأجير في الميزانية العمومية للمستأجر بتطبيق متطلبات محاسبة الإيجار السابقة. اختلفت أهميّة المعلومات المفقودة حسب الصناعة والمنطقة وبين الشركات. ومع ذلك فبالنسبة للعديد من الشركات كان التأثير على الأصول المبلّغ عنها والرافعة المالية كبيرًا. وقد أدى عدم وجود معلومات حول عقود الإيجار في الميزانية العمومية إلى أنّ المستثمرين والمحلّلين لم يتمكنوا من مقارنة الشركات التي تقترض لشراء الأصول بشكل صحيح مع تلك التي تؤجر الأصول من غير إجراء تعديلات"⁽²⁾.

¹ - January International Financial Reporting Standard, **Effects Analysis - IFRS 16 Leases**, January 2016, p.11.

² -Ibid.p. 3.

2- نشأة وتطور المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16

الجدول رقم (06): يظهر نشأة وتطور المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16.

التاريخ	التطور	ملاحظة
جويلية 2006	أضيف إلى جدول أعمال المجلس الدولي لمعايير المحاسبة	
19 مارس 2009	ورقة مناقشة DP / 2009/1 عقود الإيجار: نشر آراء أولية	الموعد النهائي للتعليق 17 يوليو 2009
17 أوت 2010	تم نشر مسودة العرض ED / 2010/9 عقود الإيجار	الموعد النهائي للتعليق 15 ديسمبر 2010
21 جويلية 2011	إعلان IASB / FASB عن نيته في إعادة كشف المقترحات	كان من المتوقع أصلاً تقديم مسودة العرض في النصف الأول من عام 2012
16 ماي 2013	كان من المتوقع أصلاً تقديم مسودة العرض في النصف الأول من عام 2012	الموعد النهائي للتعليق 13 سبتمبر 2013
13 جانفي 2016	نشر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار	يسري تنفيذه للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2019
14 ماي 2020	تم تعديله من خلال التحسينات السنوية على معايير IFRS 2018-2020	يسري تنفيذه للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2022
28 ماي 2020	تم تعديله بموجب امتيازات الإيجار ذات الصلة ب-Covid-19 (تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16)	يسري تنفيذه للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 ماي 2020
27 أوت 2020	تم تعديله من خلال إصلاح معيار سعر الفائدة (Interest Rate Benchmark) - المرحلة 2 (تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 9 ومعايير المحاسبة الدولية 39 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 7 والمعايير الدولية للتقارير المالية 4 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 16)	يسري تنفيذه للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2021
31 مارس 2021	تم تعديله بموجب امتيازات الإيجار المتعلقة ب-Covid-19 لما بعد 30 يونيو 2021 (تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16)	يسري تنفيذه للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 أبريل 2021

المصدر: من الموقع الرسمي لمعايير التقارير المالية:

<https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs-16> (O3:15 PM.21/O4/2021).

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا بوضوح بأن قرار إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 "عقود الإيجار" تطلب وقتاً طويلاً منذ أن أُضيف إلى جدول أعمال المجلس لأول مرة في جانفي 2006، حيث تم عقد اجتماع أخير فاصل في يناير 2016 تم فيه نشر القرار الأخير بتبني هذا المعيار عوض المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 ودخل هذا المعيار حيز التنفيذ في 1 يناير 2019.

3/- مفهوم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 "عقود الإيجار"

سنعرض في هذا الصدد بعضاً من المفاهيم المتعلقة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 كالاتي:

- يتطلب المعيار الجديد لعقود الإيجار الاعتراف بجميع عقود الإيجار تقريباً في الميزانية العمومية الذي يعكس حقهم في استخدام الأصل لفترة زمنية وكذا الخصوم المرتبطة بالمدفوعات⁽¹⁾.
- يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 كيفية التعرف على عقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها، ويوفر هذا المعيار نموذجاً محاسبياً واحداً للمستأجر، بحيث يتطلب من المستأجرين الاعتراف بالأصول والخصوم لجميع عقود الإيجار ما لم تكن مدة الإيجار تصل 12 شهراً أو أقل أو كان الأصل الأساسي ذو قيمة منخفضة، ويواصل المؤجرون تصنيف عقود الإيجار على أنها تشغيلية أو تمويلية مع ما جاء به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 لمحاسبة المؤجر من غير إحداث تغيير جوهري عما جاء به معيار المحاسبة الدولي رقم 17⁽²⁾.
- أما عقد الإيجار حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16 فقد عرّف بأنه "عقد أو جزء من عقد يمنح الحق في استخدام الأصل (الأصل الأساسي) لفترة زمنية بمقابل معين"⁽³⁾.

المطلب الثاني: حقيقة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS16) "عقود الإيجار"

سنخصّص هذا المطلب للتحدث عن حقيقة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16، من جوانب عدّة بدءاً من المفهوم والهدف منه ومزاياه وخصائصه، ختاماً بمكوناته وتحديد مدة العقود التي يعالجها، وقبل ذلك نمر لذكر نطاق تطبيقه وأهم المصطلحات الواردة فيه.

أ- هدف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 "عقود الإيجار"

بالنسبة لهدف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16، فقد صدر من أجل "التأكد من أنّ المستأجرين والمؤجرين يقدمون المعلومات ذات الصلة بطريقة تمثل بأمانة معاملات عقود الإيجار الخاصة

¹ - Price waterhouse Coopers (PwC). **IFRS: The Standard is Changing. Are you ready?**, September 2016.p.2.

² - <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs-16> (10:55 PM. 21/04/2021).

³ - OBERT,R,(2018). **Le Petit IFRS (2018-2019): les Notions Indispensables- Les Norme Internationales Présentées par thèmes-**, 10 e. éd. p. 30.

بهم في بياناتهم المالية، بحيث توفر هذه المعلومات أساساً لمستخدمي البيانات المالية لتقييم تأثير عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة " (1).

ب- مزايا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16 "عقود الإيجار"

من أهم المزايا التي يتفرد بها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 نذكر: (2)

- يمثل أصول وخصوم الشركات تمثيلاً أكثر إحصاءً.
- زيادة الشفافية.
- تحسين إمكانية المقارنة بين الشركات التي تستخدم التأجير للتخلص من الأصل وتلك التي تقتصر للحصول على الأصل.
- إنهاء حاجة معظم المستثمرين ووكالات التصنيف وغيرهم بالاجوء لإجراء تصحيحات (يُظهر التحليل أنّ التصحيحات غالباً ما تبالغ في تقدير قيمة عقود الإيجار غير المدرجة في الميزانية العمومية ولكنها أيضاً تقلل من شأنها في بعض الأحيان).

يمكن أن نضيف كذلك بعض الخصائص كالاتي: (3)

- يحلّ نموذج "حقّ الاستخدام" محلّ نموذج "المخاطر والمكافآت".
- يتّعين على المستأجرين الاعتراف بالأصل والخصوم عند بداية عقد الإيجار.
- يجب قياس جميع خصوم الإيجار بالرجوع إلى تقدير مدّة الإيجار، والتي تتضمّن فترات إيجار اختيارية عندما تكون المنشأة متأكدّة بشكل معقول من ممارسة خيار تمديد عقد الإيجار .
- سيّتعيّن تضمين الإيجارات العرضية أو مدفوعات الإيجار المتغيرة في قياس أصول الإيجار والخصوم عندما تعتمد على مؤشر أو معدّل أو حيث تكون الدفعات ثابتة من حيث الجوهر .
- يجب على المستأجر إعادة تقييم مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدّل عندما يعيد المستأجر قياس خصم الإيجار لأسباب أخرى (بسبب إعادة تقييم مدة الإيجار مثلاً) وعندما يكون هناك تغيير في التدفقات النقدية الناتجة عن تغيير في المؤشّر أو السّعر المرجعي (أي عند سريان تعديل على دفعات الإيجار .
- يجب على المستأجرين إعادة تقييم مدة الإيجار فقط عند وقوع حدث مهمّ أو تغيير جوهرّي في الظروف التي تكون ضمن سيطرة المستأجر .

ج- نطاق تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16

فيما يخص نطاق ومجال تطبيق المعيار فهو يتّبع ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 بحيث يُطبّق على جميع عقود الإيجار بما في ذلك عقود إيجار أصول حق الاستخدام في عقد إيجار من

¹ -Ibid. p.10

² -Ibid.p11

³ -Price waterhouse Coopers (PwC). IFRS: The Standard is Changing. Are you ready? . p.5.

الباطن، لكن باستثناء عقود الإيجار المتعلقة بتنقيب أو استخدام المعادن والنفط والغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المماثلة وعقود إيجار الأصول البيولوجية، والأصول التي تندرج في اتفاقية امتياز الخدمة وكذا تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة للمؤجر لإيجار عقود الأصول غير الملموسة كأفلام السينما وتسجيلات الفيديو، وأجزاء المسرح المخطوطات وبراءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر⁽¹⁾.
بالإضافة إلى ذلك "تُعى عقود الإيجار التي تقل مدتها عن سنة واحدة والعقود المتعلقة بموجودات قليلة القيمة من الالتزامات التي يفرضها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16"⁽²⁾ .

د-المصطلحات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16

من بين المصطلحات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 نذكر:

- العقد (contract): "هو اتفاقية تتم بين طرفين أو أكثر تنشأ بموجبها حقوق والتزامات واجبة النفاذ"⁽³⁾ .
- عقد الإيجار (lease): "هو عقد أو جزء من عقد ينقل الحق في استخدام الأصل (الأصل الأساسي) لفترة زمنية بمقابل معين"⁽⁴⁾ .
- مدة الإيجار (lease term): تعرّف مدة عقد الإيجار على أنّها "الفترة غير القابلة للإلغاء والتي يحقّ للمستأجر فيها استخدام الأصل الأساسي، سواء مع- الفترات التي يغطيها خيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكدًا بشكل معقول من ممارسة هذا الخيار، أو مع -الفترات التي يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكدًا بشكل معقول من عدم ممارسة هذا الخيار"⁽⁵⁾ .
- بدء عقد الإيجار (Beginning of lease term): تبدأ مدة عقد الإيجار في "تاريخ بدء" عقد الإيجار نفسه، و يُعرّف بأنه التاريخ الذي يتيح فيه المؤجر للمستأجر الأصل الأساسي للاستخدام. وهو التاريخ الذي يعترف فيه المستأجر مبدئيًا ويقاس حقه في استخدام أصول وخصوم الإيجار. ويعتبر كذلك بأنه التاريخ الذي يفصح فيه المؤجر بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي في بيان مركزه المالي⁽⁶⁾.
- الأصل (asset): "مورد تتحكم فيه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية إلى المنشأة"⁽⁷⁾ .
- الخصوم (liability): تعرف الخصوم على أنها التزام المستأجر بسداد مدفوعات الإيجار وقد عرفته لجنة المعايير الدولية بأنه "التزام حالي للمنشأة ناشئ عن أحداث سابقة، ومن المتوقع أن تؤدي تسويته إلى تدفق خارج من موارد المنشأة والتي تتضمن منافع اقتصادية"⁽⁸⁾ .

¹ - OBERT. Robrt,(2007) . **pratique des normes ifrs-réfguide d'aplication**, DUNOD , 6^{em} édition . p .297 .

² http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ifrs16_contrats_de_location (11:55 AM. 25/04/2021)

³ -Deloitte Touche Tohmatsu Limited, **Leases- Aguide to IFRS16-**, June 2016, p.10.

⁴ -Ibid. p. 15.

⁵ -Ibid. p. 31.

⁶ -Ibid. p.32.

⁷ -International Accounting Standards Board (IASB). **Basis for Conclusions IFRS 16 Leases**. IFRS Foundation Publications Department. London. January 2016. P. 14.

⁸ -Ibid. p. 15.

• مدفوعات الإيجار (lease payment): "يمكن أن تكون بعضا من مدفوعات الإيجار أو كلها متغيرة مقابل الحق في استخدام الأصل أثناء فترة الإيجار، وينشأ هذا التغيير إذا كانت مدفوعات الإيجار مرتبطة بما يلي (أ): - تغيرات الأسعار بسبب التغيرات في سعر السوق أو قيمة المؤشر (على سبيل المثال قد يتم تعديل مدفوعات الإيجار للتغيرات في سعر الفائدة المعياري أو مؤشر أسعار المستهلك) (ب) - أداء المستأجر المستمد من الأصل الأساس (على سبيل المثال قد يحدّد عقد إيجار عقار للبيع بالتجزئة أنّ مدفوعات الإيجار تستند إلى نسبة مئوية محدّدة من المبيعات التي تتم من تلك الممتلكات) (ج) - استخدام الأصل الأساسي على سبيل المثال قد يتطلب عقد إيجار السيارة من المستأجر سداد دفعات إيجار إضافية إذا تجاوز المستأجر الأميال المحددة." (1) .

• الإفصاحات (disclosures): "هو أن يقوم المستأجرون بالإفصاح عن المعلومات في الإفصاحات التي - إلى جانب المعلومات الواردة في بيان المركز المالي وبيان الربح أو الخسارة وبيان التدفقات النقدية - تعطي أساساً لمستخدمي البيانات المالية لتقييم تأثير عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمستأجر" (2) .

• دخل التمويل غير المكتسب (unearned finance income): وهو الفرق بين: أ- إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار. وب- صافي الاستثمار في عقد الإيجار.

• حق استخدام الأصل (right-of-use asset): وهو "حق المستأجر في استخدام الأصل الأساسي خلال فترة الإيجار" (3) .

هـ- تصنيف عقود الإيجار وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16

بالنسبة لتصنيف عقود الإيجار من حيث نوعه فيمكن القول بأنّ "المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 يلغي النموذج المحاسبي المزدوج الحالي للمستأجرين والذي يميّز بين عقود الإيجار التمويلية في الميزانية العمومية وعقود الإيجار التشغيلية خارج الميزانية العمومية. وبدلاً من ذلك، يوجد نموذج محاسبي واحد فقط في الميزانية العمومية مشابه لمحاسبة الإيجار التمويلي الحالية. حيث تظل محاسبة المؤجر مماثلة للممارسة الحالية؛ أي يستمرّ المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلي وتشغيلي" (4) .

من خلال هذا التصنيف من قبل المؤجر فقط فإنه "يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 أن تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على عقد إيجار عند بداية العقد، وليس عند بدايته . وذلك لأن المؤجر مطالب بتصنيف عقد الإيجار إما على أنّه عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي في

¹ -Ibid. p. 50.

² -International Accounting Standards Board (IASB). **IFRS 16 Leases**. IFRS Foundation(n. d), p. 12.

³ - The European Commission (EC), **International Financial Reporting Standard 16 Leases**. Official Journal of the European Union, 9.11.2017. p18.

⁴ -Brian O'Donovan, **New leases standard – Introducing IFRS 16**, p.1.

تاريخ البداية؛ ويتماشى هذا مع متطلبات تصنيف عقود الإيجار السابقة الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 17، الذي قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية عدم تغييره بالإضافة إلى ذلك يتعين على المستأجر الإفصاح عن معلومات حول عقود الإيجار التي لم تبدأ بعد والتي يلتزم بها المستأجر إذا كانت تلك المعلومات ذات صلة بمستخدمي البيانات المالية⁽¹⁾.

و- مكونات عقود الإيجار وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16

تُرفق عقود الإيجار بالإضافة إلى الأصل الأساسي " باتفاقية لشراء أو بيع سلع أو خدمات أخرى (مكونات غير مؤجرة)، ويتم تحديد هذه المكونات غير الإيجارية والمحاسبة عنها بشكل منفصل عن مكون عقد الإيجار وبموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 هناك وسيلة عملية تسمح للمستأجرين باختيار سياسة محاسبية -حسب فئة الأصل الأساسي - للمحاسبة عن كل عنصر إيجار منفصل في العقد وأي مكونات غير إيجارية مرتبطة به كعنصر إيجار واحد يُطلب من المستأجرين الذين لا يختارون سياسة محاسبية لاستخدام هذه الوسيلة العملية تخصيص المقابل في العقد لمكونات الإيجار وغير الإيجار على أساس سعر نسبي مستقل وفي حالة عدم توفر الأسعار المستقلة التي يمكن ملاحظتها بسهولة يقوم المستأجرون بتقدير الأسعار المستقلة مما يزيد من استخدام المعلومات التي يمكن ملاحظتها⁽²⁾.

يمكن أن نعطي تقسيما أوفى لمكونات الإيجار كالاتي:⁽³⁾

1 المكونات الإيجارية: يتم تطبيق نموذج الرسلة على كل مكون من مكونات عقد الإيجار. بحيث يتم الاعتراف بالقيمة الحالية لهذا الجزء من الإيجار في الميزانية العمومية كأصل إيجار (حق الاستخدام) وخصوم عقد الإيجار.

2 المكونات غير الإيجارية: يتم احتساب هذه المكونات حسب طبيعة المكون. ففي كثير من الحالات هي خدمات يتم الاعتراف بها كمصروفات على أساس القسط الثابت خلال فترة الخدمة.

ز- تحديد مدة الإيجار بحسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16

بالنسبة لتحديد مدة الإيجار فيجب على الشركة تحديد مدة الإيجار على أنها مدة غير قابلة للإلغاء إلى جانب كل من⁽⁴⁾.

أ- الفترات التي يغطيها خيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكدًا بشكل معقول من ممارسة هذا الخيار؛ و

¹ -International Accounting Standards Board (IASB), **Basis for Conclusions, IFRS 16 Leases**, January 2016,p.36.

² -Grant Thornton Accountants en Adviseurs BV. **IFRS 16 : Lease accounting -Effective for accounting periods beginning on or after 1 January 2019-**. December 2017,p.7.

³ -Morales-Díaz, José and Zamora-Ramírez, Constanancio, **IFRS 16 (leases) implementation: Impact of entities' decisions on Financial Statements**. AESTIMATIO, p.68.

⁴ -The European Commission (EC),Op.Cit. p.4.

ب- الفترات التي يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكدًا بشكل معقول من عدم ممارسة هذا الخيار.

وعند تقييم ما إذا كان المستأجر متأكدًا بشكل معقول من ممارسة خيار تمديد عقد الإيجار أو عدم ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار يتعين على المنشأة مراعاة: (1)

- جميع الحقائق والظروف ذات الصلة.
- وشروط وأحكام العقود .

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16

في هذا المطلب سنتطرق لدراسة المعالجة المحاسبية لبيانات المستأجر والمؤجر حسب المعيار الجديد في نقاط بحثية كالاتي:

1/- المعالجة المحاسبية لبيانات المستأجر

وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 فإنّ المعالجة المحاسبية لبيانات المستأجر في الميزانية تتم كالاتي: (2)

- بالنسبة للقياس اللاحق لخصم الإيجار، يجب أن تحصل الكيانات على فائدة باستخدام معدّل الخصم المحدّد عند بدء عقد الإيجار (بشروط عدم حدوث إعادة تقييم وتغيير في معدّل الخصم، وتقليل خصم الإيجار عن طريق المدفوعات المسدّدة. يتم إطفاء حقّ الاستخدام لاحقاً وفقاً لمبادئ المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 وتتنخفض قيمته وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36. ويمكن أيضاً تطبيق نموذج إعادة التقييم / القيمة العادلة المتضمّن في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي 40 في حالات معينة للقياس اللاحق لحق الاستخدام. وإذا طبّق المستأجر نموذج القيمة العادلة في معيار المحاسبة الدولي 40 على عقاراته الاستثمارية، يجب على المستأجر أيضاً تطبيق نموذج القيمة العادلة هذا على أصول حق الاستخدام التي تفي بتعريف معيار المحاسبة الدولي 40 للعقار الاستثماري. إذا كانت أصول حق الاستخدام تتعلق بفئة من الممتلكات والآلات والمعدّات يطبق عليها المستأجر نموذج إعادة التقييم من معيار المحاسبة الدولي 16، فقد يختار المستأجر تطبيق نموذج إعادة التقييم هذا على جميع أصول حق الاستخدام التي تتعلق بتلك الفئة من الممتلكات والآلات والمعدّات.

- وبالإضافة فإنّه "في بعض الحالات، يجب إعادة قياس مسؤولية الإيجار خلال فترة الإيجار. يتم الاعتراف بالفرق بين الخصم السابق والخصم الجديد مقابل حقّ الاستخدام (ما لم يتم تخفيض القيمة

¹[http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ifrs_16_contrats_de_location_\(10:30_PM_25/04/2021\).](http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ifrs_16_contrats_de_location_(10:30_PM_25/04/2021).)

² -Morales-Díaz, José and Zamora-Ramírez, Constancio, Op.Cit, p.66

الدفترية لحق الاستخدام إلى صفر وهناك انخفاض إضافي في قياس خصم الإيجار وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بأي مبلغ متبقٍ في حساب الأرباح والخسائر " (1) .

• كما " يُعاد قياس الخصم من خلال خصم التدفقات النقدية المقدرة الجديدة باستخدام معدّل الخصم المبدئي إذا كان هناك تغيير في المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا كان هناك تغيير في مدفوعات الإيجار المستقبلية الناتجة عن تغيير في مؤشر أو معدّل يستخدم لتحديد تلك المدفوعات، بما في ذلك -على سبيل المثال- التغيير ليعكس التغيرات في أسعار الإيجار في السوق بعد مراجعة إيجار السوق. ويتم إعادة قياس الخصم بخصم التدفقات النقدية المقدرة الجديدة باستخدام معدّل الخصم المعدّل إذا كان هناك تغيير في مدة عقد الإيجار أو كان هناك تغيير في تقييم خيار شراء الأصل الأساسي ... وبموجب نموذج IFRS 16 هناك مفهومان مهمان إضافيان فيما يتعلق بهذا النموذج قد يؤثران على قياس أصل الإيجار والالتزام وهما مدة الإيجار ومعدّل الخصم " (2).

¹ -Ibid.p.66.

² -Ibid. p.67.

* الإفصاحات

توصل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى أنّ هناك عناصر معيَّنة من المعلومات والتي ينبغي على المستأجرين الكشف عنها وهذا لتلبية احتياجات المعلومات لمستخدمي البيانات المالية وتشمل هذه الإفصاحات - حسبها - على ما يأتي:⁽¹⁾

أ- القيمة الدفترية لأصول حقّ الاستخدام ونسبة الإهلاك لتلك الأصول مقسّمة حسب فئة الأصل الأساسي: وهذه المعلومات مفيدة في فهم طبيعة أنشطة التأجير للمستأجر وفي مقارنة الكيانات التي تؤجر أصولها بتلك التي تشتريها).

ب- مصروفات الفوائد على خصوم الإيجار جنباً إلى جنب مع الإفصاح عن القيمة الدفترية لخصوم الإيجار بشكل منفصل عن الخصوم الأخرى: يوفر هذا الإفصاح معلومات حول خصوم الإيجار الخاصة بالمستأجر وتكاليف التمويل.

ج- المصاريف المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة والمصروفات المتعلقة بدفعات الإيجار المتغيرة غير المدرجة في قياس خصوم الإيجار: بحيث توفر هذه الإفصاحات معلومات حول مدفوعات الإيجار التي لا يتم الاعتراف بشأن أصولها وخصومها في الميزانية العمومية.

د- إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لعقود الإيجار: بحيث تمّ تحديد هذا الإفصاح من قبل مستخدمي البيانات المالية على أنّه يوفرّ المعلومات الأكثر فائدة حول التدفقات النقدية لعقود الإيجار ومن المتوقع أن يساعد في التنبؤ بمدفوعات الإيجار المستقبلية.

هـ- الإضافات إلى أصول حقّ الاستخدام: بحيث يوفرّ هذا الإفصاح معلومات قابلة للمقارنة حول النفقات الرأسمالية على الأصول المؤجرة والمملوكة.

و- المكاسب والخسائر الناتجة عن معاملات البيع وإعادة التأجير: بحيث يساعد هذا الإفصاح في فهم الخصائص الفريدة لمعاملات البيع وإعادة التأجير بشكل أفضل وتأثير هذه المعاملات على الأداء المالي للمستأجر.

ز- الدخل من التأجير لأصول حقّ الاستخدام من الباطن: هذا الإفصاح مفيد لأنّه يوفرّ وصفاً كاملاً لتأثير بيان الدخل الإجمالي لأنشطة التأجير الخاصة بالمنشأة.

2- المعالجة المحاسبية لبيانات المؤجر

فأمّا المعالجة المحاسبية لبيانات المؤجر بحسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16، فإنّه لم يُحدِث تغييراً يذكر على هذه المحاسبة كما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 قبلاً، والذي بموجبها "يجب على المؤجر تصنيف كل عقد إيجار إما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو عقد إيجار

¹ -International Accounting Standards Board (IASB), Basis for Conclusions, IFRS 16 Leases, BC212, P.64.

تمويلي: فعقود الإيجار التمويلي هي عقود تنتقل إلى المستأجر جميع المخاطر والمزايا الكامنة في ملكية الأصل الأساسي، فيما تعد عقود الإيجار التشغيلي بأنها عقود لا تنتقل إلى المستأجر جميع المخاطر والمزايا الكامنة في ملكية الأصل الأساسي⁽¹⁾.

المطلب الرابع: المقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي IAS17 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16

سندرس من خلال هذا المطلب التغيرات التي حدثت على مستوى المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، ومن ثم المقارنة بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17. 1/- التغيرات الرئيسية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الجديد مقارنة بالمعيار المحاسبي الدولي السابق (IAS17)

في هذا الصدد يمكننا أن ندرج أهم التغيرات التي لحقت هذا المعيار كالاتي:⁽²⁾

- التغيير الأكثر أهمية هو أن جميع عقود الإيجار ستدرج في الميزانيات العمومية للمستأجرين مما سيعطي رؤية أفضل لأصولهم وخصومهم.
- يتخلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 عن تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلي أو عقود إيجار تمويلي للمستأجرين، ويتعامل مع جميع العقود كعقود إيجار تمويلي.
- تُعفى عقود الإيجار التي تقل مدتها عن سنة وعقود الأصول منخفضة القيمة (مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصية) من متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16.
- تعريف جديد لعقد الإيجار: "عقد الإيجار هو عقد، أو جزء من عقد، يمنح الحق في استخدام أصل لفترة معينة بمقابل معين". ومع ذلك، لن يكون هناك أي تغيير بالنسبة لمعظم العقود (أي أن عقود الإيجار التي كانت موجودة بموجب معيار المحاسبة الدولي 17 هي أيضًا عقود إيجار بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16).

- لا يغير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 طريقة المحاسبة عن عقود التشغيل. ومن ناحية أخرى، فإنه يعطي مؤشرات مفيدة للتمييز - في عقد معقد - بين جزء "الخدمات" والجزء "الإيجاري".
- ## 2/- عرض التغيرات الحاصلة

سنتطرق في هذه الدراسة لعرض أهم التغيرات الحاصلة لعقود الإيجار وفق المعيار الجديد ومحاولة عقد مقارنات مع المعيار السابق ليتضح ما يفرق بين الاثنين وما يجمعهما في العناصر الآتية:

¹http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ifrs_16_contrats_de_location (03:10 PM.26/04/2021)

²http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ifrs_16_contrats_de_location (12: 20 PM. 26/04/2021).

أ- عنصر "تعريف عقود الإيجار"

لقد وضعنا سابقا بأن المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 عرّف الإيجار التّمويلي بأنه الإيجار الذي ينقل مخاطر ومنافع الأصل إلى المستأجر فيما عرّف عقود الإيجار التّشغيلية بأنها عقود غير ذلك، وأمّا بالنسبة للمعيار الدولي لإعداد التّقارير المالية رقم 16 فهو يحافظ على المفهوم الباطني الذي جاء به المعيار رقم 17، ولكن ما تغير فيه هو أن التعريف الجديد أصبح يركز أكثر على المستأجر من خلال أخذه الحيّز الوحيد في التعريف الآتي: عقد الإيجار هو عقد أو جزء من عقد يمنح الحقّ في استخدام أصل لفترة معينة بمقابل معيّن". فبذلك استبدل نموذج المخاطر والمنافع بنموذج شامل وهو حق الاستخدام (Right-Of-Use) في جميع العقود.

ب- عنصر "تصنيف عقود الإيجار"

لقد صنّف المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 عقود الإيجار إلى نوعين وهما عقود الإيجار التّشغيلية وعقود الإيجار التّمويلية وأمّا المعيار الدولي لإعداد التّقارير المالية فقد ألغى هذا التّصنيف وجعل العقود كلّها سواسية من حيث المعاملة.

ج- عنصر "التّسجيل في الميزانية العمومية"

فيما يخصّ التّسجيل في الميزانية العمومية فإنّ المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 رفض أن يدرج بيانات عقود الإيجار التّشغيلية في الميزانية العمومية للمستأجرين مثله مثل عقود الإيجار التّمويلي، أمّا المعيار الدولي لإعداد التّقارير المالية رقم 16 الجديد فقد عدّل عن هذا القرار إلى قرار أكثر شمولية من خلال إدراج بيانات جميع العقود في الميزانية العمومية للمستأجرين بما في ذلك عقود الإيجار التّشغيلية ما يسمح برؤية واضحة لأصول وخصوم هؤلاء، ويبقى تصنيف مكّونات العقد من غيرها هي الفاصل في هذه المسألة.

يمكن أنّ نجمع ما توصلنا إليه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): أهمّ التّغييرات الحاصلة بين IFRS 16 وIAS 17 من ناحية الإثبات

المعيار المحاسبي الدولي رقم 17	المعيار الدولي لإعداد التّقارير المالية رقم 16
تصنيف عقود الإيجار التّمويلية	لا يوجد تصنيف
المنافع والمخاطر	حق استخدام الأصل (ROU)
تسجيل الأصول والخصوم في الميزانية العمومية	نعم

المصدر: من إعداد الباحثة

د- عنصر "الإفصاحات"

في الجدول التالي سنبرز أهمّ التّغييرات التي حدثت أو لم تحدث بالنسبة للإفصاحات المتعلّقة ببيانات المستأجر كالاتي:

الجدول رقم (08): أهمّ التّغييرات الحاصلة بين IFRS 16 وIAS17 من ناحية الإفصاح

ماذا حدث ؟	المعيار الدولي رقم 17 والتقارير المالية الأخرى	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية
تمّ تعديله	المتطلبات العامة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 16 "الممتلكات والآلات والمعدات" والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 "الأدوات المالية"	المصاريف المتعلقة بعقود الإيجار (أي الاستهلاك، والفائدة على خصوم الإيجار، ومصروفات الإيجار قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة، والمصروفات المتعلقة بالمدفوعات المتغيرة غير المدرجة في قياس خصوم الإيجار)
جديد	غير مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 17	الدخل من التأجير لأصول حق الاستخدام من الباطن
لم يحدث تغيير	مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 17	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة عن عقود الإيجار
تمّ تعديله	المتطلبات العامة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 16	الإضافات إلى أصول حق الاستخدام
جديد	غير مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 17	المكاسب أو الخسائر الناتجة عن معاملات البيع وإعادة التأجير
لم يحدث تغيير	مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 17	القيمة الدفترية لأصول حق الاستخدام حسب فئة الأصول الأساسية
جديد	لا ينطبق بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 17	خصوم عقود الإيجار قصيرة الأجل
تمّ تعديله	المتطلبات العامة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 16	تحليل استحقاق مطلوبات الإيجار

Source: EY Building a better Working World, Applying IFRS Presentation and disclosure requirements of IFRS 16 Leases. December 2019, pp5-6.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأنّ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الجديد قد أحدث تغييرا واضحا في مجال الإفصاحات المحاسبية المتعلقة في الأساس بالمستأجر من خلال تعديل أو إلغاء بعض الإفصاحات، وفي بعض الأحيان إضافات لم تكن في حُصمّ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي السابق.

خلاصة الفصل:

من خلال المباحث التي عرضناها للدراسة توصلنا إلى أنّ عقد الإيجار التّمويلي هو عقد تعود جذوره إلى القدم، ولكن تقنيته وانتشاره لم يُعرف إلا حديثاً، حيثُ شهد قبولاً واسعاً وانتشاراً ملحوظاً في معظم دول العالم. وقد انتقلت فكرة الإيجار إلى الجزائر في البداية مع بنك البركة الجزائري في تسعينيات القرن الماضي بتبني "الإجارة الشرعية التي تقضي إلى تملك الأصل"، ولكن سرعان ما شرّع المشرع الجزائري قانون السماح لشركات التّأجير بالتأسيس في الجزائر وكانت الإستجابة من بعض الشركات الدولية والوطنية منها.

تزامناً مع ظهور عقد الإيجار ظهر معه معيار محاسبي دولي يتماشى مع هذه المعاملة الاقتصادية وهو المعيار رقم 17 "عقود الإيجار" الذي وُضع خصيصاً لتسجيل هذه العملية من خلال تسجيل كل ما يتعلق بها دون إغفال أي جانب مع إمكانية مقارنتها مع أي عقد إيجار في أيّ دولة مهما كانت ثقافتها القانونية، وبعد ظهور هذا المعيار اضطرت العديد من بلدان العالم تبنيه بما في ذلك الجزائر.

لكن رغم هذه الضجّة التي أحدثتها المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، إلا أنّ رجال المحاسبة بعد فترة من العمل به، توصلوا إلى ضرورة توقيفه، كونه لا يسجّل كلّ المعلومات المحاسبية خصوصاً تلك المتعلقة بالعقود التّشغيلية بالنسبة للمستأجر، وبعد سلسلة من المشاورات فُرأية عقدين من الزمن وبالضبط في جانفي 2016، تم إصدار معيار جديد يعمل محل المعيار القديم وهو المعيار الدولي التّقارير المالية رقم 16، أو ما يسميه البعض بمعيار المستأجر، لأنّ كلّ تصحيحاته جاءت فيما يتعلق ببيانات المستأجر وضرورة تسجيلها في الميزانية بما في ذلك المعلومات المتعلقة بعقود الإيجار التّشغيلية التي أهملها المعيار الأوّل كلياً وتوصّل إلى ضرورة توحيد البيانات في كلّ العقود ولا مجال لتصنيفها.

المهمّ في هذا الشّأن كلّهُ، أنّ هذا المعيار هو حديث العهد بالنسبة لدول العالم أجمع ومن غير شك أنه لا يزال في مهده الأوّل ولم يصبح واسع الانتشار بعد. وصحيح أن هناك من الدول من تبنته مؤخراً وتوصّلت إلى نتائج جيّدة بالمقارنة مع المعيار القديم، لكن بالنسبة للجزائر ليس هناك جديد حول هذا المعيار فيما هنالك فرصة لاعتماده في المستقبل بدل المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، ولكن رغم هذا نحن كباحثين سنحاول أن نثبت مدى قابلية هذا المعيار للتطبيق في البيئة الجزائرية، وما مدى صحة ما جاء به هذا المعيار الجديد في الفصل التطبيقي الموالي.

الفصل الثالث:

دراسة مدى توافق النظام المحاسبي المالي لتطبيق
متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16
"عقود الإيجار"

تقديم الفصل:

سيتم في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الواقع العملي، وهذا اعتماداً على إجراء دراسة وصفية تحليلية مع ن.م.م (باعتباره القانون التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر)، لأجل قياس مدى توافق ن.م.م لتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، وأيضاً دراسة مدى إستجابة وتوافق ن.م.م مع معايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق مع المعيارين السابقين لعقود الإيجار (معايير الإثبات والقياس بالإضافة إلى معايير العرض والإفصاح)، مع محاولة إجراء دراسة تطبيقية لعرض أثر التحوّل وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، على القوائم المالية للشركة محل الدراسة.

من خلال تحليل نتائج الدراسة الوصفية التحليلية ل ن.م.م مع معايير المحاسبة الدولية، والدراسة التطبيقية لعرض أثر التحوّل وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، تمّ التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- ✓ تحليل ومقارنة مدى إستجابة ن.م.م لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار".
- ✓ تحليل ومقارنة مدى إستجابة ن.م.م لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار".
- ✓ عرض تأثير التحوّل وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على جودة القوائم المالية، من خلال عرض نتائج الدراسة التطبيقية على إحدى الشركات محلّ الدراسة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة وأدوات جمع وتحليل البيانات

يعد النظام المحاسبي المالي القانون التشريعي الأول المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر، والذي تمّ إعداده وفقاً للمبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، ولعرض مدى إستجابة وتوافق ن.م.م مع معايير المحاسبة الدولية والخاصة بالإثبات والقياس، وكذا العرض والإفصاح الواجبة للتطبيق مع معياري عقود الإيجار (IAS17 و IFRS16)، بالإضافة إلى عرض أثر التحوّل وتطبيق المعيار الدولي الجديد للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على القوائم المالية لإحدى الشركات والمتمثلة في شركة Mars Logistique والتي سيتم إعطاء صورة عامة عنها لاحقاً، خصّصنا هذا الجزء للتطرق إلى مجتمع الدراسة، بالإضافة للأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة، وكذا تحديد متغيرات الدراسة.

1- الطرق المستخدمة:

سيتم في هذا الجزء التطرق لطرق ومجتمع الدراسة التي اعتمدها لحل إشكالية بحثنا عن طريق استخدام أداة البحث (جمع الوثائق (القوانين)، المقارنة، التحليل) إضافة إلى جميع الأدوات والبرامج المستخدمة في هاته الدراسة.

1.1- منهج الدراسة:

باعتبار أنّ منهج الدراسة هو المنهج الوصفي، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في تحليل ومقارنة مدى إستجابة وتوافق ن.م.م لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية آنفه الذكر (IAS17 و IFRS16)، بالإضافة إلى القيام بدراسة تطبيقية لإحدى الشركات الجزائرية لعرض أثر التحوّل وتطبيق المعيار الدولي الجديد للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على جودة القوائم المالية.

كتعريف للشركة محلّ الدراسة وهي: الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL Mars Logistique من الشركات الرائدة في مجال النقل في الجزائر، أنشأت في 11 ماي 2008، وهي شركة مختصة في النقل اللوجيستكي (النقل البري، البحري والجوي)، وكذا التوريد والتخزين، يبلغ رأس مالها 140 000 000,00 دج، مع رقم أعمال يتجاوز 2.000.000.000,00 دج، عدد عمالها 450 عاملاً مقرها المدنية - الجزائر العاصمة-.

تتعامل شركة Mars Logistique مع عدة شركات متعددة الجنسيات في مجالات متعددة تدخل ضمن اختصاصاتها، ومرت الشركة بعدة مراحل خلال تطورها، نوجزها فيما يلي:

- ✓ في سنة 2008 تأسيس الشركة.
 - ✓ في سنة 2010 انطلاق المنصة وبداية العمل في مجال النقل البحري.
 - ✓ في سنة 2011 الاستثمار، وانطلاق العمل في مجال المناولة (الرفعات الشوكية).
 - ✓ في سنة 2012 التوسع في التعامل مع الخدمات اللوجستية (النقل البري، التخزين).
 - ✓ في سنة 2015 التنويع (الانفتاح على السوق الدولية: الشحن الجوي، العمليات الجمركية والعبور).
- أخذت هذه الشركة كدراسة حالة لتوفر شروط تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، واعتمادها في نشاطها بشكل كبير على استئجار المستودعات الكبيرة لمدة زمنية تتجاوز السنة

(أكثر من 12 شهرا) مع تميزها بقيمة معتبرة، وعليه تم اعتمادها في الجانب التطبيقي للدراسة للوصول لأثر التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على القوائم المالية وكذا الوضعية المالية للشركة محل الدراسة.

قبل التطرق لمتغيرات الدراسة سنقوم أولاً بالعرض التسلسلي لقائمة الملاحق حسب ورودها في الدراسة وذلك كالتالي:

الملحق رقم 03: تقديم الشركة.

الملحق رقم 04: قائمة عقود الإيجار التشغيلية الحالية التي أبرمتها الشركة.

الملحق رقم 05: نسخة من عقود الإيجار.

الملحق رقم 06: الميزانية لسنة 2023.

الملحق رقم 07: جدول حسابات النتائج لسنة 2023.

الملحق رقم 08: جدول التدفقات النقدية لسنة 2023.

الملحق رقم 09: جدول تغييرات رأس المال لسنة 2023.

2.1- متغيرات الدراسة:

سيتم في هذا الجزء عرض متغيرات الدراسة، الطرق والمراحل المستخدمة لحل إشكالية الدراسة.

1.2.1- تحديد متغيرات الدراسة:

تقوم أساس هذه الدراسة على اختبار مدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار". وعليه يمكن تحديد متغيرات دراستنا على ما يلي:

1.1.2.1- المتغير المستقل:

يتمثل في معايير المحاسبة الدولية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، والذي يشمل آخر التعديلات والإصدارات، مرتكزا على مجموعة من معايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق مع كل من معياري عقود الإيجار (IAS17 وIFRS16)، وهذا من أجل معرفة مدى إستجابة وتوافق ن.م.م مع هذه المعايير، للمساعدة لاحقا في سن قوانين جديدة في ن.م.م لتتماشى مع جديد آخر الإصدارات الدولية.

تتكون معايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق مع كل من معياري عقود الإيجار (المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، والمعيار الدولي الجديد للتقرير المالي رقم 16) من أجل اختبار مدى إستجابتها في ن.م.م من:

1/- معايير المحاسبة الدولية خاصة بالإثبات والقياس وهي:

★ المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 "الممتلكات والتجهيزات والمعدات".

★ المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 "تدني قيمة التنبهات".

★ المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 "العقارات الاستثمارية".

★ المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

2/- معايير المحاسبة الدولية خاصة بالعرض والإفصاح وهي:

- ★ المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض القوائم المالية".
- ★ المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 "قائمة التدفقات النقدية".
- ★ المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 "ضرائب الدخل".

وسيتم في هذا الجزء تقييم مدى إستجابة ن.م.م لمتطلبات المعايير المحاسبة الدولية السابقة

الذكر، من خلال ما سيتم شرحه في الجدول رقم 12:

الجدول رقم (09): طريقة تقييم مدى إستجابة ن.م.م الجزائري لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية

وصف العلامة	العلامة	النسبة المئوية
الإستجابة بشكل كامل	02	%100
الإستجابة بشكل شبه كامل	01	%50
لا يستجيب	00	%00

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً لعدة دراسات سابقة*

من خلال الجدول يمكننا شرح ما يلي:

- ✓ عند إستجابة التشريع القانون (ن.م.م) لمتطلب المعيار بشكل كامل يأخذ علامة (02) وهي التي تمثل النسبة المئوية كاملة 100%.
- ✓ عند إستجابة التشريع القانون (ن.م.م) لمتطلب المعيار بشكل شبه كامل أو جزئي يأخذ علامة (01) وهي تمثل النسبة المئوية 50%.
- ✓ عند عدم الإستجابة لمتطلب المعيار بشكل كلي يأخذ علامة (00) وهي التي تمثل النسبة المئوية المنعدمة 00%.

* وتتمثل أبرز الدراسات فيما يلي:

- Lawrence D. Brown and Macus L. Caylor, "corporate governance and firm valuation", journal of accounting and public policy, 2006, vol 25, Issue 4, 2006, pp409-434.

- مصطفى حميدان حسن حميدان، "مدى التزام المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010.

- عمر عيسى فلاح المناصير، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية، الزرقاء - الأردن، 2013.

- شنوف حمزة، "قياس مدى استجابة القوائم المالية المراجعة المعدة وفق SCF للمعايير المحاسبية الدولية، وانعكاسات تطبيقها على نتائج التحليل المالي"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، 2017. ونظراً لخصوصية الدراسة، فقد تم تطبيق هذه الطريقة لتقييم (100%، 50%، 0%) على القانون التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر للحصول على مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بعقود الإيجار.

2.1.2.1- المتغير التابع:

يتمثل في القانون التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر ومتمثل في:

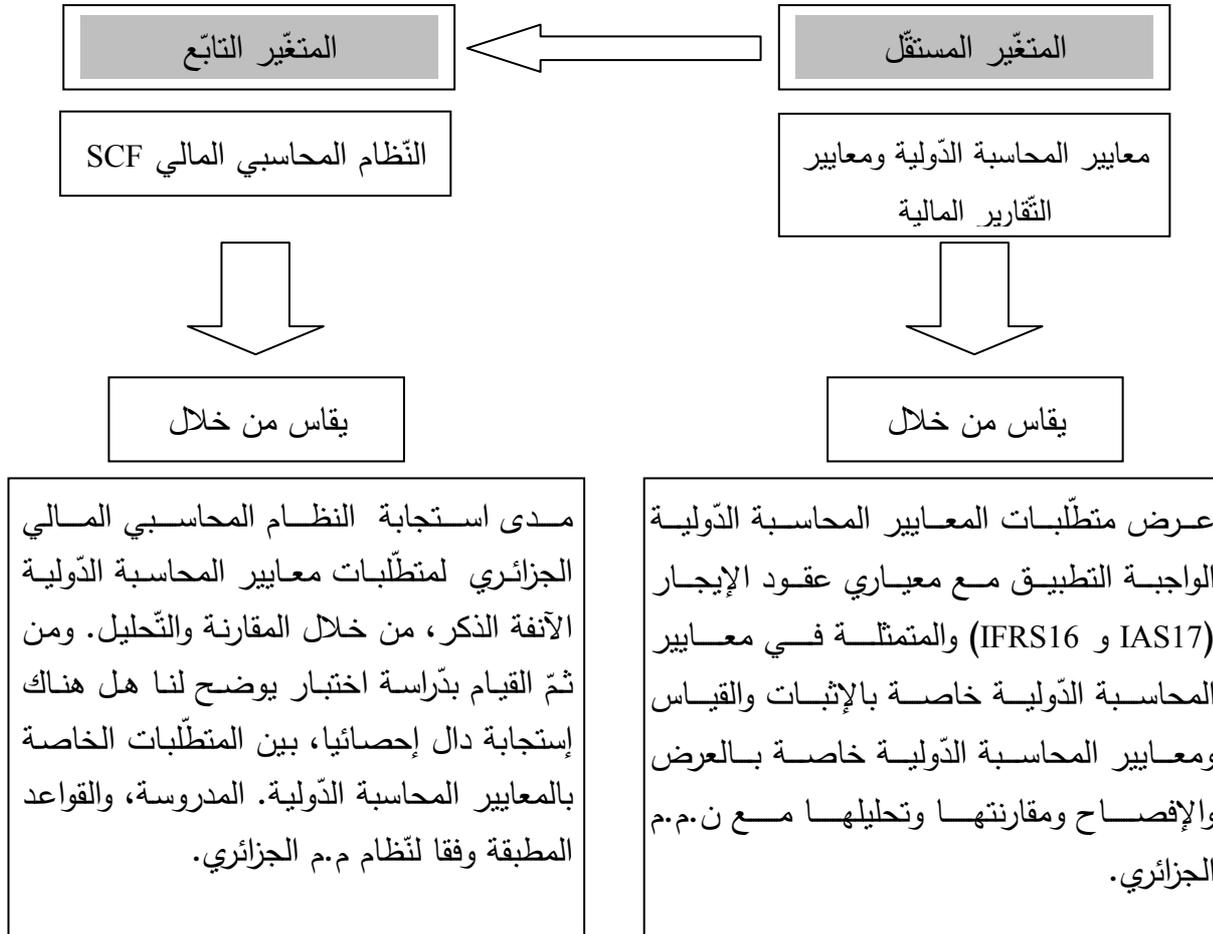
- 1/- القانون رقم 11/07: الصادر في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- 2/- المرسوم التنفيذي رقم 156/08: الصادر في 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07، والمتضمن النظام المحاسبي المالي.
- 3/- القرار الصادر في 26 جويلية 2008، المتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

3.1- قياس وطريقة جمع متغيرات الدراسة:

سيتم في هذا البحث قياس وتحديد طريقة جمع متغيرات الدراسة، من خلال الوقوف على مدى إستجابة ن.م م للمتغير المستقل "معايير المحاسبة الدولية المذكورة آنفا بالتفصيل"، وذلك من خلال استعمال الوثائق (القوانين)، والمقارنة والتحليل، كأدوات من أدوات البحث والتي من خلالها سيتم تحليل جميع العناصر الخاصة بكل متطلب من متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإثبات والقياس وكذا العروض والإفصاح، من أجل معرفة مدى إستجابة وتوافق ن.م.م لهذه المعايير، وذلك بالاعتماد على البرامج والأدوات الإحصائية اللازمة لذلك، ومن ثم الوصول إلى نسبة إستجابة ن.م.م لكل من المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، والمعيار الدولي الجديد للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار".

من خلال كل ما سبق يتم تمثيل منهجية الدراسة على النحو التالي:

الشكل رقم (06): منهجية الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

2- الأدوات والبرامج المستخدمة:

سيتم في هذا الجزء عرض الأدوات المستخدمة لمعرفة مدى إستجابة ن.م.م محل الدراسة لمتطلبات المعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية المذكورة آنفاً، بالإضافة إلى البرامج المستخدمة لتسهيل حل إشكالية الدراسة.

1.2- الأدوات المستخدمة:

اشتملت الدراسة على أداتين رئيسيتين نلخصهما فيما يلي:

1.1.2- جمع الوثائق:

وقد تم اعتمادنا على عملية جمع الوثائق (القوانين ومعايير المحاسبة الدولية وتقارير المالية الدولية) كأداة من أدوات البحث العلمي قصد معرفة مدى إستجابة ن.م.م محل الدراسة لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، وتمكنا من الحصول على الوثائق الخاصة لتحليل إشكالية الدراسة من:

1/- الموقع الإلكتروني الرسمي للأمانة العامة للحكومة الجزائرية فيما يخص القانون التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر .

2/- الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، فيما يخص المعايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية المترجمة إلى اللغة العربية عن مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية.

2.1.2- المقارنة والتحليل:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المقارنة والتحليل، بغرض الحصول على معلومات دقيقة من تشخيص ن.م.م ومقارنته بما هو منصوص أو موجود ضمن معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية لمعرفة هل هناك إستجابة أم لا.

2.2- البرامج والمعالجات المستخدمة:

بغية تسهيل عملية المقارنة والتحليل، وعقب التحصيل النهائي لنتائج كل من دراسة مدى إستجابة ن.م.م لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية الدولية، تم تجميع البيانات المحصلة، وتفريغها في برنامج SPSS16 وذلك حسب طبيعة المعلومة.

ففيما يخص جمع، وتبويب المعلومات التي تخص مجتمع الدراسة، تم إعداد مجموعة جداول تم استخلاصها بالاعتماد على البرامج المذكورة سابقا، وبنفس البرامج تم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطي وضوحا أكثر، وتسهل عمليتي الملاحظة والتحليل من خلال الأدوات الإحصائية التالية:

✓ 1. المتوسط الحسابي: باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة نقطة تجمع قيم العلامات الخاصة بمتطلبات المعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية الدولية، وما يقابلها ضمن ن.م.م، من أجل دراسات فروق المتوسطات.

✓ 2. الانحراف المعياري: لمعرفة درجة تشتت القيم عن المتوسط الحسابي.

✓ 3. اختبار (t): إن الهدف الرئيسي من هذا الاختيار هو الوصول إلى إجابة مفادها، هل الوسطين الحسابيين للمجموعتين الأولى بمتطلبات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، والثانية القواعد المطبقة وفق ن.م.م، لها دلالة إحصائية من عدمها.

✓ الملاحظات:

وهو يعبر عن عدد الملاحظات الموجودة لإجمالي فقرات معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية المذكورة آنفا، وتم تقسيمها إلى فئتين عند حساب اختبار (t) لعينتين مستقلتين، قصد دراسة إمكانية وجود دلالة إحصائية بين كل من:

✓ معايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، ونظيرتها من النصوص والقواعد وفق ن.م.م، والتي بلغ عدد ملاحظتها 119.

✓ معايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، ونظيرتها من النصوص والقواعد وفق ن.م.م، والتي بلغ عدد ملاحظتها 147.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومقارنتها

إنّ عملية عرض النتائج ومناقشتها تتطلب استخدام أدوات وطرق مختلفة، لتسهيل حل إشكالية الدراسة، لذا سنحاول في هذا الجزء عرض النتائج المتحصّل عليها، ومن ثمّ تحليلها وتفسيرها، وتلخيصها في أشكال مختلفة لتسهيل عملية مناقشة النتائج بشكل دقيق.

1- عرض النتائج:

سنقوم في هذا الجزء بتحليل نتائج المبحث الأول، وذلك من خلال دراسة مدى إستجابة - أيّ نسبة الإستجابة - ل ن.م.م لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية بأشكالها (معايير المحاسبة الدولية خاصة بالإثبات والقياس ومعايير المحاسبة الدولية خاصة بالعرض والإفصاح)، ومن ثمّ عرض نتائج اختبار "t" لدراسة الإستجابة بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية الدولية، وما يقابلها من نصوص وقواعد في ن.م.م.

في ختام هذا المبحث أيضاً سنقوم بتقديم دراسة الحالة التي تعرض أثر التحوّل وتطبيق المعيار الدولي الجديد للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على جودة القوائم المالية لإحدى الشركات محلّ الدراسة.

1.1- مدى إستجابة ن.م.م الجزائري SCF لتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "IAS17 عقود الإيجار (من ناحية الإثبات والقياس وكذا العرض والإفصاح):

سنحاول في هذا الجزء عرض النتائج التفصيلية لنسب الإستجابة لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" (من ناحية الإثبات والقياس وكذا العرض والإفصاح)، وذلك من خلال مقارنة وتحليل التشريع القانوني المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر إلى أرقام كمية، بغية الحكم على مدى إستجابة ن.م.م لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار"، ومن ثمّ تحديد المتطلبات المستجابة، المستجابة بشكل شبه كامل، وغير المستجابة تماماً، كل هذا من أجل تحديد مدى إستجابة ن.م.م مع على ما هو منصوص عليه ضمن معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية. وبالإستعانة بالمقارنة والتحليل من خلال ما سبق يمكن عرض نتائج الجداول الخاصة بنسب الاستجابة لمتطلبات المعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية السابقة الذكر كما يلي:

1.1.1- مدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية رقم 16، 36، 40، 08، 17 (الإثبات والقياس):

سنقوم في هذا الجزء بعرض النتائج التفصيلية لنسب الإستجابة لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" (من ناحية الإثبات والقياس)، وذلك من خلال مقارنة وتحليل ن.م.م مع كل من معايير المحاسبة الدولية التالية:

IAS16 – IAS36 – IAS40 – IAS08 – IAS17

1.1.1.1- مدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "16" " الممتلكات والتجهيزات والمعدات":

الجدول رقم (10): نسب إستجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 16

نسبة الإستجابة الفعلية %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS16
--------------------------	-------------------	-----	---------------------------------------

نطاق المعيار ومتطلباته:

00	%00	<p>- لم يحدّد ن.م.م الأصول العينية المعفاة أو التي لها طريقة خاصة في المعالجة المحاسبية.</p>	<p>1-/ النطاق: استثنى المعيار من التطبيق: 1- العقارات والآلات والمعدات المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع IFR05. 2- الأصول الحيوية ماعدا النباتات المثمرة IAS41. 3- إثبات وقياس أصول الاستكشاف والتفويج IFRS06. 4- حقوق التعدين والاحتياطات المعدنية مثل: النفط والغاز الطبيعي.</p>
01	%50	<p>- في الملحق رقم 03، قدم ن.م.م مجموعة من التعاريف التي لها صلة بشرح معاني مصطلحات التثبيت العينية (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>2-/ التعريفات: تطرق المعيار لمعاني أهم المصطلحات المستخدمة.</p>
02	%100	<p>يدرج التثبيت العيني أو المعنوي في الحسابات كأصل ★ إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى الشركة. ★ إذا كانت تكلفة الأصل من الممكن تقييمها بصورة صادقة (3.121)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>3-/ الإثبات: يجب أن تُثبت تكلفة بند من بنود العقارات والآلات والمعدات على أنها أصل عندما: (أ)- يكون من المحتمل أن منافعاً اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى الشركة. (ب) يمكن قياس تكلفة البند بطريقة يمكن الاعتماد عليها.</p>

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS16
50%	01	- يمكن أن تعتبر العناصر ذات القيمة الضعيفة كما لو كانت مستهلكة تماماً في السنة المالية التي تم استخدامها فيها، وعليه فإنها لا تدرج في الحسابات في شكل تثبيبات. (4.121، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	4/- يتطلب الحكم الشخصي عند تطبيق ضوابط الإثبات على حالات خاصة بشركة (أي ما يشكل بنداً من بنود العقارات والآلات والمعدات أو مصروف) فقد يكون من المناسب أن تُجمع البنود غير المهمة - بشكل منفرد - مثل القوالب والأدوات الصغيرة - وأن تُطبق الضوابط على القيمة المجمعة.
100%	02	- تدرج في الحسابات النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيبات العينية أو المعنوية المدرجة في الحسابات في شكل تثبيبات كعبء من أعباء السنة المالية المستحقة خلالها إذا كانت تمكن من استرجاع مستوى نجاعة الأصل. - وإذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية لتلك الأصول، أي إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية تفوق المستوى الأصلي للنجاعة إلى الكيان فإنها تدرج في الحسابات في شكل تثبيبات وتضاف إلى قيمة الأصل (6.121، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	5/- التكاليف اللاحقة: - لا تثبت الشركة ضمن المبلغ الدفترى لبند من بنود العقارات والآلات ومعدات تكاليف الصيانة اليومية للبند، وبدلاً من ذلك، تُثبت هذه التكاليف عند تحملها ضمن الربح أو الخسارة. - تُثبت الشركة ضمن المبلغ الدفترى لبند العقارات والآلات والمعدات تكلفة استبدال جزء من مثل هذا البند عندما يتم تحمل تلك التكلفة، إذا استوفت ضوابط الإثبات (زيادة المنافع الاقتصادية للبند).
100%	02	- تدرج التثبيبات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة (5.121، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	6/- القياس عند الإثبات: يجب قياس بند الممتلكات والآلات والمعدات المؤهل للاعتراف به كأصل مبدئياً على أساس التكلفة.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS16
50%	01	<p>- تدرج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، وتندرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء، ووضعتها في أماكنها، والرسوم المدفوعة، والأعباء المباشرة الأخرى، ولا تدرج المصاريف العامة والمصاريف الإدارية، ومصاريف الانطلاق في النشاط بالتالي تدرج ضمن هذه التكاليف.</p> <p>- تضاف تكلفة تفكيك أي منشأة عند انقضاء مدة الانتفاع بها أو كلفة تجديد موقع إلى كلفة إنتاج التثبيت المعني أو اقتنائه إذا كان هذا التفكيك أو التجديد يشكل إلزاما للكيان.</p> <p>(5.121، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>7/- عناصر التكلفة:</p> <p>شرح معيار عناصر التكلفة التي يشتمل عليها بند من بنود العقارات والآلات والمعدات مع أمثلة لتكاليف أخرى تعود بشكل مباشر للبند، مع إضافة أمثلة لتكاليف (مصاريف) لا تدرج في عناصر التكلفة لبند من بنود العقارات والآلات والمعدات.</p>
00%	00	<p>لم يتطرق ن.م.م إلى مثل هذه الحالة.</p>	<p>8/- تطبق الشركة معيار المحاسبة الدولي IAS02 "المخزون" على تكاليف الالتزامات بتفكيك ونقل وإعادة الموقع الذي يوجد به البند إلى ما كان عليه والتي يتم تحملها خلال فترة معينة كنتيجة لاستخدام البند لإنتاج المخزون خلال تلك الفترة.</p>
00%	00	<p>لم يتطرق إلى مثل هذه الحالة في ن.م.م.</p>	<p>9/- إن دخل العمليات العرضية (مثل استخدام موقع المبنى على أنه موقف للسيارات إلى أن يبدأ التشييد) والمصروفات المتعلقة، تُثبت ضمن الربح والخسارة وتُضمن في تصنيفات الدخل والمصروف المتعلقة بهما.</p>

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS16
50%	01	بالنسبة إلى السلع المكتسبة عن طريق التبادل، تسجل الأصول غير المماثلة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة، وتسجل الأصول المماثلة بالقيمة المحاسبية للأصول المقدمة للمبادلة (2.112)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	10/- مبادلة الأصول المماثلة وغير المماثلة: يتم قياس تكلفة مبادلة الأصول المماثلة إمّا بالقيمة العادلة، وإذا لم توجد فبقية الدفترية للأصل المستبدل (مع شرط أن تكون عملية التبادل تتسم بجوهر تجاري). (2.112)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).
100%	02	تقييم التثبيات: معالجة أخرى مرخص بها. - يتم إدراج أي تثبيت عيني في الحسابات عقب إدراجه الأول باعتباره أصلا بتكلفته منقوصًا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة (نموذج التكلفة)، (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008). - وفي إطار هذه المعالجة الأخرى المرخص بها، يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجه الأولي باعتباره أصلا، بمبلغه المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمه منقوصًا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة (نموذج إعادة) التقييم (21.121)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	11/- يجب على الشركة اختيار سياسة محاسبية للتطبيق إمّا نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم.
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى هذه الحالة.	12/- اهتلاك كل جزء من بند الممتلكات والمصانع والمعدات يكون ذو تكلفة هامة فيما يتعلق بالتكلفة الإجمالية للبند.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS16
100%	02	الملحق 03: الاهتلاك: هو التوزيع النظامي للمبلغ المهتك من أصول على مدى مدة المقدره حسب مخطط اهتلاك ومع مراعاة القيمة الباقية المحتملة من الأصول بعد هذه المدة (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	13/- تخصيص المبلغ القابل للاهلاك على أساس منتظم خلال عمره الإنتاجي.
50%	01	- يجب أن تدرس دورياً، طريقة الاهتلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على التثبيات العينية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة. وإذا تبين أن مثل هذا التغير أمر ضروري، فإنه يدرج في الحسابات كما لو كان تغير تقدير محاسبي، ويضبط المبلغ المخصص لاهتلاكات السنة المالية والسنوات المستقبلية. (8.121، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	14/- يجب أن تراجع القيمة المتبقية للأصل وعمره الإنتاجي - على الأقل - في نهاية كل سنة مالية، وعندما تختلف التوقعات عن التغيرات السابقة، فإنه يجب المحاسبة عن التغير (التغيرات) على أنه تغير في تقدير محاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية رقم 08 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" يجب أن تراجع أيضاً طريقة الاستهلاك المطبقة على الأصل نهاية كل سنة مالية على الأقل وإذا وجد تغير مهم في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية الكاملة في الأصل، فإنه يجب أن تغير الطريقة لتعكس النمط المُغير، ويحاسب على أنه تغيير في تقدير محاسبي حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 08.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS16
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى هذه الجزئية.	15/- يبدأ استهلاك الأصل عندما يكون متاحًا للاستخدام، أي عندما يكون في الموقع وبالحالة اللازمة له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة، ويتوقف استهلاك الأصل في التاريخ الذي يصنف فيه الأصل على أنه محتفظ به للبيع، أو في تاريخ الذي يلغى فيه إثبات الأصل، وبناء عليه لا يتوقف الاستهلاك عندما يصبح الأصل معطلاً أو عندما يُعزل من الاستخدام النشط ما لم يكن الأصل مستهلكاً بالكامل، وبالرغم من ذلك، بموجب طرق الاستخدام للاستهلاك يمكن أن يكون عبء الاستهلاك صفرًا عندما لا يكون الإنتاج.
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى هذه المحددات عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل.	16/- تُؤخذ مجموعة من العوامل (محددات) في الحسبان عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل منها: ★ الاستخدام المتوقع للأصل. ★ التآكل المادي المتوقع. ★ التقادم التقني أو التجاري الناشئ عن التغيرات أو التحسينات في الإنتاج.
100%	02	تشكل الأراضي والمباني أصولاً متميزة وتعالج كل على حدة في المحاسبة حتى ولو تم اقتناؤها معاً، فالبناءات هي أصول قابلة للاهلاك، بينما تعدّ الأراضي على العموم أصولاً غير قابلة للاهلاك (9.121، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	17/- تعدّ الأراضي والمباني أصولين قابلين للانفصال وتتم المحاسبة عنهما - بشكل منفصل - حتى عندما يتم اقتناؤهما معاً، فإنّ للأراضي - عادة - عمر إنتاجي غير محدد وبناء عليه لا تستهلك، أمّا المباني فلها عمر إنتاجي محدد وبناء عليه تعدّ أصولاً قابلة للاستهلاك.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS16
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى هذه الجزئية.	18/- عندما تشمل تكلفة الأراضي تكاليف التفكيك والإزالة وإعادة الموقع إلى ما كان عليه، فإن ذلك الجزء من أصل الأراضي يستهلك على مدى فترة المنافع التي تم الحصول عليها بتحمل تلك التكاليف، في بعض الحالات، قد يكون للأراضي ذاتها عمر إنتاجي محدد، وفي تلك الحالة تستهلك بطريقة تعكس المنافع التي ستستمد منها.
100%	02	إن طريقة اهتلاك أي أصل هي انعكاس تطوّر استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرّها ذلك الأصل (7.121)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	19/- طريقة الاستهلاك المستخدمة النمط الذي يتوقع أن تستهلك - وفقاً له - المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل من قبل الشركة.
100%	02	إن طريقة اهتلاك أي أصل هي انعكاس تطوّر استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرّها ذلك الأصل: الطريقة الخطية، الطريقة التناقضية، أو طريقة وحدات الإنتاج، وتكون الطريقة الخطية هي المعتمدة في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور بصورة صادقة + الطريقة التزايدية (7.121)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	20/- تشمل طريقة استهلاك الأصل: ★ طريقة القسط الثابت. ★ طريقة الرصيد المتناقص. ★ طريقة وحدات الإنتاج.
100%	02	يحذف أي تثبيت عيني أو معنوي من الميزانية عند خروجه من الكيان أو عندما يكون الأصل خارج الاستعمال بصورة دائمة، ولم يعد الكيان ينتظر منه أي منفعة اقتصادية مستقبلية لا من استعماله، ولا من خروجه لاحقاً (11.121)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	21/- إلغاء الإثبات: يجب أن يُلغى إثبات المبلغ الدفترى لبند من بنود العقارات والآلات والمعدات: - عند استبعاده. - عندما لا يتوقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS16
100%	02	تحدّد الأرباح والخسائر المتأتية من وضع أي تثبيت عيني أو معنوي خارج الخدمة أو من خروجه عن طريق الفرق بين منتوجات الخروج الصافية المقدرة والقيمة المحاسبية للأصل، وتدرج في الحسابات كمنتوجات أو كأعباء عملياتية في حساب النتائج (12.121)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	22/- عندما يُلغى إثبات بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، يجب أن يدرج المكسب والخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات البند ضمن الربح أو الخسارة. يجب أن يحدّد المكسب أو الخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات بند من بنود العقارات والآلات والمعدات بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد، إن وجد، والمبلغ الدفترى للبند.
100%	02	الفصل 08: محتوى ملحق الكشوف المالية: 1/- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية: (أ) يشتمل الملحق على المعلومة الآتية حول القواعد والطرق المحاسبية متى كانت هامة: (ب) بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف فصول الكشوف المالية ولاسيما: ★ في مجال تقييم اهتلاكات العناصر العينية والعناصر المعنوية الواردة في الميزانية. ★ في مجال تقييم الأصول والخصوم في حالة مخالفة طريقة التقييم بالتكلفة التاريخية. (ج) الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الاختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما.	23/- الإفصاح: يجب أن تفصح القوائم المالية لكل فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات عن: - أسس القياس المستخدمة في تحديد إجمالي المبلغ الدفترى - طرق الاستهلاك المستخدمة - الأعمار الإنتاجية أو معدلات الاستهلاك المستخدمة - خسائر الهبوط. - إجمالي المبلغ الدفترى ومجموعة الاستهلاك (مجمعا مع خسائر الهبوط المتراكمة). - أثر التغيير في التقديرات المحاسبية. - عرض بنود العقارات والآلات والمعدات التي أعيد تقييمها. - فائض إعادة التقييم، مبينا التغيير للفترة وأي قيود على توزيع الرصيد على حملة الأسهم.

		<p>(د) تفسيرات حول وضع تغيير لطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ: تبرير هذه التغييرات، التأثير في النتائج ورؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة والسنوات المالية السابقة، طريقة الإدراج في المحاسبة.</p> <p>2/- مكمات إعلام ضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة: هـ) بيان الاهتلاكات وخسائر القيمة مع تبيان أنماط الحساب المستعملة والمخصصات والاستثناءات التي تمت خلال السنة المالية. و) في حالة احتساب القيمة المعاد تقييمها: * التغير خلال السنة المالية وتقسيم الفارق الناتج عن إعادة التقييم * الإشارة إلى حصة رأس المال المناسبة لإلحاق فارق إعادة التقييم في الحساب * ذكر المعلومات من حيث التكاليف التاريخية بالنسبة إلى التثبيات المعاد تقييمها.</p> <p>(القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	
	27/46	الإستجابة الفعلية لكل الفقرات	
59%	/	نسبة الإستجابة الكلية لكل الفقرات	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على تحليل ومقارنة القانون التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر.

من خلال الجدول السابق أظهرت النتائج الخاصة بمدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "16" "الممتلكات والتجهيزات والمعدات"، أنّ نسبة الإستجابة الكلية هي: 59% ويعود ذلك إلى وجود مجموعة قصور والتي يمكن إدراج أهمّها في:

✓ تطرق المعيار IAS16 في الفقرة 01 إلى نطاق التطبيق، مع استثناء بعض الحالات التي يتطلبها معيار آخر أو معالجة محاسبية مختلفة، في حين ن.م.م أشار إليها في حالات خاصة ضمن التنبؤات العينية والمعنوية مثل: الأصول البيولوجية والعقارات الموظفة.

الجدير بالذكر أن معايير المحاسبة الدولية قدمت التنبؤات العينية (الملموسة) والتنبؤات المعنوية (غير الملموسة) في معايير مختلفة، لكن ن.م.م جمع بين النوعين في المعالجة المحاسبية.

✓ نلاحظ أن المعيار IAS16 تناول مجموعة من المصطلحات الضرورية لفهم ما تضمنه، وهو تحديد المعالجة المحاسبية للعقارات والآلات والمعدات، ورجوع إلى محتوى ن.م.م نجد أنه لم يقدم جميع المصطلحات الخاصة بالمعالجة المحاسبية للتنبؤات العينية.

✓ تطرق المعيار IAS16 إلى ضرورة تطبيق الحكم الشخصي والأهمية النسبية في إثبات الحالات الخاصة للشركة فيما يتعلق بتجميع البنود غير المهمة (تنبؤات ذات قيمة منخفضة)، أي سمح باعتبارها إما مصروفًا أو أصلًا.

أما فيما يخص التنبؤات ذات القيمة الضعيفة في ن.م.م فقد سمح بمعالجتها كعناصر مستهلكة (مصروف) دون الرجوع إلى الحكم الشخصي والأهمية النسبية.

✓ نلاحظ أن المعيار IAS16 أسهب في شرح التكاليف المباشرة وغير المباشرة المدرجة في بنود العقارات والآلات والمعدات، وكذا التكاليف غير المدرجة، أما ن.م.م فقد قدم تلك المصاريف في نقاط عامة (لم يتم التفصيل في المصاريف).

✓ لم يتضمن ن.م.م ضرورة تطبيق القواعد المحاسبية المتعلقة بالمخزون على تكاليف الالتزامات لتفكيك وإزالة واسترداد الموقع الذي يوجد فيه الأصل والتي تكبدها فيه خلال فترة محددة نتيجة استخدام الأصل لإنتاج مخزونات خلال تلك الفترة (مثل قيام الشركات بفك آلة أو خط إنتاج ونقلها لفترة محددة للمشاركة في معرض مثلاً، في منطقة أخرى، وتستعمل (الآلة وخط الإنتاج) في إنتاج وبيع المنتج، وعليه سيتم إعادة هذا الأصل لموقعه الأصلي في الشركة وتركيبه، هنا، التكلفة (الفك واسترداد والنقل) تكلف على الإنتاج والمخزون.

✓ أشار ن.م.م لعملية تبادل الأصول (المماثلة وغير المماثلة) وطريقة تسجيلها، إلا أنه لم يشترط أن تكون عملية التبادل تتسم بجوهر تجاري عكس المعيار IAS16.

✓ نلاحظ في الفقرة 12 أنّ ن.م.م لم يشر إلى حالة وجوب اهتلاك كل عنصر من التثبيت الذي تكون له تكلفة معتبرة بالنسبة إلى قيمة التثبيت بشكل منفصل، على عكس المعيار IAS16 الذي ألزم بذلك، أمّا فيما يخص بمراجعة طريقة الاهتلاك والقيمة المتبقية للأصل وعمره الإنتاجي فقد ألزم المعيار IAS16 بضرورة مراجعتها في نهاية كل سنة مالية على الأقل، إلا أنّ ن.م.م اشترط إلزامية إعادة النظر فيها دورياً دون تحديد الفترة.

✓ لقد حدّد المعيار IAS16 بداية استهلاك الأصل وتحميله على الفترة كمصروف، بالإضافة إلى متى يتوقف الاستهلاك مع حالة أنّ يكون الاستهلاك يساوي الصفر.

بالمقابل لم يشر ن.م.م إلى هذه الجزئية رغم أهميتها الكبيرة وأثرها على نتائج أعمال المؤسسات.

✓ نص المعيار IAS16 على ثلاثة طرق تستخدم لاستهلاك الأصل فقط، أمّا ن.م.م فقد أضاف طريقة أخرى وهي الطريقة التزايدية، وفي حالة عدم التمكن من تحديد الطريقة لنمط استهلاك الأصل فإنّه يتم استخدام الطريقة الخطية وهذا لم يرد في المعيار IAS16.

2.1.1.1- مدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "36" تدني قيمة التثبيات":

الجدول رقم (11): نسب إستجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS36
------------------	-------------------	-----	---------------------------------------

نطاق المعيار ومتطلباته:

00%	00	لم يحدّد ن.م.م النطاق الذي لا يجب فيه تحديد تدني قيمة التثبيات.	1/- النطاق: قدم معيار الأصول التي يجب أن يطبق عليها محاسبة "الهبوط في قيمة الأصول".
100%	02	- تقدر الشركة عند حلول كل تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتحصص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته، وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر، فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل. (5.112، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	2/- يجب على الشركة أن تُقوّم في نهاية كل فترة تقرير ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلاً ما قد هبطت قيمته، إذا وجد مثل هذا المؤشر، فيجب على المنشأة أن تقدر مبلغ الأصل الممكن استرداده.
00%	00	لم يتضمن ن.م.م هذه المؤشرات ولا شرحها.	3/- يجب على الشركة عند تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلاً ما قد هبطت قيمته، الرجوع إلى مؤشرات، تتمثل هذه المؤشرات في: - مصادر خارجية للمعلومات. - مصادر داخلية للمعلومات.
100%	02	- تقييم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية). (6.112، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	4/- قياس المبلغ الممكن استرداده: - المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة لأصل أو وحدة توليد نقد مطروحا منها تكاليف الاستبعاد أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS36
100%	02	- في الحالات التي لا يمكن فيها تحديد سعر البيع الصافي لأي أصل، فإن قيمته القابلة للتحويل ستقدر على أساس أنها مساوية لقيمتها النفعية. (6.112)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	5/- أحيانا سيكون من غير الممكن قياس القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد نظرا لأنه ليس هناك أساس لإجراء تقدير يمكن أن يعتمد عليه للسعر الذي ستنتم به معاملة منظمة لبيع الأصل بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية. في هذه الحالة، يمكن أن تستخدم المنشأة قيمة استخدام الأصل على أنها مبلغ الأصل الممكن استرداده.
100%	02	- ثمن البيع الصافي للأصل هو المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أي أصل عند إبرام أي معاملة ضمن ظروف المنافسة العادية بين أطراف على علم تام ودراية وتراضي مع طرح منه تكاليف الخروج. (6.112)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	6/- القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد.
50%	01	- القيمة النفعية لأي أصل هي القيمة المحيئة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به. (6.112)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	7/- قيمة الاستخدام: شرح المعيار: 1- العناصر اللازمة لحساب قيمة استخدام الأصل. 2- الأساس لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية. 3- مكونات تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية. 4- العناصر التي لا تشمل عليها التدفقات النقدية المستقبلية.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS36
100%	02	عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للاهتلاك، فإنّ هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل، وحينئذٍ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل، خسارة في القيمة (7.112)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	8/- إثبات وقياس خسارة الهبوط: عندما و فقط عندما يكون المبلغ الممكن استرداده من الأصل أقل من مبلغه الدفترى، فيجب تخفيض المبلغ الدفترى للأصل إلى المبلغ الممكن استرداده، ذلك التخفيض هو خسارة هبوط.
100%	02	- تثبت خسارة قيمة أي أصل بانخفاض الأصل المذكور وإدراج عبء في الحسابات (8.112)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	9/- يجب إثبات خسارة الهبوط فوراً ضمن الربح أو الخسارة، ما لم يكن الأصل مسجلاً بمبلغ إعادة تقويم وفقاً لمعيار آخر.
100%	02	- تقدر الشركة عند كل إقفال للحسابات ما إذا كان هناك مؤشر يدل على أن الخسارة في القيمة المدرجة في الحسابات بالنسبة إلى أصل خلال السنوات المالية السابقة لم تعد موجودة أو أنّها انخفضت. وإذا كان مثل هذا المؤشر موجوداً، فإن الشركة تقدر قيمة الأصل القابلة للتحصيل (9.112)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	10/- يجب على الشركة أن تقوم في نهاية كل فترة تقرير، بتقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسارة هبوط مثبتة في فترات سابقة لأصل خلاف الشهرة ربما لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت. وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل فيجب على الشركة أن تقدر المبلغ الممكن استرداده من الأصل.
00%	00	- لم يتناول ن.م.م هذه المؤشرات عند تقدير قيمة الأصل القابلة للتحصيل بعد ظهور مؤشرات على عدم وجود خسارة أو انخفاض مسجل في السنوات السابقة.	11/- يجب على الشركة أن تأخذ في الحسبان، عند تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أي خسارة هبوط مثبتة في فترات سابقة لأصل خلاف الشهرة ربما لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت مجموعة مؤشرات منها: ★ مؤشرات يمكن ملاحظتها على أن قيمة الأصل قد ازدادت بشكل جوهري خلال الفترة. ★ معدلات الفائدة في السوق قد انخفضت خلال الفترة. ★ يتوفر دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أنّ الأداء الاقتصادي للأصل هو أفضل أو سيكون أفضل.

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS36
100%	02	<p>- يؤخذ بخسارة القيمة المثبتة لأي أصل خلال السنوات المالية السابقة ضمن المنتوجات في حساب النتائج عندما تصبح قيمة هذا الأصل القابلة للتحويل أكبر من قيمته المحاسبية. وحينئذ، يعمد إلى زيادة القيمة المحاسبية للأصل بما يناسب قيمته القابلة للتحويل، لكن دون تجاوز القيمة المحاسبية الصافية التي قد يتم تحديدها في حالة ما إذا لم يتم إدراج أي خسارة قيمة في الحسابات بالنسبة إلى هذا الأصل خلال السنوات المالية السابقة (10.112، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>12/- عكس خسارة الهبوط: يجب عكس خسارة هبوط مثبتة في فترات سابقة الأصل خلاف الشهرة عندما، و فقط عندما، يكون هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده من الأصل منذ آخر خسارة هبوط تم إثباتها، وعندما يكون هذا هو الحال، فتجب، زيادة المبلغ الدفترى للأصل إلى مبلغه الممكن استرداده، تلك الزيادة هي عكس خسارة الهبوط. المبلغ الدفترى بعد الزيادة التي تُعزى إلى عكس خسارة هبوط الأصل خلاف الشهرة يجب ألا يزيد عن المبلغ الدفترى الذي كان سيتم تحديده (الصافي بعد الاستنفاد أو الاستهلاك) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط للأصل في السنوات السابقة.</p>
100%	02	<p>الفصل 08: محتوى ملحق الكشوف المالية: 2- مكملات إعلام ضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة. يشمل الملحق على مكملات الإعلام الآتية: (ط)- بيان الاهتلاكات وخسائر القيمة مع تبيان أنماط الحساب المستعملة، والمخصصات والاستثناءات التي تمت خلال السنة المالية (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>13/- الإفصاح: يجب على الشركة الإفصاح عما يلي لكل فئة من فئات الأصول: - مبلغ خسائر الهبوط التي تم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة. - مبلغ عكس خسائر الهبوط التي تم إثباتها ضمن الربح والخسارة خلال الفترة. - يجب على الشركة الإفصاح عن خسائر الهبوط أو عكسها إذا كان أصل منفرد أو وحدة توليد نقد. - إذا كان المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد.</p>

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS36
100%	02	<p>- يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه (المادة 26، القانون 11/07).</p> <p>- توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة (المادة 29، القانون 11/07).</p>	<p>- إذا المبلغ الممكن استرداده هو قيمة الاستخدام، معدّل (معدّلات) الخصم المستخدم في التقدير الحالي والتقدير السابق (إن وجد لقيمة الاستخدام).</p> <p>- يجب على الشركة الإفصاح عن المعلومات حول مجموع خسائر الهبوط وعن مجموع عكس خسائر الهبوط التي تم إثباتها خلال الفترة.</p>
00%	00	<p>لم يتعرض ن.م.م إلى هذه الجزئية.</p>	<p>14/- الملحق "أ": قدم المعيار في هذا الملحق إرشادًا على استخدام طرق القيمة الحالية في قياس قيمة الاستخدام.</p> <p>★ مكونات قياس القيمة الحالية.</p> <p>★ المدخل التقليدي للقيمة الحالية.</p> <p>★ المدخل التقدي للقيمة الحالية.</p> <p>★ معدّل الخصم.</p>
/	19/28	الإستجابة الفعلية لكل الفقرات	
68%	/	نسبة الإستجابة الكلية لكل الفقرات	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على تحليل ومقارنة القانون التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر

من خلال الجدول أعلاه أظهرت النتائج الخاصة بمدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "36" "تدني قيمة التّبيّيات"، أنّ نسبة الإستجابة الكلية هي: 68%، ويعود ذلك إلى وجود مجموعة قصور والتي يمكن إدراج أهمّها في:

✓ لم يحدّد ن.م.م نوع الأصل (أصول جارية أو أصول غير جارية، مثل: مخزون، أصول مالية أسهم وسندات) الذي يجب على الشركة حين ظهور مؤشر التدني، أن تقوم بتقدير القيمة القابلة للتحويل لتثبيت خسارة قيمة الأصل في الحسابات، عكس المعيار IAS36 الذي حدّد مجال التطبيق.

✓ أشار المعيار IAS36 إلى أهمّ المصادر الداخليّة والخارجية للمعلومات التي يجب الرجوع إليها لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض للأصل، أمّا ن.م.م لم يتضمن شرح لهذه المؤشرات ولم يحددها والتي من خلالها يتم تحديد أسباب انخفاض قيمة الأصول.

✓ المعيار IAS36 أسهب في شرح كيفية حساب قيمة استخدام الأصل من خلال:

*العناصر التي يجب أن تعكسها قيمة استخدام الأصل من تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية.

*الأساس لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية والتي تستند إلى افتراضات معقولة وتوقعات ناتجة عن أحدث الموازنات.

*مكونات تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية (وهي تقديرات تدفقات نقدية مستقبلية داخلية وتقديرات تدفقات نقدية مستقبلية خارجة).

*العناصر التي لا تشمل عليها تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية (مثل: مدفوعات ضريبة الدخل).

*التدفقات النقدية المستقبلية بالعملة الأجنبية.

بالمقارنة فإنّ ن.م.م لم يعرض كل هذه العناصر والمكونات والإعفاءات من القيمة النفعية عند

حسابها، رغم أهميّة هذه النقطة لمساعدة الشركات على حسابها بشكل موثوق.

3.1.1.1- مدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "40" "العقارات الاستثمارية":

الجدول رقم (12): نسب إستجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 40

نسبة الإستجابة الفعلية %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS40
نطاق المعيار ومتطلباته:			
00%	00	لم يحدد ن.م.م الأصول المعفاة من تصنيفها كحالة خاصة ضمن العقارات الموظفة	1/- النطاق: استثنى المعيار من التطبيق كل من: 1- الأصول الحيوية المتعلقة بالنشاط الزراعي (IAS41). 2- حقوق التعدين والاحتياطات المعدنية مثل: النفط والغاز.
50%	01	- يشكل أي عقار موظف ملكا عقاريا (أرض، بناية أو جزء من بناية) مملوكا لتقاضي إيجار و/أو تثمين رأس المال، فهو لذلك غير موجه إلى: - الاستعمال في إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات أو أغراض إدارية. - البيع في إطار النشاط العادي. (16.121، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	2/- تصنيف العقار على أنه عقار استثماري أو عقار يشغله المالك. تم ذكر أمثلة عن تصنيف العقار على أنه عقار استثماري وأمثلة عن بنود لا تعد عقارا استثماريا، أي تقع خارج نطاق هذا المعيار.
00%	00	لم يتطرق ن.م.م لهذه الحالة.	3/- تشمل بعض العقارات على جزء محتفظ به لكسب إيرادات إيجارية أو لإنماء رأس المال وعلى جزء آخر محتفظ به للاستخدام في إنتاج أو توريد سلع أو تقديم خدمات أو لأغراض إدارية. فإذا كان من الممكن بيع هذه الأجزاء بشكل منفصل (أو تأجيرها)، فإن الشركة تحاسب عن هذه الأجزاء بشكل منفصل. وإذا كان من غير الممكن بيع هذه الأجزاء بشكل منفصل، فإن العقار يُعد عقارا استثماريا - فقط - إذا كان يحتفظ بجزء غير مهم للاستخدام في إنتاج أو توريد سلع أو تقديم خدمات أو لأغراض إدارية.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS40
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى هذه الجزئية.	4/- هناك حاجة للاجتهاد عند تحديد ما إذا كان العقار مؤهلاً ليُعد عقاراً استثمارياً. وتضع الشركة ضوابط بحيث تتمكن من ممارسة ذلك الاجتهاد - بشكل ثابت - وفقاً لتعريف العقار الاستثماري والإرشادات ذات العلاقة الواردة في المعيار، وتتطلب على الشركة أن تفصح عن هذه الضوابط عندما يصعب التصنيف.
100%	02	- بعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة في الحسابات باعتبارها تثبيتاً عينياً (لإدراج التثبيت كأصل لا بد من: المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية إلى الكيان، إذا كانت تكلفة الأصل من الممكن تقييمها بصورة صادقة). (17.121)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	5/- يجب أن يتم إثبات العقار الاستثماري على أنه أصل عندما، و فقط عندما: 1- يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالعقار الاستثماري المملوك سوف تتدفق إلى المنشأة. 2- يكون من الممكن قياس تكلفة العقار الاستثماري - بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
100%	02	- تدرج التثبيات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة. (5.121)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	6/- القياس عند الإثبات: يجب أن يتم قياس العقار الاستثماري المملوك - ابتداءً - بتكلفته. ويجب أن يتم إدراج تكاليف المعاملة ضمن القياس الأولي.
50%	01	- بالنسبة إلى السلع المكتسبة عن طريق التبادل، تسجل الأصول غير المماثلة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة، وتسجل الأصول المماثلة بالقيمة المحاسبية للأصول المقدمة للتبادل. (2.112)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	7/- مبادلة الأصول العقارية: يتم مبادلة الأصول العقارية إما: ★ القيمة العادلة. ★ وإذا لم توجد فبقيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه مع اشتراط أن تكون عملية التبادل تتسم بجوهر تجاري.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS40
100%	02	<p>- بعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيئاً عينياً، يمكن القيام بتقييمها:</p> <p>- إما بتكلفة يطرح منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيم حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبيئات العينية (طريقة التكلفة).</p> <p>- وإما على أساس قيمتها الحقيقية (طريقة القيمة الحقيقية).</p> <p>تطبيق الطريقة المختارة على جميع العقارات الموظفة إلى حين خروجها من التثبيئات أو إلى حين تغيير وجهة تخصيصها في حالة تغيير استعمال أي عقار موظف). (17.121، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>8/- على الشركة أن تختار نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة كسياسة محاسبية لها، وتطبيقها على جميع استثماراتها العقارية.</p>
00%	00	<p>لم يفرض ن.م.م هذا الإفصاح في الملاحق.</p>	<p>9/- يتطلب هذا المعيار من جميع الشركات أن تقوم بقياس القيمة العادلة للعقار الاستثماري، إما لغرض القياس (إذا كانت الشركة تستخدم نموذج القيمة العادلة) أو الإفصاح (إذا كانت تستخدم نموذج التكلفة).</p>
100%	02	<p>وفي حالة ما إذا تعذر تحديد القيمة الحقيقية تحديداً ذات مصداقية لأي عقار موظف تحوزه شركة اختارت طريقة القيمة الحقيقية، فإن هذا العقار يدرج في الحسابات حسب طريقة التكلفة، وتقدم معلومات عن ذلك في الملحق الذي يخص وصف العقار، والأسباب التي جعلت طريقة القيمة الحقيقية غير مطبقة، ويقدم عند الإمكان فاصل لتقدير هذه القيمة الحقيقية. (17.121، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>10/- عدم القدرة على قياس القيمة العادلة - بطريقة يمكن الاعتماد عليها: إذا قررت الشركة أن القيمة العادلة لعقار استثماري لا يمكن قياسها - بطريقة يمكن الاعتماد عليها - على أساس مستمر، فإنه يجب على الشركة أن تقيس ذلك العقار الاستثماري باستخدام نموذج التكلفة.</p>

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS40
%00	00	لم يعرض ن.م.م حالات التحويل وكذا طرق تقييمها	11/- التحويلات: قدم المعيار حالات تحويل التصنيف من عقار استثماري إلى عقار يشغله المالك، أو العكس (محددات التقييم عند التحويل، أثر التحويل على باقي المعايير ... الخ).
%50	01	<p>- يحذف أي تثبيت عيني أو معنوي من الميزانية عند خروجه من الكيان أو عندما يكون الأصل خارج الاستعمال بصورة دائمة. ولم يعد الكيان ينتظر منه أي منفعة اقتصادية مستقبلية لا من استعماله ولا من خروجه لاحقاً (11.121، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p> <p>- تحديد الأرباح والخسائر المتأتية من وضع أي تثبيت عيني أو معنوي خارج الخدمة أو من خروجه عن طريق الفرق بين منتوجات الخروج الصافية المقدرة والقيمة المحاسبية للأصل وتدرج في الحسابات كمنتوجات أو كأعباء عملياتية في حساب النتائج (12.121، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>12/- الاستبعادات: تطرق المعيار إلى:</p> <p>- وجوب أن يتم إلغاء إثبات العقار الاستثماري (حذفه من قائمة المركز المالي) عند استبعاده أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري - بشكل دائم - من الاستخدام ولا يتوقع منافع اقتصادية مستقبلية من استبعاده.</p> <p>- وجوب أن يتم تحديد المكاسب أو الخسائر الناشئة عن استبعاد عقار استثماري على أنها الفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والمبلغ الدفترى للأصل، ويجب أن يتم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة في فترة الاستبعاد.</p>
%50	01	<p>الفصل 08:</p> <p>محتوى ملحق الكشوف المالية:</p> <p>1- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.</p> <p>2- مكملات إعلام ضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة</p>	<p>13/- الإفصاح:</p> <p>يجب على الشركة أن تفصح:</p> <p>★ ما إذا كانت تُطبق نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة.</p> <p>★ المبالغ التي تم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة لاستبعاد عقار استثماري.</p> <p>★ وصف للعقار الاستثماري.</p> <p>★ توضيح لماذا لا يمكن قياس القيمة العادلة - بطريقة يمكن الاعتماد عليها - طرق الاستهلاك المستخدمة.</p>

		(القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	★ الأعمار الإنتاجية ومعدلات الاستهلاك المستخدمة. ★ إجمالي المبلغ الدفترى ومجمع الاستهلاك. ★ مبلغ خسائر الهبوط التي تم إثباتها، ومبلغ خسائر الهبوط التي تم عكسها.
/	11/26	الإستجابة الفعلية لكل الفقرات	
%42	/	نسبة الإستجابة الكلية لكل الفقرات	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على تحليل ومقارنة القانون التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر.

من خلال الجدول السابق أظهرت النتائج الخاصة بمدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 40: "العقارات الاستثمارية"، أن نسبة الإستجابة الكلية هي: 42%، ويعود ذلك إلى وجود مجموعة نقائص والتي يمكن إدراج أهمها في:

✓ قدم المعيار IAS40 ما يميز العقار الاستثماري عن العقار الذي يشغله المالك، حيث يتم الاحتفاظ بالعقار الاستثماري لكسب إيرادات إيجارية أو لإنماء رأس المال، أو كليهما (وعليه يولد العقار الاستثماري تدفقات نقدية مستقلة - إلى حد كبير - عن الأصول الأخرى في المنشأة)، أما العقار الذي يشغله المالك فيستخدم لأغراض إدارية وإنتاج السلع أو توريدها أو تقديم خدمات (مع تقديم أمثلة للبنود) أما ن.م.م لم يقدم ما يميز بين العقارات الموظفة والعقارات المستخدمة في عملية الإنتاج والتوريد. من جانب آخر صنف ن.م.م العقارات الموظفة ضمن الأصول الثابتة المادية كأنها أصل مادي عادي (لا يوجد فرق بين عقار استثماري وعقار يستخدم في إطار نشاط المؤسسة)، عكس المعيار IAS40 الذي أمر بتصنيفها كبند مستقل ضمن الأصول غير المتداولة.

✓ أشار المعيار IAS40 إلى ضرورة الاجتهاد (استخدام الحكم الشخصي) عند تحديد إذا ما كانت العقارات تؤهل كعقارات استثمارية، وأن تضع الشركة ضوابط وأسس عند التحديد، اعتمادًا على الإرشادات الواردة في المعيار، وفي حالة صعوبة التصنيف لا بدّ عليها من الإفصاح عن ذلك. بالمقارنة فإن ن.م.م لم يقدم إرشادات وأسس تعتمد عليها الشركة الجزائرية عند التحديد، حيث أنّ هذه الأخيرة تواجه صعوبات في الحكم الشخصي.

✓ تطرق المعيار IAS40 إلى طريقة اقتناء العقارات الاستثمارية عن طريق المبادلة وعرض طريقة قياس تكلفتها إما بالقيمة العادلة، وإذا لم توجد فبالقيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه مع اشتراط أنّ تتسم عملية التبادل بجوهر تجاري، أما ن.م.م فتحدث عن مبادلة الأصول دون ذكر نوع هذه الأصول (عقارات موظفة أو عقارات تستخدم في نشاط المؤسسة... الخ)، ولم يدرج شرط أن تكون عملية التبادل تتسم بجوهر تجاري.

✓ فرض المعيار IAS40 على الشركات القياس بالقيمة العادلة للعقار الاستثماري والإفصاح عنها، حتى لو كانت الشركة تستخدم نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة، بالمقابل لم يستوجب صراحة ن.م.م على الشركات الجزائرية الإفصاح عن القيمة العادلة للعقار الموظف في الملاحق، بل أجاز عدم استخدام نموذج القيمة العادلة إذا تعذر ذلك، لكن لا بدّ من الإفصاح عن سبب ذلك في الملاحق.

✓ قدم المعيار IAS40 كيف يجب أن تتمّ التحويلات من وإلى العقارات الاستثمارية (محدّات التقييم عند التحويل، أثر التحويل على باقي المعايير... الخ)، أمّا ن.م.م لم يذكر حالات التحويل من وإلى العقارات الموظفة ولا طريقة معالجتها.

4.1.1.1- مدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "08" السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء:"

الجدول رقم (13): نسب إستجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 08

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS08
50%	01	- يمكن أن تلجأ الشركة إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية. (المادة 37، القانون 11/07).	1-/- الهدف: تحديد ضوابط اختيار وتغيير السياسات المحاسبية، مع المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء، وتأثيرها على زيادة ملائمة وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية للشركة وقابلية هذه القوائم للمقارنة عبر الزمن وللمقارنة مع القوائم المالية للشركات الأخرى.
50%	01	- يركز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بتقديم معلومة موثوقة أكثر والحصول عليها. - تغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية. (المادة 38 و 39، القانون 11/07).	2-/- قدم المعيار معاني أهم المصطلحات التي تساعد على فهم المضمون.
50%	01	- لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد. أو كان يسمح بتحسين عرض الكشوف المالية للكيان المعني (المادة 39، القانون 11/07).	3-/- التغيرات في السياسات المحاسبية يجب أن يكون مطلوباً: - بموجب معيار دولي للتقرير المالي. - تنتج عنه قوائم مالية توفر معلومات، يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملائمة.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS08
100%	02	يجب أن يتم تقديم التأثير على نتائج السنوات المالية السابقة لأي تغيير في الطريقة المحاسبية أو لتصحيح خطأ أساسي، عقب موافقة أجهزة التسيير المؤهلة عليها، كتصحيح (تقويم) لافتح النتائج غير الموزعة حسم من مبلغ فصل ترحيل من جديد في السنة المالية الجارية أو لا فمن حساب الاحتياطي الذي يناسب النتائج غير الموزعة. (4.138)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	4/- التطبيق بأثر رجعي: يطبق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي. يجب على الشركة أن تعدل الرصيد الافتتاحي لكل مكونات حقوق الملكية المتأثرة، وذلك لأبكر فترة سابقة معروضة والمبالغ المقارنة الأخرى المفصح عنها لكل فترة سابقة معروضة، كما لو كانت السياسة المحاسبية الجديدة تطبق دائماً.
50%	01	- وإذا كان التصحيح (التقويم) لرصيد الافتتاح أو هذا التكييف للمعلومات الخاصة بالسنة المالية السابقة مما لا يمكن إنجازه بصورة مرضية، تقدم توضيحات عن غياب التكييف أو التصحيح في الملحق. (4.138)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	5/- حدود التطبيق بأثر رجعي: عندما يكون من غير العملي تحديد الآثار لفترة محددة لتغيير سياسة محاسبية على المعلومات المقارنة لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة المعروضة، فإنه يجب على الشركة أن تطبق السياسة الجديدة على المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات كما في بداية أ بكر فترة يكون من الممكن - عمليا - التطبيق بأثر رجعي لها، وقد تكون هي الفترة الحالية، ويجب أن تجري تعديلاً مقابلاً للرصيد الافتتاحي لكل مكونات حقوق الملكية المتأثرة، وذلك لتلك الفترة.
50%	01	- وإذا كان هذا التصحيح (التقويم) لرصيد الافتتاح أو هذا التكييف للمعلومات الخاصة بالسنة المالية السابقة مما لا يمكن إنجازه بصورة مرضية، تقدم توضيحات عن غياب التكييف أو التصحيح في الملحق. الموزعة (4.138)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	6/- عندما يكون من غير العملي أن تطبق الشركة سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي، نظراً لأنها لا تستطيع تحديد الأثر التراكمي لتطبيق السياسة على الفترات السابقة، فإنه تطبق المنشأة السياسة الجديدة - بأثر مستقبلي - من بداية أ بكر فترة ممكنة عمليا، وبناء عليه تتجاهل الشركة الجزء من التعديل التراكمي للأصول والالتزامات وحقوق الملكية الذي ينشأ قبل ذلك التاريخ.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS08
00%	00	لا توجد هذه الحالة	7-/- الإفصاح: - في حالة التطبيق الأولي لمعيار دولي للتقارير المالية.
100%	02	الفصل 08: محتوى ملحق كشوف المالية: ★ تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ، تبرير هذه التغييرات، التأثير في النتائج ورؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة والسنوات المالية السابقة، طريقة الإدراج في المحاسبة. (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	8-/- في حالة التغيير الاختياري في سياسة محاسبية لا بد من الإفصاح: ★ طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية. ★ الأسباب التي تجعل تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة يوفر معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملائمة. ★ مبلغ التعديل المتعلق بالفترات قبل تلك المعروضة، إلى الحد الممكن عملياً. ★ إذا كان التطبيق بأثر رجعي غير عملي لفترة سابقة معينة أو لفترات قبل تلك المعروضة.
50%	01	يرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بتقديم معلومة موثوقة أكثر والحصول عليها. (المادة 38، القانون 11/07).	9-/- التغييرات في التقديرات المحاسبية. قدم المعيار أمثلة عن التغييرات في التقديرات المحاسبية مثل: ★ الديون المشكوك فيها. ★ تقادم المخزون. ★ الأعمار الإنتاجية للأصول القابلة للاستهلاك، أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة فيها.
100%	02	- تدرج تأثيرات التغييرات التقديرات المحاسبية المبنية على معلومات جديدة أو على تجربة أفضل، والتي تسمح بالحصول على إعلام أفضل، في النتيجة الصافية للسنة المالية الجارية أو السنوات المستقبلية إذا كانت التغييرات تؤثر فيها أيضاً. (1.138، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	10-/- يجب أن يُثبت أثر التغيير في التقدير المحاسبي بأثر مستقبلي وذلك من خلال تضمينه في الربح أو الخسارة في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير أثر على كليهما.

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS08
100%	02	<p>- تأخذ الكشوف المالية بعين الاعتبار تغيرات التقدير والطرق المحاسبية. (المادة 42، المرسوم التنفيذي 156/08). الفصل 08:</p> <p>- محتوى ملحق الكشوف المالية: 1/- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية:</p> <p>(ب) بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف فصول الكشوف المالية.</p> <p>(ج) الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الاختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما. (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>11/- الإفصاح:</p> <p>يجب أن تفصح الشركة عن طبيعة ومبلغ التغير في تقدير محاسبي له أثر على الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر على الفترات المستقبلية، وستثنى الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون من غير العملي تقدير ذلك الأثر.</p>
100%	02	<p>يجب أن يتم تقديم التأثير على نتائج السنوات المالية السابقة لأي تغيير في الطريقة المحاسبية أو لتصحيح خطأ أساسي، عقب موافقة أجهزة التسيير المؤهلة عليها، كتصحيح (تقويم) لانفتاح النتائج غير الموزعة، حسم من مبلغ فصل (ترحيل من جديد) في السنة المالية الجارية أو لا فمن حساب الاحتياطي الذي يناسب النتائج غير الموزعة. (4.138، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>12/- الأخطاء:</p> <p>يجب على الشركة أن تصحح أخطاء فترة سابقة ذات أهمية نسبية - بأثر رجعي - في أول مجموعة من القوائم المالية المعتمدة للإصدار بعد اكتشافها.</p>

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS08
50%	01	وإذا كان هذا التصحيح (التقويم) لرصيد الافتتاح أو هذا التكييف للمعلومات الخاصة بالسنة المالية السابقة مما لا يمكن إنجازه بصورة مرضية، تقدم توضيحات عن غياب التكييف أو التصحيح في الملحق. (4.138، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	13/- عندما يكون من غير العملي تحديد الآثار لفترة محددة لخطأ، على المعلومات المقارنة لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة المعروضة، فإنه يجب على الشركة أن تُعيد عرض الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية لأبكر فترة يكون من الممكن - عملياً - إعادة العرض بأثر رجعي لها (وقد تكون هي الفترة الحالية).
50%	01	وإذا كان هذا التصحيح (التقويم) لرصيد الافتتاح أو هذا التكييف للمعلومات الخاصة بالسنة المالية السابقة مما لا يمكن إنجازه بصورة مرضية، تقدم توضيحات عن غياب التكييف أو التصحيح في الملحق. (4.138، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	14/- عندما يكون من غير العملي تحديد الأثر التراكمي، في بداية الفترة الحالية، لخطأ على جميع الفترات السابقة، فإنه يجب على الشركة أن تُعيد عرض المعلومات المقارنة لتُصحح الخطأ - بأثر مستقبلي - من أبكر تاريخ ممكن عملياً، وبناء عليه، تتجاهل الشركة الجزء من التعديل التراكمي للأصول والالتزامات وحقوق الملكية الذي ينشأ قبل ذلك التاريخ.
100%	02	الفصل 08: محتوى ملحق الكشوف المالية: 1/- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية: (ز) بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية: طبيعتها، وتأثيرها في حسابات السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة. (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	15/- الإفصاح عن أخطاء فترة سابقة: يجب على الشركة أن تفصح عن: ★ طبيعة خطأ الفترة السابقة. ★ مبلغ التصحيح. ★ مبلغ التصحيح في بداية أبكر فترة سابقة معروضة. ★ الظروف التي أدت إلى وجود هذه الحالة.
/	20/30	الإستجابة الفعلية لكل الفقرات	
67%	/	نسبة الإستجابة الكلية لكل الفقرات	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تحليل ومقارنة القانون التشريعي المنظم لمسك مهنة المحاسبة في الجزائر.

من خلال الجدول السابق أظهرت النتائج الخاصة بمدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 08: "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" أنّ نسبة الإستجابة الكلية هي: 67%، ويعود ذلك إلى وجود مجموعة من النقائص والتي يمكن إدراج أهمّها:

✓ قدّم المعيار IAS08 ضوابط اختيار وتغيير السياسة المحاسبية مع المعالجة المحاسبية والإفصاح لها، بالإضافة إلى شرح التغيرات في التقديرات المحاسبية (تقديم أمثلة) وكذا عرض ما تشتمل عليه الأخطاء، وهذا بقصد تعزيز ملاءمة وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية للشركة وقابلية المقارنة أمّا في ن.م.م لم يتضمّن ضوابط اختيار وتغيير طريقة محاسبية ولم يشرح بشكل أوسع التغيرات في التقديرات المحاسبية ولم يقدّم تعريف للأخطاء ذات الأهمية النسبية، هذا القصور يؤدي إلى عدم فهم نوع وطريقة المعالجة ومنه التأثير على جودة القوائم المالية.

✓ قدّم المعيار IAS08 شرحاً لمعاني المصطلحات المستخدمة في المعيار من أجل فهم المضمون، بالمقابل لم يتطرق ن.م.م إلى معاني المصطلحات المهمة التي تساعد على فهم القسم الخاص بتغيير التقديرات، أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان، بالإضافة إلى عدم تحديد معنى الأخطاء وكيف يعتبر الخطأ "خطأ أساسي ومهمّ".

✓ استوجب المعيار IAS08 أن تغيّر في السياسة المحاسبية لا يكون إلاّ:

1- بشكل إلزامي: بموجب معيار دولي للتقارير المالية (أي عند إصدار أو تعديل معيار، ويتضمّن في جوهره أحكام ومقتضيات التحول والتطبيق).

2- بشكل اختياري: إذا نتج عن تغيير السياسة المحاسبية قوائم مالية توفّر معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملاءمة (لا بدّ من ذكر طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية، الأسباب التي تجعل تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة توفّر معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملاءمة)، بالمقابل في ن.م.م يستوجب أنّ لا يكون تغيير الطريقة المحاسبية إلاّ في إطار تنظيم جديد (أي قانون جديد) أو حالة التغيير في الطريقة المحاسبية يحسن عملية تقديم الكشوف المالية للكيان المعني، والسؤال هنا كيف يمكن للمؤسسة التغيير من طريقة محاسبية إلى طريقة محاسبية أخرى دون وجود مؤشرات وضوابط تعتمد عليها في اتخاذ قرار التغيير، عكس المعيار IAS08 الذي كان أشمل وقدم عدّة إرشادات وإيضاحات تساعد على اتخاذ قرار تغيير السياسة المحاسبية.

✓ أجاز المعيار IAS08 في حالة لا يمكن تحديد الأثر الرجعي للمعلومات المقارنة لتغيير سياسة محاسبية خلال فترة سابقة واحدة أو أكثر، أنّ تقوم الشركة بتطبيق سياسة محاسبية جديدة في بداية أبكر فترة من الممكن عملياً تطبيق الأثر الرجعي عليها، أمّا إذا لا يمكن تحديد الأثر التراكمي لتطبيق سياسة محاسبية جديدة على السنوات السابقة كلّها، فيتمّ تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر مستقبلي (يتمّ تجاهل السنوات السابقة)، أمّا ن.م.م فقد تضمّن إشارات غير واضحة ودقيقة، إذ أكد في حالة عدم المقدرة

على إنجاز التصحيح أو التكييف للمعلومات الخاصة بالسنة المالية السابقة بصورة مرضية، تقدم توضيحات عن غياب هذا التكييف أو التصحيح في الملحق (أي لم يحدّد هل السنة السابقة أو سنوات سابقة).

✓ قدم المعيار IAS08 أمثلة عن تقديرات قد تكون نتيجة حالات عدم التأكد المتأثية من أنشطة أعمال الشركة، تستند هذه التقديرات إلى أحكام أحدث معلومات متاحة يمكن الاعتماد عليها. بالمقابل فإن ن.م.م لم يقدم أمثلة لتقديرات قد تكون نتيجة حالات عدم التأكد من النشاط العادي للمؤسسة، والتي تعتبر قابلة للتغيير، فمثلاً: عندما ترغب الشركة باعتماد طريقة الاهتلاك لسبب ما، فإنه يجب عليها تقديم طلب إلى مصلحة الضرائب للموافقة عليه، هنا يُطرح السؤال لماذا يجب الحصول على الموافقة من مصلحة الضرائب لتغيير طريقة الاهتلاك المستعملة رغم فصل المحاسبة عن الجباية؟

✓ أجاز المعيار IAS08 في حالة لا يمكن تحديد الأثر التراكمي لخطأ في فترة سابقة، للمعلومات المقارنة لفترة واحدة أو فترات سابقة، أن تقوم الشركة بعرض المعلومات المقارنة لأبكر فترة يمكن من الممكن عملياً إعادة العرض فيها بأثر رجعي لها، أمّا في حالة عدم تحديد الأثر التراكمي لخطأ في فترة سابقة، على السنوات السابقة ككل، فيتم تصحيح الخطأ بأثر مستقبلي (يتم تجاهل السنوات السابقة)، أمّا ن.م.م فقد تضمّن إشارات غير واضحة ودقيقة، إذ أكد في حالة عدم المقدرة على إنجاز التصحيح أو التكييف للمعلومات الخاصة بالسنة المالية السابقة بصورة مرضية، تقدّم توضيحات عن غياب هذا التكييف أو التصحيح في الملحق (أي لم يحدّد هل السنة السابقة أو سنوات سابقة).

5.1.1.1- مدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "17" "عقود الإيجار":

الجدول رقم (14): نسب إستجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS17
عقود الإيجار:			
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى نطاق تطبيق محاسبة عقود الإيجار	1/- تطرق المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" إلى نطاق تطبيق هذا المعيار، حيث استثنى: 1- اتفاقيات الإيجار لاستكشاف أو استخدام الموارد الطبيعية مثل: النفط والغاز. 2- اتفاقيات الترخيص الخاصة ببنود مثل: الأفلام السينمائية وتسجيلات الفيديو والمسرحيات.
50%	01	لم يتطرق ن.م.م إلى تحديد معاني المصطلحات المحاسبية المتعلقة بمحاسبة عقود الإيجار منها: ★ عقد الإيجار غير القابل للإلغاء. ★ بدء عقد الإيجار. ★ القيمة المتبقية المضمونة. ★ القيمة المتبقية غير المضمونة. ★ الإيجار المحتمل.	2/- قدم المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" تعريفات لجميع المصطلحات المهمة المستخدمة، لفهم محتوى المعيار.
100%	02	وإيجار التمويل هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي مخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها. يعني عقد الإيجار البسيط كل عقد إيجار آخر غير عقد إيجار التمويل، وتصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويل أو عقد إيجار بسيط أمر يتوقف على واقع المعاملة التجارية (الصفقة) بدلا من شكل العقد أو صيغته. (1.135، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	3/- تصنيف عقود الإيجار: يصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد تشغيلي إذا كان لا يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS17
100%	02	<p>- الأمثلة عن الوضعية التي من المفروض أن تؤدي إلى تصنيف عقد إيجار تمويل تتمثل فيما يلي:</p> <p>★ ملكية الأصل محولة إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار.</p> <p>★ عقد الإيجار يمنح المستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقل بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، حتى يكون تيقن معقول باستعمال هذا الحق في التاريخ الذي يمكن فيه تحقيق هذا الخيار.</p> <p>★ مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته إذا لم يكن هناك تحويل الملكية.</p> <p>★ في بداية عقد الإيجار قيمة المدفوعات الدنيا المحيئة بمقتضى هذا الإيجار ترتفع على الأقل إلى شبه كامل القيمة الحقيقية للأصل المؤجر.</p> <p>★ الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة ولا يستعملها إلا المستأجر دون أن يدخل عليها تعديلات كبيرة.</p> <p>(1.135، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>4/- حدّد المعيار أمثلة على الحالات التي تؤدي إلى تصنيف عقد الإيجار إلى عقد إيجار تمويلي.</p>
00%	00	<p>لم يقدم ن.م.م مؤشرات أخرى تؤدي إلى تصنيف عقد الإيجار إلى عقد إيجار تمويلي.</p>	<p>5/- قدم المعيار مؤشرات أخرى قد تؤدي أيضا لتصنيف عقد الإيجار إلى عقد إيجار تمويلي.</p>

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS17
%00	00	لم يتطرق ن.م.م إلى هذه الحالة	6/- تضمّن المعيار حالة تغيير أحكام عقد الإيجار عدا من خلال تجديده، التي قد تؤدي إلى تغيير تصنيف العقد.
%50	01	– عقود إيجار الأراضي التي لا تؤدي إلى نقل الملكية إلى المستأجر بعد مدة تمويل، والإيجار، لا يمكن أن تشكل عقود إيجار تمويل، والمدفوعات الأصلية التي يحتمل القيام بها بمقتضى هذه العقود مثل إيجارات مسبقة (أعباء مدرجة في الحسابات مسبقاً) تهلك على مدى عقد الإيجار طبقاً للمنافع المكتسبة. (1.135، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	7/- تُصنّف عقود الإيجار الخاصة بالأراضي والمباني كعقود إيجار تشغيلية أو تمويلية، ومن خصائص الأرض أن عمرها الاقتصادي غير محدود، فإذا لم ينتقل حق الملكية للمستأجر في نهاية العقد، فإن العلاوة التي تدفع، تمثل دفعات إيجار مقدمة يتم إطفاءها على مدى مدة فترة الإيجار.
%100	02	الفصل 02: الحسابات الصف 02: حسابات التثبيات – حالة خاصة: التثبيات في مجال إيجار التمويل: تظهر التثبيات في مجال إيجار التمويل التي لا تعود ملكيتها – قانوناً – إلى الكيان، ولكنها تستجيب لتحديد أصل في شكل تثبيات عينية في الأصل للمستأجر، وفي شكل حسابات دائنة في الأصل المؤجر. الإدراج في الحسابات لدى المستأجر: يظهر الملك الموضوع موضع إيجار تمويل في الأصول للمستأجر بأضعف مبلغ بين القيمة الحقيقية للملك المؤجر والقيمة المحيئة للمدفوعات الدنيا المنصوص عليها في العقد (وهذه المدفوعات الدنيا تتدرج فيها القيمة المحيئة لإعادة الشراء في نهاية الإيجار، هذا إذا كان هناك يقين معقول عند إبرام العقد بأن خيار الشراء يكون مرفوعاً). تحدد القيمة المحيئة بالمعدل الضمني للعقد وإن لم يوجد، فبمعدل فائدة الاستدانة الهامشية للمستأجر. وبمجرد ما يدخل الملك تحت مراقبة المستأجر يسجل هذا الملك: – في الجانب المدين لحساب التثبيات. – في الجانب الدائن لحساب ديون عن عقد إيجار تمويل. (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	عقود الإيجار في البيانات المالية للمستأجرين: 8/- عقود الإيجار التمويلي: يجب على المستأجرين الاعتراف بعقود الإيجار التمويلي على أنها موجودات ومطلوبات في ميزانياتهم العمومية بمقدار مبالغ مساوية عند بدء العقد للقيمة العادلة للأملك المستأجرة، أو إذا كانت أقل من ذلك بمقدار القيمة العادلة للحد الأدنى من دفعات الإيجار وعند حساب القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار يكون عامل الخصم هو سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان من الممكن تحديده عملياً، وإذا لم يكن ذلك ممكناً يجب استخدام سعر الافتراض التفاضلي.

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS17
00%	00	لم يشر ن.م.م إلى إدراج التكاليف الأولية والمرتبطة بعقد الإيجار التمويلي إلى المبلغ المعترف به كأصل مستأجر.	9/- يتم تكبد تكاليف أولية مباشرة فيما يتعلق بأنشطة إيجار محدد كما في التفاوض بشأن ترتيبات الإيجار وتأمينها، والتكاليف التي تحدّد على أنها تعود بشكل مباشر للأنشطة التي يقوم بها المستأجر لعقد إيجار تمويلي يتم إدخالها كجزء من المبلغ المعترف به كأصل بموجب عقد الإيجار.
100%	02	الفصل الثاني: سير الحسابات الصفحة 2: حسابات التثبيتات حالة خاصة: التثبيتات في مجال إيجار التمويل: ★ الإدراج في الحسابات لدى المستأجر. وبمدرج ما يدخل الملك تحت مراقبة المستأجر، يسجل هذا الملك: - في جانب المدين لحساب التثبيت. - في الجانب الدائن لحساب ديون عن عقد إيجار تمويل. وعند تسديد الأتاوى المنصوص عليها في العقد يسجل مبلغ الأتاوة في الجانب الدائن لحساب الخزينة. - بالجانب المدين لحساب الديون عن عقد إيجار التمويل بالنسبة إلى جزء التسديد للمبلغ الرئيسي من جهة. - بالجانب المدين لحساب المصاريف المالية بالنسبة إلى جزء الفوائد من جهة أخرى. (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	10/- يجب تقييم دفعات الإيجار بين تكلفة التمويل وتخفيض المطلوب القائم، كما يجب أن توزع تكلفة التمويل على الفترات أثناء مدة عقد الإيجار لإنتاج سعر فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من المطلوب لكل فترة.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS17
100%	02	- يكون الأصل المستأجر موضع اهتلاك في حسابات المستأجر حسب القواعد العامة التي تخص التثبيات، وإذا لم يكن هناك يقين معقول بأن يعدو المستأجر مالكا للأصل عند نهاية عقد الإيجار، فإن الأصل يجب أن يهتلك كلية على أقصر مدة لهذا العقد ومدته النفعية. (2.135)، القرار المؤرخ في 26 جويلية (2008).	11/- يتم توزيع المبلغ القابل للاستهلاك لأصل مؤجر على كل فترة محاسبية خلال فترة الاستعمال المتوقعة على أساس منتظم يتفق مع سياسة الاستهلاك التي يتبناها المستأجر فيما يتعلق بالموجودات المملوكة القابلة للاستهلاك، وإذا كان هناك تأكيد معقول بأن المستأجر سيحصل على الملكية في نهاية مدة عقد الإيجار تكون فترة الاستعمال المتوقعة هي العمر النافع للأصل وخلافا لذلك يتم استهلاك الأصل على مدى مدة عقد الإيجار أو عمره النافع أيهما أقصر.
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى المعالجة المحاسبية للإيجار التشغيلي لدى المستأجر.	12/- عقود الإيجار التشغيلي: لدى المستأجر: ★ تطرق المعيار إلى طرق الاعتراف من جانب المستأجر فيما يخص عقود الإيجار التشغيلية.
50%	01	الفصل الثاني: سير الحسابات الصنف 2: حسابات التثبيات حالة خاصة: التثبيات في مجال إيجار التمويل. ★ الإدراج في الحسابات لدى المؤجر: - يظهر مبلغ الأملاك الموضوعة موضع إيجار تمويل لدى المؤجر في الأصول ضمن حساب "حسابات دائنة" وليس في حساب تثبيات عينية حتى ولو احتفظ المؤجر بملكته للملك على صعيد قانوني، ويساوي مبلغ الحسابات الدائنة مبلغ الاستثمار المبين في عقد الإيجار. (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	عقود الإيجار في البيانات المالية للمؤجرين 13/- عقود الإيجار التمويلي: - يجب على المؤجرين الاعتراف بالموجودات التي هي في حوزتهم بموجب عقد إيجار تمويلي في ميزانياتهم العمومية وعرضها كذمة مدينة بمقدار مبلغ مساوٍ لصافي الاستثمار في عقد الإيجار.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS17
100%	02	<p>- تدرج الإيجارات خلال مدة العقد في الحسابات لدى المؤجر كما لدى المستأجر كليهما بالتمييز بين:</p> <p>★ الفوائد المالية المحددة على أساس صيغة تترجم نسبة مردود دوري ثابت للاستثمار الصافي.</p> <p>★ تسديد المستحقات الرئيسية.</p> <p>(3.135، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>14/- يجب أن يكون الاعتراف بالدخل التمويلي بناء على نمط يعكس نسبة عائد دوري ثابت على صافي استثمار المؤجر القائم فيما يتعلق بعقد الإيجار التمويلي.</p>
00%	00	<p>لم يتطرق ن.م.م إلى مصطلح القيمة المتبقية غير مضمونة في صلبه.</p>	<p>15/- يجب بشكل منتظم مراجعة تقديرات القيم المتبقية غير المضمونة عند حساب إجمالي استثمار المؤجر في عقد الإيجار وإذا كان هناك انخفاض في تقديرات القيمة المتبقية غير المضمونة، فإنه يتم تعديل توزيع الدخل على مدى مدة عقد الإيجار.</p>
100%	02	<p>• عقد المؤجر: غير الصانع أو غير الموزع للملك المؤجر، فإن الدين المتشكل من الحسابات الدائنة على عقود إيجار التمويل، وفي مقابل الديون الناتجة عن اقتناء هذا الملك (تكلفة الاقتناء) التي تشمل أيضا على المصاريف الأولية المباشرة المرتبطة بالتفاوض على العقد ووضعه موضع تنفيذ.</p> <p>(2.135، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>16/- يتحمل المؤجرون (غير صناع أو غير تجار) عند التفاوض والترتيب لعقد إيجار تكاليف مباشرة أولية مثل: العمولات والرسوم القانونية، وبالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يتم تحمل هذه التكاليف المباشرة الأولية لإنتاج دخل التمويل.</p>

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS17
100%	02	<p>• عقد المؤجر: الصانع أو الموزع للملك المستأجر، طبقاً للمبادئ التي يعتمد عليها الكيان بالنسبة لمبيعاته النافذة، فإن الخسائر أو الأرباح الناتجة عن المبيعات تدرج في حسابات نتيجة السنة المالية، لكن إذا كانت نسب فائدة عقد الإيجار متدنية بصورة اصطناعية، فإن الربح الناتج عن البيع يجب أن يكون محدوداً بما كان يقف عنده لو كان الإيجار مبرماً على أساس نسبة الفائدة المعمول بها في السوق. تثبت المصاريف الأصلية المباشرة التي التزم بها المؤجر من أجل التفاوض على العقد ووضع موضع التنفيذ كأعباء في تاريخ إبرام العقد. (2.135، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>17/- يجب على المؤجرين سواء كانوا صناع أو تجار الاعتراف بالربح أو الخسارة في الدخل للفترة حسب السياسة التي تتبعها المنشأة للمبيعات المباشرة، وإذا عرضت أسعار فائدة منخفضة بشكل غير حقيقي يجب أن يقتصر ربح البيع على الربح الذي ينطبق لو أنه تم تقاضي سعر فائدة تجاري.</p> <p>ويجب الاعتراف بالتكاليف المباشرة الأولية كمصروف في بيان الدخل عند بدء عقد الإيجار.</p>
100%	02	<p>الفصل الثاني: سير الحسابات الصنف 2: حسابات التثبيتات حالة خاصة: التثبيتات في مجال إيجار التمويل.</p> <p>★ عقود إيجار التمويل التي يمنحها صانع أو موزع:</p> <p>هذا النوع من العقود يوفر للمؤجر نوعين اثنين من الفوائد:</p> <p>- الربح أو الخسارة الناجمان عن بيع بسيط.</p> <p>- منتج مالي عن مدة حياة الإيجار. (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>18/- ينشأ عن عقد إيجار تمويلي لأصل من قبل صانع مؤجر أو تاجر مؤجر نوعان من الدخل:</p> <p>★ الربح أو الخسارة المعادلة للربح أو الخسارة الناتجتين من بيع مباشر للأصل المؤجر بأسعار البيع العادية.</p> <p>★ دخل التمويل على مدى مدة عقد الإيجار.</p>

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS17
%00	00	لم يتطرق ن.م.م إلى هذه الجزئية.	19/- في تاريخ بداية عقد الإيجار يجب على الصانع أو التاجر إثبات: 1- إيراد المبيعات باعتبارها القيمة العادلة للأصل محل العقد أو إذا كان أقل، القيمة الحالية لدفعات الإيجار المستحقة للمؤجر مخصومة باستخدام معدل الفائدة السوقي. 2- تكلفة البيع باعتبارها التكلفة أو القيمة الدفترية، إذا كانت مختلفة، للأصل محل العقد ناقصاً القيمة الحالية للقيمة المتبقية غير المضمونة. والفرق بين إيراد المبيعات وتكلفة البيع هو ربح أو خسارة البيع المعترف به حسب السياسة التي تتبعها المنشأة فيما يتعلق بالمبيعات.
%00	00	لم يتطرق ن.م.م إلى المعالجة المحاسبية للإيجار التشغيلي لدى المؤجر.	20/- عقود الإيجار التشغيلي: لدى المؤجر: تطرق المعيار إلى طرق الاعتراف من جانب المؤجر فيما يخص عقود الإيجار التشغيلية.
%00	00	لم يتطرق ن.م.م إلى عمليات البيع وإعادة الإيجار.	21/- عمليات البيع وإعادة الإيجار: تطرق المعيار إلى طرق الاعتراف ومتطلبات الإفصاح لعمليات البيع وإعادة الإيجار.
/	21/42		الإستجابة الفعلية لكل الفقرات
%50	/		نسبة الإستجابة الكلية لكل الفقرات

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تحليل ومقارنة القانون التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر

من خلال الجدول السابق أظهرت النتائج الخاصة بمدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17: "عقود الإيجار"، أن نسبة الاستجابة الكلية هي: 50%، مع وجود مجموعة من النقائص والتي يمكن إدراج أهمها:

✓ تطرق المعيار IAS17 إلى نطاق تطبيق متطلبات المعيار، بإضافة إلى تعريفات المصطلحات المهمة، وبالرجوع إلى ن.م.م فلم يحدّد نطاق تطبيق محاسبة عقود الإيجار، ولم يقدم تعريفات لعدد من المصطلحات التي تطرق إليها في صلب القانون، كما افترق لمصطلحات أخرى مهمة مثل: القيمة المتبقية المضمونة، القيمة المتبقية غير المضمونة، الإيجار المحتمل، العمر النافع، بدء عقد الإيجار... الخ. ويعتبر تحديد هذه المفاهيم مهمًا لتطبيق تلك المتطلبات المرتبطة بها.

✓ صنّف المعيار IAS17 عقود الإيجار إلى عقود إيجار تمويلية وعقود إيجار تشغيلية، وهو نفس التصنيف الذي جاء به ن.م.م، لكن المعيار IAS17 قدم كيفية المعالجة المحاسبية والإفصاح لكل من عقود الإيجار التمويلية وعقود الإيجار التشغيلية (عند المستأجر والمؤجر)، عكس ن.م.م الذي تطرق إلى المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلية فقط.

✓ نصّ المعيار IAS17 في حالة تغيير أحكام عقد الإيجار عدا من خلال تجديده، قد ينجم عنه تصنيف مختلف لعقد الإيجار (عمّا كان عليه سابقاً)، بالمقابل فإنّ ن.م.م لم يشر إلى ضرورة إعادة النظر في الحالة التي يتم فيها تغيير شروط العقد لاحقاً لدرجة يصبح لعقد الإيجار تصنيف مختلف عن بدايته.

✓ أكد المعيار IAS17 أنّ تصنيف عقود الإيجار المتعلقة بالأراضي والمباني هي عقود إيجار تشغيلية أو تمويلية مثل باقي تصنيف عقود إيجار الموجودات الأخرى، أمّا ن.م.م لم يتطرق إلى هذه الحالة، ولا إلى معالجة مثل هذا النوع من العقود، والتي يمكن أن تواجه الشركات الجزائرية، ممّا قد يؤثّر على تصنيف العقود.

✓ نصّ المعيار IAS17 في حالة وجود تكاليف أولية مباشرة تتعلق بعقد إيجار تمويلي (مثل تكاليف التفاوض) تكبدها المستأجر، يتم إدراجها في المبلغ المعترف به كأصل بموجب عقد الإيجار بالمقابل فإنّ هذا المتطلب غير وارد في ن.م.م.

✓ استوجب المعيار IAS17 إفصاحاً أكثر لعقود الإيجار (إمّا عقود إيجار تمويلية أو عقود إيجار تشغيلية) لكل من المستأجر والمؤجر، وتضمّن الإفصاح معلومات إضافية ضرورية واجبة الإفصاح منها: معلومات حول شروط العقد (تجديد، إلغاء... الخ)، القيمة الحالية للدفعات المستقبلية، الإيجارات المحتملة المعترف بها في الدّخل للفترة، وبالرجوع إلى قانون ن.م.م هذه المعلومات لم تكن ضمن متطلبات الإفصاح.

✓ تضمّن المعيار IAS17 عند الاعتراف الأولي بمقدار مبلغ عقد الإيجار التمويلي في الميزانية العمومية عند المؤجّرين على تسجيله بمبلغ صافي الاستثمار، ومبلغ صافي الاستثمار في عقد الإيجار عند المؤجر هو: إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار (كل مدفوعات الإيجار المستحقة التحصيل بواسطة المؤجر بموجب عقد إيجار تمويلي + أي قيمة متبقية غير مضمونة تستحق للمؤجر) مخصوماً بمعادل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، أي باختصار صافي الاستثمار في عقد الإيجار عند المؤجر هو القيمة الحالية لكل المدفوعات المتحصّل عليها من المستأجر بالإضافة إلى القيمة الحالية للقيمة المتبقية غير المضمونة، وبالرجوع إلى ن.م.م نجد أنه لم يتطرق إلى مفهوم وطريقة حساب صافي الاستثمار لعقد الإيجار التمويلي لدى المؤجر، ولا إلى إدراج القيمة الحالية للقيمة المتبقية غير المضمونة.

✓ اشترط المعيار IAS17 (عند المؤجر الصّانع أو التّاجر) تسجيل إيراد المبيعات إمّا بالقيمة العادلة للأصل المؤجّر أو القيمة الحالية للدفعات المستحقة للمؤجر أيّهما أقلّ، ومبلغ تكلفة البيع منقوصاً منه القيمة الحالية للقيمة المتبقية غير المضمونة، والفرق بين إيراد المبيعات وتكلفة البيع هو ربح أو خسارة البيع، أمّا في ن.م.م لم يتمّ الإشارة إلى هذه الجزئية عند تسجيل إيراد المبيعات وتكلفة البيع الخاصة بالأصل المؤجّر من قبل الصّانع أو التّاجر.

ويعدّ التّطرق لكل من معايير المحاسبة الدولية: "IAS16 - IAS36 - IAS40 - IAS08 - IAS17"، والذي يحتوي كل معيار في مجمله على 23 فقرة و 14 فقرة و 13 فقرة و 15 فقرة و 21 فقرة على التوالي، سنقوم من خلال الجزء التالي بعرض فقرات معايير المحاسبة الدولية والتّقارير المالية الدولية الخاصة بالعرض والإفصاح.

2.1.1- مدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية رقم: 01، 07، 12 (العرض والإفصاح):

من خلال ترجمة نتائج الجداول السابقة من (13) إلى (17)، سنقوم في هذا الجزء بعرض النتائج التفصيلية لنسب الإستجابة لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" (من ناحية العرض والإفصاح)، وذلك من خلال تحليل ومقارنة ن.م.م مع كلّ من معايير المحاسبة الدولية التالية:

IAS01 - IAS07 - IAS12

1.2.1.1- مدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "01" "عرض القوائم المالية":

الجدول رقم (15): نسب إستجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 01

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS01
------------------	-------------------	-----	---------------------------------------

الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية:

50%	01	<p>- يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وافية الوضعية المالية للشركة ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الشركة وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطه (المادة 26، القانون 11/07).</p> <p>- يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعياتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية على هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للشركة. (المادة 19، المرسوم التنفيذي 156/08).</p>	<p>1/- العرض العادل والالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي:</p> <p>- يجب أن تعرض القوائم المالية -بعدل - المركز المالي، والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة. ويتطلب العرض العادل تعبيراً صادقاً عن آثار المعاملات، والأحداث والظروف الأخرى.</p> <p>- يجب على أي شركة تلتزم في إعداد قوائمها المالية بالمعايير الدولية للتقرير المالي، النص الصريح، وغير المحتفظ في الإيضاحات عن هذا الالتزام.</p>
-----	----	---	---

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS01
100%	02	<p>- تعدل الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الشركة لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب (المادة 07، المرسوم التنفيذي 156/08).</p>	<p>2-/- فرضية استمرار الشركة: - عند إعداد القوائم المالية، يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار على أنها شركة مستمرة. ويجب على الشركة أن تعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية ما لم تكن تنوي الإدارة أن تصفي الشركة.</p>
100%	02	<p>- تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها (المادة 06، المرسوم التنفيذي 156/08).</p> <p>- يقدم جدول سيولة الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها. (2.240، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>3-/- أساس الاستحقاق المحاسبي: - يجب على الشركة أن تعد قوائمها المالية باستخدام المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق، باستثناء معلومات التدفق النقدي.</p>
100%	02	<p>★ بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية: - يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الشركة. - يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة والوظيفة. - يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة. (المادة 11، المرسوم التنفيذي 156/08).</p>	<p>4-/- الأهمية النسبية والتجميع: - يجب على الشركة أن تعرض كل فئة ذات أهمية نسبية - من البنود المتشابهة بشكل منفصل، ويجب على الشركة أن تعرض البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة - بشكل منفصل - ما لم تكن غير ذات أهمية نسبية.</p>

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS01
100%	02	<p>- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلاً تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف (المادة 15، القانون 11/07).</p> <p>- توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة. يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة. يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي. (المادة 29، القانون 11/07).</p>	<p>5/- عدم إجراء المقاصة والمعلومات المقارنة:</p> <p>- لا يجوز للشركة أن تجري مقاصة بين الأصول والالتزامات، أو بين الدخل والمصروفات، ما لم تكن مطلوبة، أو مسموحاً بها بموجب معيار دولي للتقرير المالي.</p> <p>- يجب على الشركة أن تعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لجميع المبالغ التي تم التقرير عنها في القوائم المالية للفترة الحالية.</p>
100%	02	<p>- تعد الشركات التي تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الكشوف المالية سنوياً على الأقل (المادة 25، القانون 11/07).</p>	<p>6/- تكرار إعداد التقارير المالية:</p> <p>- يجب على الشركة أن تعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية (بما في ذلك المعلومات المقارنة) - على الأقل - سنوياً.</p>

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS01
100%	02	<p>- تتمثل الطرق المحاسبية في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية، التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض كشوفه المالية. (المادة 05، المرسوم التنفيذي 156/08).</p> <p>- يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات. لا يبرز أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم (المادة 15، المرسوم التنفيذي 156/08).</p>	<p>7/- ثبات طريقة العرض: - يجب على الشركة أن تحافظ على طريقة عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية من فترة إلى التي تليها، ما لم: ★ أن عرضاً وتصنيفاً آخر سيكون أكثر مناسبة، مع مراعاة ضوابط اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية. ★ يتطلب معيار دولي للتقرير المالي تغييراً في طريقة العرض.</p>

هيكل ومحتوى القوائم المالية بشكل عام:

100%	02	<p>- تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان (المادة 27، القانون 11/07).</p>	<p>8/- تمييز القوائم المالية ومكوناتها: - يجب على المنشأة أن تحدد - بشكل واضح - القوائم المالية وأن تميزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة.</p>
100%	02	<p>- يحدد بوضوح كل مكون من مكونات الكشوف المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة: ★ تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية. ★ طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة). ★ تاريخ الإقفال. ★ العملة التي تقدم بها. وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان، عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه... الخ (3.210، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>9/- معلومات إضافية تعرف عن الشركة وطبيعة نشاطها.</p>

شكل ومحتوى الميزانية وتصنيف مكوناتها:

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS01
100%	02	<p>- تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية (المادة 33، المرسوم التنفيذي 156/08).</p> <p>- تجمع ميزانية البنوك والمؤسسات المالية المماثلة الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية (4.220، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>10/- تصنيف الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة كفات منفصلة، وتصنيف كل من بنود الأصول والخصوم حسب سيولتها.</p>
100%	02	<p>- تصنف الميزانية بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم. في الخصوم:</p> <p>★ رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى (1.220، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>11/- يتم تصنيف بنود الأموال الخاصة.</p>

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS01
100%	02	<p>الفصل 8: محتوى ملحق الكشوف المالية: 4- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة: ج ج) في إطار شركات رؤوس أموال وبالنسبة إلى كل فئة من فئات الأسهم: ★ عدد الأسهم المرخص بها، التي صدرت ولم تسدد بكاملها. ★ القيمة الاسمية للأسهم (أو بيان غياب القيمة الاسمية). ★ تطور عدد الأسهم بين بداية السنة المالية ونهايتها. ★ عدد الأسهم التي تحوزها المؤسسة، وفروعها أو الكيانات المشاركة لها. ★ الأسهم المحتفظ بها لإصدارها في إطار خيارات أو عقود بيع. ★ الحقوق والامتيازات والقيود المحتملة التي تعني بعض الأسهم. د) مبلغ توزيع الحصص المقترحة. ج) بيان الأقساط الربحية والسندات القابلة للتحويل أو القابلة للمبادلة وقسائم الاكتتاب (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>12/- وضع إفصاحات عن كل فئة من فئات رأس المال.</p>
100%	02	<p>الفصل 8: محتوى ملحق الكشوف المالية: 2- مكملات إعلام ضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة. ع) طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات الواردة في رؤوس الأموال (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>13/- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن الأموال الخاصة</p>

شكل ومحتوى جدول القوائم المالية المتبقية:

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS01
100%	02	- يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح (المادة 24، المرسوم التنفيذي 156/08).	14/- تضمين جميع بنود الإيرادات والمصاريف في جدول حسابات النتائج.
00%	00	حساب النتائج: المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية: ★ العناصر غير العادية (منتجات وأعباء) (2.230، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	15/- لا يجوز للشركة أن تعرض أي بنود للدخل أو المصروف على أنها بنود استثنائية (غير عادية)، في القائمة التي تعرض الربح أو الخسارة أو في الإيضاحات.
100%	02	- وللكيانات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق. افتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجها (3.230، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	16/- يجب على الشركة أن تعرض تحليلاً للمصروفات المثبتة ضمن الربح والخسارة باستخدام تصنيف مُستند إلى إما طبيعتها، أو وظيفتها داخل الشركة.
100%	02	- تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالشركات عدا الشركات الصغيرة: الميزانية - حساب النتائج - جدول سيولة الخزينة - جدول تغيرات الأموال الخاصة - الملحق (المادة 25، القانون 11/07). شكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالشركة خلال السنة المالية (المادة 36، المرسوم التنفيذي 156/08).	17/- يجب عرض قائمة التغيرات في الأموال الخاصة.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS01
100%	02	تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالشركات عدا الشركات الصغيرة: - الميزانية - حساب النتائج - جدول سيولة الخزينة - جدول تغيرات الأموال الخاصة - الملحق (المادة 25، القانون 11/07). - يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الشركة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال السيولة (المادة 35، المرسوم التنفيذي 156/08).	18/- يجب عرض جدول تدفقات الخزينة.
100%	02	الفصل 08: محتوى ملحق الكشوف المالية: 1- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية. و) تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ، تبرير هذه التغييرات، التأثير في النتائج، ورؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة والسنوات المالية السابقة، طريقة الإدراج في المحاسبة. ز) بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية: طبيعتها، وتأثيرها في حسابات السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	19/- إيضاحات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية.
/	35/38	الإستجابة الفعلية لكل الفقرات	
92%	/	نسبة الإستجابة الكلية لكل الفقرات	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على تحليل ومقارنة القانون التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في

الجزائر

من خلال الجدول أعلاه أظهرت النتائج الخاصة بمدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 01: "عرض القوائم المالية"، أنّ نسبة الاستجابة الكلية هي: 92%، وهي أعلى نسبة استجابة، ويعود ذلك إلى توافق ن.م.م بشكل كبير مع متطلبات المعيار، مع وجود بعض الملاحظات وهي:

✓ استوجب المعيار IAS01 على الشركة تقديم نصّ صريح وغير متحفظ على التزامها بالمعايير الدولية للتقرير المالي عند إعداد القوائم المالية الخاصة بها، مع العرض العادل للأحداث، بالمقابل ن.م.م نصّ في المادة 06 من القانون 11/07، المتضمن النظام المحاسبي المالي على ما يلي: "يتضمن النظام المحاسبي المالي إطاراً تصورياً للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة". وفي الباب الثاني "عرض الكشوف المالية" في فصله الأول: تعريف الكشوف المالية، من القرار 23/08 المتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها: "تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم الكشوف المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة". من الفقرات السابقة يُستنتج: يكون إعداد القوائم المالية للشركات في الجزائر قائماً على أساس الإطار التصوري الذي يعتبر دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية، وهذه الأخيرة هي: - قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات، - محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها.

وعليها على أي أساس تمّ إعداد هذه المعايير المحاسبية؟ وملاحظ أنّ إعداد ن.م.م كان مستوحى من المرجعية المحاسبية الدولية والمتمثلة في معايير المحاسبة الدولية الصادرة في تلك الفترة.

✓ بموجب المعيار IAS01 تمّ إلغاء عرض أيّ بند من بنود الإيرادات أو النفقات كبنود غير عادية في قائمة الربح أو الخسارة، بالمقابل ن.م.م يسمح بظهورها في جدول حسابات النتائج.

2.2.1.1- مدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "07" قائمة التدفقات النقدية:

الجدول رقم (16): نسب إستجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 07

نسبة الإستجابة الفعلية %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS07
			إعداد وعرض بيان تدفق نقدي:
50%	01	<p>- الموجودات المالية هي:</p> <p>★ السيولات.</p> <p>★ شبه السيولات: المحتازة قصد الوفاء بالالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات المالية ذات الأجل القصير وبالباغة السيولة) السهلة التحويل إلى سيولات والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها) (4.240)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>1-/ النقد ومُعادلات النقد:</p> <p>- يستحق الاستثمار الوصف بأنه معادل للنقد، إذا كان قابلاً للتحويل بسهولة إلى مبلغ نقدي معلوم، وأن يكون عرضه لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة، ولا يستحق الاستثمار عادة الوصف بأنه معادل للنقد إلاّ عندما يكون له أجل استحقاق قصير الأجل "ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء".</p>
100%	02	<p>- يقدم جدول سيولة الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها):</p> <p>★ التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية.</p> <p>★ التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار.</p> <p>★ التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل.</p> <p>(3.240)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008)</p>	<p>2-/ عرض قائمة التدفقات النقدية:</p> <p>- يجب أن تتضمن قائمة التدفقات النقدية تقريراً عن التدفقات النقدية خلال الفترة مصنفة بحسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.</p>
100%	02	<p>- تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة (3.240)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).</p>	<p>3-/ يجب على الشركة التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية باستخدام إما:</p> <p>★ الطريقة المباشرة.</p> <p>★ الطريقة غير المباشرة.</p>

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS07
100%	02	- تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. فالطريقة المباشرة الموصى بها (3.240، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	4/- يُشجع المعيار الشركات على التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة. لأنها توفر معلومات لا تتيحها الطريقة غير المباشرة، وتكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
100%	02	- الطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان: ★ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...) ★ التفاوت أو التسويات (ضرائب مؤجلة). ★ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهي التدفقات تقدم كلا على حدة (3.240، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	5/- بموجب الطريقة غير المباشرة، يُحدّد صافي التدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية عن طريق تعديل الربح أو الخسارة تبعاً لآثار ما يلي: ★ التغيرات خلال الفترة في المخزون وفي المبالغ التشغيلية مستحقة التحصيل والمبالغ التشغيلية مستحقة السداد. ★ البنود غير النقدية مثل الإهلاك، والمخصصات والضرائب المؤجلة ومكاسب وخسائر العملة الأجنبية غير المحققة. ★ جميع البنود الأخرى التي تكون آثارها النقدية عبارة عن تدفقات نقدية استثمارية أو تمويلية.
100%	02	- يمكن تقديم التدفقات المالية الآتية على أنها مبلغ صافٍ: ★ السيولات أو شبه السيولات المختارة لحساب الزبائن. ★ العناصر سريعة وتيرة الدوران، المبالغ المرتفعة والاستحقاقات القصيرة. (5.240، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	6/- التقرير عن التدفقات النقدية أساس صافٍ: - يمكن التقرير عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية الآتية على أساس صافٍ: ★ المقبوضات والمدفوعات النقدية نيابة عن العملاء عندما تعكس التدفقات النقدية أنشطة العمل بدلاً من أنشطة المنشأة. ★ المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنود التي تكون معدلات دورانها سريعة ومبالغها كبيرة وآجال استحقاقها قصيرة.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS07
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى حالة تقديم التدفقات المالية بمبلغ صافٍ في المؤسسات المالية.	7/- يمكن التقرير، على أساس صافٍ، عن التدفقات النقدية الناشئة عن كل من الأنشطة الآتية للشركة المالية: ★ المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بقبول وصداد الودائع التي لها تاريخ استحقاق محدد. ★ إيداع الودائع في منشآت مالية أخرى وسحبها منها. ★ السلف والقروض النقدية المقدمة للعملاء، وصداد تلك السلف والقروض.
100%	02	- تحول الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها إلى العملة الصعبة على أساس سعر الصرف المعمول به يوم المعاملة. - تحول الحسابات الدائنة والديون المحررة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ اتفاق الأطراف على العملية إذا تعلق الأمر بمعاملات تجارية، أو في تاريخ وضع العملات الأجنبية تحت التصرف إذا كان المقصود هو عبارة عن عمليات مالية. (1.137 - 2.137، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	8/- التدفقات النقدية بعملة أجنبية: - يجب أن تُسجل التدفقات النقدية الناشئة عن معاملات بعملة أجنبية بالعملة الوظيفية للشركة عن طريق تطبيق سعر الصرف بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي على مبلغ العملة الأجنبية.
100%	02	- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية، الاستثمارية أو التمويل. (2.240، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	9/- الفائدة وتوزيعات الأرباح: - يجب أن يُفصح بشكل منفصل عن كل من التدفقات النقدية الناتجة من الفائدة وتوزيع الأرباح المستلمة والمدفوعة. ويجب أن تصنف كل منها بطريقة ثابتة من فترة إلى أخرى إما على أنها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS07
50%	01	- تُصنف توزيعات الأرباح المستلمة في ن.م.م كتدفقات نقدية متأتية من الأنشطة الاستثمارية فقط، ولم يجيز تصنيف آخر (حسب نموذج الكشوف المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	10/- تصنيف توزيعات الأرباح المستلمة كتدفق نقدي تشغيلي أو تمويلي أو استثماري.
50%	01	- تُصنف توزيعات الأرباح المدفوعة في ن.م.م كتدفقات نقدية خارجة من الأنشطة التمويلية فقط، ولم يجيز تصنيف آخر (حسب نموذج الكشوف المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	11/- تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة كتدفق نقدي تمويلي أو تشغيلي.
50%	01	- صنف ن.م.م الضرائب على الدخل في جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) كتدفقات نقدية تشغيلية. (حسب نموذج الكشوف المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	12/- الضرائب على الدخل: - يجب أن يُفصح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناشئة عن الضرائب على الدخل ويجب أن تصنف على أنها تدفقات ناتجة من الأنشطة التشغيلية، ما لم يكن من الممكن ربطها بشكل محدد بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.
100%	02	- يشمل ملحق الكشوف المالية المدمجة على جميع المعلومات ذات الأهمية التي تسمح بالتقدير الصحيح لمحيط وممتلكات والوضعية المالية ونتيجة المجموع المتكون من الكيانات المدرجة في الإدماج. يشمل كذلك جدولاً لتغيير محيط الإدماج يبين جميع التعديلات التي أثرت في هذا المحيط بفعل تغيير النسبة المئوية لمراقبة الكيانات السابق إدماجها، وبفعل عمليات اقتناء سندات والتنازل عنها (10.13)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008). الفصل 8: محتوى ملحق الكشوف المالية: 3- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيرتها. (ظ) طبيعة العلاقات، أنماط المعاملات، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار الخاصة بالمعاملات التي تمت خلال السنة المالية مع الكيانات المشاركة أو مسيرتها (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	13/- إلزامية عرض تقرير حول التدفقات النقدية بين الشركة الأم والشركة المستثمر فيها سواء شركات تابعة أو شركات زميلة أو مشروعات مشتركة.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS07
100%	02	- كل شركة لها مقر أو نشاطها الرئيسي في الإقليم الوطني وتراقب شركة أو عدة شركات، يعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدمجة للمجموع المتألف من جميع تلك الشركات. (2.132)، القرار المؤرخ في 26 جويلية (2008).	14/- عرض جدول التدفقات النقدية المجمعة الناشئة عن اكتساب أو فقد السيطرة على الشركات التابعة أو شركات الأعمال الأخرى بشكل منفصل.
100%	02	- تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم، وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية، حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة. (2.260)، القرار المؤرخ في 26 جويلية (2008).	15/- مكونات النقد ومعادلات النقد: - يجب على الشركة أن تفصح عن مكونات النقد ومعادلات النقد، ويجب أن تعرض مطابقة بين المبالغ في قائمة تدفقاتها النقدية مع البنود المعادلة لها التي تم التقرير عنها في قائمة المركز المالي.
/	24/30	الإستجابة الفعلية لكل الفقرات	
80%	/	نسبة الإستجابة الكلية لكل الفقرات	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على تحليل ومقارنة القانون التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر

من خلال الجدول السابق أظهرت النتائج الخاصة بمدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 08: "قائمة التدفقات النقدية"، أنّ نسبة الإستجابة الكلية هي: 80%، مع وجود بعض ملاحظات تتمثل في:

✓ نصّ المعيار IAS07 بأنّ الاستثمار المُعادل للتقدّد: هو ما يمكن تحويله إلى مبلغ نقديّ معلوم بدون مخاطر لتغيّر القيمة، بإضافة إلى أنّ هذا التحوّل يكون في أجل استحقاق قصير الأجل، أقلّ من 90 يومًا، بالمقابل فإنّ ن.م.م قد نفس الشّروط مع عدم ذكر حدود المدّة لتحوّل شبه السيولة إلى تقدّد.

✓ أتاح المعيار IAS07 إمكانية تصنيف توزيعات الأرباح المستلمة إضافة على تصنيفها كتدفقات نقدية تشغيلية لأنها تدخل في تحديد الرّبح والخسارة، بتصنيفها كتدفقات نقدية تمويلية واستثمارية لأنها قد تُعدّ تكاليف للحصول على موارد مالية أو عوائد استثمارات، أمّا في ن.م.م فقد صنّفها ضمن التدفقات النقدية الاستثمارية ولم يتح تصنيفها في تدفقات نقدية أخرى.

✓ أتاح المعيار IAS07 إمكانية تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة إضافة على تصنيفها كتدفقات نقدية تمويلية لأنها تُعدّ تكاليف للحصول على موارد مالية، كتدفقات نقدية تشغيلية لأنها تساعد المستخدمين في تحديد قدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح من التدفقات النقدية التشغيلية، بالمقابل فإنّ ن.م.م صنّف التدفقات النقدية الناتجة عن توزيعات الأرباح المدفوعة كتدفقات نقدية متعلّقة بالأنشطة التمويلية، ولم يُجز إمكانية تصنيفها في الأنشطة التشغيلية.

✓ استوجب المعيار IAS07 تصنيف الضرائب على الدّخل على أنّها تدفقات نقدية ناتجة من أنشطة تشغيلية، مع إمكانية ربطها (تصنيفها) بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية إذا كان من الممكن ربط مصروف الضريبة بمصدرها، وبالرجوع إلى ن.م.م تم تصنيف الضرائب عن النتائج كتدفقات نقدية تشغيلية دون إمكانية تصنيفها بأنشطة أخرى.

3.2.1.1- مدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "12" "ضرائب الدخل":

الجدول رقم (17): نسب إستجابة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 12

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS12
نطاق المعيار ومتطلباته:			
50%	01	- تضمّن ن.م.م في الفرع 4 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الضرائب المؤجلة فقط، ولم يتطرق إلى النطاق والضريبة على النتائج المستحقة (الحالية) أو المؤجلة (القابلة للسداد).	1/- الهدف والنطاق: - هدف المعيار توضيح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل (الحالية والمستقبلية). - حدّد المعيار نطاق التطبيق، وضرائب الدخل تشمل جميع الضرائب المحلية والأجنبية الخاضعة للضريبة، وكذا الضرائب المستقطعة، والمستحقة السداد. واستنتى المعيار طرق المحاسبة عن المنح الحكومية.
50%	01	- عرّف ن.م.م مصطلح الضرائب المؤجلة وأساس نشؤها (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	2/- قدم المعيار معاني المصطلحات المستخدمة، مع أمثلة تطبيقية لتوضيحها.
100%	02	- الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابل للتحويل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية. تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج. (2.134، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	3/- يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة.
100%	02	- الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابل للتحويل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية. تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج. (2.134، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	4/- يتم الاعتراف بخصوم الضريبة المؤجلة.

نسب الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS12
100%	02	- عند إقفال سنة مالية، يدرج أصل أو خصم لضريبة مؤجلة في الحسابات بالنسبة إلى كل الفوارق الزمنية إذا كانت هذه الفوارق الزمنية يحتمل أن يترتب عليها لاحقاً عبء أو منتج ضريبي (2.134)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	5/- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والحالية كدخل أو مصروف.
50%	01	- الضرائب المؤجلة الناجمة عن: ★ اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذ في الحسبان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع (2.134)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	6/- الفروق المؤقتة الجائزة للحسم: ★ يجب أن يتم إثبات أصل ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة الحسم (مثل: مؤونات منفعة التقاعد، إثبات تكاليف البحث... الخ).
50%	01	- الضرائب المؤجلة الناجمة عن: ★ عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى الأرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور (2.134)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	7/- الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة والإعفاءات الضريبية غير المستغلة: - يجب إثبات أصل ضريبة مؤجلة بسبب ترحيل - إلى الأمام - لخسائر لأغراض الضريبة غير مستغلة وإعفاءات ضريبية غير مستغلة بعدما يكون من المحتمل أن ربحاً مستقبلياً خاضعاً للضريبة سوف يكون متاحاً.
50%	01	- الضرائب المؤجلة الناتجة عن: ★ ترتيبات وإقصاء وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة (2.134)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	8/- الاستثمارات في الشركات التابعة، والفروع والشركات الزميلة والحصص في الترتيبات المشتركة. (قد ينتج عنها إثبات إمّا: التزام ضريبة مؤجلة أو أصل ضريبة مؤجلة).

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS12
100%	02	- تحدد الضرائب المؤجلة أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها، أو يسوى الخصم الجبائي دون حساب التحيين. (3.134، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	9/- القياس: - يجب قياس أصول والتزامات الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة المتوقعة تطبيقها على الفترة عندما يتحقق الأصل أو تتم تسوية الالتزام، بالاستناد إلى معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) التي قد تم سنها أو تقريباً تم سنّها بنهاية فترة التقرير.
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى هذا النوع من الضرائب المؤجلة.	10/- الضريبة الحالية والمؤجلة الناشئة عن معاملات الدفع على أساس السهم.
100%	02	الفصل الثاني: سير الحسابات الصفحة الأولى: حسابات رؤوس الأموال - لا تكون المقاصة ممكنة في مستوى تقديم الميزانية وحساب النتائج (الضرائب المؤجلة على الأصول - الضرائب المؤجلة على الخصوم) إلا عندما: * تكون الحسابات المدينة والدائنة تابعة لنفس الإدارة الجبائية بالنسبة لنفس الكيان الخاضع للضريبة. * يكون هناك حق نافذ من الناحية القانونية بإجراء مقاصة نظراً لطبيعة الضريبة المعنية ومنشئها. (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	11/- المقاصة: - يجب على الشركة إجراء مقاصة بين أصول الضريبة المؤجلة والتزامات الضريبة المؤجلة إذا وفقط إذا: * كان للشركة حق واجب النفاذ قانوناً في إجراء مقاصة بين أصول الضريبة الحالية مقابل التزامات الضريبة الحالية. * كانت أصول الضريبة المؤجلة والتزامات الضريبة المؤجلة تتعلق بضرائب دخل تفرضها نفس السلطة الضريبية.
تحديد متطلبات العرض والإفصاح :			
100%	02	- في مستوى تقديم الحسابات، تميز الضرائب المؤجلة للأصول عن الحسابات الدائنة الضريبية الجارية، ويميز ما بين الضرائب الخصمية المؤجلة عن ديون الضريبة الجارية. (2.134، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	12/- الإفصاح: - يتم الإفصاح عن مكونات مصروف الضريبة: * الضريبة الحالية. * الضريبة المؤجلة أصول. * الضرائب المؤجلة خصوم.
/	16/24	الإستجابة الفعلية لكل الفقرات	
67%	/	نسبة الإستجابة الكلية لكل الفقرات	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تحليل ومقارنة القانون التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر من خلال الجدول أعلاه أظهرت النتائج الخاصة بمدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 12: "ضرائب الدخل"، أنّ نسبة الاستجابة الكلية هي: 67%، مع وجود بعض النقائص نذكر أهمّها:

✓ قدّم المعيار IAS12 كيفية محاسبة آثار الضريبة الحالية والمستقبلية، وعرضاً شاملاً لأسباب نشوء كلّ من الالتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة، بالمقابل فإنّ ن.م.م لم يقدّم المعالجة المحاسبية للضريبة على النتيجة، سواء كانت مستحقة أو مؤجلة، وعدم الفصل بين أسباب نشوء كلّ من الالتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة كلاً على حدى، بل فتح المجال لتحديد نوع الضريبة المؤجلة (أصل - التزام) إلى القواعد الجبائية المعمول بها.

✓ قدّم المعيار شرحاً لمعاني المصطلحات المستخدمة في المعيار لفهم أحسن للمضمون بالمقابل لم يتطرق ن.م.م إلى معاني جميع المصطلحات المهمّة التي تساعد على فهم القسم الخاص بالضرائب المؤجلة، ويوجد حتى الآن شركات جزائرية تواجه بعض الصعوبات في فهمها.

✓ استوجب المعيار IAS12 حالة وجود الفروق المؤقتة جائزة الحسم على إثبات أصل ضريبي مؤجل مع تقديم أمثلة، أمّا ن.م.م تطرق إلى أسباب نشوء الضرائب المؤجلة بصفة عامّة، ولم يفصل لكلّ نوع (أصل ضريبي مؤجل أو التزام ضريبي مؤجل)، ويرجع ذلك لأنّ تحديد نوع الضريبة المؤجلة يعود إلى القواعد الجبائية المعمول بها في الفقرة.

✓ استوجب المعيار IAS12 إثبات أصل ضريبي مؤجل في حالة ترحيل الخسائر لأغراض ضريبية غير مستغلة وإعفاءات ضريبية غير مستغلة، عندما يكون احتمال الربح في المستقبل، أمّا ن.م.م تطرق إلى نشوء ضرائب مؤجلة في حالة: عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور، دون تحديد نوع الضريبة المؤجلة.

✓ عرض المعيار IAS12 الحالات الواجبة فيها على الشركة إثبات التزام ضريبي مؤجل وأصل ضريبي مؤجل فيما يتعلّق بالاستثمارات في الشركات التابعة، والفروع والشركات الزميلة والحصص في الترتيبات المشتركة، وبالرجوع إلى ن.م.م ذكر نشوء الضرائب المؤجلة من ترتيبات وإقصاء وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة، مع عدم ذكر الحالات التي يمكن أنّ يميّز فيها بين أصل ضريبي مؤجل والتزام ضريبي مؤجل في الاستثمارات في الشركات التابعة والفروع والشركات الزميلة.

من خلال الجداول السابقة يتبين أنّه تلخص معايير المحاسبة الدولية: "IAS01 - IAS07 -

IAS12"، على: 19 فقرة و 15 فقرة و 12 فقرة على التوالي.

أخيراً من خلال كل ما سبق نستطيع أن نقول أن هناك إستجابة متوسطة لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإثبات والقياس، وإستجابة فوق المتوسط بالنسبة لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالعرض والإفصاح.

ونقوم بتلخيص تلك النتائج كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (18): متوسط نسبة الإستجابة الكلية لتطبيق متطلبات المعايير المحاسبة الدولية

المجموعة	المعيار	نسب الإستجابة	متوسط نسبة الإستجابة الكلية
المعايير الخاصة بالإثبات والقياس	IAS16	%59	%61
	IAS36	%68	
	IAS08	%67	
	IAS17	%50	
المعايير الخاصة بالعرض والإفصاح	IAS01	%92	%79.66
	IAS07	%80	
	IAS12	%67	

المصدر: من إعداد الباحثة.

2.1- مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي الجزائري بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "IFRS16" "عقود الإيجار":

الجدول رقم (19): نسب إستجابة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16

متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS16	SCF	الإستجابة الفعلية	نسبة الإستجابة %
عقود الإيجار:			
1/- النطاق: ★ تضمّن المعيار الدولي للتقرير المالي 16، "عقود الإيجار"، زيادة في استثناء نطاق تطبيقه.	لم يتطرق ن.م.م إلى استثناء نطاق تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار.	00	%00
2/ تضمّن المعيار الدولي للتقرير المالي 16، إعفاءات من الإثبات للمستأجر، إذا كان العقد: ★ عقود الإيجار قصيرة الأجل. ★ عقود الإيجار لأصل محدد ذي قيمة منخفضة. فيجب على المستأجر إثبات مدفوعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفا إما بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار أو أساس منتظم آخر.	لم يتطرق إليها ن.م.م.	00	%00
3/- إلغاء تصنيف "عقود الإيجار"، إيجار تمويلي وإيجار تشغيلي بالنسبة إلى المستأجر، وتحويل أغلبية عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر إلى إيجار تمويلي.	بقي نفس التصنيف السابق لعقود الإيجار.	00	%00
4/- تحديد عقد الإيجار: ★ يجب على الشركة عند نشأة العقد تقويم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار، العقد هو عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذ كان العقد يحول حق السيطرة على استخدام الأصل محل العقد لفترة من الزمن مقابل عوض.	★ القسم 5: عقود الإيجار – التمويل – عقد الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة، عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة. (1.135، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	01	%50

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS16
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى فصل مكونات عقد الإيجار.	5-/- فصل مكونات العقد: ★ يجب على الشركة المحاسبة عن المكون الإيجاري في العقد بشكل منفصل عن المكونات غير الإيجارية في العقد. (لدى كل من المستأجر والمؤجر)
00%	00	لم يتضمّن ن.م. هذه الجزئية عند تحديد فترة الإيجار.	6-/- مدّة عقد الإيجار: ★ يجب على الشركة تحديد فترة الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار جنباً إلى جنب مع كل من: - الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار. - الفترات المشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

المستأجر:

50%	01	الفصل الثاني: سير الحسابات الصف 2: حسابات التثبيت حالة خاصة: التثبيتات في مجال إيجار التمويل ★ تظهر التثبيتات في مجال إيجار التمويل التي لا تعود ملكيتها - قانوناً - إلى الكيان، ولكنها تستجيب لتحديد أصل في شكل تثبيتات عينية في الأصل للمستأجر، وفي شكل حسابات دائنة في الأصل المؤجر. (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008)	7-/- الإثبات والقياس المبدئي لحق استخدام الأصل: - يجب على المستأجر في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس حق استخدام الأصل بالتكلفة، التي تتكون من: ★ مبلغ القياس المبدئي للالتزام عقد الإيجار. ★ أي مدفوعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. ★ أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر. ★ تقدير التكاليف التي يتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار.
-----	----	---	---

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS16
50%	01	<p>الفصل الثاني: سير الحسابات الصفحة 2: حسابات التثبيت حالة خاصة: التثبيتات في مجال إيجار التمويل.</p> <p>الإدراج في الحسابات لدى المستأجر: يظهر الملك الموضوع موضع إيجار - تمويل في الأصول للمستأجر بأضعف مبلغ بين القيمة الحقيقية للملك المؤجر والقيمة المحيئة للمدفوعات الدنيا المنصوص عليها في العقد، تحدّد القيمة المحيئة بالمعدل الضمني للعقد وإن لم يوجد فبمعدل فائدة الاستدانة الهامشية للمستأجر. (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008)</p>	<p>8/- القياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار: - يجب على المستأجر في تاريخ عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة حتى تاريخه، يجب خصم مدفوعات عقد الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. إذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الافتراض الإضافي.</p>
50%	01	<p>الفصل الثاني: سير الحسابات الصفحة 2: حسابات التثبيت حالة خاصة: التثبيتات في مجال إيجار التمويل.</p> <p>الإدراج في الحسابات لدى المستأجر: القيمة المحيئة للمدفوعات الدنيا المنصوص عليها في العقد، وهذه المدفوعات الدنيا تندرج فيها القيمة المحيئة لإعادة الشراء في نهاية الإيجار هذا إذا كان هناك يقين معقول عند إبرام العقد بأن خيار الشراء يكون مرفوعا. (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008)</p>	<p>9/- عند تاريخ بداية عقد الإيجار، مدفوعات عقد الإيجار المدرجة في قياس عقد الإيجار (باستثناء التي تم سدادها في تاريخ بداية عقد الإيجار) تتكون من: ★ مدفوعات ثابتة ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة التحصيل. ★ مدفوعات عقد إيجار متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل. ★ مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية. ★ سعر ممارسة خياراً الشراء إذا كان المستأجر متأكداً من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة. ★ مدفوعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار.</p>

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS16
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى حالة أن يكون الأصل المستأجر مصنفاً كعقار استثماري.	10/- القياس اللاحق: إذا كان الأصل مصنفاً كعقار استثماري لا بد على المستأجر تطبيق نموذج القيمة العادلة.
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى القياس اللاحق لالتزام عقد الإيجار.	11/- القياس اللاحق لالتزام عقد الإيجار: ★ بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يجب على المستأجر قياس التزام عقد الإيجار كما يلي: 1- زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزام الإيجار. 2- تخفيض القيمة الدفترية لعكس مدفوعات الإيجار. 3- إعادة قياس القيمة الدفترية لتعكس أي إعادة قياس أو تعديلات عقد الإيجار.
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى حالة إعادة تقويم التزام عقد الإيجار.	12/- إعادة تقويم التزام عقد الإيجار: ★ يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام نسبة خصم معدلة، إذا: 1- كان هناك تغير في مدة عقد الإيجار. 2- كان هناك تغير في تقويم خياراً لشراء الأصل محل العقد. 3- تغيير معدل الخصم. 4- تغير مبالغ ضمان القيمة المتبقية.
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى الحالات التي يجب فيها تعديل عقد الإيجار.	13/- تعديلات عقد الإيجار: ★ يجب على المستأجر المحاسبة عن تعديلات عقد الإيجار، كعقد منفصل إذا كان كل من: 1- التعديل يزيد نطاق عقد الإيجار بإضافة حق في استخدام واحد أو أكثر من الأصول محل العقد. 2- عوض عقد الإيجار يزيد بمبلغ يتناسب مع الأسعار المستقلة للزيادة في النطاق.

نسبة الإستجابة %	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS16
---------------------	----------------------	-----	---

المؤجر:

100%	02	القسم 5: عقود الإيجار - التمويل ★ تصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويل أو عقد إيجار بسيط (1.135)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008	14/- تصنيف عقود الإيجار: - يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو أنه عقد إيجار تمويلي.
100%	02	★ عقود الإيجار - التمويل. إيجار التمويل هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي مخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها. يعني عقد الإيجار البسيط كل عقد إيجار آخر غير عقد إيجار التمويل (1.135)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008	15/- يصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تشغيلي إذا كان لا يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد.
100%	02	★ عقود الإيجار - التمويل. تصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويل أو عقد إيجار بسيط أمر يتوقف على واقع المعاملة التجارية (الصفقة) بدلا من شكل العقد أو صيغته. والأمثلة عن الوضعية التي من المفروض أن تؤدي إلى تصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويل تتمثل فيما يلي: 1- ملكية الأصل محولة إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار. 2- عقد الإيجار يمنح المستأجر خيار شراء الأصل. 3- مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل. 4- في بداية عقد الإيجار قيمة المدفوعات الدنيا المحيطة بمقتضى هذا الإيجار ترتفع على الأقل إلى شبه كامل القيمة الحقيقية للأصل المؤجر. 5- الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة ولا يستعملها المستأجر. (1.135)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008	16/- يعتمد اعتبار عقد الإيجار تمويلي أو تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد، ومن الحالات التي تؤدي عادة بمفردها أو مجتمعة إلى تصنيف عقد إيجار تمويلي ما يلي: 1- يحول عقد الإيجار ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار. 2- كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد. 3- مدة الإيجار هي الجزء الأكبر من العمر الإنتاجي للأصل محل العقد. 4- تبلغ القيمة الحالية لمدفوعات عقد الإيجار على الأقل ما يقارب جميع القيمة العادلة للأصل محل العقد. 5- تعد الأصول محل العقود ذات طبيعة متخصصة بالنسبة للمستأجر.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS16
%00	00	لم يتطرق ن.م.م إلى هذه المؤشرات الإضافية.	17/- قدم المعيار مؤشرات على الحالات التي يمكن أن تؤدي أيضًا بمفردها أو مجتمعة إلى تصنيف عقد إيجار على أنه عقد إيجار تمويلي.
%100	02	الفصل الثاني: سير الحسابات الصنف 2: حسابات التثبيت حالة خاصة: التثبيتات في مجال إيجار التمويل ★ الإدراج في الحسابات لدى المؤجر. - يظهر مبلغ الأملاك الموضوعة موضع إيجار تمويل، لدى المؤجر في الأصول ضمن حساب "حسابات دائنة"، وليس في حساب تثبيات عينية حتى ولو احتفظ المؤجر بملكته للملك على صعيد قانوني، ويساوي مبلغ الحسابات الدائنة مبلغ الاستثمار المبين في عقد الإيجار (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	18/- الإيجار التمويلي (المؤجر): ★ الإثبات والقياس: - يجب على المؤجر في تاريخ بداية عقد الإيجار إثبات الأصول المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد الإيجار.
%50	01	الفصل الثاني: سير الحسابات الصنف 2: حسابات التثبيت حالة خاصة: التثبيتات في مجال إيجار التمويل ★ الإدراج في الحسابات لدى المؤجر. يثبت العائد المالي (جزء الإيجار المكافئ لاستثمار المؤجر) كمنتج كلما قام المستأجر بدفع الأتاوى على أساس مبلغ يحسب بواسطة صيغة تعبر على نسبة المردودية الإجمالي للعقد بالنسبة إلى المؤجر (نسبة الفائدة الفعلية الإجمالية) (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	19/- القياس الأولي: - يجب على المؤجر استخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار لقياس صافي الاستثمار في عقود الإيجار.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS16
%00	00	لم يتطرق ن.م.م إلى حالة عقد الإيجار من الباطن.	20/- القياس الأولي: في حالة عقد الإيجار من الباطن: ★ إذا كان معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة، فيمكن للمؤجر الوسيط استخدام معدل الخصم المستخدم في عقد الإيجار الرئيسي (بعد تعديله بأي تكاليف أولية مباشرة مرتبطة الإيجار من الباطن) لقياس صافي الاستثمار في الإيجار من الباطن.
%100	02	عند المؤجر غير الصانع أو غير الموزع للملك المؤجر، فإن الدين المنشكل من الحسابات الدائنة على عقود إيجار التمويل، وفي مقابل الديون الناتجة عن اقتناء هذا الملك (تكلفة الاقتناء) التي تشمل أيضا على المصاريف الأولية المباشرة المرتبطة بالتفاوض على العقد وضعه موضع تنفيذ (2.135)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	21/- يتم تضمين التكاليف الأولية المباشرة، بخلاف تلك التكاليف المتكبدة بواسطة الصانع أو التجار المؤجرون، في القياس الأولي لصافي الاستثمار في عقد الإيجار وخفض مبلغ الدخل المثبت على مدى فترة عقد الإيجار.
%00	00	لم يتطرق ن.م.م إلى دفعات الإيجار المدرجة في صافي الاستثمار لدى المؤجر.	22/- القياس المبدئي لدفعات الإيجار المدرجة في صافي الاستثمار في عقد الإيجار: - عند تاريخ بداية عقد الإيجار، دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد الإيجار (باستثناء التي تم استلامها في تاريخ بداية عقد الإيجار) تتكون من: ★ الدفعات الثابتة ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة الدفع. ★ دفعات الإيجار المتغيرة. ★ أي ضمانات قيمة متبقية. ★ سعر ممارسة خيار الشراء. ★ دفعات غرامات إنهاء عقد الإيجار.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS16
%00	00	لم يتطرق ن.م.م إلى هذه الجزئية.	23/- المؤجرون الصناع أو التجار: - في تاريخ بداية عقد الإيجار يجب على الصانع أو التاجر إثبات: 1- إيراد المبيعات باعتبارها القيمة العادلة للأصل محل العقد أو القيمة الحالية لدفعات الإيجار المستحقة للمؤجر مضمومة باستخدام معدل الفائدة السوقي أيهما أقل. 2- تكلفة البيع باعتبارها التكلفة أو القيمة الدفترية، إذا كانت مختلفة، للأصل محل العقد ناقصاً القيمة الحالية للقيمة المتبقية غير المضمونة. والفرق بين إيراد المبيعات وتكلفة البيع هو ربح أو خسارة البيع المعترف بها حسب السياسة التي تتبعها المنشأة فيما يتعلق بالمبيعات.
%100	02	عند المؤجر الصانع أو الموزع للملك المستأجر، طبقاً للمبادئ التي يعتمدها الكيان بالنسبة لمبيعاته النافذة (الإثبات المتزامن للدين والبيع)، فإن الخسائر أو الأرباح الناتجة عن المبيعات تدرج في حسابات نتيجة السنة المالية. (2.135)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	24/- ينتج عن عقد الإيجار التمويل للأصل بواسطة المؤجر الصانع أو التاجر ربح أو خسارة معادل للربح أو الخسارة الناتجة من المبيعات المباشرة للأصل محل العقد بأسعار البيع العادية وبما يعكس أي حوافز أو خصومات تجارية منطبقة عليه.
%100	02	عند المؤجر الصانع أو الموزع للملك المستأجر، إذا كانت نسب فائدة عقد الإيجار متدنية بصورة اصطناعية، فإن الربح الناتج عن البيع يجب أن يكون محدوداً بما كان يقف عنده لو كان الإيجار مبرماً على أساس نسبة الفائدة المعمول بها في السوق. (2.135)، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).	25/- يقوم المؤجرون الصناع أو التجار في بعض الأحيان بفرض معدلات منخفضة للفائدة بشكل مصطنع بهدف جذب العملاء، فيجب على المؤجر الصانع أو التاجر قصر ربح البيع على ذلك الذي سيطبق في حالة تم احتساب معدل الفائدة السوقي.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS16
100%	02	عند المؤجر الصانع أو الموزع للملك المستأجر، تثبت المصاريف الأصلية المباشرة التي التزم بها المؤجر من أجل التفاوض على العقد ووضعه موضع التنفيذ كأعباء في تاريخ إبرام العقد. (2.135)، القرار المؤرخ في 26 جويلية (2008).	26/- يجب على المؤجر الصانع أو التاجر إثبات التكلفة المتكبدة فيما يتعلق بالحصول على عقد إيجار تمويلي في تاريخ بداية عقد الإيجار على أنها مصروف بسبب أنها تتعلق بصورة رئيسية باكتساب ربح البيع للمؤجر الصانع أو التاجر.
100%	02	- تدرج الإيجارات خلال مدة العقد في الحسابات لدى المؤجر كما لدى المستأجر كليهما بالتمييز بين: ★ الفوائد المالية المحددة على أساس صيغة تترجم نسبة مردود دوري ثابت للاستثمار الصافي. ★ تسديد المستحقات الرئيسية. (3.135)، القرار المؤرخ في 26 جويلية (2008).	27/- القياس اللاحق: ★ يجب على المؤجر إثبات دخل التمويل على مدى فترة الإيجار، على أساس نمط يعكس معدل عائد دوري ثابت لصافي استثمار المؤجر في عقود الإيجار.
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى تعديلات عقد الإيجار لدى المؤجر.	28/- تعديلات عقد الإيجار: ★ يجب على المؤجر المحاسبة عن تعديلات عقد إيجار تمويلي على أنه عقد إيجار منفصل إذا: 1- كان التعديل يزيد من نطاق عقد الإيجار بإضافة حق استخدام أصل محدد واحد أو أكثر. 2- وكان يزيد عوض عقد الإيجار بمبلغ متناسب مع السعر المستقل للزيادة في النطاق.
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى طريقة الإثبات والقياس لعقود الإيجار التشغيلية لدى المؤجر.	29/- عقود الإيجار التشغيلية: تطرق المعيار إلى طرق الإثبات والقياس من جانب المؤجر فيما يخص عقود الإيجار التشغيلية.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS16
00%	00	لم يتطرق ن.م.م إلى معاملات البيع وإعادة الاستئجار.	30/- معاملات البيع وإعادة الاستئجار: ★ تطرق المعيار إلى المحاسبة عن معاملات البيع وإعادة الاستئجار.
50%	01	لم يتطرق ن.م.م إلى تحديد جميع معاني المصطلحات المحاسبية المتعلقة بمحاسبة عقود الإيجار منها: ★ إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار. ★ صافي الاستثمار في عقد الإيجار. ★ القيمة المتبقية المضمونة. ★ القيمة المتبقية غير المضمونة. ★ معدل الاقتراض الإضافي. ★ معدل الفائدة الضمني... الخ.	31/- ملحق (أ) ★ المصطلحات المعرفة: قدم المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، تعريفات لجميع المصطلحات المهمة المستخدمة في مضمون المعيار.
00%	00	لم يتضمن ن.م.م ملحق إرشادات التطبيق فيما يخص محاسبة عقود الإيجار.	32/- ملحق (ب) ★ إرشادات التطبيق: قدم المعيار ملحق خاص بإرشادات تطبيق متطلبات المعيار، من تطبيق المعيار على محفظة عقود، تجميع العقود، الاستثناءات من الإثبات، تعريف عقد الإيجار، فصل مكونات العقد، مدة عقد الإيجار... الخ مع تقديم أمثلة عن كل جزء.
00%	00	لم يتضمن ن.م.م إلى هذه الحالة.	33/- عند المؤجر: ★ عندما يتضمن عقد الإيجار كلا من عنصري الأرض والمباني، فإنه يجب على المؤجر تقويم تصنيف كل عنصر على أنه عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي بشكل منفصل.

نسبة الإستجابة % الإستجابة	الإستجابة الفعلية	SCF	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS16
%00	00	لم يتطرق ن.م.م إلى هذه الحالة وطريقة تصنيفها ومحاسبتها.	34/- لأغراض التصنيف والمحاسبة عن عقد إيجار أرض ومباني، يجب على المؤجر تخصيص دفعات عقد الإيجار (بما في ذلك أي دفعات إجمالية في البداية) بين عنصري الأرض والمباني بما يتناسب مع القيمة العادلة النسبية لحقوق التأجير في عنصري الأرض والمباني لعقد الإيجار في تاريخ نشأة عقد الإيجار، وإذا لم يتم التمكن من تخصيص دفعات عقد الإيجار بين العنصرين فيتم تصنيفه كعقد إيجار تمويلي واحد أو عقد إيجار تشغيلي واحد.
%00	00	لم يتطرق ن.م.م إلى هذه الحالة.	35/- بالنسبة لعقد إيجار لأرض ومباني تكون قيمة عنصر الأرض فيه غير جوهريّة لعقد الإيجار، فإنه يمكن للمؤجر معالجة الأرض والمباني كوحدة واحدة لغرض تصنيف عقد الإيجار وتصنيفها على أنها إيجار تمويلي أو إيجار تشغيلي، وعليه يجب على المؤجر اعتبار العمر الإنتاجي للمباني كعمر إنتاجي لكامل الأصل محل العقد.
%00	00	لم يتطرق إليها ن.م.م.	36/- ملحق (ج) - تاريخ السريان والتحول: ★ قدم المعيار في ملحق (ج) تاريخ سريان تطبيق متطلبات المعيار وذلك ابتداء من 01 يناير 2019، وكذا شرح طريقة التحول، مع ذكره ضرورة تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" عند التحول.
/	22/72		الإستجابة الفعلية لكل الفقرات
%30	/		نسبة الإستجابة الكلية لكل الفقرات

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على تحليل ومقارنة القانون التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر

من خلال الجدول السابق أظهرت النتائج الخاصة بمدى إستجابة ن.م.م بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، أن نسبة الإستجابة الكلية هي: 30%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة الإستجابة الكلية للمعيار السابق، وهذا راجع إلى ما جاء به المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، من متطلبات جديدة للإثبات والقياس من جانب المستأجر، بالمقابل فإن ن.م.م لم يتم تحيينه وفق جديد المعايير المحاسبية الدولية الحالية، ونلاحظ النقاط التالية التي تمثل نقائص ن.م.م مقارنة بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16:

✓ حدّد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، نطاق تطبيقه بالإضافة إلى استثناءات التطبيق ن.م.م لم يحدّد مجال تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار.

✓ من بين جديد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، الإعفاءات من الإثبات (كعقود إيجار تمويلية) للمستأجر في حالة:

★ عقود الإيجار قصيرة الأجل (أقل من 12 شهراً).

★ عقود الإيجار لأصل محدّد ذي قيمة منخفضة (خمسة آلاف دولار) يعالجها المستأجر كمصروف (إيجار تشغيلي)، وألغى تصنيف عقود الإيجار التمويلي والتشغيلي للمستأجر وحصر أغلبيتها في عقود إيجار تمويلية باستثناء الإعفاءات السابقة الذكر.

✓ من بين جديد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 أيضاً، فصل مكّونات العقد، إذ يجب على الشركة المحاسبة عن المكوّن الإيجاري بشكل منفصل عن المكوّنات غير الإيجارية في العقد (مثل: الصيانة، النظافة... الخ)، وفي حالة صعوبة الفصل سمح المعيار باستعمال السّعر التّناسبي المستقل للمكوّنات الإيجارية وغير الإيجارية على أساس سعر المؤجر أو المورد المماثل، وفي حالة عدم المقدرة على الفصل بين المكوّنات الإيجارية وغير الإيجارية فإنه يتمّ محاسبتها باعتبارها مكوّنًا إيجاريًا واحدًا بالمقابل فإن ن.م.م لم يتطرّق إلى هذه الجزئية التي قد تقع فيها الشركات الجزائرية.

✓ استوجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، على المنشأة عند تحديد فترة الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء تضمين كل الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار والفترات المشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار، ولتحديد فترة عقد الإيجار (تمديد أو إلغاء) على المنشأة استعمال الحكم الشّخصي والأخذ بالحسبان الحقائق والظروف ذات العلاقة التي تساعد على تحقيق حوافز اقتصادية للمستأجر من جراء استعمال حقّ استخدام الأصل. وبالرجوع إلى ن.م.م لم يدرج في قانونه هذه الجزئية المهمّة المتعلقة بتحديد فترة الإيجار.

✓ نصّ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، فيما يخص الإثبات والقياس المبدئي لحقّ استخدام الأصل، على قياس حقّ استخدام الأصل بالتكلفة وتضمّن مكوناتها بتفصيل، عكس ن.م.م الذي لم يحدّد هذه المكونات.

✓ أشار المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، عند القياس المبدئي للالتزام عقد الإيجار، إلى قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة، أمّا ن.م.م يتمّ إدراج التزام عقد الإيجار التّمويلي بالقيمة الحقيقية للملك المؤجر أو القيمة المحيّنة للمدفوعات الدنيا المنصوص عليها في العقد أيّهما أقلّ، والملاحظ أنّ المعيار ألغى فكرة القيمة العادلة في القياس المبدئي للالتزام عقد الإيجار التّمويلي، عكس المعيار السابق.

✓ قدم المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، مكونات مدفوعات عقد الإيجار الواجبة الإدراج في قياس التزام عقد الإيجار (ما لم يتمّ تسديدها في تاريخ بداية عقد الإيجار)، بالمقابل فإنّ ن.م.م لم يفصّل في هذه الجزئية.

✓ استوجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، في حالة إذا كان الأصل المستأجر مصنف كعقار استثماري أنّ يتمّ القياس اللاحق للأصل بالقيمة العادلة (بالإضافة إلى نموذج التكلفة وإعادة التقييم)، لكن ن.م.م لم يشر إلى هذا النوع من القياس اللاحق للأصل المستأجر.

✓ نصّ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، في جانب القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار على ضرورة أنّ يكون قياس الالتزام بعد تاريخ بداية عقد الإيجار:

- 1- زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزام الإيجار (الالتزام المسدد).
- 2- تخفيض القيمة الدفترية لعكس مدفوعات الإيجار (الالتزام غير مُسدد).
- 3- إعادة قياس القيمة الدفترية لتعكس أي إعادة قياس أو تعديلات عقد الإيجار (في حالة إعادة تقويم التزام عقد الإيجار)، أمّا ن.م.م لم يتطرق إلى القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار.

✓ تطرّق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، إلى أسباب إعادة تقويم التزام عقد الإيجار من: تغيير في مدة عقد الإيجار، تغيير في تقويم مبلغ خيار شراء الأصل... الخ، وكذا الأسباب التي تؤدي إلى وجوب تعديل عقد الإيجار، لكن وبالرجوع إلى ن.م.م كان هناك قصور في عرض هذه الحالات التي يمكن أنّ تواجهها الشركات مستقبلاً.

✓ تطرّق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، إلى حالة عقد الإيجار من الباطن وكيفية تصنيفه إلى عقد إيجار تّمويلي أو عقد إيجار تشغيلي، بالإضافة إلى كيفية القياس الأولي لدى المؤجر أمّا ن.م.م لم يتضمن في صلب قانونه حالة عقد الإيجار من الباطن.

✓ ذكر المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، مكونات دَفَعَات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار لدى المؤجر (باستثناء الدَفَعَات أو المبالغ التي تم استلامها في تاريخ بداية العقد)، وبالرجوع إلى ن.م.م فهناك قصور في شرح مما يتكوّن منه مبلغ الاستثمار.

✓ قدّم المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، الأسباب التي تؤدي إلى تعديل عقد الإيجار لدى المؤجر، ومحاسبته كعقد إيجار منفصل، أمّا ن.م.م لم يتطرق إلى حالات تعديل عقد الإيجار لدى المؤجر.

✓ تضمّن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، طرق الإثبات والقياس لعقود الإيجار التشغيلية لدى المؤجر، بالإضافة إلى المحاسبة عن معاملات البيع وإعادة الاستئجار، في حين ن.م.م ضمن قانونه لم يتطرق إلى المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلية لدى المؤجر، ولا إلى المعالجة المحاسبية لمعاملات البيع وإعادة الاستئجار التي قد تواجهها الشركات الجزائرية.

✓ قدّم المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، ملحق (ب) الخاص بإرشادات تطبيق متطلبات المعيار، حيث أسهب في شرح أجزاء عقد الإيجار وأنواعه مع عرض أمثلة لكل جزء، بالرجوع إلى ن.م.م لم يُقدّم ما يساعد على الفهم للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار.

✓ استوجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، على المؤجر الفصل في المعاملة في حالة وجود عقد إيجار يتضمّن كلاً من عنصري الأرض والمباني، وعليه يكون تصنيف كلّ عقد إيجار حسب توفر شروط التصنيف (إمّا عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي)، في حين ن.م.م لم يشر إلى هذه الحالة التي يمكن أن تواجهها الشركات الجزائرية وتؤثر على عملية التصنيف.

✓ استوجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، على المؤجر بعد معاملة عقد إيجار الأراضي والمباني بطريقة منفصلة، على توزيع أعباء الإيجار بالتناسب مع القيمة العادلة لكل عنصر على حدى (الأراضي والمباني)، وإذا لم يتمكّن من التوزيع بشكل موثوق يتم معاملة العقدين على أنهما عقود إيجار تشغيلية أو تمويلية، أمّا ن.م.م لم يشر إلى هذا النوع من المعالجة في عقود الإيجار التي تحتوي على الأراضي والمباني معاً.

✓ أتاح المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، للمؤجر عند الاعتراف المبدئي المتعلق بعنصر الأراضي غير مهم (حالة وجود قيمة متدنية لعنصر الأراضي) معاملة الأراضي والمباني كوحدة واحدة لغرض تصنيف عقد الإيجار، مع اعتبار العمر الإنتاجي للمباني كعمر إنتاجي لكامل الأصل محلّ العقد، أمّا ن.م.م لم يُقدّم المعالجة المحاسبية لمثل هذه الحالة من عقود الإيجار.

✓ تطرق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، في ملحق (ج) إلى تاريخ سريان المعيار بالإضافة إلى طرق التحوّل وقدم عدة توضيحات للمستأجر والمؤجر عن عملية التحوّل، وكذا المعلومات الواجبة الإفصاح بعد تبني المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16.

الجدير بالذكر أنّ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، يتم تطبيقه مع مجموعة معايير محاسبية دولية أخرى (الواجبة التطبيق) تم ذكرها سابقاً، وهي معايير المحاسبة الدولية خاصة بالإثبات والقياس ومعايير المحاسبة الدولية خاصة بالعرض والإفصاح. وعليه من خلال ما سبق نستطيع أن نقول أنّ هناك إستجابة متوسطة لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإثبات والقياس وإستجابة فوق المتوسط بالنسبة لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالعرض والإفصاح. ونقوم بتلخيص تلك النتائج كما يوضّحه الجدول التالي:

الجدول رقم (20): متوسط نسب الإستجابة الكلية لتطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية "IAS01،

IAS07، IAS12، IAS16، IAS36..."

المجموعة	المعيار	نسب الإستجابة	متوسط نسبة الإستجابة الكلية
المعايير الخاصة بالإثبات والقياس	IAS16	59%	53.20%
	IAS36	68%	
	IAS40	42%	
	IAS08	67%	
	IFRS 16	30%	
المعايير الخاصة بالعرض والإفصاح	IAS01	92%	79.66%
	IAS07	80%	
	IAS12	67%	

المصدر: من إعداد الباحثة.

الملاحظ من الجدول السابق أيضاً أنّ إستجابة ن.م.م للمعيار الدولي الجديد للتقرير المالي رقم 16 "عقد الإيجار"، منخفضة (تحت المتوسط) نظراً لما جاء به المعيار من متطلبات جديدة للإثبات والقياس من جانب المستأجر، وعلى ن.م.م الأخذ بجديد هذه المتطلبات إذا كانت تناسب البيئة الاقتصادية الجزائرية.

3.1- هل هناك إستجابة دال إحصائيا بين متطلبات IAS/IFRS وما يقابلها من قواعد وفق SCF؟

سنقوم في هذا الجزء بعرض نتائج اختبار (t)، قصد معرفة وجود أو عدم وجود إستجابة بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية وما يقابلها من قوانين وقواعد وفق ن.م.م على فئتين وهي:

♦ **الفئة الأولى:** القيام باختبار (t) بين الإستجابة المعيارية لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإثبات والقياس وكذا العرض والإفصاح واجبة التطبيق مع معيار المحاسبة الدولي رقم 17 "عقود الإيجار"، والاستجابة الفعلية لمتطلبات نفس المعايير بعد إسقاطها على ن.م.م. وكتبسيط لما سبق سنقوم بدراسة اختبار (t) بين متطلبات (12 - 07 - 01 - 17 - 08 - 36 - IAS16) والمعبّر عليه في الجدول بعلامة 2 ضمن 119 عينة، وما يقابلها من إستجابة فعلية لمتطلبات نفس المعايير المذكورة سابقا بعد إسقاطها على ن.م.م، وتتراوح علامة الإستجابة الفعلية لمتطلبات (12 - 07 - 01 - 17 - 08 - 36 - IAS16) بين (2، 1، 0)، ويرتبط ذلك بارتباط درجة استجابة المتطلب على مستوى ن.م.م كما هو موضح سابقاً.

♦ **الفئة الثانية:** القيام باختبار (t) بين الإستجابة المعيارية لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإثبات والقياس وكذا العرض والإفصاح واجبة التطبيق مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، والإستجابة الفعلية لمتطلبات نفس المعايير بعد إسقاطها على ن.م.م، وتمرّ العملية بنفس المراحل كما هو موضح ضمن الفئة الأولى.

ومن خلال كل ما سبق سنقوم بدراسة اختبار (t) للفئتين على النحو التالي:

1.3.1- هل هناك إستجابة دال إحصائيا بين متطلبات المعايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق مع

معيار المحاسبة الدولي رقم 17 وقواعد ن.م.م:

يوضح الجدول (21) معلومات حول المجتمع المدروس، وهذا كالتالي:

الجدول رقم (21): وصف مجتمعات الدراسة من حيث الحجم، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري المتعلقة بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق مع معيار المحاسبة

الدولي رقم 17 وما يقابلها ضمن ن.م.م

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متطلبات المعايير المحاسبية الدولية الواجبة التطبيق مع معيار المحاسبة الدولي رقم 17 (IAS16-36-08-01-07-12) ونظام المحاسبي المالي الجزائري.	SCF	119	1,36	0,800	0,073
	International	119	2,00	0,000	0,000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

والجدول (22) يوضح نتائج اختبار (t)، على النحو التالي:

الجدول رقم (22): نتيجة اختبار (t) لدراسة الإستجابة بين متطلبات المعايير (IAS16-36-08-17-01-07-)

(12) وما يقابلها ضمن ن.م.م

		Levene's test for equality of variances		t-test for equality of means						
		F	Sig.	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. error Difference	95% confidence interval of the difference	
								Lower	Upper	
متطلبات المعايير المحاسبية الدولية الواجبة التطبيق مع معيار المحاسبة الدولي رقم 17 (IAS16-36-08-17-01-07-12) ونظام المحاسبي المالي الجزائري	Equal variances assumed	521,844	0,000	-8,712	236	0,000	-0,639	0,073	-0,783	-0,494
	Equal variances not Assumed			-8,712	118,000	0,000	-0,639	-0,073	-0,784	-0,493

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

2.3.1- هل هناك إستجابة دال إحصائيا بين متطلبات المعايير المحاسبة الدولية واجبة التطبيق مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 وقواعد ن.م.م؟

يوضح الجدول (23) معلومات حول المجتمع المدروس، وهذا كالتالي:

الجدول رقم (23): وصف مجتمعات الدراسة من حيث الحجم، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري المتعلقة بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية واجبة التطبيق مع المعيار الدولي للتقرير

المالي رقم 16 وما يقابلها ضمن ن.م.م

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متطلبات المعايير المحاسبية الدولية الواجبة التطبيق مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 (IAS16-36-40-08-01-07-12) ونظام المحاسبي المالي الجزائري.	SCF	147	1,22	0,858	0,071
	International	147	2,00	0,000	0,000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

وقد أظهر الجدول (24) نتائج اختبار (t)، على النحو التالي:

الجدول رقم (24): نتيجة اختبار (t) لدراسة الإستجابة بين متطلبات المعايير (-IAS16-36-08-17-01-07-)

(12) وما يقابلها ضمن ن.م.م

		Levene's test for equality of variances		t-test for equality of means							
		F	Sig.	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	St.d.error Difference	95% confidence interval of the difference		
										Lower	Upper
متطلبات المعايير المحاسبية الدولية الواجبة التطبيق مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 (-IAS16-36-40-) (08-01-07-12) ونظام المحاسبي المالي الجزائري	Equal variances assumed	727,818	0,000	-10,953	292	0,000	-0,776	0,071	-0,915	-0,636	
	Equal variances not Assumed			-10,953	146,000	0,000	-0,776	0,071	-0,915	-0,636	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

4.1- أثر التحوّل وتطبيق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم "16" على جودة القوائم المالية:

1.4.1- خيارات التحوّل والتطبيق والوسائل العملية المتاحة:

تمّ التحوّل وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، في أوّل جانفي 2019 أو قبل هذا التاريخ بالنسبة للشركات الأولى المتبنّاة للمعيار، وكان السؤال الأوّل المطروح من طرف أغلب الشركات، كيف ستكون المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار الحالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS17؟، وعليه قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتقديم العديد من الاختيارات ضمن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، للتقليل من التكاليف المرتبطة باعتماد المعيار.

من بينها إعفاءات الإثبات على عقود الإيجار، إذ تضمّن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" إعفاءات الإثبات على عقود الإيجار قصيرة الأجل ولأصول ذات قيمة منخفضة، بحيث يتمّ الاعتراف بها كمصرف للإيجار على أساس قسط ثابت.

أما التحوّل والوسائل العملية المطبقة، فإنّ المستأجر مُخَيَّر إمّا بين تطبيق المعيار IFRS16 بأثر رجعي كامل أو بطريقة الأثر الرجعي الجزئي، وهذا الاختيار في التطبيق يكون على جميع عقود الإيجار.

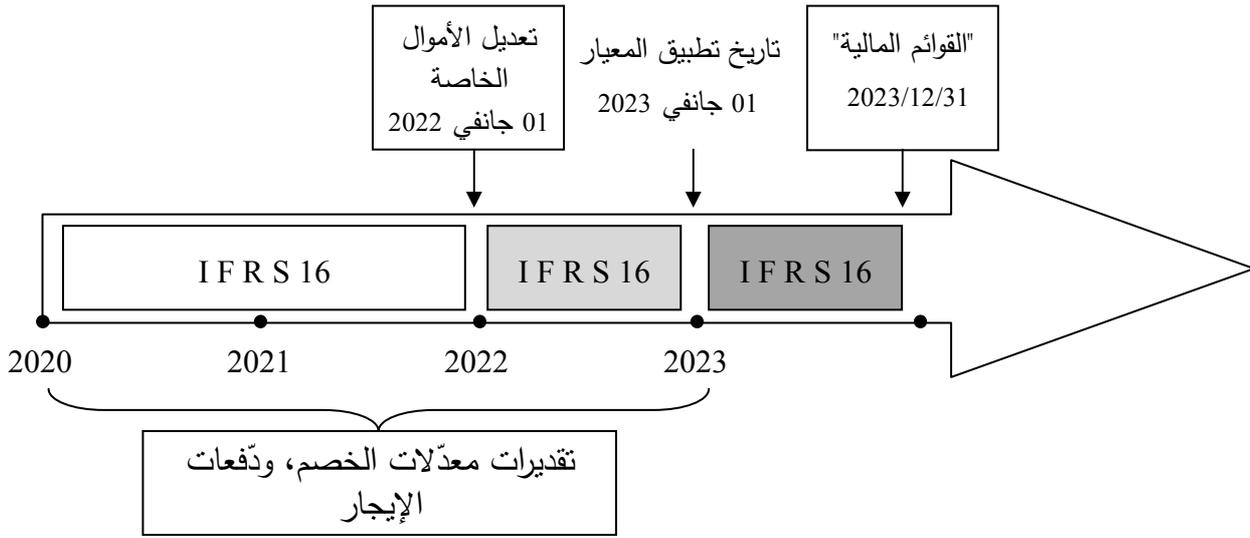
1.1.4.1- طريقة الأثر الرجعي الكامل:

الطريقة هي تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS08 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، وعليه سيتعيّن على المستأجر إعادة تقييم حقّ الاستخدام والتزام الإيجار الخاص بكلّ عقد إيجار (تمّ الاعتراف به مبدئياً بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS17) كما لو كان المعيار الدولي للتقرير المالي رقم IFRS16 "عقود الإيجار" مطبقاً من قبل، وبالتالي يتعيّن على الشركة عرض سنة المقارنة لتشمل تطبيق المعيار IFRS16 بدلاً من المعيار المحاسبي الدولي IAS17.

مثّل: في دراسة الحالة تمّ افتراض تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" في: 01 جانفي 2023، وعليه يجب على الشركة إعداد القوائم المالية اعتباراً من 2022/12/31 بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS17 وإعداد نفس القوائم المالية بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم IFRS16، بحيث تكون البيانات المالية موجودة للمقارنة في: 2023/12/31.

أمّا فيما يخص الأثر التراكمي للتطبيق فسيتمّ ذلك على الأرصدة الافتتاحية للفترة المستخدمة كفترة مقارنة.

الشكل رقم (07): طريقة الأثر الرجعي الكامل



المصدر: من إعداد الباحثة.

2.1.4.1- طريقة الأثر الرجعي الجزئي:

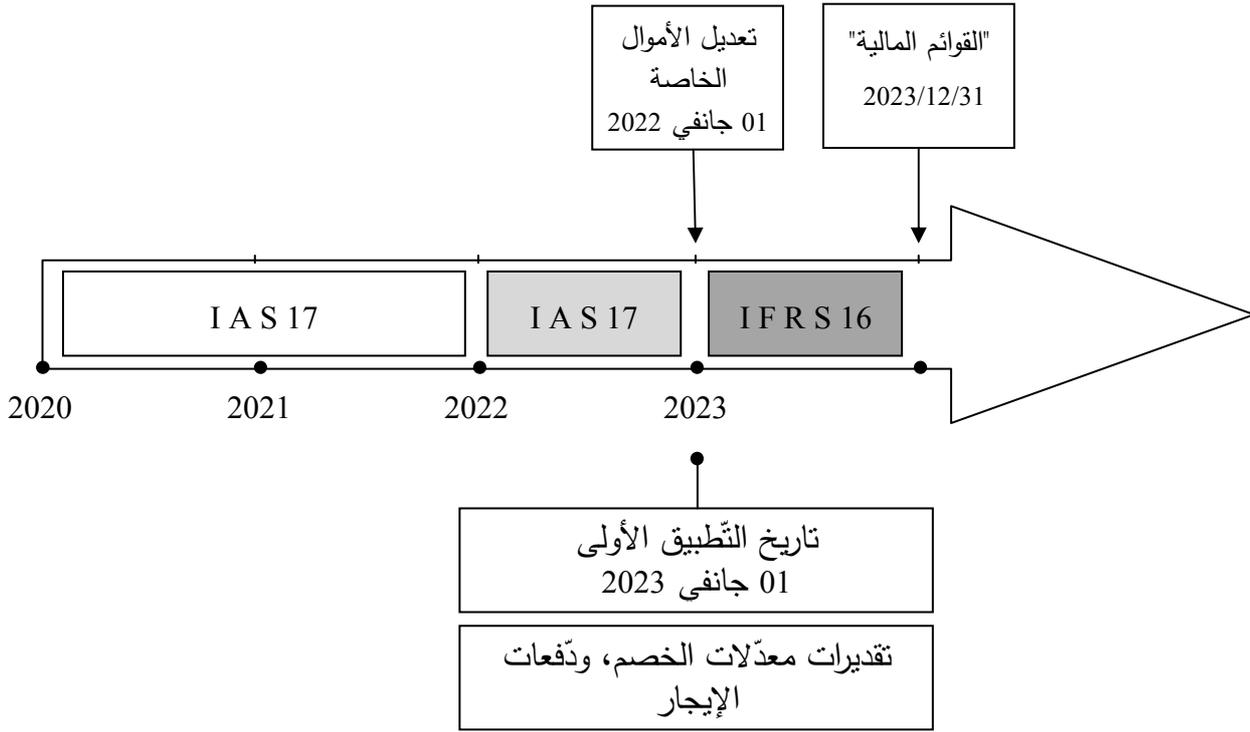
تعتبر هذه الطريقة أقل تكلفة وتعقيداً عن سابقتها، حيث في الواقع العملي لن يضطر المستأجر إلى عرض الحسابات المقارنة، ويكون الأثر التراكمي للتطبيق ضمن الأرصدة الافتتاحية للسنة الأولى التي تم فيها تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم IFRS16، وهناك عدة تبسيطات متعلقة بهذه الطريقة تتمثل في:

- بالنسبة لعقود الإيجار التشغيلية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS17، يشترط على المستأجر تقييم التزام الإيجار بالقيمة الحالية للدفعات المتبقية باستعمال معدل الخصم، وهو معدل الاقتراض الإضافي، عند تاريخ تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم IFRS16. (أما طريقة الأثر الرجعي الكامل فمعدل الخصم، هو المعدل الموجود في العقد (المعدل الضمني)).

- فيما يخص تقدير مبلغ حق استخدام الأصل للمستأجر خيار تقييم مبلغ حق الاستخدام بنفس مبلغ التزام الأصل المساوي للقيمة الحالية للمدفوعات المتبقية أو بناءً على مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم IFRS16، مع استخدام معدل الاقتراض الإضافي عند تاريخ التطبيق للمعيار.

- قدم المعيار أيضاً في هذه الطريقة إمكانية تطبيق معدل خصم واحد لمجموعة من عقود إيجار تكون ذات خصائص متشابهة (نفس المؤجر، المدة... الخ)، وعليه تظهر طريقة الأثر الرجعي الجزئي أنها أكثر بساطة وأقل تكلفة.

الشكل رقم (08): طريقة الأثر الرجعي الجزئي



المصدر: من إعداد الباحثة.

2.4.1- تطبيق عقود الإيجار بالأساليب المتاحة:

تمت الإشارة سابقاً وبصورة مختصرة للشركة محلّ الدراسة، وهي شركة Mars Logistique إحدى الشركات التي تعمل في مجال النقل اللوجستيكي (البرّي، البحري، الجوي)، وقد ذكرنا أنّها تعتمد في نشاطها على استئجار المستودعات الكبيرة لإعادة استئجارها لزيائنها لاحقاً. عليه سيتمّ عرض عقود إيجار الشركة محلّ الدراسة في الجدول الموالي، مع ذكر طبيعة الأصل مبلغ الإيجار، مدّة عقد الإيجار (تاريخ بداية العقد وتاريخ نهايته)، والجدير بالذكر أنّه تمّ اختيار ثلاث حالات لعقود الإيجار التشغيلية لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" عليها.

الجدول رقم (25): بيان بعض عقود الإيجار المُبرمة من قبل شركة Mars Logistique

الحالات	طبيعة الأصل	بداية العقد	نهاية العقد	المدة	مبلغ الإيجار الشهري (دج)	مبلغ الإيجار السنوي (دج)	مبلغ الإيجار الكلي (دج)
الحالة ① عقد مدته 05 سنوات	مستودع للتخزين	01/06/2022	14/06/2027	05 سنوات	5.000.000,00	60.000.000,00	300.000.000,00
الحالة ② محفظة عقود	مستودع للتخزين 4	14/04/2022	31/12/2023	سنة و 8 أشهر	1.430.000,00	17.160.000,00	28.600.000,00
	مستودع للتخزين 5	14/04/2022	31/12/2023	سنة و 8 أشهر	1.430.000,00	17.160.000,00	28.600.000,00
	مستودع للتخزين 6	14/04/2022	31/12/2023	سنة و 8 أشهر	1.430.000,00	17.160.000,00	28.600.000,00
	مستودع للتخزين 7	14/04/2022	31/12/2023	سنة و 8 أشهر	1.430.000,00	17.160.000,00	28.600.000,00
الحالة ③ عقد مدته 03 سنوات	مستودع للتخزين	18/12/2021	17/12/2024	03 سنوات	3.500.000,00	42.000.000,00	126.000.000,00
/	مستودع للتخزين	01/11/2021	14/11/2024	03 سنوات	2.500.000,00	30.000.000,00	90.000.000,00
/	مستودع للتخزين	01/10/2023	01/10/2026	03 سنوات	2.000.000,00	24.000.000,00	72.000.000,00
/	مستودع للتخزين	01/04/2022	01/04/2025	03 سنوات	1.300.000,00	15.600.000,00	48.800.000,00
/	مستودع للتخزين	01/06/2022	19/06/2023	01 سنة	1.700.000,00	20.400.000,00	20.400.000,00
/	مستودع للتخزين	01/04/2022	14/04/2023	01 سنة	1.430.000,00	17.160.000,00	17.160.000,00
/	مستودع للتخزين	01/04/2022	14/04/2023	01 سنة	1.430.000,00	17.160.000,00	17.160.000,00
/	مستودع للتخزين	01/04/2022	14/04/2023	01 سنة	1.430.000,00	17.160.000,00	17.160.000,00

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المقدمة من الشركة.

الحالة ①: "عقد إيجار مدته 05 سنوات"

شركة Mars Logistique أبرمت عقد إيجار تشغيلي خاص بمستودع للتخزين لمدة 05 سنوات مع تكاليف مباشرة تتعلق بالعقد مبلغها: 15.000.000,00 دج (تكاليف العقد هي 05% من إجمالي عقد الإيجار).

الحالة ②: "محفظة عقود"

أجاز المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" باستخدام معدّل خصم واحد على محفظة عقود إيجار ذات خصائص متشابهة بصورة معقولة، ومنه الحالة ② الشركة أبرمت أربعة عقود إيجار تشغيلية متشابهة (أكثر من سنة)، وباستعمال الوسائل العمليّة التي جاء بها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، فإنّ هذه العقود تفي بشروط محفظة عقود إيجار التي لها خصائص متشابهة (أربعة عقود إيجار تشغيلية مبرمة مع نفس المؤجر، نفس طبيعة الأصل، المكان، المدّة، ومبلغ الإيجار).

الحالة ③: "عقد إيجار مدته 03 سنوات"

الشركة محلّ الدراسة Mars Logistique أبرمت عقد إيجار تشغيلي خاص بمستودع للتخزين لمدة 03 سنوات، مع تكاليف مباشرة تتعلّق بالعقد مبلغها: 6.300.000,00 د.ج.

الحالات الثلاث السابقة هي عقود إيجار تشغيلية بموجب ن.م.م والمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS17، لكن بموجب جديد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم IFRS16 هي عقود إيجار تمويلية لا بدّ من ظهورها كموجودات والتزامات في ميزانية الشركة، وعليه لتطبيق اختيارات التحوّل للحالات الثلاثة السابقة الذكر، والوصول إلى أثر تطبيق المعيار IFRS16 على القوائم المالية والوضعية المالية للشركة Mars Logistique، تمّ الاعتماد على مجموعة من الافتراضات تتمثّل في:

- تفي جميع عقود إيجار الشركة بتعريف عقد الإيجار بموجب المعيارين الدوليين IAS17 (ن.م.م) و IFRS16.
- تلبي بعض عقود إيجار الشركة إعفاءات الإيجار منخفضة القيمة أو قصيرة الأجل بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 وقد تم حذفها عند التحوّل.
- تمّ تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 اعتباراً من 01 جانفي 2023.
- تستخدم الشركة نموذج التكلفة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 لاستهلاك الأصل حقّ الاستخدام.
- تمّ استعمال نفس معدّل الخصم وهو معدّل الاقتراض الإضافي على عقود الإيجار.

1.2.4.1- طريقة الأثر الرجعي الكامل:

♦ تحديد إلزام عقد الإيجار:

يتمّ قياس إلزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات عقد الإيجار التي يتعين دفعها على مدى عقد الإيجار، ويتمّ خصمه باستخدام معدّل الفائدة المدرج في عقد الإيجار (في الجانب التطبيقي للدراسة تمّ استخدام معدّل الاقتراض الإضافي لأنّه من الصّعب تحديد سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار).

يتمثل **معدّل الاقتراض الإضافي** في: معدّل الفائدة الذي سيدفعه المستأجر ليقترض الأموال اللازمة للحصول على أصل ما بقيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة بشروط وأحكام مماثلة (شروط عقد الإيجار).

تمّ تحديد **معدّل الاقتراض الإضافي في الدراسة كما يلي:**

* التّوجه إلى مؤسسة مالية (البنك) لمعرفة معدّل الفائدة الذي يجب على المستأجر دفعه للحصول على قرض بقيمة عقد الإيجار وبدفعات مماثلة لدفعات الإيجار ومدّته.

ومنه **معدّل الاقتراض الإضافي المتحصل عليه هو: 5,5% (الملحق رقم 10)**

لقد واجهت عملية تحديد معدّل الاقتراض الإضافي للمستأجر عدة انتقادات من قبل الباحثين لأنها في الواقع العملي لا تتمثل بصورة صادقة طريقة تمويل (قرض) بمدة ودفعات حقيقية، وإنما بمدة عقد الإيجار ودفعاته، وعليه هي تتمثل معدّل فائدة خاصّ بالمستأجر.

♦ **تحديد قيمة حقّ استخدام الأصل:**

يتمّ تحديد قيمة حقّ استخدام الأصل بالتزام الأصل المحسوب سابقاً زائد:

1/- أيّ دفعات إيجار مقدّمة مسبقاً.

1/- أيّ تكاليف مباشرة متعلّقة بالأصل (في دراسة الحالة يتمثل مبلغ التكاليف المباشرة المتعلّقة بالأصل في تكاليف تسجيل العقد وهي تمثل 05% من المبلغ الإجمالي لعقد الإيجار).

الحالة ①: "عقد إيجار مدته 05 سنوات"

عند الاطلاع على عقد الإيجار الخاص بالحالة الأولى، ومن بين الشروط مقابل الإيجار، كان على الشركة المستأجرة تقديم تسبيق لبدل الإيجار لمدة 06 أشهر الأولى، أمّا باقي مقابل الإيجار فيتم تسديده مع بداية كل سنة أشهر من مدّة الإيجار، وعليه سوف يتم حساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار بمعدّل سداسي:

♦ **القيمة الحالية لدفعات الإيجار في بداية المدّة:**

$$V.A = A(1+t) \left(\frac{1-(1+t)^{-n}}{t} \right)$$

$V.A$: القيمة الحالية.

A : قيمة الدفعة السداسية.

t : معدّل الاقتراض الإضافي (معدّل سداسي).

n : عدد الدفعات السداسية.

$$V.A = 30.000.000 \times (1 + 0,0275) \left(\frac{1 - (1 + 0,0275)^{-10}}{0,0275} \right)$$

$$V.A = 266.330.348,00$$

الجدول رقم (26): جدول الفائدة والتزامات العقد والتغيرات التي تمت عليه خلال فترة تطبيق المعيار

التاريخ	الدفعة	الفائدة	الإلتزام المسدد	الرصيد غير المسدد
2022/06/15	0	0	0	266.330.348,00
2022/06/15	30.000.000,00 دج	0	30.000.000,00	236.330.348,00
2022/12/31	30.000.000,00 دج	6.499.085,00	23.500.915,00	212.829.433,00
2023/06/15	30.000.000,00 دج	5.852.809,00	24.147.191,00	188.682.242,00
2023/12/31	30.000.000,00 دج	5.188.762,00	24.811.238,00	163.871.004,00
2024/06/15	30.000.000,00 دج	4.506.453,00	25.493.547,00	138.377.456,00
2024/12/31	30.000.000,00 دج	3.805.380,00	26.194.620,00	112.182.836,00
2025/06/15	30.000.000,00 دج	3.085.028,00	26.914.972,00	85.267.864,00
2025/12/31	30.000.000,00 دج	2.344.866,00	27.655.134,00	57.612.730,00
2026/06/15	30.000.000,00 دج	1.584.350,00	28.415.650,00	29.197.081,00
2026/12/31	30.000.000,00 دج	802.920,00	29.197.081,00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

أما حقّ استخدام الأصل = القيمة الحالية لدفعات الإيجار في بداية المدّة (متضمن الدفعة الأولى المسددة مسبقاً) + تكاليف العقد.

$$\text{حقّ استخدام الأصل} = 266.330.348,00 + 15.000.000,00$$

$$\text{حقّ استخدام الأصل} = 281.330.348,00$$

الجدول رقم (27): جدول استهلاك حقّ استخدام الأصل

السنوات	حقّ استخدام الأصل	الاهتلاك السنوي	القيمة المحاسبية الصافية
2022/12/31	281.330.348,00	28.133.035,00	253.197.313,00
2023/12/31	253.197.313,00	56.266.070,00	196.931.243,00
2024/12/31	196.931.243,00	56.266.070,00	140.665.174,00
2025/12/31	140.665.174,00	56.266.070,00	84.399.104,00
2026/12/31	84.399.104,00	56.266.070,00	28.133.035,00
2027/12/31	28.133.035,00	28.133.035,00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

قسط الاهتلاك السنوي لحقّ استخدام الأصل = قيمة حقّ استخدام الأصل / مدّة عقد الإيجار.

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي لحقّ استخدام الأصل} = 281.330.348,00 / 5$$

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي لحقّ استخدام الأصل} = 56.266.070,00 \text{ دج}$$

قسط الاهتلاك لمدة 06 أشهر لحق استخدام الأصل = 28.133.035,00 دج

الجدول رقم (28): الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار

السنوات	قسط الاهتلاك	الإلتزام المسدد	الفارق الضريبي	الأثر الضريبي 26%
2022	28.133.035,00	23.500.915,00	(4.632.120,00)	(1.204.351,00)
2023	56.266.070,00	48.958.429,00	(7.307.641,00)	(1.899.986,00)
2024	56.266.070,00	51.688.167,00	(4.577.903,00)	(1.190.255,00)
2025	56.266.070,00	54.570.106,00	(1.695.964,00)	(444.950,00)
2026	56.266.070,00	57.612.730,00	1.346.660,00	350.132,00
2027	28.133.035,00	00	(28.133.035,00)	(7.314.589,00)
المجموع	/	/	(45.000.000,00)	(11.700.000,00)

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (29): أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي

التاريخ	عناصر المركز المالي (الميزانية)	طريقة الأثر الرجعي الكامل
2022/06/15	حقّ استخدام الأصل	281.330.348,00
	التزام الإيجار	(266.330.348,00)
2022/12/31	حقّ استخدام الأصل	253.197.313,00
	التزام الإيجار	(212.829.433,00)
2023/01/01	حقّ استخدام الأصل	253.197.313,00
	التزام الإيجار	(212.829.433,00)
	تعديل الأموال الخاصة في: 2023/01/01	(29.872.232,00)
2023/12/31	إلتزام ضريبي مؤجلّ	(10.495.648,00)
	حقّ استخدام الأصل (بالصافي بعد الاهتلاك)	196.931.243,00
	التزام الإيجار	(163.871.004,00)
	تعديل الأموال الخاصة في: 2023/01/01	(29.872.232,00)
	التزام ضريبي مؤجلّ	(8.595.662,00)

المصدر: من إعداد الباحثة.

2.2.4.1- طريقة الأثر الرجعي الجزئي:

♦ تحديد إلتزام عقد الإيجار:

يتم قياس إلتزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية، ويتم الخصم باستخدام معدّل الاقتراض الإضافي، وعليه في نهاية 2022/12/31 تكون الشركة قد دفعت دفعتان من بدل الإيجار للشركة المؤجرة، ومنه سيتم حساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية لـ 08 دفعات كالتالي:

القيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية (بداية المدّة):

$$V.A = 30.000.000 \times (1 + 0,0275) \left(\frac{1 - (1 + 0,0275)^{-8}}{0,0275} \right)$$

$$V.A = 218.682.242,00$$

ومنه: القيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية = 188.682.242,00 دج.

♦ في حالة الطريقة المبسطة:

التزام عقد الإيجار = حقّ استخدام الأصل.
ويتم أيضاً اهتلاك حقّ استخدام الأصل على المدّة المتبقية للعقد وهي: 4 سنوات.
بالتالي: حقّ استخدام الأصل = 188.682.242,00 دج.

الجدول رقم (30): جدول الفائدة والتزامات العقد والتغيرات التي تمت عليه خلال فترة تطبيق المعيار

التاريخ	الدفعة	الفائدة	الإلتزام المسدد	الرصيد غير المسدد
2023/01/01	/	/	/	218.682.242,00
2023/06/15	30.000.000,00 دج	00	30.000.000,00	188.682.242,00
2023/12/31	30.000.000,00 دج	5.188.762,00	24.811.238,00	163.871.004,00
2024/06/15	30.000.000,00 دج	4.506.453,00	25.493.547,00	138.377.456,00
2024/12/31	30.000.000,00 دج	3.805.380,00	26.194.620,00	112.182.836,00
2025/06/15	30.000.000,00 دج	3.085.028,00	26.914.972,00	85.267.864,00
2025/12/31	30.000.000,00 دج	2.344.866,00	27.655.134,00	57.612.730,00
2026/06/15	30.000.000,00 دج	1.584.350,00	28.415.650,00	29.197.081,00
2026/12/31	30.000.000,00 دج	802.920,00	29.197.081,00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (31): جدول استهلاك حق استخدام الأصل

القيمة المحاسبية الصافية	الاهتلاك السنوي	حق استخدام الأصل	السنوات
165.096.961,00	23.585.281,00	188.682.242,00	2023/12/31
117.926.401,00	47.170.560,00	165.096.961,00	2024/12/31
70.755.841,00	47.170.560,00	117.926.401,00	2025/12/31
23.585.281,00	47.170.560,00	70.755.841,00	2026/12/31
00	23.585.281,00	23.585.281,00	2027/12/31

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (32): الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار

السنوات	قسط الاهتلاك	الإلتزام المسدد	الفارق الضريبي	الأثر الضريبي 26%
2023	23.585.281,00	24.811.238,00	1.225.957,00	318.749,00
2024	47.170.560,00	51.688.167,00	4.517.607,00	1.174.578,00
2025	47.170.560,00	54.570.105,00	7.399.545,00	1.923.882,00
2026	47.170.560,00	57.612.730,00	10.442.170,00	2.714.965,00
2027	23.585.281,00	00	(23.585.281,00)	(6.132.173,00)
المجموع	/	/	00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (33): أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي

التاريخ	عناصر المركز المالي (الميزانية)	طريقة الأثر الرجعي الجزئي (المبسطة)
2022/12/31	حق استخدام الأصل	/
	التزام الإيجار	/
2023/06/15	حق استخدام الأصل	188.682.242,00
	التزام الإيجار	(188.682.242,00)
2023/12/31	حق استخدام الأصل (بالصافي بعد الاهتلاك)	165.096.961,00
	التزام الإيجار	(163.871.004,00)

المصدر: من إعداد الباحثة.

♦ في حالة تقييم حق استخدام الأصل:

أما في حالة تقييم حق استخدام الأصل كما لو كان المعيار مطبقاً من بداية العقد (بالقيمة الحالية لمدفوعات العقد المتبقية + الدفعات المقدّمة مسبقاً + أي مصاريف أخرى مباشرة) - استهلاك الأصل بطريقة القسط الثابت على مدار عمره 05 سنوات للوصول إلى القيمة في تاريخ: 2023/01/01. فإن: حق استخدام الأصل عند تاريخ أول تطبيق = القيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية + الدفعات المقدّمة سابقاً + تكاليف العقد.

$$\text{حق استخدام الأصل} = 15.000.000,00 + 60.000.000,00 + 218.682.242,00$$

$$\text{حق استخدام الأصل} = 293.682.242,00 \text{ د.ج.}$$

أما القيمة المحاسبية الصافية للأصل عند أول تطبيق = حق استخدام الأصل - الاهتلاكات المتراكمة (لمدة 01 سنة).

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي} = \text{حق استخدام الأصل} / \text{مدة العقد.}$$

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي} = 58.736.448,00 = 293.682.242,00 / 5$$

$$\text{قسط الاهتلاك لمدة 01 سنة} = 58.736.448,00$$

$$\text{القيمة المحاسبية الصافية لحق استخدام الأصل} =$$

$$234.945.794,00 = 58.736.448,00 - 293.682.242,00$$

الجدول رقم (34): جدول استهلاك حق استخدام الأصل

السنوات	حق استخدام الأصل	الاهتلاك السنوي	القيمة المحاسبية الصافية
2023/12/31	234.945.794,00	29.368.224,00	205.577.570,00
2024/12/31	205.577.570,00	58.736.449,00	146.841.121,00
2025/12/31	146.841.121,00	58.736.449,00	88.104.672,00
2026/12/31	88.104.672,00	58.736.449,00	29.368.223,00
2027/12/31	29.368.223,00	29.368.223,00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (35): الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار

السنوات	قسط الاهتلاك	الالتزام المسدد	الفارق الضريبي	الأثر الضريبي 26%
2023	29.368.224,00	24.811.238,00	(4.556.968,00)	(1.184.816,00)
2024	58.736.449,00	51.688.167,00	(7.048.282,00)	(1.832.553,00)
2025	58.736.449,00	54.570.106,00	(4.166.343,00)	(1.083.249,00)
2026	58.736.449,00	57.612.730,00	(1.123.719,00)	(292.167,00)
2027	29.368.224,00	00	(29.368.224,00)	(7.635.738,00)
المجموع	/	/	(46.263.554,00)	(12.028.523,00)

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (36): أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي

التاريخ	عناصر المركز المالي (الميزانية)	طريقة الأثر الرجعي الجزئي
2022/12/31	حقّ استخدام الأصل	/
	التزام الإيجار	/
2023/06/15	حقّ استخدام الأصل	234.945.794,00
	التزام الإيجار	(188.682.242,00)
	تعديل الأموال الخاصة في: 2023/01/01	(34.235.029,00)
2023/12/31	التزام ضريبي مؤجل	(12.028.523,00)
	حقّ استخدام الأصل (بعد الاهتلاك)	205.577.570,00
	التزام الإيجار	(163.871.004,00)
	تعديل الأموال الخاصة في: 2023/01/01	(34.235.029,00)
	التزام ضريبي مؤجل	(10.843.707,00)

المصدر: من إعداد الباحثة.

الحالة ②: "محفظة عقود"

عند الاطلاع على عقد الإيجار الخاص بالحالة الثانية وهي محفظة العقود، تمّ افتراض أن دفع مقابل الإيجار يكون نهاية كل شهر، وتمتد مدة العقد (محفظة العقود) على مدة 20 شهراً، وعليه:

3.2.4.1- في حالة طريقة الأثر الرجعي الكامل:

♦ القيمة الحالية لدفعات الإيجار في نهاية المدة:

$$V.A = A \left(\frac{1 - (1+t)^{-n}}{t} \right)$$

A: قيمة الدفع شهرياً.

t: معدّل الاقتراض الإضافي الشهري.

n: عدد الدفّعات الشهرية.

$$V.A = 5.720.000 \left(\frac{1 - (1 + 0,0045)^{-20}}{0,0045} \right)$$

$$V.A = 109.074.775,00$$

الجدول رقم (37): جدول الفائدة والتزامات العقد والتغيرات التي تمت عليه خلال فترة تطبيق المعيار

التاريخ	الدفعة	الفائدة	الإلتزام المسدد	الرصيد غير المسدد
ماي 2022	0	0	0	109.074.775,00
نهاية ماي 2022	5.720.000,00	499.926,00	5.220.074,00	103.854.701,00
نهاية جوان 2022	5.720.000,00	476.000,00	5.244.000,00	98.610.701,00
نهاية جويلية 2022	5.720.000,00	451.966,00	5.268.034,00	93.342.667,00
نهاية أوت 2022	5.720.000,00	427.821,00	5.292.179,00	88.050.488,00
نهاية سبتمبر 2022	5.720.000,00	403.565,00	5.316.435,00	82.734.053,00
نهاية أكتوبر 2022	5.720.000,00	379.198,00	5.340.802,00	77.393.251,00
نهاية نوفمبر 2022	5.720.000,00	354.719,00	5.365.281,00	72.027.970,00
نهاية ديسمبر 2022	5.720.000,00	330.128,00	5.389.872,00	66.638.098,00
نهاية جانفي 2023	5.720.000,00	305.425,00	5.414.575,00	61.223.523,00
نهاية فيفري 2023	5.720.000,00	280.608,00	5.439.392,00	55.784.131,00
نهاية مارس 2023	5.720.000,00	255.677,00	5.464.323,00	50.319.808,00
نهاية أبريل 2023	5.720.000,00	230.632,00	5.489.368,00	44.830.440,00
نهاية ماي 2023	5.720.000,00	205.473,00	5.514.527,00	39.315.913,00
نهاية جوان 2023	5.720.000,00	180.198,00	5.539.802,00	33.776.111,00
نهاية جويلية 2023	5.720.000,00	154.807,00	5.565.193,00	28.210.918,00
نهاية أوت 2023	5.720.000,00	129.000,00	5.590.700,00	22.620.218,00
نهاية سبتمبر 2023	5.720.000,00	103.676,00	5.616.324,00	17.003.894,00
نهاية أكتوبر 2023	5.720.000,00	77.935,00	5.642.065,00	11.361.829,00
نهاية نوفمبر 2023	5.720.000,00	52.075,00	5.667.925,00	5.693.904,00
نهاية ديسمبر 2023	5.720.000,00	26.097,00	5.693.904,00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

أما حقّ استخدام الأصل = القيمة الحالية لدفعات الإيجار + تكاليف العقد.

حقّ استخدام الأصل = 5.720.000,00 + 109.074.775,00

حقّ استخدام الأصل = 114.794.775,00 دج.

الجدول رقم (38): جدول استهلاك حقّ استخدام الأصل

السنوات	حقّ استخدام الأصل	الاستهلاك السنوي	القيمة المحاسبية الصافية
2022/12/31	114.794.775,00	45.917.910,00	68.876.865,00
2023/12/31	68.876.865,00	68.876.865,00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

قسط الاستهلاك السنوي لحقّ استخدام الأصل = قيمة حقّ استخدام الأصل / مدّة عقد الإيجار.

قسط الاستهلاك السنوي = 68.876.865,00 دج

قسط الاستهلاك لمدة 08 أشهر = 45.917.910,00 دج

الجدول رقم (39): الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار

السنوات	قسط الاستهلاك	الالتزام المسدد	الفارق الضريبي	الأثر الضريبي 26%
2022	45.917.910,00	42.436.677,00	(3.481.233,00)	(905.120,58)
2023	68.876.865,00	66.638.098,00	(2.238.767,00)	(582.079,42)
المجموع	/	/	(5.720.000,00)	(1.487.200,00)

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (40): أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي

التاريخ	عناصر المركز المالي (الميزانية)	طريقة الأثر الرجعي الكامل
2022/05/01	حقّ استخدام الأصل	114.794.775,00
	التزام الإيجار	(109.074.775,00)
2022/12/31	حقّ استخدام الأصل	68.876.865,00
	التزام الإيجار	(66.638.098,00)
2023/01/01	حقّ استخدام الأصل	68.876.865,00
	التزام الإيجار	(66.638.098,00)
	تعديل الأموال الخاصة في: 2023/01/01	(1.656.688,00)
2023/12/31	التزام ضريبي مؤجلّ	(582.079,00)
	حقّ استخدام الأصل (بعد الاستهلاك)	00
	التزام الإيجار	00
	تعديل الأموال الخاصة في: 2023/01/01	00
	التزام ضريبي مؤجلّ	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

4.2.4.1- في حالة طريقة الأثر الرجعي الجزئي:

تحديد التزام عقد الإيجار وهو القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية، ومنه في نهاية 2022/12/31 تكون الشركة قد دفعت 08 دفعات إيجار شهرية من بدل الإيجار للشركة المؤجرة، وعليه يتم حساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية لـ 12 دفعة شهرية كالتالي:

القيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية (نهاية المدّة):

$$V.A = 5.720.000 \left(\frac{1 - (1 + 0,0045)^{-12}}{0,0045} \right)$$

$$V.A = 66.638.097,00$$

♦ في حالة الطريقة المبسطة:

التزام عقد الإيجار = حقّ استخدام الأصل.

ويتم أيضا اهتلاك حقّ استخدام الأصل على المدّة المتبقية للعقد وهي: 12 شهرا.

الجدول رقم (41): جدول الفائدة والتزامات العقد والتغيرات التي تمت عليه خلال فترة تطبيق المعيار

التاريخ	الدفعة	الفائدة	الإلتزام المسدد	الرصيد غير المسدد
جانفي 2023	0	0	0	66.638.097,00
نهاية جانفي 2023	5.720.000,00	305.425,00	5.414.575,00	61.223.523,00
نهاية فيفري 2023	5.720.000,00	280.608,00	5.439.392,00	55.784.131,00
نهاية مارس 2023	5.720.000,00	255.677,00	5.464.323,00	50.319.808,00
نهاية أبريل 2023	5.720.000,00	230.632,00	5.489.368,00	44.830.440,00
نهاية ماي 2023	5.720.000,00	205.473,00	5.514.527,00	39.315.913,00
نهاية جوان 2023	5.720.000,00	180.198,00	5.539.802,00	33.776.111,00
نهاية جويلية 2023	5.720.000,00	154.807,00	5.565.193,00	28.210.918,00
نهاية أوت 2023	5.720.000,00	129.000,00	5.590.700,00	22.620.218,00
نهاية سبتمبر 2023	5.720.000,00	103.676,00	5.616.324,00	17.003.894,00
نهاية أكتوبر 2023	5.720.000,00	77.935,00	5.642.065,00	11.361.829,00
نهاية نوفمبر 2023	5.720.000,00	52.075,00	5.667.925,00	5.693.904,00
نهاية ديسمبر 2023	5.720.000,00	26.097,00	5.693.904,00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (42): جدول استهلاك حقّ استخدام الأصل

السنوات	حقّ استخدام الأصل	الاهتلاك السنوي	القيمة المحاسبية الصافية
2023/12/31	66.638.097,00	66.638.097,00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (43): الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار

السنوات	قسط الاهتلاك	الالتزام المسدد	الفارق الضريبي	الأثر الضريبي 26%
2023	66.638.097,00	66.638.097,00	00	00
المجموع	/	/	00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (44): أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي

التاريخ	عناصر المركز المالي (الميزانية)	طريقة الأثر الرّجعي الجزئي (المبسطة)
2022/12/31	حقّ استخدام الأصل	/
	التزام الإيجار	/
2023/01/01	حقّ استخدام الأصل	66.638.097,00
	التزام الإيجار	(66.638.097,00)
2023/12/31	حقّ استخدام الأصل (بالصافي بعد الاهتلاك)	00
	التزام الإيجار	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

♦ في حالة تقييم حقّ استخدام الأصل:

أمّا في حالة تقييم حقّ استخدام الأصل كما لو كان المعيار مطبقاً من بداية العقد (بالقيمة الحالية لمدفوعات العقد المتبقية + الدفوعات المقدمة مسبقاً + أي مصاريف أخرى مباشرة) - استهلاك الأصل بطريقة القسط الثابت على مدار عمره 01 سنة و 08 أشهر للوصول إلى القيمة في تاريخ: 2023/01/01. فإنّ: حقّ استخدام الأصل عند تاريخ أول تطبيق = القيمة الحالية لدفوعات الإيجار المتبقية + الدفوعات المقدّمة سابقاً + تكاليف العقد.

$$\text{حقّ استخدام الأصل} = 66.638.097,00 + 45.760.000,00 + 5.720.000,00$$

$$\text{حقّ استخدام الأصل} = 118.118.097,00 \text{ دج.}$$

أمّا القيمة المحاسبية الصافية للأصل عند أول تطبيق = حقّ استخدام الأصل - الاهتلاكات المتراكمة (لمدة 08 أشهر).

قسط الاهتلاك السنوي = 70.870.858,00 دج

قسط الاهتلاك لمدة 08 أشهر = 47.247.239,00 دج

القيمة المحاسبية الصافية لحق استخدام الأصل =

70.870.858,00 دج = 47.247.239,00 - 118.118.097,00

الجدول رقم (45): جدول استهلاك حق استخدام الأصل

السنوات	حق استخدام الأصل	الاهتلاك السنوي	القيمة المحاسبية الصافية
2022/12/31	118.118.097,00	47.247.239,00	70.870.858,00
2023/12/31	70.870.858,00	70.870.858,00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (46): الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار

السنوات	قسط الاهتلاك	الالتزام المسدد	الفارق الضريبي	الأثر الضريبي %26
2023	70.870.858,00	66.638.097,00	(4.232.761,00)	(1.100.518,00)
المجموع	/	/	(4.232.761,00)	(1.100.518,00)

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (47): أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي

التاريخ	عناصر المركز المالي (الميزانية)	طريقة الأثر الرجعي الجزئي (المبسطة)
2022/12/31	حق استخدام الأصل	/
	التزام الإيجار	/
2023/01/01	حق استخدام الأصل	70.870.858,00
	التزام الإيجار	(66.638.097,00)
	تعديل الأموال الخاصة في: 2023/01/01	(3.132.243,00)
2023/12/31	التزام ضريبي مؤجل	(1.100.518,00)
	حق استخدام الأصل (بالصافي بعد الاهتلاك)	00
	التزام الإيجار	00
	تعديل الأموال الخاصة في: 2023/01/01	00
	التزام ضريبي مؤجل	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

الحالة ③: "عقد إيجار مدته 03 سنوات"

عند الاطلاع على عقد الإيجار الخاص بالحالة الثالثة، ومن بين شروط مقابل الإيجار، تم افتراض أن الشركة المستأجرة تدفع مقابل الإيجار نهاية كل سنة تأجيرية، وبداية العقد في: 2022/01/01 وعليه سوف يتم حساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار بمعدل سنوي.

5.2.4.1- في حالة طريقة الأثر الرجعي الكامل:

♦ القيمة الحالية لدفعات الإيجار في نهاية المدّة:

$$V.A = A \left(\frac{1 - (1 + t)^{-n}}{t} \right)$$

$V.A$: القيمة الحالية.

A : قيمة الدفعة السنوية.

t : معدّل الاقتراض الإضافي (سنوي).

n : عدد الدّفعات السنوية.

$$V.A = 42.000.000 \times \left(\frac{1 - (1 + 0,055)^{-3}}{0,055} \right)$$

$$V.A = 113.313.202,00$$

الجدول رقم (48): جدول الفائدة والتزامات العقد والتغيرات التي تمت عليه خلال فترة تطبيق المعيار

التاريخ	الدّفعة	الفائدة	الإلتزام المسدد	الرصيد غير المسدد
2022/01/01	0	0	0	113.313.202,00
2022/12/31	42.000.000,00 دج	6.232.226,00	35.767.774,00	77.545.428,00
2023/12/31	42.000.000,00 دج	4.264.999,00	37.735.001,00	39.810.427,00
2024/12/31	42.000.000,00 دج	2.189.573,00	39.810.427,00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

أما حقّ استخدام الأصل = القيمة الحالية لدفعات الإيجار في نهاية المدّة + تكاليف العقد (وهي 05% من قيمة عقد الإيجار).

$$\text{حقّ استخدام الأصل} = 6.300.000,00 + 113.313.202,00$$

$$\text{حقّ استخدام الأصل} = 119.613.202,00$$

الجدول رقم (49): جدول استهلاك حق استخدام الأصل

السنوات	حق استخدام الأصل	الاهتلاك السنوي	القيمة المحاسبية الصافية
2022/12/31	119.613.202,00	39.871.067,00	79.742.135,00
2023/12/31	79.742.135,00	39.871.067,00	39.871.067,00
2024/12/31	39.871.067,00	39.871.067,00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

قسط الاهتلاك السنوي لحق استخدام الأصل = قيمة حق استخدام الأصل / مدة عقد الإيجار.

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي} = 39.871.067,00 = 3/119.613.202,00$$

الجدول رقم (50): الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار

السنوات	قسط الاهتلاك	الالتزام المسدد	الفارق الضريبي	الأثر الضريبي 26%
2022	39.871.067,00	35.767.774,00	(4.103.293,00)	(1.006.856,00)
2023	39.871.067,00	37.735.001,00	(2.136.066,00)	(555.377,00)
2024	39.871.067,00	39.810.427,00	(60.640,00)	(15.766,00)
المجموع	/	/	(6.300.000,00)	(1.578.000,00)

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (51): أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي

التاريخ	عناصر المركز المالي (الميزانية)	طريقة الأثر الرجعي الكامل
2022/01/01	حق استخدام الأصل	119.613.202,00
	التزام الإيجار	(113.313.202,00)
2022/12/31	حق استخدام الأصل	79.742.135,00
	التزام الإيجار	(77.545.428,00)
2023/01/01	حق استخدام الأصل	79.742.135,00
	التزام الإيجار	(77.545.428,00)
	تعديل الأموال الخاصة في: 2023/01/01	(1.625.857,00)
2023/12/31	التزام ضريبي مؤجل	(571.143,00)
	حق استخدام الأصل (بالصافي بعد الاهتلاك)	39.871.067,00
	التزام الإيجار	(39.810.427,00)
	تعديل الأموال الخاصة في: 2023/01/01	(1.625.857,00)
	التزام ضريبي مؤجل	(15.766,00)

المصدر: من إعداد الباحثة.

6.2.4.1- طريقة الأثر الرجعي الجزئي:

يتمّ قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية، ويتمّ الخصم باستخدام معدل الاقتراض الإضافي، وعليه في نهاية 2022/12/31 تكون الشركة قد دفعت دفعة واحدة بدل الإيجار للشركة المؤجرة، ومنه سيتمّ حساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية وهي دفعتان كالتالي:

$$V.A = 42.000.000,00 \times \left(\frac{1 - (1 + 0,055)^{-2}}{0,055} \right)$$

$$V.A = 77.545.428,00$$

وعليه: القيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية = 77.545.428,00 دج.

♦ في حالة الطريقة المبسطة:

التزام عقد الإيجار = حقّ استخدام الأصل.

ويتمّ أيضا اهتلاك حقّ استخدام الأصل على المدّة المتبقية للعقد وهي: سنتان.

بالتالي: حق استخدام الأصل = 77.545.428,00 دج.

الجدول رقم (52): جدول الفائدة والتزامات العقد والتغيرات التي تمت عليه خلال فترة تطبيق المعيار

التاريخ	الدفعة	الفائدة	الإلتزام المسدد	الرصيد غير المسدد
2023/01/01	/	00	00	77.545.428,00
2023/12/31	دج 42.000.000,00	4.264.999,00	37.735.001,00	39.810.427,00
2024/12/31	دج 42.000.000,00	2.189.573,00	39.810.427,00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (53): جدول استهلاك حقّ استخدام الأصل

السنوات	حقّ استخدام الأصل	الاهتلاك السنوي	القيمة المحاسبية الصافية
2023/12/31	77.545.428,00	38.772.714,00	38.772.714,00
2024/12/31	38.772.714,00	38.772.714,00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (54): الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار

السنوات	قسط الاهتلاك	الالتزام المسدد	الفارق الضريبي	الأثر الضريبي 26%
2023	38.772.714,00	37.735.001,00	(1.037.713,00)	(269.805,00)
2024	38.772.714,00	39.810.427,00	1.037.713,00	269.805,00
المجموع	/	/	00	00

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (55): أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي

التاريخ	عناصر المركز المالي (الميزانية)	طريقة الأثر الرجعي الجزئي (المبسطة)
2022/12/31	حقّ استخدام الأصل	/
	التزام الإيجار	/
2023/01/01	حقّ استخدام الأصل	77.545.428,00
	التزام الإيجار	(77.545.428,00)
2023/12/31	حقّ استخدام الأصل (بالصافي بعد الاهتلاك)	38.772.714,00
	التزام الإيجار	(39.810.427,00)

المصدر: من إعداد الباحثة.

♦ في حالة تقييم حقّ استخدام الأصل:

أمّا في حالة تقييم حقّ استخدام الأصل كما لو كان المعيار مطبقاً من بداية العقد (بالقيمة الحالية لمدفوعات العقد المتبقية + الدفوعات المقدمة مسبقاً + أي مصاريف أخرى مباشرة) - استهلاك الأصل بطريقة القسط الثابت على مدار عمره 03 سنوات للوصول إلى القيمة في تاريخ: 2023/01/01.

فإن: حقّ استخدام الأصل عند تاريخ أول تطبيق = القيمة الحالية لدفوعات الإيجار المتبقية + الدفوعات المقدّمة سابقاً + تكاليف العقد (05% من قيمة العقد).

$$\text{حقّ استخدام الأصل} = 6.300.000,00 + 42.000.000,00 + 77.545.428,00$$

$$\text{حقّ استخدام الأصل} = 125.845.428,00 \text{ دج.}$$

أمّا القيمة المحاسبية الصافية للأصل عند أول تطبيق = حقّ استخدام الأصل - الاهتلاكات المتراكمة (لمدة 01 سنة).

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي} = 41.948.476,00 \text{ دج}$$

$$\text{القيمة المحاسبية الصافية لحقّ استخدام الأصل} = 83.896.952,00 \text{ دج}$$

الجدول رقم (56): جدول استهلاك حقّ استخدام الأصل

القيمة المحاسبية الصافية	الاهتلاك السنوي	حقّ استخدام الأصل	السّنوات
41.948.476,00	41.948.476,00	83.896.952,00	2023/12/31
00	41.948.476,00	41.948.476,00	2024/12/31

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (57): الفارق الضريبي الناتج خلال فترة تطبيق المعيار

السّنوات	قسط الاهتلاك	الالتزام المسدد	الفارق الضريبي	الأثر الضريبي 26%
2023	41.948.476,00	37.735.001,00	(4.213.475,00)	(1.095.504,00)
2024	41.948.476,00	39.810.427,00	(2.138.049,00)	(555.893,00)
المجموع	/	/	(6.351.524,00)	(1.651.397,00)

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (58): أثر التحوّل وتطبيق المعيار IFRS 16 على عناصر المركز المالي

التاريخ	عناصر المركز المالي (الميزانية)	طريقة الأثر الرّجعي الجزئي (المبسطة)
2022/12/31	حقّ استخدام الأصل	/
	التزام الإيجار	/
2023/01/01	حقّ استخدام الأصل	83.896.952,00
	التزام الإيجار	(77.545.428,00)
	تعديل الأموال الخاصة في: 2023/01/01	(4.700.127,00)
2023/12/31	التزام ضريبي مؤجلّ	(1.651.397,00)
	حقّ استخدام الأصل	41.948.476,00
	التزام الإيجار	(39.810.427,00)
	تعديل الأموال الخاصة في: 2023/01/01	(4.700.127,00)
	التزام ضريبي مؤجلّ	(555.893,00)

المصدر: من إعداد الباحثة.

بالمقارنة بين الطّرق الثلاثة، يمكن ملاحظة ما يلي:

1/- الطّرق الثلاثة تنتج أرقاماً مختلفة لحقّ استخدام الأصل في 01 جانفي 2023، ممّا يؤدي إلى تأثر مصروف اهتلاك الأصل في السّنوات اللاحقة.

2/- طريقة الأثر الرّجعي الجزئي وفي حالة الطريقة المبسطة، يكون هناك مبلغ وحيد مشترك بين حقّ استخدام الأصل والتزام الإيجار.

3/- فقط عند تطبيق طريقة الأثر الرجعي الكامل تكون قيمة حق استخدام الأصل والتزام الإيجار في نهاية فترة المقارنة (31 ديسمبر 2022) تساوي المبلغ الذي تم الاعتراف به في تاريخ التحول (01 جانفي 2023).

4/- فقط عند تطبيق طريقة الأثر الرجعي الجزئي وفي حالة الطريقة المبسطة، لا يوجد تأثير على الأموال الخاصة في التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، المعترف به لحق استخدام الأصل والتزام الإيجار.

5/- كلاً "من طريقة الأثر الرجعي الكامل وطريقة الأثر الرجعي الجزئي في حالة تقييم حق استخدام الأصل، لهما نفس جهد العمل ويتطلب حسابات بأثر رجعي لكل من حق استخدام الأصل والتزامات الإيجار، لكن طريقة الأثر الرجعي الجزئي لا تحتاج إلى إعادة تقديم المعلومات المقارنة.

5.1- أثر التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على القوائم المالية للشركة محل الدراسة مقارنة بمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 (ن.م.م):

1.5.1- المركز المالي للشركة (الميزانية) في 2023/12/31:

قبل التطرق لأثر التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على المركز المالي للشركة محل الدراسة، لا بدّ من عرض ميزانية شركة Mars Logistique لسنة 2023 والتي تتكون من العناصر التالية:

أولاً: من جانب الأصول

الجدول رقم (59): جانب الأصول من الميزانية المحاسبية

2023			الأصول
الصافي	الاهتلاكات والمؤونات وتدني القيمة	المبلغ الخام	
			الأصول الغير جارية
2.952.499.65	6.819.458.65	9.771.958.30	التثبيتات المعنوية
			التثبيتات العينية
			الأراضي
			البنيات
681.126.961.44	1.342.843.939.22	2.023.970.900.66	التثبيتات العينية الأخرى
18.726.666.51		18.726.666.51	التثبيتات الجارية
			التثبيتات المالية
500.000.00		500.000.00	مساهمات أخرى والحسابات الدائنة الملحقة
7.753.531.72		7.753.531.72	أصول مالية أخرى غير جارية
6.526.67		6.526.67	ضرائب مؤجلة الأصول
711.066.185.99	1.349.663.397.87	2.060.729.583.86	مجموع الأصول الغير جارية
			الأصول الجارية
7.764.546.13		7.764.546.13	المخزونات الجارية
			الديون والاستخدامات المماثلة
252.866.298.93		252.866.298.93	العملاء
254.160.038.80		254.160.038.80	المدينون الآخرون
16.441.968.73		16.441.968.73	الضرائب المماثلة
1.185.077.23		1.185.077.23	الحسابات الدائنة الأخرى
64.426.987.95		64.426.987.95	الخزينة
596.844.917.77		596.844.917.77	مجموع الأصول الجارية
1.307.911.103.76	1.349.663.397.87	2.657.574.501.63	إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على وثائق الشركة

ثانياً: ميزانية الخصوم

الجدول رقم (60): جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية

2023	الخصوم
	الأموال الخاصة
140.000.000.00	رأس مال الشركة
14.000.000.00	الاحتياطات القانونية
141.141.529.94	النتيجة الصافية
126.963.112.69	الترحيل من جديد (أرباح غير موزعة)
422.104.642.63	مجموع الأموال الخاصة
	الخصوم الغير جارية
149.941.100.11	القروض والديون
149.941.100.11	مجموع الخصوم الغير جارية
	الخصوم الجارية
197.329.015.82	الموردون والحسابات المرتبطة بها
76.145.819.95	الضرائب
339.963.342.47	ديون أخرى
122.427.182.78	خزينة سالبة
735.865.361.02	مجموع الخصوم الجارية
1.307.911.103.76	إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على وثائق الشركة

كما هو معلوم تظهر التزامات عقود الاستئجار في الميزانية للمستأجر موزعة بين التزامات جارية والتزامات غير جارية، صنف القسط الواجب السداد خلال السنة التالية كالتزامات جارية، وباقي الأقساط ضمن الإلتزامات غير الجارية.

الجدول رقم (61): أثر المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على الميزانية في:
2023/12/31 (نموذج الحالة الأولى: عقود الإيجار مدته 05 سنوات).

المبالغ	الخصوم	المبالغ	أصول غير جارية
112.182.836,00	إلتزامات عقد الإيجار غير الجارية	234.945.794,00	أصل حقّ الاستخدام
51.688.167,00	إلتزامات عقد الإيجار الجارية	29.368.224,00	مجموع أقساط الاستهلاك
163.871.003,00	المجموع	205.577.570,00	المجموع

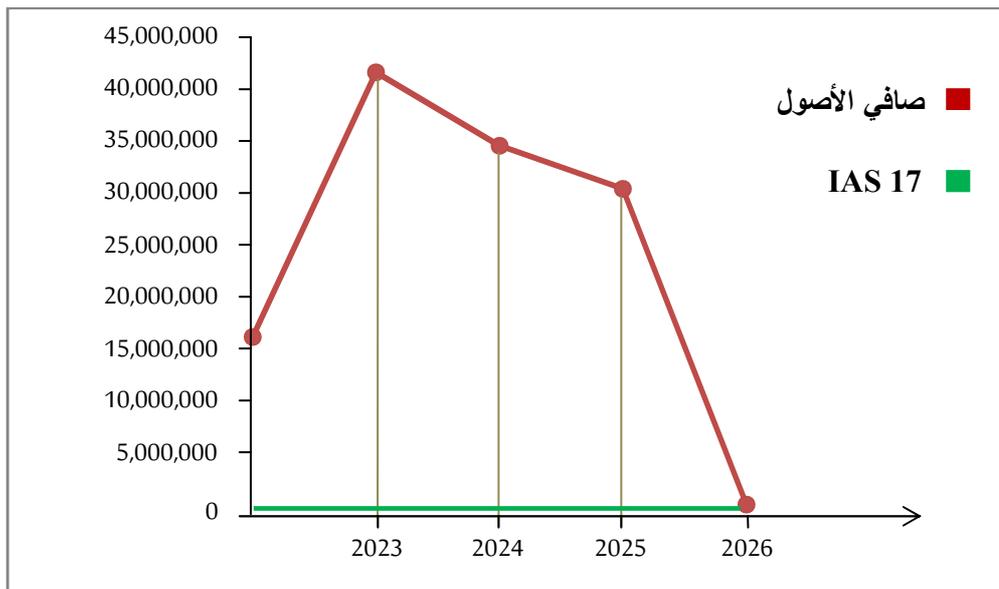
المصدر: من إعداد الباحثة

الجدول رقم (62): تطوّر صافي الأصول بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" (نموذج الحالة الأولى: عقود الإيجار مدته 05 سنوات).

IAS17	صافي الأصول	إلتزام الإيجار	حقّ استخدام الأصل	السنة
00	16.263.552,00	218.682.242,00	234.945.794,00	2022
00	41.706.566,00	163.871.004,00	205.577.570,00	2023
00	34.658.285,00	112.182.863,00	146.841.121,00	2024
00	30.491.942,00	57.612.730,00	88.104.672,00	2025
00	171.142,00	29.197.081,00	29.368.223,00	2026

المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل رقم (09): تطوّر صافي الأصول بين كل من IAS17 (ن.م.م) و IFRS 16



الجدول رقم (63): أثر المعيار IFRS16 على مجموع الأصول، الديون، الأموال الخاصة والاهتلاكات (طريقة الأثر الرجعي الجزئي الخاص بحالات التحوّل الثالث في 2023/12/31)

النسبة التغيّر	المبلغ بعد تطبيق المعيار IFRS16	أثر تطبيق المعيار IFRS16	المبلغ قبل تطبيق المعيار IFRS16	البند
%36.34	928.592.231.99	247.526.046,00	681.066.185.99	الأصول(بالصافي)
%41.57	693.585.872.58	203.681.430,00	489.904.442.58	مجموع الديون
(%10.00)	380.037.243.63	(42.067.399,00)	422.104.642.63	الأموال الخاصة
% 10.53	1.491.850.975.87	142.187.578,00	1.349.663.397.87	الاهتلاكات والمؤونات

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجدول السابق يتضح أنّ المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، من جانب المستأجر (الشركة محلّ الدراسة)، أدّى إلى زيادة الأصول بنسبة **36.34%** بالإضافة إلى زيادة مجموع الديون الطويلة وقصيرة الأجل بنسبة **41.57%**، ومردّد ذلك أنّ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، ألغى ضمن متطلباته إمكانية اللجوء إلى التمويل خارج الميزانية، وفرض تسجيل جميع عقود الإيجار ضمن قائمة المركز المالي مع استثناءات محدودة ويتمّ تسجيل عقود الإيجار ضمن قائمة المركز المالي في جانب الموجودات كأصل حقّ الاستخدام والمطلوبات كالتزام عقد الإيجار.

2.5.1- جدول حسابات النتائج للشركة في تاريخ: 2023/12/31

قبل عرض أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 116 "عقود الإيجار" على جدول حسابات النتائج للشركة محلّ الدراسة، لا بدّ من عرض جدول حسابات النتائج لشركة Mars Logistique لسنة 2023، والذي يتكوّن من العناصر التالية:

الجدول رقم (64): جدول حسابات النتائج

2023	البيان
2.061.909.005.68	المبيعات والمنتجات الملحقة
	إنتاج السنة المالية
-69.000.741.99	المشتريات المستهلكة
-1.215.086.313.79	الخدمات الخارجية
-1.284.087.055.78	استهلاك السنة المالية
777.821.949.90	القيمة المضافة للاستغلال
-459.919.180.67	أعباء المستخدمين
-36.082.750.31	الضرائب والرسوم
281.820.018.92	إجمالي فائض الاستغلال
31.324.295.77	المنتجات العملياتية الأخرى
-5.117.877.35	الأعباء العملياتية الأخرى
-143.508.395.14	مخصصات الاهتلاك
00.00	الاسترجاعات عن خسائر القيمة
164.518.042.20	النتيجة العملياتية
29.590.267.28	المنتجات المالية
-3.376.512.26	الأعباء المالية
26.213.755.02	النتيجة المالية
190.731.797.22	النتيجة العادية قبل الضرائب
-49.590.267.28	الضرائب على النتائج
	الضرائب المؤجلة (تغيرات)
838.736.512.95	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-697.594.983.01	مجموع أعباء الأنشطة العادية
141.141.529.94	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
00	عناصر غير عادية - منتجات
00	عناصر غير عادية - أعباء
00	النتيجة غير العادية
141.141.529.94	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على وثائق الشركة

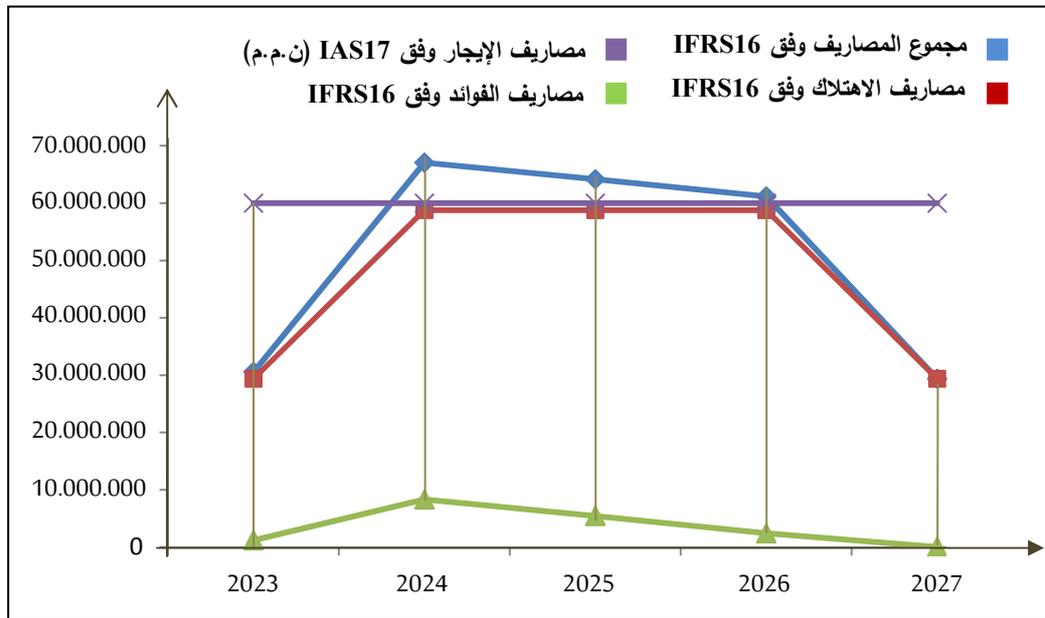
إنّ تأثير المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، على بيان الدّخل (جدول حسابات النّتائج)، للشركة محلّ الدّراسة سيختلف من سنة إلى أخرى، في الواقع سيكون إجمالي المصاريف (مصاريف الاهتلاك + مصاريف الفوائد) أعلى في بداية العقد تنخفض بسبب الاختلاف في مصاريف الفائدة.

الجدول رقم (65): تطوّر الأعباء الإيجارية بين كل من IAS17 (ن.م.م) و IFRS16 (طريقة الأثر الرّجعي الجزئي نموذج الحالة الأولى)

السنوات	مصاريف الإيجار وفق IAS17 (ن.م.م)	مصاريف الفوائد وفق IFRS16	مصاريف الاهتلاك وفق IFRS16	مجموع المصاريف وفق IFRS16
2023	60.000.000,00	1.188.762,00	29.368.224,00	30.556.986,00
2024	60.000.000,00	8.311.833,00	58.736.449,00	67.048.282,00
2025	60.000.000,00	5.429.894,00	58.736.449,00	64.166.343,00
2026	60.000.000,00	2.387.270,00	58.736.449,00	61.123.719,00
2027	60.000.000,00	00	29.368.224,00	29.368.224,00

المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل رقم (10): يمثل تطوّر الأعباء الإيجارية بين كل من IAS17 (ن.م.م) و IFRS16



من خلال الجدول السابق نلاحظ في بداية عقد الإيجار، أنّ إجمالي المصاريف (مصاريف الاهتلاك + مصاريف الفوائد) حوالي: 67.000.000,00 دج، بينما يبلغ 29.000.000,00 دج، على مدى 05 سنوات، يرجع إلى مصاريف الفوائد لالتزام الإيجار التي تنخفض طوال مدة العقد، لأنّها تعتمد على الرّصيد المتبقي الذي يجب دفعه للمؤجر، وهذا بدوره يؤثر على النتيجة الصّافية.

أما مصاريف الإيجار وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS17، تكون ثابتة طوال مدة عقد الإيجار، لأنه لا توجد أصول والتزامات تمثل عقد الإيجار في المركز المالي للشركة.

الجدول رقم (66): أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

2023/12/31		البنود
IAS17	IFRS16	
2.061.909.005.68	2.061.909.005.68	رقم الأعمال
30.000.000.00	00	مصاريف الإيجار
281.820.018.92	311.820.018.92	إجمالي فائض الاستغلال
00	29.585.281.00	الاهتلاك
164.518.042.20	164.932.761.20	الربح التشغيلي
00	5.188.762.00	المصاريف المالية
190.731.797.22	185.957.754.22	الربح قبل الضريبة

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، على قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، أدى إلى انخفاض الأرباح (الربح قبل الضريبة) للشركة محل الدراسة، في السنة الأولى للعقد، لكن ستعود لترتفع مع اقتراب العقد من نهايته، وهذا يعود لتطبيق المعيار الذي يميز في المصاريف بين الاهتلاك والفوائد، إذ تسجل فوائد التزام الإيجار ضمن المصاريف المالية، أما مصاريف الاهتلاك فتسجل ضمن المصاريف التشغيلية، أما في حالة المعيار السابق فكانت تسجل مصاريف الإيجار على شكل دفعات متساوية في بند واحد على طول مدة العقد وعليه تكون الدفعات وفق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، متناقصة وليست متساوية، لكون مبلغ فوائد التزام الإيجار في السنوات الأولى يكون مرتفعاً ثم ينخفض مع مرور الوقت وهذا بدوره يؤثر على الأرباح بالطريقة التي تم ذكرها سابقاً.

3.5.1- قائمة التدفقات النقدية للشركة في: 2023/12/31

قبل التطرق إلى أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على قائمة التدفقات النقدية للشركة محل الدراسة، سيتم أولاً عرض قائمة التدفقات النقدية لشركة Mars Logistique لسنة 2023، والتي تتكون من العناصر التالية:

الجدول رقم (67): جدول التدفقات النقدية

العناصر	2023
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية	
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	3.721.967.770.84
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-3.540.686.146.77
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-29.333.615.27
الضرائب على النتائج المدفوعة	-31.761.316.00
عمليات في انتظار التصنيف	-4.239.174.56
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	115.947.518.24
تدفقات أموال المرتبطة بالعناصر غير العادية	943.317.42
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (A)	116.890.835.66
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	
المسحوبات على اقتناء تقييدات عينية أو معنوية	-111.953.164.08
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات عينية أو معنوية	
المسحوبات على اقتناء تقييدات مالية	
التحصيلات عن عمليات التنازل من تقييدات مالية	
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	3.265.113.17
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)	-108.688.050.91
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	
التحصيلات المتأتية من القروض	30.000.000.00
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-161.015.394.91
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)	-131.015.394.91
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	
تغير أموال الخزينة في الفترة (C+B+A)	-122.812.610.16
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	-135.187.584.67
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	-258.000.194.83
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	-122.812.610.16
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	-476.196.930.89

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على وثائق الشركة

لن يؤثر المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على قائمة التدفقات النقدية للشركة محل الدراسة، وهذا على طول مدة العقد، غير أن هناك تغييرات قد تمس تصنيف التدفقات، إذ تصنف مصاريف الإيجار وفق IAS17 (ن.م.م) كتدفقات نقدية تشغيلية، أما وفق المعيار IFRS16 فتصنف ضمن التدفقات النقدية التمويلية بالدفعات المسددة للمؤجر (التزام الإيجار)، وضمن كل من التدفقات النقدية التمويلية أو التشغيلية بالنسبة لمبلغ فوائد التزام الإيجار، مما ينعكس أيضاً في ارتفاع التدفقات النقدية التشغيلية وانخفاض التدفقات النقدية التمويلية بنفس المقدار.

الجدول رقم (68): أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على قائمة التدفقات النقدية لشركة Mars Logistique (نموذج الحالة الأولى)

في حالة تصنيف فوائد إلتزام الإيجار كتدفقات نقدية تمويلية		في حالة تصنيف فوائد إلتزام الإيجار كتدفقات نقدية تشغيلية		التدفقات النقدية
2023/12/31		2023/12/31		
IAS17	IFRS16	IAS17	IFRS16	
30.000.000,00	-	30.000.000,00	الفوائد 5.188.762,00	أنشطة تشغيلية
-	-	-	-	أنشطة استثمارية
-	فوائد + إلتزام 30.000.000,00	-	إلتزام الإيجار 24.811.238.00	أنشطة تمويلية
30.000.000,00	30.000.000,00	30.000.000,00	30.000.000,00	الصافي

المصدر: من إعداد الباحثة

الجدول رقم (69): تحليل عناصر قائمة التدفقات النقدية في حالة تصنيف فوائد التزام الإيجار كتدفقات نقدية تشغيلية

النسبة	التغيير	المبالغ بعد تطبيق المعيار IFRS16	المبالغ قبل تطبيق المعيار IFRS16	العناصر
+110.52%	+129.184.639.00	246.075.474.66	116.890.835.66	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
-	-	-108.688.050.91	-108.688.050.91	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
-98.60%	-129.184.639.00	-260.199.731.91	-131.015.394.91	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
/	00.00	-122.812.610.16	-122.812.610.16	تغير أموال الخزينة في الفترة

المصدر: من إعداد الباحثة

الجدول رقم (70): تحليل عناصر قائمة التدفقات النقدية في حالة تصنيف فوائد التزام الإيجار كتدفقات نقدية تمويلية

العناصر	المبالغ قبل تطبيق المعيار IFRS16	المبالغ بعد تطبيق المعيار IFRS16	التغيير	النسبة
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	116.890.835.66	257.530.835.66	+140.640.000.00	+120.31%
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	-108.688.050.91	-108.688.050.91	00.00	-
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	-131.015.394.91	-271.655.394.91	-140.640.000.00	-107.35%
تغير أموال الخزينة في الفترة	-122.812.610.16	-122.812.610.16	00.00	/

المصدر: من إعداد الباحثة

يلاحظ من خلال الجدول رقم (69)، زيادة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بمقدار 129.184.639.00 دج أي بنسبة 110.52%، وانخفاض صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بمبلغ 129.184.337.00 دج بنسبة 98.60%، وهذا في حالة تصنيف فوائد التزام الإيجار كتدفقات نقدية تشغيلية.

أما في حالة تصنيف فوائد التزام الإيجار كتدفقات نقدية تمويلية (لاحظ الجدول رقم (70))، فهذا يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية التمويلية بمبلغ 140.640.000.00 دج أي بنسبة 107.35% وزيادة صافي التدفقات النقدية التشغيلية بمبلغ 140.640.000.00 دج أي بنسبة 120.31% خلال السنة بنفس المقدار.

4.5.1- قائمة تغير الأموال الخاصة للشركة في: 2023/12/31

قبل التطرق إلى أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على قائمة تغير الأموال الخاصة للشركة محل الدراسة، لا بد من عرض قائمة تغير الأموال الخاصة لسنة 2023، والتي تتكون من العناصر التالية:

الجدول رقم (71): جدول تغيّرات الأموال الخاصة

المجموع	النتيجة والترحيل من جديد	الاحتياطات	رأس المال	
280.963.112.69	126.963.112.69	14.000.000.00	140.000.000.00	الرصيد في: 2022/12/31
	141.141.529.94			*تغيير الطريقة المحاسبية *تصحيح الأخطاء *إعادة تقييم التثبيتات *زيادة رأس المال *صافي نتيجة السنة المالية
422.104.642.63	268.104.642.63	14.000.000.00	140.000.000.00	الرصيد في: 2023/12/31

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على وثائق الشركة.

يؤثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على قائمة تغيّر الأموال الخاصة للشركة محلّ الدراسة على مبلغ الأرباح المحتجزة (الترحيل من جديد)، إذ تنخفض قيمة الأرباح المحتجزة، بالتالي انخفاض قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين.

الجدول رقم (72): تحليل عناصر قائمة تغيّر الأموال الخاصة

النسبة	التغيير	المبالغ بعد تطبيق المعيار IFRS16	المبالغ قبل تطبيق المعيار IFRS16	العناصر
33.13%-	42.067.400.00	84.895.712.69	126.963.112.69	الأرباح المحتجزة (الترحيل من جديد)
15.69%-	42.067.400.00	266.037.242.63	268.104.642.63	مجموع حقوق المساهمين (ن السنة المالية + الأرباح المحتجزة)

المصدر: من إعداد الباحثة

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض الأرباح المحتجزة بنسبة 33.13% ممّا يؤدي إلى الانخفاض في حقوق المساهمين.

الجدول رقم (73):الوضعية المالية للشركة بعد تحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"

المؤشر	التعريف	المعادلة	المؤشر قبل تطبيق IFRS16	المؤشر بعد تطبيق IFRS16	أثر تطبيق IFRS16	الأسباب
نسبة الاستدانة	تقيس هذه النسبة مستوى ديون الشركة مقارنة بالأموال الخاصة، وتوضح مدى استخدام الشركة للتمويل الخارجي، ونسبة ديون مرتفعة تدل على أن الشركة تعتمد في ديونها على الغير أكثر من اعتمادها على مساهمات الملاك في تمويل احتياجاتها.	$\frac{\text{مج الديون المالية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	1.16	1.64		الزيادة في النسبة لأن الدين سيزداد بسبب التزامات الإيجار ولكن الأموال الخاصة ستختلف بشكل طفيف.
نسبة الاستقلالية المالية	تقيس هذه النسبة مستوى الأموال الخاصة بالنسبة إلى إجمالي الخصوم في الميزانية، تساعد في تقييم قدرة الشركة على سداد ديونها.	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مج الخصوم}}$	0.32	0.25		يرجع الانخفاض في النسبة إلى زيادة الديون بعد التزامات الإيجار ولكن تغيير طفيف في الأموال الخاصة.
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك EBITDA	يتيح هذا المؤشر تقييم ربحية نشاط الشركة بشكل مستقل عن سياستها الاستثمارية ووسائل تمويلها باستثناء الاهتلاك.	(النتيجة التشغيلية + الاهتلاكات وخسائر تدني القيمة) / النتيجة الصافية	2.39	3.40		الزيادة في المؤشر لأن أعباء الإيجار وفق المعيار IFRS16 مقسمة إلى مصاريف فائدة ومصاريف اهتلاكات والتي لا تؤخذ في هذا المؤشر سابقا.
نسبة السيولة (التداول)	تمثل هذه النسبة قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشرا إيجابيا على قدرة السداد في الأجل القصير.	$\frac{\text{أصول متداولة}}{\text{خصوم متداولة}}$	0.81	0.72		انخفاض النسبة لأن الخصوم المتداولة ستزداد بسبب الالتزامات الإيجارية، في حين تبقى الأصول المتداولة دون تغيير، حيث يتم تسجيل حق الاستخدام في الأصول الغير متداولة.

المصدر: من إعداد الباحثة.

تلخيصاً وإجمالاً لما سبق، يمكن القول أنّ الهدف الرئيسي للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، هو تقديم معلومات ملاءمة عن عمليات التأجير لدى كلّ من المستأجرين والمؤجرين تسمح بالمقارنة بين الشركات التي تستأجر الأصل وبين الشركات التي تقوم بالاقتراض لشراء الأصول للوصول في الأخير إلى مقارنة صادقة وزيادة الشفافية في البيانات المالية وكذا تحسين جودة القوائم المالية. قد تبين ممّا سبق أن المعالجة المحاسبية التي جاء بها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، أثر على أهمّ المؤشرات المالية للشركة محلّ الدراسة، وهذه المؤشرات هامة لأيّ شركة في اتخاذ قرارات الاستثمار والتوسع، بالتالي يكون المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" قد عرض قوائم مالية أكثر دقة، لكي يعتمد عليها المستثمرون في النهاية لاتخاذ قراراتهم الإستراتيجية والاستثمارية.

6.1- مناقشة النتائج:

لقد تمّ في الجزء السابق التوصل لمجموعة من النتائج، سنقوم في هذا الجزء بتحليلها وتفسير نتائجها ومن ثمّ القيام باختيار صحّة الفرضيات من عدمها، وفي ختام الجزء سنقوم بعرض أثر التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 على جودة القوائم المالية للشركة محلّ الدراسة.

1.6.1- اختبار صحّة الفرضية الرئيسية الأولى: "ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي لتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" (معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإثبات والقياس بالإضافة إلى معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالعرض والإفصاح)

1.1.6.1- ما مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 من ناحية معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإثبات والقياس (IAS16-36-08-17):

من خلال الجدول (13): يتضح لنا أنّ نسبة إستجابة النظام المحاسبي المالي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 "الممتلكات والتجهيزات والمعدات" هي 59%، وهي نسبة متوسطة، ويرجع عدم اكتمال نسبة تطبيق هذا المعيار إلى تواجد مجموعة من النقائص، تندرج أهمّها في عدم الإفصاح عن أسس القياس في بعض الحالات الخاصة، بالإضافة إلى عدم الإلمام بشكل كافٍ لموضوع اهتلاك المعدات والتجهيزات وترك بعض الحالات دون معالجة مثل: حالة اهتلاك التثبيات بشكل منفصل، إعادة مراجعة طريقة الاهتلاك بداية استهلاك الأصل ونهايته... الخ.

أمّا بخصوص IAS36 "تدني قيمة التثبيات" فمن خلال الجدول (14) الخاص بـ IAS36، يتضح أنّه بلغت نسبة إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المعيار 68%، وهي نسبة متوسطة، ويرجع عدم اكتمال نسبة تطبيق هذا المعيار إلى مجموعة من القصور أهمّها عدم شرح ن.م.م لمختلف نواحي تدني قيمة

التنبؤات، مثل أهم المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات التي تحدّد أنّ هناك انخفاض لقيمة الأصل كيفية حساب قيمة استخدام الأصل... الخ.

أمّا بخصوص الجدول (16) الخاص بـ IAS08 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقدّيرات المحاسبية والأخطاء"، بلغت نسبة إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلّبات المعيار 67%، وهي أيضاً نسبة متوسطة وهذا راجع إلى وجود مجموعة نقائص، إذ أنّ ن.م. SCF لم يقمّ عرضاً كافياً فيما يتعلق بضوابط اختيار وتغيير سياسة محاسبية مع المعالجة المحاسبية والإفصاح لها، بالإضافة إلى شرح التغيرات في التقدّيرات المحاسبية وكذا عرض ما تشتمل عليه الأخطاء.

في الأخير الجدول (17) المتعلق بالمعيار IAS17 "عقود الإيجار"، فقد بلغت نسبة إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلّبات المعيار 50% وهي نسبة متوسطة، نظراً لعدم تطّرق ن.م. SCF لجميع جوانب عقود الإيجار من تصنيف، وأحكام تجديد عقود الإيجار، الإفصاح عن شروط عقود الإيجار... الخ.

2.1.6.1- ما مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لتطبيق متطلّبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 من ناحية معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالعرض والإفصاح (IAS01-07-12):

يتضح من خلال الجدول (18) الخاص بعرض نتائج إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلّبات تطبيق المعيار IAS01 "عرض القوائم المالية"، أنّ نسبة الإستجابة هي 92%، وهي نسبة مرتفعة، والملاحظ أنّ ن.م. يتوافق بشكل كبير مع متطلّبات المعيار.

أمّا بخصوص الجدول (19) الخاص بعرض نتائج إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلّبات تطبيق المعيار IAS07 "قائمة التدفّقات النقدية"، فإنّ نسبة الإستجابة هي 80%، وهي نسبة مرتفعة، مع وجود بعض الاختلافات في تصنيف التدفّقات النقدية.

في الأخير من خلال الجدول (20) الخاص بعرض نتائج إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلّبات تطبيق المعيار IAS12 "ضرائب الدّخل"، كانت نسبة الإستجابة 67%، وهي نسبة متوسطة، وملاحظ وجود نقائص تتعلّق أغلبيتها بعدم عرض ن.م. لأسباب نشوء كلّ من الالتزامات الضريبية المؤجّلة والأصول الضريبية المؤجّلة ولم يقمّ طريقة المعالجة المحاسبية، وترك المجال لتحديد نوع الضريبة المؤجّلة إلى القواعد الجبائية المعمول بها.

3.1.6.1- ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" (معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإثبات والقياس بالإضافة إلى معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالعرض والإفصاح):

يوضح الجدول (24) معلومات حول المجتمع المدروس، إذ أنه أوضح أن حجم المتطلبات أو الفقرات الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية تقدر بـ 119 وهي نفسها حجم الفقرات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، قد قدر المتوسط الحسابي لفقرات متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" بـ 2، وانحراف معياري معدوم، أما فقرات الخاصة بـ ن.م.م قدر متوسطها الحسابي بـ 1,36، انحراف معياري 0,800 وقدّر الخطأ المعياري للوسط بـ 0,073.

وقد أظهرت نتائج الجدول (25) أنّ قيمة اختبار ليفني Levene هي 521,844، وبواقع دلالة 0,000، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$ ، وهذا بدوره يبيّن أننا نستطيع الافتراض بأنّ التباين مجتمعي الدراسة غير متساويين، وبالتالي سنعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني من نفس الجدول والمسماة بـ Equal variances not assumed، والذي يبيّن أنّ قيمة اختبار (t) هي: -8,712، وبدرجة حرية مقدارها 118، وأنّ الفرق بين متوسطي العينتين متطلبات (IAS16-36-17-08-01-07-12) ومتطلبات ن.م.م هو: 0,073، ومن خلال ما سبق نلاحظ أنّ قيمة $\text{Sig} = 0,000$ أقل من قيمة $\alpha = 0,05$ وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل، وهذا يعني أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات النظام المحاسبي المالي.

وبالتالي من خلال كلّ ما سبق نقبل الفرضية الرئيسية الأولى والتي مفادها وجود توافق مقبول في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" مع وجود توافق دال إحصائياً بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن النظام المحاسبي المالي.

ختاماً لما سبق نستطيع القول أنّ هناك إستجابة قوّة في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق مع معيار المحاسبة الدولي رقم 17، تصل نسبته إلى 70,33% مع وجود توافق دال إحصائياً بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن القوانين والتّعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي الجزائري.

2.6.1- اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية: "ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي لتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" (معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإثبات والقياس بالإضافة إلى معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالعرض والإفصاح)

1.2.6.1- ما مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 من ناحية معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإثبات والقياس (IAS16-36-08-40-IFRS16):

من خلال الجدول (13): يتضح لنا أن نسبة إستجابة النظام المحاسبي المالي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 "الممتلكات والتجهيزات والمعدات" هي 59%، وهي نسبة متوسطة، ويرجع عدم اكتمال نسبة تطبيق هذا المعيار إلى تواجد مجموعة من النقائص، تتدرج أهمها في عدم الإفصاح عن أسس القياس في بعض الحالات الخاصة، بالإضافة إلى عدم الإلمام بشكل كافٍ لموضوع اهتلاك المعدات والتجهيزات وترك بعض الحالات دون معالجة مثل: حالة اهتلاك التنبئيات بشكل منفصل، إعادة مراجعة طريقة الاهتلاك بداية استهلاك الأصل ونهايته... الخ.

أما بخصوص IAS36 "تدني قيمة التنبئيات" فمن خلال الجدول (14) الخاص بـ IAS36، يتضح أنه بلغت نسبة إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المعيار 68%، وهي نسبة متوسطة، ويرجع عدم اكتمال نسبة تطبيق هذا المعيار إلى مجموعة من القصور أهمها عدم شرح ن.م.م لمختلف نواحي تدني قيمة التنبئيات، مثل أهم المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات التي تحدد أن هناك انخفاض لقيمة الأصل كيفية حساب قيمة استخدام الأصل... الخ.

أما بخصوص الجدول (16) الخاص بـ IAS08 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، بلغت نسبة إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المعيار 67%، وهي أيضاً نسبة متوسطة وهذا راجع إلى وجود مجموعة نقائص، إذ أن ن.م.م SCF لم يقدم عرضاً كافياً فيما يتعلق بضوابط اختيار وتغيير سياسة محاسبية مع المعالجة المحاسبية والإفصاح لها، بالإضافة إلى شرح التغيرات في التقديرات المحاسبية وكذا عرض ما تشتمل عليه الأخطاء.

أما الجدول (15) الخاص بـ IAS40 "العقارات الاستثمارية"، بلغت نسبة إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المعيار 42% وهي نسبة منخفضة، إذ نلاحظ أن ن.م.م لم يقدم تصنيفاً مستقلاً للعقارات الاستثمارية عن العقارات المستخدمة للإنتاج وتقديم الخدمات مع عدم تقديم ضوابط وأسس عند تحديدها، بالإضافة إلى عدم التطرق لحالة اقتناء العقارات الاستثمارية عن طريق المبادلة، وكذا التحويل من العقارات الاستثمارية إلى عقارات مستخدمة للإنتاج وتقديم خدمات والعكس.

في الأخير الجدول (22) المتعلق بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، فقد بلغت نسبة إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المعيار 30%، وهي نسبة منخفضة، ويرجع السبب الرئيسي إلى المتطلبات الجديدة للإثبات والقياس من جانب المستأجر، إذ قدم المعيار الجديد طريقة معالجة تحتوي على تعبير صادق للمعاملة، عكس ما كان سابقاً، وألزم المستأجرين الاعتراف بكافة عقود الإيجار كأصول والتزامات في الميزانية العمومية مع استثناءات محدودة، أما من ناحية القوانين والتشريعات الجزائية، الملاحظ هو عدم تحيين ن.م.م.ج وفق جديد المعايير المحاسبية الدولية الحالية.

2.2.6.1- ما مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 من ناحية معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالعرض والإفصاح (IAS01-07-12):

يتضح من خلال الجدول (18) الخاص بعرض نتائج إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات تطبيق المعيار IAS01 "عرض القوائم المالية"، أن نسبة الإستجابة هي 92%، وهي نسبة مرتفعة، والملاحظ أن النظام المحاسبي المالي يتوافق بشكل كبير مع متطلبات المعيار.

أما بخصوص الجدول (19) الخاص بعرض نتائج إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات تطبيق المعيار IAS07 "قائمة التدفقات النقدية"، فإن نسبة الإستجابة هي 80%، وهي نسبة مرتفعة، مع وجود بعض الاختلافات في تصنيف التدفقات النقدية.

في الأخير من خلال الجدول (20) الخاص بعرض نتائج إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات تطبيق المعيار IAS12 "ضرائب الدخل"، كانت نسبة الإستجابة 67%، وهي نسبة متوسطة، وملاحظ وجود نقائص تتعلق أغلبيتها في عدم عرض النظام المحاسبي المالي لأسباب نشوء كل من الالتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة ولم يقدم طريقة المعالجة المحاسبية، وترك المجال لتحديد نوع الضريبة المؤجلة إلى القواعد الجبائية المعمول بها.

3.2.6.1- ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" (معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإثبات والقياس بالإضافة إلى معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالعرض والإفصاح):

يوضح الجدول (26) معلومات حول المجتمع المدروس، إذ أنه أوضح أن حجم المتطلبات أو الفقرات الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية تقدر بـ: 147 وهي نفسها حجم الفقرات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، قد قدر المتوسط الحسابي لفقرات متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" بـ 2، وانحراف معياري معدوم، أما فقرات الخاصة بـ ن.م.م.ج قدر متوسطها الحسابي بـ 1,22، انحراف معياري 0,858، وقدر الخطأ المعياري للوسط بـ 0,071.

وقد أظهرت نتائج الجدول (27) أن قيمة اختبار ليفني Levene هي 727,818، وبواقع دلالة 0,000، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$ ، وهذا بدوره يبيّن أننا نستطيع الافتراض بأن التباين مجتمعي الدراسة غير متساويين، وبالتالي سنعمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني من نفس الجدول والمسماة بـ Equal variances not assumed، والذي يبيّن أنّ قيمة اختبار (t) هي: -10,953، وبدرجة حرّية مقدارها 146، وأنّ الفرق بين متوسطي العينتين متطلّبات (IAS16-36-08-40-IFRS16-01-07-12) ومتطلّبات ن.م.م هو: 0,071، ومن خلال ما سبق نلاحظ أنّ قيمة $\text{Sig} = 0,000$ أقل من قيمة $\alpha = 0,05$ وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصّفري ونقبل البديل، وهذا يعني أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلّبات معايير المحاسبة الدّولية ومتطلّبات ن.م.م.

بالتالي من خلال كلّ ما سبق نرفض الفرضية الرّئيسية الثّانية والتي مفادها وجود توافق غير مقبولة في تطبيق متطلّبات معايير المحاسبة الدّولية الواجبة التّطبيق مع المعيار الدّولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" وعدم وجود أيّ توافق دال إحصائيًا بين متطلّبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلّبات ضمن النظام المحاسبي المالي.

ختامًا لما سبق نستطيع القول أنّ هناك استجابة متوسّطة في تطبيق معايير المحاسبة الدّولية الواجبة التّطبيق مع المعيار الدّولي للتقرير رقم 16، إذ تبلغ نسبتها 66,43% مع وجود توافق دال إحصائيًا بين متطلّبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلّبات ضمن القوانين والتّعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي.

3.6.1- اختبار صحة الفرضية الرّئيسية الثّالثة: "لا يوجد أثر على جودة القوائم

المالية في المؤسسة الاقتصادية عند التحوّل وتطبيق المعيار الدّولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"

1.3.6.1- على مستوى حسابات قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة محلّ الدراسة، أثر التحوّل وتطبيق المعيار الدّولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على الميزانية بزيادة الأصول (الاعتراف بحقّ استخدام الأصل) ضمن الأصول غير الجارية وزيادة الالتزامات (الدّيون) ضمن الخصوم غير الجارية.

2.3.6.1- على مستوى قائمة الدّخل (جدول حسابات النّتائج) للشركة محلّ الدراسة، أثر التحوّل وتطبيق المعيار الدّولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" في زيادة حجم المصاريف النّاتجة عن الفوائد على التزام الإيجار وكذا مصاريف الاهتلاك المترتبة على اهتلاك أصل حقّ الاستخدام.

3.3.6.1- لا يؤثر التحوّل وتطبيق المعيار الدّولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على

إجمالي قائمة التّدفقات النّقدية للشركة محلّ الدراسة، لكن هناك اختلاف في التصنيف الذي قد يؤدي إلى:

* في حالة تصنيف فوائد إلتزام الإيجار كندفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية التشغيلية، وانخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

* لا يتأثر صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بالتحوّل وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار".

* في حالة تصنيف فوائد إلتزام الإيجار كندفقات نقدية من الأنشطة التمويلية، يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، وزيادة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بنفس المقدار.

4.3.6.1/- يؤثر التحوّل وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على قائمة حقوق الملكية (قائمة تغيير الأموال الخاصة) للشركة محلّ الدراسة، إذ تتخفّض الأرباح المحتجزة (الترحيل من جديد)، ممّا يؤدي إلى انخفاض حقوق المساهمين.

5.3.6.1/- تبين وجود اختلافات عند حساب المؤشرات المالية الرئيسية للشركة محلّ الدراسة بعد التحوّل وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار".

6.3.6.1/- يؤثر التحوّل وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على ملاحق الشركة المتنبّاة للمعيار، إذ يفرض في حالة التحوّل والتطبيق مجموعة من الإفصاحات المرفقة مع القوائم المالية.

في الأخير نستطيع القول أنّ هناك أثر لتحوّل وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على القوائم المالية للشركة محلّ الدراسة، وكذا تأثر المؤشرات المالية الرئيسية، وهذا ما يتنافى مع صحّة الفرضية الثالثة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل ربط ما تمّ تناوله في الجزء النظري ضمن الجزء التطبيقي، أين قمنا في البداية بمحاولة دراسة مدى إستجابة وتوافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع متطلبات معياري المحاسبة الدولية لعقود الإيجار (IAS17/IFRS16)، وكذا معايير المحاسبة الدولية واجبة التطبيق مع المعيارين السابقين الذكر، كل هذا من أجل الحكم على وجود ارتباط دال إحصائياً بين متطلبات النظام المحاسبي المالي الجزائري، وما يقبلها من متطلبات وفق IAS/IFRS من عدمه بغية تأكيد صحة فرضيات الدراسة، وللإجابة على ما سبق قمنا بتحليل القوانين التشريعية الخاصة بنظام المحاسبي المالي الجزائري ومقارنتها بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعقود الإيجار، وذلك باستخدام 00 عند عدم الإستجابة لمتطلب المعيار بشكل كلي و 01 عند الإستجابة لمتطلب المعيار بشكل شبه كلي أو جزئي و 02 عند الإستجابة لمتطلب المعيار بشكل كامل.

كل هذا استعانةً بجمع الوثائق وتحليلها كأدوات مستخدمة، والمتوسط الحسابي الانحراف المعياري، واختبار (T)، وعدد الملاحظات كأدوات إحصائية لحل مشكلة الدراسة، وذلك باستعانة ببرنامج SPSS16.

في الأخير بعد تأكدنا من وجود توافق دال إحصائياً بين متطلبات IAS/IFRS المستعملة في دراستنا، وما يقابلها من متطلبات وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري وهذا ما تمّ التوصل إليه من خلال نتائج اختبار (T)، قمنا أيضاً بدراسة أثر التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على جودة القوائم المالية للشركة محلّ الدراسة فنتبين وجود أثر قويّ على القوائم المالية للشركة وكذا بعض مؤشرات النسب المالية المهمة منها: ارتفاع نسبة الاستدانة بسبب إلتزامات الإيجار انخفاض نسبة الاستقلالية بسبب انخفاض الأموال الخاصة مقابل زيادة الديون، انخفاض نسبة السيولة بسبب ارتفاع الخصوم المتداولة نتيجة الإلتزامات الإيجارية.

الخاتمة

قمنا في هذه الدراسة بقياس أثر التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على جودة القوائم المالية للشركة محل الدراسة، من خلال تطبيق خيارات التحول الخاصة بمعيار وتحديد أثر التطبيق لكل خيار للتحول، التأكد من وجود توافق ذو دلالة إحصائية بين متطلبات قوانين وتعليمات النظام المحاسبي المالي الجزائري وما يقابله من متطلبات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية الخاصة بمعيار عقود الإيجار، فعملنا على حل إشكالية الدراسة وتقريب الجانب النظري من الجانب العملي وتقسيم البحث على ثلاثة فصول، فصلين نظري والآخر تطبيقي، من خلاله تم حل إشكالية الدراسة. لذا من خلال كل ما سبق نتطرق للنقاط التالية:

نتائج البحث واختبار الفرضيات:

1/- وجود إستجابة قوية في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار"، تصل نسبتها إلى 70.33% مع وجود توافق دال إحصائياً بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن القوانين والتعليمات الخاصة بنظام المحاسبي المالي الجزائري هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2/- وجود استجابة متوسطة في تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية واجبة التطبيق مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار"، إذ تبلغ نسبتها 66.43%، مع وجود توافق دال إحصائياً بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن القوانين والتعليمات الخاصة بنظام المحاسبي المالي الجزائري، هذا ما يتنافى مع صحة الفرضية الثانية.

3/- وجود تغييرات على مستوى حسابات قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة محل الدراسة، إذ أثر التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على الميزانية بزيادة الأصول (الاعتراف بحق استخدام الأصل) ضمن الأصول غير الجارية وزيادة الالتزامات (الديون) ضمن الخصوم غير الجارية.

4/- وجود اختلافات على مستوى قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) للشركة محل الدراسة، من خلال زيادة حجم المصاريف الناتجة عن الفوائد على التزام الإيجار وكذا مصاريف الاستهلاك المترتبة على اهتلاك أصل حق الاستخدام.

5/- لا يؤثر التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على إجمالي قائمة التدفقات النقدية للشركة محل الدراسة، لكن هناك إختلاف في التصنيف الذي قد يؤدي إلى:

* في حالة تصنيف فوائد التزام الإيجار كتدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية التشغيلية، وانخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

* لا يتأثر صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بالتحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار".

*في حالة تصنيف فوائد إلتزام الإيجار كتدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية، يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية وزيادة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بنفس المقدار.

6/- يؤثر التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على قائمة حقوق الملكية (قائمة تغير الأموال الخاصة) للشركة محل الدراسة، إذ تنخفض الأرباح المحتجزة (الترحيل من جديد)، مما يؤدي إلى انخفاض حقوق المساهمين.

7/- تبين وجود اختلافات عند حساب المؤشرات المالية الرئيسية للشركة محل الدراسة، بعد التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار".

8/- يؤثر التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على ملاحق الشركة المتبناة للمعيار، إذ يفرض في حالة التحول والتطبيق مجموعة من الإفصاحات المرفقة مع القوائم المالية.

9/- وجود أثر لتحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على القوائم المالية للشركة محل الدراسة تأثر المؤشرات المالية الرئيسية، هذا ما يتنافى ما صّحة الفرضية الثالثة.

في الأخير إضافة على نتائج الدراسة، نستطيع القول أنّ التحول وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" في البيئة المحاسبية الجزائرية قد يكون له أثر سلبي على كل من القوائم المالية ونتائج النسب المالية والأموال الخاصة، آثار إيجابية على قيمة إجمالي الأصول وعرض القوائم المالية يكون أكثر دقة ومصداقية.

التوصيات المقترحة:

1/- إلزامية تشريع قانون خاص بالإيجار التمولي في الجزائر يعمل على ضبط ممارسة عملية الإيجار بين المؤجر والمستأجر.

2/- ضرورة إهتمام المشرع بقوانين المحاسبة في الجزائر بجديد المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، خاصة مع بروز الإيجار كأحد مصادر التمويل الأقل مخاطرة، مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.

3/- أهمية إعادة النظر في القوانين والتعليقات الخاصة بنظام المحاسبي المالي الجزائري بصفة عامة والقوانين والتعليقات الخاصة بعقود الإيجار بصفة خاصة، تماشياً مع التطورات المستمرة للمعايير المحاسبية الدولية، ما يجعل فجوة الإستجابة لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية الدولية عند إعداد قوائم مالية معدة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري كبيرة بمرور الوقت، نتيجة للركود الذي تشهده القوانين والتعليقات الخاصة بنظام المحاسبي المالي الجزائري .

4/- وضع نماذج خاصة بعقود الإيجار تكون أكثر وضوحًا للمساعدة في عملية المعالجات المحاسبية وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار".

5/- إذا فُرض تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" في البيئة المحاسبية الجزائرية فلا بدّ على الهيئات الرسمية تقديم تفسيرات نظرية وتطبيقية حول الطريقة الصحيحة للتحوّل والتطبيق.

6/- إذا فُرض تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" في البيئة المحاسبية الجزائرية يتطلب وضع نظام محاسبة وإدارة عقود الإيجار يفي بالإحتياجات الخاصة للشركات ذات العدد الكبير لعقود الإيجار من أجل إجراء الحسابات المطلوبة لتنفيذ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار".

آفاق الدراسة:

من خلال إعدادنا لهذه الدراسة نقترح مجموعة من الأبحاث تدخل ضمن سياق عقود الإيجار منها:

1*دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على التحليل المالي لعينة من الشركات في مجالات إقتصادية مختلفة.

2*دراسة أثر جديد المعالجة المحاسبية وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على أنظمة المعلومات في الشركات (خاصة برامج الإدارة ومحاسبة عقود الإيجار)

3*دراسة مدى تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" على معايير المراجعة والتدقيق الخارجية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

➤ الكتب

- 1/-البهجي عصام أحمد: عقود التأجير التمويلي في التشريعات العربية، 2018، مصر: دار الفكر الجامعي للنشر، ط1.
- 2/-خالد جمال الجعارات، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، الجزء الأول، دار صفاء، الأردن، 2017.
- 3/-خالد جمال الجعارات، "معايير التقارير الدالية الدولية 2007"، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 4/-حسين القاضي، مأمون حمدان، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011..
- 5/-عبد الرزاق الشحادة، "المحاسبة الدولية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2017..
- 6/-عبد الستار الكبيسي، "الشامل في مبادئ المحاسبة"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
- 7/-أعضاء الصفحات الزرقاء، "معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS"، دار الورقة الزرقاء، الجزائر، 2008.
- 8/-عبد الرؤوف حسان العزي، "الإيراد من العقود مع العملاء-المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 15"، المجموعة العربية للخدمات المهنية الدولية، صنعاء، اليمن، بدون سنة نشر.
- 9/-رأفت حسن النجار، "المحاسبة الدولية"، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
- 10/-أمانى صلاح محمود المخزنجي، "دور الإصلاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية في الصين" الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف للنشر، القاهرة، مصر، 2019.
- 11/-بن عيشي بشير، "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، متطلبات التطبيق"، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009.
- 12/-محمد حسان بن مالك، علاء بوقفة، "المحاسبة المالية طبقاً للنظام المحاسبي المالي الجزائري IAS/IFRS" دار الهدى، الجزائر، 2014.
- 13/-حجازي إبراهيم محمد، "المعلومات المحاسبية وأثرها على السياسات الاقتصادية والنقدية"، دار مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2018.
- 14/-طارق عبد العالي حماد، "موسوعة معايير المحاسبة"، الجزء 4، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2016.

- 15/- جمعة فلاح حميدات، "خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Expert"، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الاردن، 2019.
- 16/- أحمد حلمي جمعة، "معايير التقارير المالية الدولية، معايير المحاسبة الدولية"، طبعة أولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 17/- أحمد طرطار، أ. عبد العالي منصر، "تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد"، ط2 جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 18/- فريدريك تشوي، كارول آن فروست، جاري ميك، "المحاسبة الدولية"، دار المريخ، السعودية، بدون تاريخ نشر
- 19/- عياشي نورالدين، "المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SFC)"، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع الجزائر، 2018.
- 20/- علاء سلامة أحمد، "المحاسبة المالية المتقدمة"، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة مصر 2018.

➤ المقالات العلمية

- 21/- حمزة العرابي، "واقع البيئة الاقتصادية وأثرها على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية -دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة سعد دحلب البلدية، الجزائر، العدد 7، 2012.
- 22/- عمار بن شيشي، "معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية"، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2014.
- 23/- بن حناشي سهيلة، أهمية التمويل الإسلامي وكيفية تطبيقه في بنك البركة الجزائري، الجزائر: ديسمبر 2014، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 42، مجلد "ب".
- 24/- بلعور سليمان، "دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية جامعة الوادي -الجزائر-، العدد السادس جوان 2014.
- 25/- بوداح عبد الجليل، "إلزامية تطبيق IFRS وأثره على جودة المعلومة المحاسبية والقوائم المالية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 27، العدد 01، 2016.
- 26/- بن بريح أمال: التأجير التمويلي وفقا لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، 2013، المجلة النقدية للحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة مولود معمري -تيزي وزو-، العدد 01، المجلد 08.
- 27/- تدلاوتي يامنة، العيد محمد، "آثار وانعكاسات التوحيد المحاسبي على نظام مراقبة التسيير"، مقال مقدم في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر 3، المجلد 4، العدد 02، 2015.

- 28/- رباح خوني ورامي حريد: التأجير التمويلي كتقنية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2014 الجزائر: جامعة زيان عاشور-الجلفة-مجلة مقاربات، المجلد 02.
- 29/- خالد جفال، "التجربة الفرنسية في اعتماد المرجعية الدولية IFRS"، مقال مقدم ضمن مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 02/2016.
- 30/- شهيب سلمى وأمر عزوي، قرض الإيجار كبديل تمويلي حديث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تجارب عربية-2018، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13.
- 31/- عنون فؤاد، ضويحي حمزة، "توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار-الجزائر-، المجلد السابع، العدد 02، أوت 2021.
- 32/- عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، "تحليل العلاقة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتخفيض تكلفة رأس المال وأثرها على قرار الاستثمار" دراسة تطبيقية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة مصر، 2017.
- 33/- عبد المنعم نوال، أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة وانعكاساته على الاقتصادات العربية، نوفمبر 2020، الإمارات العربية المتحدة: بنك دبي الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 41، العدد 48.
- 34/- زيرق سوسن ومليكة زغيب، سوق قرض الإيجار في الجزائر، الجزائر: (د.ت)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي - (1)25
- 35/- زغيب مليكة، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 5.
- 36/- أسامة معمري «إطار مقترح لتحيين النظام المحاسبي المالي لمواكبة تطورات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية»، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسبية بن بوعلي شلف-الجزائر-، المجلد 05، العدد 01 جانفي 2019.
- 37/- مجدي مليجي، عبد الكريم مليجي، "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية"، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة جامعة سلمان بن عبد العزيز، السعودية، العدد 3، 2014.
- 38/- معمري خيرة، قورين حاج قويدر، "جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الافصاح المحاسبي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2019.
- 39/- فيصل نجم الدين عبد الله، فاضل نبي عثمان، "التوافق بين القواعد المحاسبية العراقية والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ودورها في تطوير مهنة المحاسبة في العراق"، مجلة زانكو الانسانيات، جامعة صلاح الدين العراق، مجلد 19، عدد 4، 2015.

➤ الرسائل والأطروحات

- 40/-بركم زهير، "محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، سنة 2019.
- 41/-بن يخلف كمال، "دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016.
- 42/-بوداود عبد المؤمن، القرض الإيجاري كأداة تمويل وأثره على التوازنات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية 2014، الجزائر: رسالة مقدّمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 3، قسم علوم التسيير
- 43/-حمزة طارق، "أثر اعتماد المعايير المحاسبية الدولية على المؤسسات الجزائرية من حيث طبيعة المعلومة المالية المقدمة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2015، ص.138-149.
- 44/-دشاش أم الخير، "متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية"، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص.34.
- 45/-فريد لطرش، "التوحيد المحاسبة الجزائري في إطار التوفيق الدولي -التفكير حول المخطط المحاسبي الوطني-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، سنة 2016.
- 46/-مقدم خالد، "دور المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي في استقرار أسواق رأس المال الدولية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2016.
- 47/-هشام دغموم، "دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3-2015.
- 48/-شونف حمزة، "قياس مدى استجابة القوائم المالية المجمعّة المعدة وفق SCF للمعايير المحاسبية الدولية، وانعكاسات تطبيقها على نتائج التحليل المالي"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، 2017

➤ **الملتقيات العلمية**

- 49- /بالمقدم مصطفى وآخرون: التمويل عن طريق الإيجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، 2005، الأردن: المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع بعنوان: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية.
- 50- /رزاق محمد: مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود التأجير التمويلي، 2014-2015 الجزائر: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

➤ **القوانين**

- 51- /الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 96- 09 المتعلق بالاعتماد الإجاري، المؤرخ في 10-يناير 1996 العدد 03، السنة 32، الموافق ل 14 يناير سنة 1996، المادة 1.
- 52- /الجريدة الرسمية، قانون رقم 07-11 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 "يتضمن النظام المحاسبي المالي".
- 53- /الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 "يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية"، السنة: 25 مارس 2009، العدد 19.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

➤ **Les ouvrages**

- 54- Ali Garmilis, Comptabilité financière, 2ème édition, dunod, Paris, France, 2002.
- 55- Association Professionnelle des Sociétés de Financement, Monographie du crédit-bail au Maroc, novembre 2012.
- 56- BRUN, Stéphane, Guide D'application des Normes IAS/IFRS, (2011), BERTI éditions, Alger.
- 57- BOUBIR, Djelloul, (2004). Contrat de Location Simple - Contrat de Location de Financement- Contrat de Cession- bail en SFC et IFRS, édition de Sahel.
- 58- Charlotte Disle, "introduction à la comptabilité", édition Francis, Lefebvre, France, 2019.
- 59- Controller's Handbook, 2017, lease financing, Office of the Controller of Currency, Washington, version 1.2.
- 60- Garrido, É. Le cadre économique et réglementaire du crédit-bail. Tome 1, (4/12/2002). Revue Banque Edition. Paris.

- 61 - International finance Corporation(IFC), Leasing in Development-Guidelines for Emerging Economies-, Washington, 2 nd edition, 2009.
- 62- Ministère de Finance, Manuel de Comptabilité Financière, ENAG, Algérie, édition Reghaïa ,2014.
- 63-OBERT. Robrt,(2007) . pratique des normes ifrs-réfguide d'application, DUNOD , 6 em édition.
- 64-Royal Bank of Canada, Introduction au Crédit-bail, 1998, Canda, Toronto.
- 65-Tung Au, Thomas P. Au (1992). Engineering economics for capital investment analysis, Prentice -Hall, 2nd ed.

➤ Les Articles

- 66-BAALA Tahir et MAMOUN Mohamed Azzedine, 2016, Comparaison entre le Traitement Comptable et Fiscal du Contrat de crédit-bail/ الجزائر: مجلة دراسات جبائية، المجلد 5، العدد
- 67-GOODACRE, Alan. Assessing the potential impact of lease accounting reform: a review of the empirical evidence. Scotland, University of Stirling. Journal of Property Research, 20(1), March, 2003.
- 68-Morales-Díaz, José and Zamora-Ramírez, Constancio, IFRS 16 (leases) implementation: Impact of entities' decisions on Financial Statements. AESTIMATIO, The IEB International Journal of Finance, 2018. DOI:10.5605/IEB.17.4 .

➤ Les Rapports

- 69-IASC Foundation Education, IAS17Leases ,This extract has been prepared by IASC Foundation staff.
- 70-International Accounting Standard No 17, (IAS 17), article posted by :
<http://www.WorldGAAPInfo.com> .
- 71-International Finance Corporation (IFC), Leasing Development-Guidelines for Emerging Economies.
- 72-International Accounting Standard No 17, (IAS 17) leases, article posted by :
<http://www.WorldGAAPInfo.com>
- 73-EY Building a better Working World, Applying IFRS Presentation and disclosure requirements of IFRS 16 Leases .December 2019.
- 74-January International Financial Reporting Standard, Effects Analysis - IFRS 16 Leases, January 2016.
- 75-Price waterhouse Coopers (PwC). IFRS: The Standard is Changing. Are you ready?, September 2016.
- 76-OBERT,R,(2018). Le Petit IFRS (2018-2019): les Notions Indispensables- Les Norme Internationales Présentées par thèmes-, 10 e. éd.

- 77-Price waterhouse Coopers (PwC). IFRS: The Standard is Changing. Are you ready? .
- 78-Deloitte Touche Tohmatsu Limited, Leases- Aguide to IFRS16-, June 2016.
- 79-International Accounting Standards Board (IASB). Basis for Conclusions IFRS 16 Leases. IFRS Foundation Publications Department. London. January 2016.
- 80-The European Commission (EC), International Financial Reporting Standard 16 Leases. Official Journal of the European Union, 9.11.2017.
- 81-Brian O'Donovan, New leases standard – Introducing IFRS 16.
- 82-Grant Thornton Accountants en Adviseurs BV. IFRS 16 : Lease accounting -Effective for accounting periods beginning on or after 1 January 2019- .December 2017.
- 83-Morales-Díaz, José and Zamora-Ramírez, Constanancio, IFRS 16 (leases) implementation: Impact of entities' decisions on Financial Statements. AESTIMATIO.
- 84-Tunisie Leasing and Factory Group(TLF), Rapport Annuel 2019.

المواقع الالكترونية >

- 85-<https://droit-finances.commentcamarche.com/faq/23696-credit-bail-definition> (12:35AM, 07/04/2021).
- 86-<https://www.unidroit.org/fr/instruments/credit-bail/credit-bail-convention-fr> (09:10 PM, 07/04/2021).
- 87-<https://www.unidroit.org/fr/instruments/credit-bail/credit-bail-convention-fr> (01:55 PM, 02/02/2021).
- 88-(<https://www.law.cornell.edu/ucc/2A/2A-103>) (03:15 PM. 01/04/2021)
- 89-<https://almohasben.com> (11:55 AM; 29/03/2021).
- 90-<http://www.almerja.com/reding.php?idm=97091>, 14/06/2020, 12 :05.
- 91-<http://www.jbapartner.com>, 15/05/2020, 16 :30
- 92-<http://www.accahan.com>, 26/02/2020, 22:00.
- 93-<http://www.iasplus.com>, 20/02/2020, 22:30.
- 94-<http://www.elearinng.univ-annaba.dz>, 11/05/2020, 15 :00.
- 95-<http://www.ifrsarabic-wordpress.com>, 26/02/2020, 22 :00.
- 96-<http://www.ifrsarabic-wordpress.com>, 22/02/2020, 21 :00.
- 97-<http://www.asjp.cerist.dz/en/article/49365>, 24/03/2020, 16 :00.
- 98-<http://www.ifrsarabic-wordpress.com>, 22/02/2020, 20 :00
- 99-<https://www.albaraka-bank.com/%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83>(04:40 PM, 12/04/2021).
- 101-<https://www.reporters.dz/le-marche-du-leasing-en-algerie/> (08:40 PM, 12/04/2021).
- 102-<https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias17> (12:17 AM. 18/04/2021).
- 103-<http://www.cdn.ifrs.org/-/media/leature/around-the-world/memorandan/ifac-memoran.pdf>, 20/01/2021,21 :30.
- 104-<http://www.accdiscussion.com/t16263>, 20/01/2021, 11 :30.

- 105-<http://www.specialties.bayt.com/ar/ar/specialties/q/100330/>, - ما - هو - الاتحاد - الدولي - , 18/02/2020, 20 :20. IIFAC للمحاسبين - أهدافه - هي - وما -
- 106-<http://www.ifrs.org/news-and-events/2016/06/ifrs-foundats-and-iosco-strengthen-cooperation-oven-IFRS-standards/>, 15/02/2019, 10 :30
- 107-<http://www.cosob.org/ar/cooperation-internationale/> : تاريخ التصفح 12/04/2020.
- 108-<http://www.alhazeera.net/encyclopedia/organizationandstructures/2010/12/23> , تاريخ : 12/04/2020. التصفح .الاتحاد الأوروبي
- 109-<https://www.reporters.dz/le-marche-du-leasing-en-algerie> (01:55 PM, 12/04/2021).
- 110-<https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/grands-dossiers/111-1-activite-de-leasing-en-algerie> (13:40 PM, 12/04/2021).
- 111-<http://www.khaledashuor1984-abo11abo12.blogspot.com/p/bloge.page.html>, 25/03/2020, 22:00.
- 112-<https://www.scribd.com/> تاريخ التصفح 20/10/2022.
- 113-<http://accidiscussion.com/forum/>.
- 114-<http://ww.tfig.utcila.org/ar/lcontents/org-oecd.htm>, 25/02/2021, 23 :30.
- 115-<https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs-16> (10:55 PM. 21/04/2021).
- 116-<http://www.WorldGAAPInfo.com>
- 117-<http://e3arabi.com/> , وأعمال /acounting/الدولية - المالية - , 23/04/2020, 15 :00.
- 118-http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ifrs_16_contrats_de_location (10:30 PM. 25/ 04/2021).
- 119-http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ifrs16_contrats_de_location (11:55 AM. 25/04/2021)
- 120-http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ifrs_16_contrats_de_location (03:10 PM.26/04/2021)
- 121-http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ifrs_16_contrats_de_location (12: 20 PM. 26/04/2021).

الملاحق

Appel à contribution aux personnes morales

Madame, Monsieur,

Dans le cadre des travaux d'évaluation et de révision du Système Comptable Financier, le groupe de travail désigné par le ministre des finances lance un appel à contribution auprès des utilisateurs du SCF.

Votre expérience dans l'application du Système Comptable Financier est à notre avis utile et importante pour l'aboutissement et le succès de ce projet, notamment dans sa première phase relative au diagnostic et à l'évaluation de l'application des dispositions de la loi n° 07-11 et ses textes d'application.

Nous serons honorés de pouvoir compter sur votre contribution, pour nous faire part des insuffisances éventuellement constatées et des difficultés rencontrées dans la mise en application du référentiel comptable.

A ce titre, nous vous demandons de bien vouloir renseigner le présent document « Appel à contribution », au titre de votre contribution et nous l'envoyer à l'adresse ci-dessous, avant le 30 avril 2019.

Conseil National de comptabilité sis à Immeuble Mauretania place du Pérou 11^{ème} étage, Alger centre.

Adresse mail : groupecsf@gmail.com

Nous vous remercions d'avance pour votre inestimable contribution à nos travaux et vous prions d'accepter nos meilleures salutations.

Cordialement.

INFORMATIONS GENERALES**1. L'ENTREPRISE**

Dénomination sociale :

Secteur d'activité¹ :

Adresse du siège social :

Adresse site Web :

Date de création :

Taille de l'entreprise : PME GE² Chiffre d'affaires (Millions DA) : Effectif :

Nombre de centres comptables :

2. LE CONTRIBUTEUR

❖ Age :

Moins de 25 ans Entre 25 et 40 ans Plus de 40 ans

❖ Profession :

Dirigeant de l'entreprise Directeur des finances et de la comptabilité Responsable comptable Cadre comptable Autres à préciser :

❖ Formation :

Licence Master Doctorat Expertise comptable Autres à préciser :

❖ Expérience professionnelle :

Moins de 02 ans Entre 02 et 5 ans Entre 05 ans 10 ans Plus de 10 ans

❖ Formation sur le Système Comptable Financier :

Université Ecole de formation Entreprise Autres à préciser : ¹Financier - non financier ou parmi les huit (08) secteurs économiques.²Se référer aux dispositions de la loi n° 17-02 du 10 janvier 2017 portant loi d'orientation sur le développement de la petite et moyenne entreprise (PME), et l'avis de la DGI sur la révision des critères d'éligibilité à la DGE.

II. TEXTES REGISSANT LE SYSTEME COMPTABLE FINANCIER

LES DISPOSITIONS REGISSANT LE SCF SONT-ELLES :

1. POUR LE CADRE CONCEPTUEL:Explicites ? Incomplètes ? Equivoques ?

Quels sont les principes et règles comptables qui, à votre avis doivent être enrichis et/ou qui nécessitent des précisions ou modifications ?

- Comptabilité d'engagement
- Continuité d'exploitation
- Coût historique
- Juste valeur
- Intelligibilité
- Pertinence
- Fiabilité
- Prudence
- Séparation des exercices
- Date de clôture des exercices comptables
- Comparabilité
- Prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique
- Traitement des opérations libellées en monnaie étrangère

Commentaire : (quel est le développement ou la précision que vous souhaitez apporter ?)

2. POUR LES REGLES D'EVALUATION :Explicites ? Incomplètes ? Equivoques ?

Quels sont les principes et règles d'évaluation, à votre avis qui doivent d'être enrichis et/ou qui nécessitent plus de précision ?

- Principes généraux
- Règles spécifiques d'évaluation
- Modalités particulières d'évaluation

Commentaire : (quel est le développement ou la précision que vous souhaitez apporter ?)

3. POUR LES REGLES DE COMPTABILISATION :

Explicites ? Incomplètes ? Équivoques ?

Quels sont les principes et règles de comptabilisation, à votre avis qui doivent d'être enrichis et/ou qui nécessitent plus de précision ?

- Principes généraux
- Règles spécifiques de comptabilisation
- Modalités particulières de comptabilisation

Commentaire : (quel est le développement ou la précision que vous souhaitez apporter ?)

4. POUR LE CONTENU ET LE MODE DE PRESENTATION DES ETATS FINANCIERS :

Explicites ? Incomplètes ? Équivoques ?

Quels sont les chapitres qui nécessitent, à votre avis un enrichissement et/ou plus de précision ?

- Définition des états financiers
- Contenu des états financiers
- Modèle des états financiers
- Contenu de l'annexe aux états financiers

Commentaire : (quel est le développement ou la précision que vous souhaitez apporter ?)

La révision périodique du SCF est-elle :

Indispensable Facultative

Quelle est la périodicité de la révision du SCF que vous suggérez ?

1 an 2 ans 3 ans 5 ans 10 ans

Pourquoi ?

Autres à préciser :

III. APPLICATION DU SYSTEME COMPTABLE FINANCIER

LES DISPOSITIONS DU SCF SONT-ELLES APPLIQUEES:

En totalité Partiellement Non

L'APPLICATION DU SCF EST-ELLE:

1. POUR LE CADRE CONCEPTUEL

Facile Abordable Difficile Inapplicable

Commentaire :

Quels sont les principes et règles comptables qui sont difficiles à appliquer et/ou qui sont inapplicables ?

Principe ou règle comptable / d'information financière	Difficile	Inapplicable
Comptabilité d'engagement	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Continuité d'exploitation	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Coût historique	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Intelligibilité	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Pertinence	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Fiabilité	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Prudence	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Séparation des exercices	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Comparabilité	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique.	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés et les solutions éventuellement apportées) :

2. POUR LES REGLES D'EVALUATION

Facile Abordable Difficile Inapplicable

Quels sont les principes et règles d'évaluation qui sont difficiles à appliquer et/ou qui sont inapplicables ?

1.1 Principes généraux

1.1.1 Evaluation des actifs, passifs, charges et produits :

Principes	Difficile	Inapplicable
Conditions d'évaluation des actifs, passifs, charges et produits	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Evaluation des produits provenant des ventes de biens ou de prestation de services et des autres activités ordinaires	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Evaluation des charges	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Evénements postérieurs à la date de clôture	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés et les solutions éventuellement apportées) :

1.1.2 Règles générales d'évaluation :

Règle générale	Difficile	Inapplicable
Coût historique	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Juste valeur ou (coût actuel)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Valeur actualisée ou valeur d'utilité	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Valeur recouvrable	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Coût d'acquisition	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Coût de production	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Charges liées à une sous activité	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Test de dépréciation et perte de valeur	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Unité génératrice de trésorerie	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées):

1.1.3 Règles spécifiques d'évaluation:

Règles spécifiques d'évaluation	Difficile	Inapplicable
Immobilisations corporelles et incorporelles	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Immobilisations financières	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Stocks et encours	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Subventions	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Provisions pour risques et charges	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Emprunts et autres passifs financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Evaluation des charges et produits financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Evaluation des charges et produits des activités ordinaires	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées)

1.2 Modalités particulières d'évaluation:

Modalités particulières	Difficile	Inapplicable
Opérations faites en commun ou pour le compte de tiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Consolidation – Regroupement d'entités – comptes consolidés	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Contrat à long terme	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Impôts différés	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Contrat de location financement	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Avantages octroyés au personnel	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Opérations en monnaies étrangères	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Changement d'estimation ou de méthode comptable, correction d'erreur ou omission	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées)

3. POUR LES REGLES DE COMPTABILISATION

Facile Abordable Difficile Inapplicable

Quels sont les principes et règles de comptabilisation qui sont difficiles à appliquer et/ou qui sont inapplicables ?

3-1- Principes généraux de comptabilisation des actifs, passifs, charges et produits :

Principes	Difficile	Inapplicable
Conditions de comptabilisation des actifs, passifs, charges et produits	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Comptabilisation des produits provenant des ventes de biens ou de prestation de services et des autres activités ordinaires	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Comptabilisation des charges	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Comptabilisation des événements postérieurs à la date de clôture	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés et les solutions éventuellement apportées) :

3-2- Règles spécifiques de comptabilisation :

Règles spécifiques de comptabilisation	Difficile	Inapplicable
Immobilisations corporelles et incorporelles	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Immobilisations financières	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Stocks et encours	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Subventions	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Provisions pour risques et charges	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Emprunts et autres passifs financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Evaluation des charges et produits financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>



Commentaire : (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées)

3-3- Modalités particulières de comptabilisation:

Modalités particulières	Difficile	Inapplicable
Opérations faites en commun ou pour le compte de tiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Consolidation – Regroupement d'entités – comptes consolidés	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Contrat à long terme	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Impôts différés	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Contrat de location financement	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Avantages octroyés au personnel	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Opérations libellées en monnaie étrangères	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Changement d'estimation ou de méthode comptable, correction d'erreur ou omission	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées)

4. POUR LE CONTENU ET LE MODE DE PRESENTATION DES ETATS FINANCIERS

Facile Abordable Difficile Inapplicable

4-1- Définition et contenu des états financiers :

Désignation	adapté	Inadapté
Champ d'application	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Rubrique de regroupement de comptes	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Délai d'émission	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Informations d'ordre général mentionnées sur les états financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Quel est le champ d'application que vous proposez ?

Quel est le délai d'émission que vous proposez ?

Quelles sont les informations d'ordre général à rajouter et/ou à supprimer ?

Comparabilité des états financiers suite au changement de méthode d'évaluation ou de présentation

Facile Abordable Difficile Inapplicable

Commentaire: (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées)

4-2- Modèles des états financiers:

Etat financier	Adapté	Inadapté
Le Bilan	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Le Compte résultat	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Le tableau des flux de trésorerie	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
L'état de variation des capitaux propres	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
L'Annexe aux états financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : Quelle est votre proposition ?

4-3- Contenu de l'annexe des états financiers:

Désignation	Difficile	Inapplicable
Déclaration de conformité	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Règles et méthodes comptables adoptées pour la tenue de comptabilité et l'établissement des états financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Compléments d'informations nécessaires à une bonne compréhension du bilan, du compte de résultats, du tableau des flux de trésorerie et de l'état de variation des capitaux propres	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Informations concernant les entités associées et les transactions ayant eu lieu avec ces entités ou leurs dirigeants	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Informations à caractère général ou concernant certaines opérations particulières	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées)

5. LA NOMENCLATURE ET LE FONCTIONNEMENT DES COMPTES

La nomenclature proposée répond-elle à vos besoins ? Citer votre expérience

Quelles sont, à votre avis, les règles de fonctionnement des comptes qui nécessitent un enrichissement et pourquoi ?

6. AUTRES DIFFICULTES :

Quelles sont les autres questions auxquelles le SCF n'apporte pas suffisamment ou pas de réponse ?

Quelles sont les principales difficultés et insuffisances que les dirigeants de votre société ou les utilisateurs des états financiers ont portées à votre connaissance ?

VOS COMMENTAIRES SUR L'APPLICATION DU SYSTEME COMPTABLE FINANCIER

Souhaitez-vous être contacté pour d'éventuelles précisions ou informations complémentaires ?

OUI

NON

Dans l'affirmatif, veuillez communiquer les coordonnées de la personne à contacter:

Nom :

Prénom :

Organisme :

N° Tél :

Adresse Mail :

Prière de transmettre votre réponse à groupecsf@gmail.com

Appel à contribution aux personnes physiques

Madame, Monsieur,

Dans le cadre des travaux d'évaluation et de révision du Système Comptable Financier, le groupe de travail désigné par le ministre des finances lance un appel à contribution auprès des utilisateurs du SCF.

Votre expérience dans l'application du Système Comptable Financier est à notre avis utile et importante pour l'aboutissement et le succès de ce projet, notamment dans sa première phase relative au diagnostic et à l'évaluation de l'application des dispositions de la loi n° 07-11 et ses textes d'application.

Nous serons honorés de pouvoir compter sur votre contribution, pour nous faire part des insuffisances éventuellement constatées et des difficultés rencontrées dans la mise en application du référentiel comptable.

A ce titre, nous vous demandons de bien vouloir renseigner le présent document « Appel à contribution », au titre de votre contribution et nous l'envoyer à l'adresse ci-dessous, avant le 30 avril 2019.

Conseil National de comptabilité sis à Immeuble Mauretania place du Pérou 11^{ème} étage, Alger centre.

Adresse mail : groupecsf@gmail.com

Nous vous remercions d'avance pour votre inestimable contribution à nos travaux et vous prions d'accepter nos meilleures salutations.

Cordialement.

I- INFORMATIONS CONCERNANT LE CONTRIBUEUR**1. Age**Moins de 25 ans Entre 25 et 40 ans Plus de 40 ans **2. Profession**Expert-comptable Commissaire aux comptes Comptable agréé(e) Dirigeant de l'entreprise Directeur des finances et de la comptabilité Responsable comptable Cadre comptable Enseignant

Autres à préciser :

3. FormationLicence Master Doctorat Expertise comptable

Autres à préciser :

4. Expérience professionnelleMoins de 02 ans Entre 02 et 5 ans Entre 05 ans 10 ans Plus de 10 ans **5. Formation sur le Système Comptable Financier**Université Ecole de formation Entreprise

Autres à préciser :

II- TEXTES REGISSANT LE SYSTEME COMPTABLE FINANCIER**LES DISPOSITIONS REGISSANT LE SCF SONT-ELLES :****1. POUR LE CADRE CONCEPTUEL:**Explicites ? Incomplètes ? Équivoques ?

Quels sont les principes et règles comptables qui, à votre avis doivent être enrichis et/ou qui nécessitent des précisions ou modifications ?

Comptabilité d'engagement

Continuité d'exploitation

Coût historique

Juste valeur

- o Intelligibilité
- o Pertinence
- o Fiabilité
- o Prudence
- o Séparation des exercices
- o Date de clôture des exercices comptables
- o Comparabilité
- o Prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique
- o Traitement des opérations libellées en monnaie étrangère

Commentaire : (quel est le développement ou la précision que vous souhaitez apporter ?)

2. POUR LES REGLES D'EVALUATION :

Explicites ?

Incomplètes ?

Équivoques ?

Quels sont les principes et règles d'évaluation, à votre avis qui doivent d'être enrichis et/ou qui nécessitent plus de précision ?

- o Principes généraux
- o Règles spécifiques d'évaluation
- o Modalités particulières d'évaluation

Commentaire : (quel est le développement ou la précision que vous souhaitez apporter ?)

3. POUR LES REGLES DE COMPTABILISATION

Explicites ?

Incomplètes ?

Équivoques ?

Quels sont les principes et règles de comptabilisation, à votre avis qui doivent d'être enrichis et/ou qui nécessitent plus de précision ?

- Principes généraux
- Règles spécifiques de comptabilisation
- Modalités particulières de comptabilisation

Commentaire : (quel est le développement ou la précision que vous souhaitez apporter ?)

4. POUR LE CONTENU ET LE MODE DE PRESENTATION DES ETATS FINANCIERS

Explicites ? Incomplètes ? Équivoques ?

Quels sont les chapitres qui nécessitent, à votre avis, un enrichissement et/ou plus de

- Définition des états financiers
- Contenu des états financiers
- Modèle des états financiers
- Contenu de l'annexe aux états financiers

Commentaire : (quel est le développement ou la précision que vous souhaitez apporter ?)

La révision périodique du SCF est-elle :

Indispensable ? Facultative ?

Quelle est la périodicité de la révision du SCF que vous suggérez :

1 an 2ans 3ans Sans 10ans

Autre à préciser :

III- APPLICATION DU SYSTEME COMPTABLE FINANCIER**LES DISPOSITIONS DU SCF SONT-ELLES APPLIQUEES ?**En totalité Partiellement Non **L'APPLICATION DU SCF EST-ELLE :****1. POUR LE CADRE CONCEPTUEL**Facile Abordable Difficile Inapplicable **Commentaire :**

Quels sont les principes et règles comptables qui sont difficiles à appliquer et/ou qui sont inapplicables ?

Principe ou règle comptable	Difficile	Inapplicable
Comptabilité d'engagement	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Continuité d'exploitation	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Coût historique	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Intelligibilité	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Pertinence	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Fiabilité	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Prudence	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Séparation des exercices	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Comparabilité	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés et les solutions éventuellement apportées) :

2. POUR LES REGLES D'EVALUATIONFacile Abordable Difficile Inapplicable

Quels sont les principes et règles d'évaluation qui sont difficiles à appliquer et/ou qui sont inapplicables ?

2.1 Principes généraux**2.1.1 Evaluation des actifs, passifs, charges et produits**

Principes	Difficile	Inapplicable
Conditions d'évaluation des actifs, passifs, charges et produits	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Evaluation des produits provenant des ventes de biens ou de	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Prestation de services et des autres activités ordinaires	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Evaluation des charges	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Evénements postérieurs à la date de clôture	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés et les solutions éventuellement apportées) :

2.1.2 Règles générales d'évaluation

Règle générale	Difficile	Inapplicable
Coût historique	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Juste valeur ou (coût actuel)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Valeur actualisée ou valeur d'utilité	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Valeur recouvrable	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Coût d'acquisition	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Coût de production	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Charges liées à une sous activité	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Test de dépréciation et perte de valeur	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Unité génératrice de trésorerie	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées) :

2.2 Règles spécifiques d'évaluation :

Règles spécifiques d'évaluation	Difficile	Inapplicable
Immobilisations corporelles et incorporelles	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Immobilisations financières	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Stocks et encours	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Subventions	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Provisions pour risques et charges	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Emprunts et autres passifs financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Evaluation des charges et produits financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées)

2.3 Modalités particulières d'évaluation :

Modalités particulières	Difficile	Inapplicable
Opérations faites en commun ou pour le compte de tiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Consolidation – Regroupement d'entités – comptes consolidés	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Contrat à long terme	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Impôts différés	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Contrat de location financement	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Avantages octroyés au personnel	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Opérations en monnaie étrangères	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Changement d'estimation ou de méthode comptable, correction d'erreur ou omission	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées)

3. POUR LES REGLES DE COMPTABILISATIONFacile Abordable Difficile Inapplicable

Quels sont les principes et règles de comptabilisation qui sont difficiles à appliquer et/ou qui sont inapplicables ?

3.1 Principes généraux de comptabilisation des actifs, passifs, charges et produits :

Principes	Difficile	Inapplicable
Conditions de comptabilisation des actifs, passifs, charges et produits	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Comptabilisation des produits provenant des ventes de biens ou de	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Prestation de services et des autres activités ordinaires	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Comptabilisation des charges	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Comptabilisation des événements postérieurs à la date de clôture	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés et les solutions éventuellement apportées) :

3.2 Règles spécifiques de comptabilisation :

Règles spécifiques de comptabilisation	Difficile	Inapplicable
Immobilisations corporelles et incorporelles	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Immobilisations financières	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Stocks et encours	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Subventions	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Provisions pour risques et charges	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Emprunts et autres passifs financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Evaluation des charges et produits financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées)



3.3 Modalités particulières de comptabilisation :

Modalités particulières	Difficile	Inapplicable
Opérations faites en commun ou pour le compte de tiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Consolidation – Regroupement d'entités – comptes consolidés	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Contrat à long terme	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Impôts différés	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Contrat de location financement	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Avantages octroyés au personnel	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Opérations libellées en monnaie étrangères	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Changement d'estimation ou de méthode comptable, correction d'erreur ou omission	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées)

4. POUR LE CONTENU ET LE MODE DE PRESENTATION DES ETATS FINANCIERS

Facile Abordable Difficile Inapplicable

4.1 Définition et contenu des états financiers :

Désignation	adapté	inadapté
Champ d'application	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Rubrique de regroupement de comptes	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Délai d'émission	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Informations d'ordre général mentionnées sur les états financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Quel est le champ d'application que vous proposez ?

Quel est le délai d'émission que vous proposez ?

Quelles sont les informations d'ordre général à rajouter et/ou à supprimer ?

Comparabilité des états financiers suite au changement de méthode d'évaluation ou de présentation

Facile Abordable Difficile Inapplicable

Commentaire : (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées)

4.2 Modèles des états financiers :

Etat financier	Adapté	Inadapté
Le Bilan	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Le Compte résultat	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Le tableau des flux de trésorerie	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
L'état de variation des capitaux propres	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
L'Annexe aux états financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : Quelle est votre proposition ?

4.3 Contenu de l'annexe des états financiers:

Désignation	Difficile	Inapplicable
Déclaration de conformité	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Règles et méthodes comptables adoptées pour la tenue de comptabilité et l'établissement des états financiers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Compléments d'informations nécessaires à une bonne compréhension du bilan, du compte de résultats, du tableau des flux de trésorerie et de l'état de variation des capitaux propres	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Informations concernant les entités associées et les transactions ayant eu lieu avec ces entités ou leurs dirigeants	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Informations à caractère général ou concernant certaines opérations particulières.	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Commentaire : (Préciser les difficultés rencontrées et les solutions éventuellement apportées)

5. POUR LA NOMENCLATURE ET LE FONCTIONNEMENT DES COMPTES

La nomenclature proposée répond-elle à vos besoins? Citer votre expérience.

Quels sont à votre avis, les règles de fonctionnements des comptes qui nécessitent un enrichissement et pourquoi?

6. AUTRES DIFFICULTES

Quelles sont les autres questions auxquelles le SCF n'apporte pas suffisamment ou pas de réponse?

Quelles sont les principales difficultés et insuffisances que les dirigeants de votre société ou les utilisateurs des états financiers ont portées à votre connaissance ?

7. VOS COMMENTAIRES SUR L'APPLICATION DU SYSTEME COMPTABLE FINANCIER

Souhaiteriez-vous être contacté pour d'éventuelles précisions ou informations complémentaires?

OUI

NON

Dans l'affirmatif, veuillez communiquer les coordonnées de la personne à contacter:

Nom:

Prénom:

Organisme:

N° Tél :

Adresse Mail:

Prière de transmettre votre réponse à groupescf@gmail.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTÈRE DES FINANCES

وزارة المالية

Décision n° 03 du 15 JAN 2019 portant création d'un groupe de travail chargé de l'évaluation et de la révision de la loi n° 07-11 du 25 novembre 2007, portant Système Comptable Financier

Le Ministre des Finances,

- Vu l'ordonnance n° 75-59 du 20 Ramadhan 1335 correspondant au 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code de commerce;
- Vu la loi n° 07-11 du 15 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 25 novembre 2007, modifiée, portant système comptable financier;
- Vu la loi n° 10-01 du 16 Rajab 1431 correspondant au 29 juin 2010, relative aux professions d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé;
- Vu le décret présidentiel n° 17-243 du 25 Dhou El Kaada 1438 correspondant au 17 août 2017 portant nomination des membres du Gouvernement ;
- Vu le décret exécutif n° 95-54 du 15 Ramadhan 1415, correspondant au 15 février 1995, fixant les attributions du Ministre des Finances;
- Vu le décret exécutif n° 11-24 du 22 Safar 1432, correspondant au 27 janvier 2011, fixant la composition, l'organisation, et les règles de fonctionnement du Conseil National de la Comptabilité

Décide:

Article 1^{er} :

Il est créé au sein du Conseil National de la Comptabilité, un groupe de travail chargé de l'évaluation et de la révision de la loi n°07-11 du 15 Dhou El Kaada 1428, correspondant au 25 novembre 2007, portant Système Comptable Financier, et des textes d'application y afférents.

Article 02

Le groupe de travail est composé de:

Madame et Messieurs

- YAHI Nourredine, Expert-comptable, Président;
- TAFIGHOULT Rabah, Expert-comptable, Rapporteur;
- BERKACHE Mohamed, Directeur d'études au CNC, Membre;
- DAHAMI Rachida, Chef d'études au CNC, Membre;
- BENHAMOUDA Yahia, Expert-comptable, Membre;

- YANAT Hachemi, Expert-comptable. Membre.
- BOULAHDOUR Yassine, Expert-comptable. Membre;
- ZAATRI Mohamed, Expert-comptable, Membre;
- LABANDJI Ahmed, Expert-comptable, Membre;
- BOURKAIB Abderrahmane, Expert-comptable, Membre;
- IDRISSEI Kamel, Expert-comptable. Membre;
- EL DJAMAA Belaid, Expert-comptable, Membre;
- EL BESSEGI Mourad, Commissaire aux Comptes, Membre
- BOURENANE Cherif, Commissaire aux Comptes, Membre

Article 03

Dans le cadre de ses travaux, le groupe de travail a, principalement, pour missions:

- l'élaboration d'une feuille de route décrivant les différentes étapes à accomplir ainsi que les conditions et les moyens à mettre en œuvre pour l'évaluation et la révision de la loi portant "Système Comptable Financier " SCF "et ses textes d'application,
- le lancement d'une enquête nationale auprès des entreprises et acteurs économiques visant à recueillir en retour leur expérience sur le passage au Système Comptable Financier (état des lieux) ainsi que les difficultés rencontrées;
- le traitement des conclusions de l'enquête auprès des entreprises, portant sur l'état d'application du Système Comptable Financier, (difficultés rencontrées par les entreprises lors du basculement comptable du PCN vers le SCF) et organisation de toute rencontre susceptible d'examiner les difficultés rencontrées et les questions posées par les entités;
- la revue des requêtes et interrogations issues des difficultés soulevées par les entités des différents secteurs économiques suite à l'application du SCF et les différents avis émis en réponse par la commission de normalisation des pratiques comptables et des diligences professionnelles du Conseil National de la Comptabilité;
- le recensement des nouvelles normes internationales IFRS, publiées après l'adoption du SCF (après 2005) et tout texte d'explication s'y rapportant;
- l'adaptation des nouvelles normes internationales à intégrer au SCF et organisation de toute rencontre susceptible d'enrichir la compréhension des nouvelles normes (définition, portées, méthodes.);
- la mise à jour et l'élaboration de la nouvelle mouture du projet de loi portant SCF;
- la mise à jour et l'élaboration des différents textes d'application du SCF (décrets et arrêtés).

Article 04

Le groupe de travail se réunit chaque fois que de besoin à l'initiative de son Président, au siège du Conseil National de la Comptabilité ou tout autre lieu qui lui sera désigné par le CNC.

En cas d'absence du président, la réunion du groupe de travail est présidée par le rapporteur.

Article 05

Les différentes étapes des travaux du groupe de travail sont:

a) Diagnostic de l'état des lieux

A l'issue des travaux d'appréciation de l'état d'application du SCF (bilan d'application), consistant en l'analyse et l'exploitation des résultats de l'enquête nationale qui sera menée auprès des entités sélectionnées dans les différents secteurs d'activités économiques, un diagnostic d'application du SCF sera élaboré et fera apparaître principalement une synthèse des points à réviser, étayée par les problèmes de passage du PCN vers SCF rencontrés par les entités, les difficultés d'application des règles d'évaluation et de comptabilisation pour chaque domaine comptable, les insuffisances relevées dans les définitions, les portées, et les règles de fonctionnement des comptes.

b) Recensement et adaptation des nouvelles normes IFRS

Le groupe de travail procédera:

- au recensement des normes IFRS et des textes d'explication adoptés par l'IASB au moins depuis 2005 date de base de l'élaboration du SCF;
- à la compréhension des nouvelles règles introduites par les nouvelles normes IFRS et définition de leur portée;
- à l'adaptation et l'actualisation des normes, principes et règles d'évaluation et de comptabilisation du Système Comptable Financier visant leur mise à jour par rapport aux évolutions des normes comptables internationales IAS/IFRS et à la prise en charge des difficultés d'application relevées ;
- à la rédaction des projets de loi modifiant et complétant la loi n° 07-11 du 25 novembre 2007, portant Système Comptable Financier (SCF) et des différents textes d'application;
- à l'examen des projets, de la loi et des différents textes d'application avec les structures du ministère des Finances et des autres secteurs concernés par son application.

Article 06

Tous les travaux d'évaluation et de révision du Système Comptable Financier, demeurent confidentiels et la propriété exclusive du Conseil National de la Comptabilité - Ministère des Finances.

Ils ne doivent, en aucun cas, faire l'objet de publication, de communication, de thème de séminaire ou de journées d'études ou autres en dehors de ceux organisés par le groupe de travail dans l'accomplissement de ses missions, jusqu'à l'adoption définitive des textes par les autorités compétentes.

Article 07

Le groupe de travail peut faire appel par la voix de son Président, à toute compétence dont la contribution est jugée nécessaire et/ou utile à la réalisation des missions de ce groupe de travail.

Le groupe de travail peut en collaboration avec le CNC faire appel à toute assistance externe jugée utile pour l'accomplissement des travaux confiés au groupe, notamment les organismes ou personnes ayant contribué à l'élaboration du SCF et toute institution active dans l'élaboration et la diffusion des normes IFRS et leur textes explicatifs.

Les travaux d'analyse, de recherche et d'adaptation des normes internationales qui seront confiés aux experts et aux compétences dûment sollicités, sont rémunérés sur la base d'un montant qui sera arrêté en commun accord avec le Secrétaire Général du CNC.

Article 08

Le Conseil National de la Comptabilité mettra à la disposition du groupe de travail tous les moyens humains et matériels nécessaires à l'accomplissement des travaux relevant de la mission du groupe de travail.

Il favorisera tout contact avec les entités et les administrations concernées pour l'obtention des documents, informations et participations aux travaux du groupe préalablement arrêtés dans la feuille de route.

Article 09

Les décisions du groupe de travail sont prises à la majorité des voix. En cas d'égalité des voix, celle du président est prépondérante.

Article 10

Le Président du groupe de travail transmet, par le biais du Secrétariat Général du CNC, à la commission de normalisation des pratiques comptables et des diligences professionnelles, pour avis, remarques, observations et recommandations, les projets et/ou livrables des différentes étapes traduisant l'état d'avancement des travaux de révision du SCF et toute question jugée importante par le groupe de travail.

Article 11

A l'issue de ses travaux, le groupe de travail rendra ses conclusions sous forme d'un projet de rapport qu'il adresse au Secrétaire Général du Conseil National de la Comptabilité à l'effet de le mettre à la disposition de la commission de normalisation des pratiques comptables et des diligences professionnelles pour examen et avis.

Article 12

Le rapport final est élaboré par le groupe de travail après prise en compte des avis et recommandations de la commission de normalisation des pratiques comptables et des diligences professionnelles, et sera adressé au Secrétaire Général du Conseil National de la Comptabilité.

Article 13

Le rapport final est soumis à l'appréciation de Monsieur le Ministre chargé des Finances.

Article 14

Le groupe de travail est dissout dès l'achèvement total de ses travaux et l'approbation du rapport par Monsieur le Ministre chargé des Finances.

Article 15

Le Secrétaire Général du Conseil National de la Comptabilité est chargé de l'exécution de la présente décision.

Article 16

La présente décision est publiée au Bulletin Officiel du ministère des finances.

Fait à Alger, le 15 JAN. 1979

Le Ministre des Finances

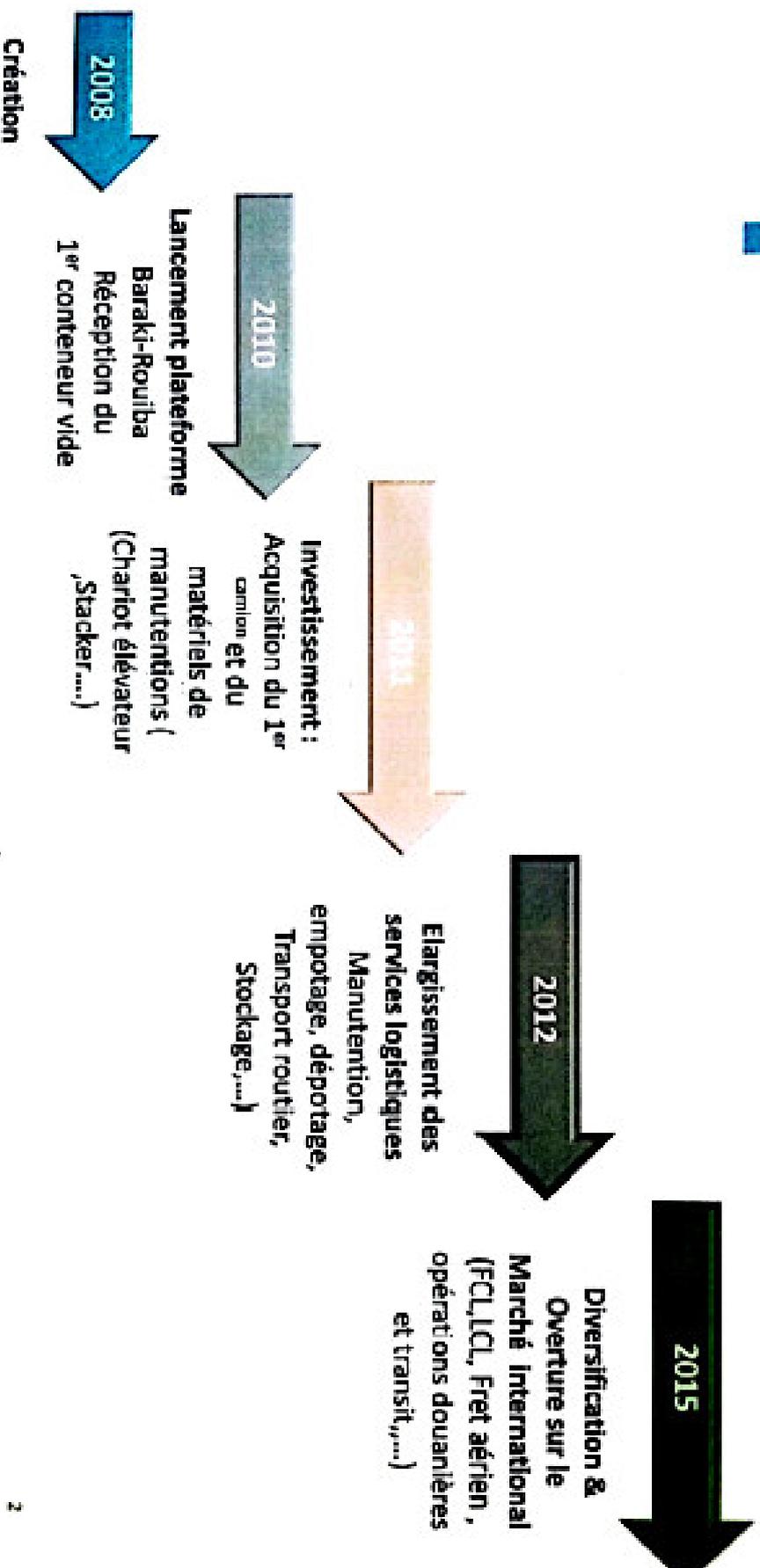


الملحق رقم 03: تقديم الشركة



Présentation

Croissance & Développement de l'entreprise



Nos services



Transport Routier

- Transport de marchandises conteneurisées et marchandises sur les 48 Willaya Algériennes.
- Suivi GPS 24h/24h des rotations
- Assurance marchandises transportées
- Disponibilité d'équipements spécifiques : Remorques surbaissées, maraichers,...
- Service messagerie (livraison de petits et moyen colis).



Notre flotte

Camions :

- 100 camions 20 tonnes de marque MAN en propriété ;
- + 100 camions 20 tonnes en sous-traitance conventionnée à l'année ;
- 10 camions 5/7/10 tonnes;
- 50 fourgons 2,5/ 3,5 tonnes (Renault Master, Renault trafic, Ford transit) ;
- 5 Renault Berlingo 1,5 tonnes .

Remorques :

- Plateaux pour conteneurs avec twist locks ;
- Standards Maraichères 13m8, ou bâche ridelles pour transport Marchandise ;
- Porte Engins (remorque plateaux surbaissée pour transport hors gabarit).





- Prise en charge des opérations de pré-acheminement via nos partenaires
- Négociations des tarifs de fret maritime ou aérien ,et des conditions générales
- Post-acheminement des marchandises jusqu'au dépôt du réceptionnaire

Nos partenaires :





Afin d'apporter les réponses les mieux adaptées, une équipe de transit qualifiée et expérimentée se charge de fournir la meilleure formule pour optimiser la chaîne de dédouanement à l'import comme à l'export.



Notre équipe shipping consigne des navires entiers (coque et marchandise) ou part cargo homogène (vrac solide ou vrac liquide).
Une équipe de 24 experts réalisant des constats et rapport du débarquement du conteneur au réembarquement



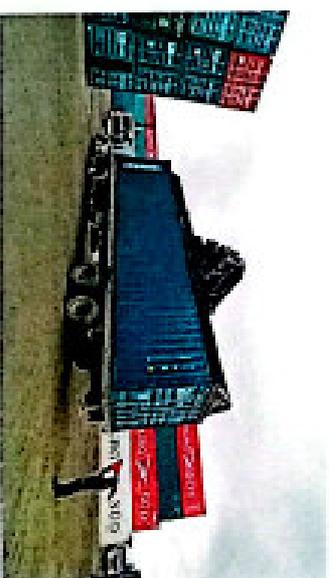
- Transfert des conteneurs pleins de différents armateurs, vers ports secs et/ou entrepôts sous douanes
- Transport de conteneurs pleins pour le compte client
- Gestion du conteneur vide





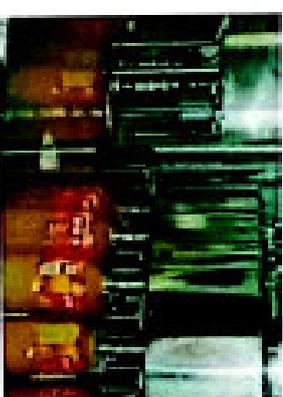
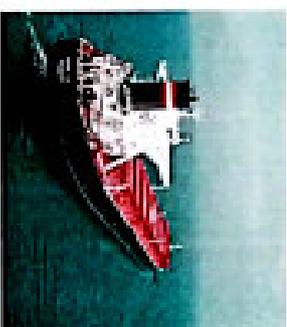
Plateformes
Logistiques

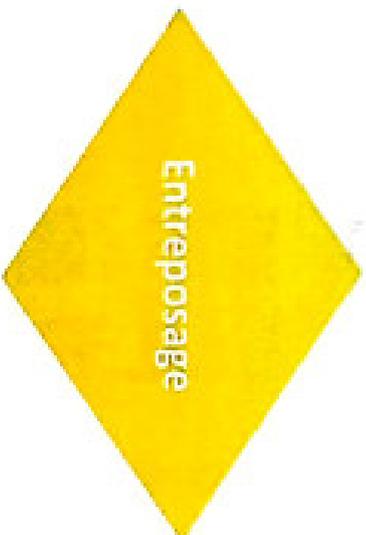
- 03 plateformes logistiques totalisant plus de 78 000 m² au niveau des zones industrielles de Rouiba et Baraki et Oran;
- Nos services :
 - ✓ Entreposage conteneurs pleins
 - ✓ Empotage / Dépotage conteneurs





Notre division projets est dédiée aux secteurs pétroliers, gaziers et industriels, elle prendra en charge toutes préoccupations en matière de transport en proposant des solutions logistiques pour le bon déroulement et la bonne exécution de vos travaux.





- 03 Entrepôts totalisant plus de 6.500 m² au niveau des zones de Sidi Moussa , Baraki et Ain Defia
- Nos services :
 - ✓ Stockage marchandise palettisée ou en vrac
 - ✓ Gestion et suivi des entrées et des sorties
 - ✓ Contrôle et suivi des stocks
 - ✓ Préparation de commandes et co-packing





Manutention

- Location de charriots élévateurs de différents tonnages électriques et diesel :
 - ✓ Gerbeur électrique
 - ✓ Reach Stacker 45 To
 - ✓ Engin de lavage 32To et 25 To.
 - ✓ Grue mobile de 50 à 350 To.



Distribution
Directe

- Livraison sur zone de distribution, avec :
 - ✓ Transport primaire en lot de différentes capacités
 - ✓ Plateforme d'éclatement nationale ou régionale
 - ✓ Livraison en lot partiel et petit colis sur zone de chalandise du client.





Nos références



STAR BRANDS



Star Goods spA





Direction générale et Agence d'Alger

Coopérative El FETH N°05 ilot C3 Mohamed GARIDI- Kouba –Alger

Tél : +213 (0) 21 541 541 / 21 562 767

Fax :+213 (0) 21 562 757

Mob : +213 (0) 550 423 041/ 550 743 441

Email : commercial@marslogistique.com

Agence régionale d'Oran

N° 34 Hai Ibn Rochd 1er etg Cité point du jour , Oran

Mob : +213 (0) 550 423 041

Email : mourdache@marslogistique.com





SARL MAARS LOGISTIQUE
Capital social 140 000 000 DA,
Adresse: Rue des Fermes Madral El Madania Alger
RC no: 09 B 0980570 NIF: 000818189027926 AJ 16038416302
Email: www.maarslogistique.com

Etat récapitulatif des contrats des Location a usage d'exploitation

Ligne	Superficie	DATE		DUREE	Mensuelle	TOTAL
		DEBUT CONTRAT	FIN CONTRAT			
BOFARIK	1800 M²	01/09/2022	19/06/2023	1 ANS	1 700 000,00	20 400 000,00
BOFARIK	3800 M²	01/11/2021	14/11/2024	3 ANS	2 500 000,00	90 000 000,00
BOFARIK (14 CHAMBRE)						
CHAMBRE (01) 380 M²	01/04/2022	14/04/2023	1 ANS	1 430 000,00	17 160 000,00	
CHAMBRE (02) 380 M²	01/04/2022	14/04/2023	1 ANS	1 430 000,00	17 160 000,00	
CHAMBRE (03) 380 M²	01/04/2022	14/04/2023	1 ANS	1 430 000,00	17 160 000,00	
BOFARIK (7 CHAMBRE)						
CHAMBRE (04) 380 M²	15/04/2022	31/12/2023	1 ANS 8 MOIS 15 JOUR	1 430 000,00	29 315 000,00	
CHAMBRE (05) 380 M²	15/04/2022	31/12/2023	1 ANS 8 MOIS 15 JOUR	1 430 000,00	29 315 000,00	
CHAMBRE (06) 380 M²	15/04/2022	31/12/2023	1 ANS 8 MOIS 15 JOUR	1 430 000,00	29 315 000,00	
CHAMBRE (07) 380 M²	15/04/2022	31/12/2023	1 ANS 8 MOIS 15 JOUR	1 430 000,00	29 315 000,00	
BOFARIK (2 CHAMBRE)						
CHAMBRE (08) 982 M²	01/02/2023	31/01/2024	1 ANS	200 000,00	2 400 000,00	
CHAMBRE (09) 982 M²	01/02/2023	31/01/2024	1 ANS	250 000,00	3 000 000,00	
BOFARIK (4 CHAMBRE)						
CHAMBRE (10) 380 M²	01/03/2023	21/03/2024	1 ANS	200 000,00	2 400 000,00	
CHAMBRE (11) 380 M²	01/03/2023	21/03/2024	1 ANS	200 000,00	2 400 000,00	
CHAMBRE (12) 380 M²	01/03/2023	21/03/2024	1 ANS	200 000,00	2 400 000,00	
CHAMBRE (13) 380 M²	01/03/2023	21/03/2024	1 ANS	200 000,00	2 400 000,00	
BOFARIK (13) 380 M²	01/04/2022	01/04/2025	3 ANS	1 300 000,00	48 800 000,00	
HANGAR 1800 M²	01/01/2023	14/01/2024	1 ANS	1 050 000,00	12 600 000,00	
HANGAR 2000 M²	01/09/2022	07/09/2023	1 ANS	1 300 000,00	15 600 000,00	
DEPOT 490 M²	01/04/2022	31/03/2023	1 ANS	550 000,00	6 600 000,00	
BOFARIK (2 HECTARE)						
HECTARE	2 HECTARE	01/06/2022	14/06/2027	5 ANS	5 000 000,00	390 000 000,00
HECTARE	1ha 19a 290a	01/11/2020	14/11/2023	3ANS	3 200 000,00	115 200 000,00
HECTARE	1ha 12a 40a	01/12/2021	17/12/2024	3 ANS	3 500 000,00	126 000 000,00
HECTARE	32a 392a	01/01/2022	31/12/2025	3 ANS	1 000 000,00	36 000 000,00
HECTARE	2064 M²	01/03/2022	01/03/2025	3 ANS	285 000,00	10 260 000,00
AN DEFLA	36a 922a	01/02/2022	31/01/2025	3 ANS	350 000,00	12 600 000,00
ORAN	26000 M²	01/10/2016	04/10/2021	5 ANS	1 400 000,00	84 000 000,00
SIKE	2150 M²	01/01/2017	31/12/2021	5 ANS	725 000,00	43 500 000,00
ALGER	2ha	01/12/2010	20/12/2015	5 ANS	1 400 000,00	84 000 000,00
HECTARE	HANGAR 4000M²	01/10/2023	01/10/2025	3 ANS	2 000 000,00	72 000 000,00

التعريف

* تتمثل الأموال العقارية المؤجرة في حظيرة محاطة بسور علوه حوالي ثلاث أمتار ، لها مدخل كبير ، مساحتها حوالي 02 هكتار متواجدة على جزء من القطعة الأرضية المقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 09 هكتار 39 أرو و 41 سنتيوار الكائنة بين ضنون طريق مفتاح بلدية خميس الخشنة (بومرداس) التابعة لمجموعة رقم 1141 قسم 07 من مخطط المسح، وجدنا بها المنشآت التالية: مركز للحراسة بمحاذاة الباب الرئيسي ، حظيرة لركن السيارات، خزان مائي كبير ، مولد كهربائي ، غرفة المحول الكهربائي - هتغلر مستف بستف حديدي مساحته حوالي 6480 م² له أربع أبواب نجدة و 18 مدخل مزودة برصيف مخصص لتفريغ حمولات الشاحنات - مبنى إداري مساحته حوالي 120 م² متكون من طابق أرضي عبارة عن فضاء مفتوح و نورة مياه - و طابق أول عبارة عن فضاء مفتوح ، - وجدنا هاته الحظيرة مجهزة بمصابيح الإنارة داخل المستودع و في الحظيرة و مجهزة بوائيات الحريق ، وذلك حسب محضر إثبات حالة حرره الأستاذ/ كركوب حكيم محضر قضائي لدى محكمة خميس الخشنة بتاريخ 2022/06/08 -----
- إن هذا المحل أجزر كما هو موجود وممتد ومتواصل وما يحتوي عليه من منافع ومرافق من غير أي استثناء ولا تحفظ وهو معروف أتم المعرفة من المستأجر (ة) الذي أقر أنه رآه و عاينه لأجل هذا الغرض.-----

أصل الملكية

- لقد الت الأموال العقارية المؤجرة إلى المؤجر بموجب الدفتر العقاري رقم 4486/2013 مسلم من طرف المحافظ العقاري ببودواو ولاية بومرداس بتاريخ 11 جويلية 2013 المشهر بتاريخ 11 جويلية 2013 حجم 30 تربيعة 4486 -----

تخصيص الأمل

- إن المحل المؤجر حاليا مخصص : مخزن (DEPOT) للشركة المذكورة أعلاه .-
ولا يسوغ للمستأجر (ة) تغيير الإستعمال من غير موافقة المؤجر صراحة وكتابة .-----

المدة

- تم هذا الإيجار وقبل من الطرفين لمدة خمسة سنوات (05) مغلقة و غير قابلة للتجديد تسري ابتداء من 2022/06/15-----
عند انتهاء المدة يلتزم المستأجر بإخلاء الأماكن المؤجرة دون الحاجة إلى تنبيه بالإخلاء و دون مطالبته بأي تعويض طبقا لأحكام المادة 187 مكرر فقرة 02 من القانون 02-05 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المعدل و المتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري-----

الصفحة الثانية

مقابل الإيجار

زيادة على الشروط المذكورة أعلاه ثم هذا الإيجار وقيل من الطرفين بمقابل إيجار شهري قدره خمسة ملايين دينار جزائري (5.000.000 دج)، حيث سدد المستأجر مقابل الإيجار الستة أشهر الأولى كاملا و مسبقا، أما باقي مقابل الإيجار فيسدده مع بداية كل ستة أشهر من مدة الإيجار

-اتفق كل من المؤجر و مسير الشركة المستأجرة بمراجعة مقابل إيجار بالزيادة بعد ثلاثة سنوات من أمد الإيجار ،أما نسبة الزيادة في مقابل الإيجار تكون باتفاق الأطراف.....
عند عدم أداء قسط واحد من مبلغ الإيجار عند حلول أجله بالضبط أو عدم تنفيذ شرط واحد من شروط هذا الإيجار، يفسخ هذا الأخير حتماً إن شاء المؤجر بعد مضي شهر من التنبيه بالدفع بقي بدون جدوى تضمن نية المؤجر أنه يريد استعمال هذا الشرط و رغم كل عرض أو إبداع لاحقين ،واتفق الطرفان في هذا الشأن على اختصاص المحكمة التي تقع في دائرة اختصاصها المحل المؤجر.....
لفسخ هذا العقد في حالة عدم الدفع بعد أمر بالأداء أو عدم التنفيذ بعد إنذار.....
- لطرده المستأجر و كل من هو حال من طرفه ان اقتضى الحال.....
-تؤدى المبالغ بالمحل المؤجر بالعملة المتداولة قانونا لا بمكان آخر ولا بكيفية أخرى.....

الشروط والتكاليف

- تم هذا الإيجار بالشروط و التكاليف القانونية و العادية في مثل هذا الشأن وخاصة التي تلتزم الطرف المستأجر بتنفيذها وهي:.....
1) يحصون المحل المؤجر و يحافظ عليه بالتزامات إيجارية وله الحرية في إحداث ما يبدأ له صالحا من التحسينات غير أنه لايسوغ له عند إنتهاء أمد الإيجار أن يطلب المستأجر بأي تعويض بسبب التحسينات بحيث أنه يرجعه عند إنتهاء الإيجار على الحالة التي أخده عليها.....
2)-لا يسوغ له إحداث أي تغيير و لاهدم و لافتح جدار دون إذن كتابي من المؤجر.....
3) يتحمل المضايقات و يترك القيام بأعمال الترميمات سواء كبيرة كانت أو صغيرة وكذا التحسينات و التغييرات و البناء ات الجديدة التي يراها المؤجر ملائمة ولو تجاوزت مدتها أربعين يوما دون أن يكون له الحق في طلب تعويض أو نقص في الإيجار المحدد فيما بعد.....
4)- يؤدي جميع الضرائب و الرسوم التي يتحملها أو يخضع لها المستأجر (ة) خاصة ويقوم بكافة التكاليف (الكهرباء، الغاز، الماء و رفع القمامات والهاتف ان وجد) و غيرها للبلدية و يبرر ذلك باستظهار وصل للمؤجر(ة) يوم خروجه من المحل حتى لا يكون أي قيام المؤجر.....

الصفحة الثالثة





(5)- عليه أن يضمن ضد الحريق والأخطار المحتملة ودعاوي الجيران عناده و أئاته و مستخدمية لدى شركة التأمين المختصة مدة الإيجار بمبلغ مدة كافيين و يواصل التأمينات و يؤدي بالضبط الأقساط والإشتراكات والتأمين ويدرر ذلك للمؤجر (ة) باستظهار وصل التأمين بمجرد طلبه .

(6) - لا يسوغ له (أ) الرجوع ضد المؤجر (ة) في حالة وقوع حوادث في المحل المؤجر سواء له أولعماله لأي سبب كان.

(7)- يجوز للشركة المستأجرة المذكورة أعلاه الإيجار من الباطن حسب المدة المحددة في هذا العقد (أي خمسة سنوات) وذلك بموجب إذن كتابي صريح المحرر من طرف المؤجر و المؤرخ بتاريخ 2022/06/15-----

(8) يلتزم المستأجر(ة) باستغلال المحل المؤجر في الغرض المعين أعلاه، وعليه أن يحفظ بنفس الاستعمال في المحل المؤجر و لا يسعه بأي حال تغيير تخصيصه إلا بإذن صريح وكتابي من المؤجر(ة).

(9) في حالة إفلاس أو تصفية قضائية للمستأجر(ة) فإن هذا الإيجار يفسخ بقوة القانون من تاريخ الحكم بالتفليس أو التصفية القضائية إن ظهر ذلك على المؤجر(ة) دون أن يمكن لدائني المستأجر(ة) بأي سبب كان مواصلة الاستغلال بشخص آخر و لأبصفة أخرى و لا التنازل في هذا الإيجار للمدة الباقية .

(10) يلتزم المؤجر(ة) من جهته بصيانة المحل المؤجر بحيث يبقى على حالته الراهنة حتى تستطيع المستأجر(ة) إستغلاله حسبما أعد لها دون شغب أو عرقلة .

(11) يتحمل المستأجر(ة) جميع المصاريف والحقوق الخاصة بهذا العقد مع الأتعاب الناشئة عنهما وغير ذلك من التوابع العادية و القانونية بما فيها أجره النسخة التنفيذية للمؤجر(ة) .

ولقد تم التأمين على العقار المذكور أعلاه من طرف المؤجر لدى الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين تحت رقم 2022000989 الصادرة بتاريخ 2022/06/15 -- . وإلزام المستأجر بإخلاء الأماكن المستأجرة بمجرد انتهاء مدة الإيجار دون حاجة إلى التنبيه بالإخلاء ودون الحق في التعويض الإستحقاقية-----

شروط خاص : اتفق الطرفان (المؤجر و مسير الشركة المستأجرة)على أن تعين الهيئة المستأجرة بسناني (JARDINIER) ليقوم بصيانة الحظيرة بنزع الأعشاب دورياً المحاطة بهذه الحظيرة ،على نفقته الخاصة .

الصفحة الرابع



الموطن /

لتنفيذ هذا العقد وتوابعه اختار الطرفان موطنهما سكناهما المبين في أعلاه

التسجيل /

سيكون هذا العقد محل تسجيل بمفتشية الطابع والتسجيل بالشرافة وذلك بوضع ختم
الطابع المنقولة طبقاً للمادة 208 من قانون التسجيل المعدل والمتمم

التأشير /

إثباتاً لما ذكره
حرر وإنعقد بمكتب التوثيق الكائن مقره بدالي إبراهيم حي عين الله تعاونية
المستقبل رقم 320
* سنة /الفين و اثنان وعشرون.....
* اليوم/الثامن و العشرين من شهر جوان.....
ويعد التلاوة وقع وبصم الطرفين مع الموثقة

الصفحة الخامسة والأخيرة
الموثقة



MARS LOGISTIQUE
688 Rue des freres Madani El Madania Alger
N.º D'IDENTIFICATION: 000816189027926

EDITION DU: 02/05/2024 9:21
EXERCICE: 01/01/23 AU 31/12/23
PERIODE DU: 01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2022
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou negatif				
Immobilisations incorporelles	9 771 958,30	6 819 458,65	2 952 499,65	4 088 449,91
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtimens				
Autres immobilisations corporelles	2 023 970 900,66	1 342 843 939,22	681 126 961,44	603 854 936,94
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	18 726 686,51		18 726 686,51	13 167 889,56
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	500 000,00		500 000,00	500 000,00
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	7 753 531,72		7 753 531,72	7 753 531,72
Impôts différés actif	6 526,67		6 526,67	6 526,67
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 060 729 583,86	1 349 663 397,87	711 066 185,99	629 351 344,80
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	7 754 546,13		7 764 546,13	19 164 515,84
Créances et emplois assimilés			0,00	
Clients	252 856 298,93		252 866 298,93	165 226 945,18
Autres débiteurs	254 130 038,80		254 160 038,80	67 581 362,56
Impôts et assimilés	18 441 968,73		18 441 968,73	5 800 576,14
Autres créances et emplois assimilés	1 135 077,23		1 185 077,23	2 713 314,38
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	64 426 987,95		64 426 987,95	13 290 373,28
TOTAL ACTIF COURANT	596 844 917,77	0,00	596 844 917,77	273 777 097,38
TOTAL GENERAL ACTIF	2 657 574 501,63	1 349 663 397,87	1 307 911 103,76	903 128 442,18

MARS LOGISTIQUE

88 Rue des Ireres Madani El Madania Alger
N° D'IDENTIFICATION:000816189027926

EDITION DU: 02/05/2024 10: 2

EXERCICE: 01/01/23 AU 31/12/23
PERIODE DU: 01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE 2023	2022
CAPITAUX PROPRES		
Capital emis	140 000 000,00	140 000 000,00
Capital non appelee		
Primes et reserves - Reserves consolidees (1)	14 000 000,00	14 000 000,00
Ecart de revaluation		
Ecart dequivalence (1)		
Resultat net - Resultat net part du groupe	141 141 529,94	90 674 922,74
Autres capitaux propres - Report à nouveau	126 963 112,69	36 288 189,95
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	422 104 642,63	280 963 112,69
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	149 941 100,11	169 609 683,55
Impots (différés et provisionnaires)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	149 941 100,11	169 609 683,55
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	197 329 015,62	99 221 391,23
Impots	76 145 819,95	34 408 263,96
Autres dettes	339 963 342,47	227 751 451,85
Tresorerie passif	122 427 182,78	88 174 538,90
TOTAL III	735 865 361,02	448 555 645,94
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	1 307 911 103,76	900 128 442,18

الملحق رقم 07: جدول حسابات النتائج لسنة 2023

MARS LOGISTIQUE

88 Rue des freres Madani El Madania Alger
NÂ° D'IDENTIFICATION:000816189027926

EDITION DU:02/05/2024 09:27:00
EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23
PERIODE DU:01/01/23 AU 31/12/23

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE 2023	2022
Ventes et produits annexes	2 061 909 005,68	995 552 319,26
Variation stocks produits finis et en cours		
Production immobilisee		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	2 061 909 005,68	995 552 319,26
Achats consommés	-69 000 741,89	-20 218 880,64
Services extérieurs et autres consommations	-1 215 086 313,79	-530 417 875,18
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-1 284 087 055,78	-650 636 755,82
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	777 821 948,90	444 915 563,44
Charges de personnel	-459 919 180,67	-203 957 926,34
Impôts, taxes et versements assimilés	-36 082 750,31	-14 986 236,61
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	281 829 018,92	225 959 400,49
Autres produits operationnels	31 324 295,77	6 948 990,55
Autres charges operationnelles	-5 117 877,35	-1 328 816,54
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-143 608 386,14	-126 655 160,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		0,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL	164 518 042,20	104 924 414,50
Produits financiers	29 590 267,28	6 240 756,06
Charges financières	-3 376 512,26	-4 615 019,82
VI-RESULTAT FINANCIER	26 213 755,02	1 625 736,24
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	190 731 797,22	106 550 150,74
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	49 590 267,28	-15 875 158,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	838 736 812,85	1 068 742 065,87
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-697 594 983,01	-818 067 073,13
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	141 141 529,94	90 674 992,74
Elements extraordinaires (produits) (à préciser)		
Elements extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	141 141 529,94	90 674 992,74

الملحق رقم 08: جدول التدفقات النقدية لسنة 2023

MARS LOGISTIQUE

88 Rue des Freres Madani, El Madania Alger
N° d'IDENTIFICATION:000815189027926

EDITION DU:02/05/2024 9:31
EXERCICE 01/01/23 AU 31/12/23
PERIODE DU:01/01/23 AU 31/12/23

TABEAU DES FLUX DE TRESORERIE

LIBELLE	NOTE	2023	2022
Flux de tresorerie provenant des activites operationnelles			
Encaissements recus des clients		3 721 967 770,64	3 838 084 531,81
Sommes versees aux fournisseurs et au personnel		-3 540 686 146,77	-3 820 216 544,17
Interets et autres frais financiers payes		-29 333 615,27	-23 374 422,33
Impots sur les resultats payes		-31 761 316,00	-12 279 205,00
Operations en attente de classement (47) (iii)		-4 239 174,58	
Flux de tresorerie avant elements extra-ordinaires		1 15 947 518,24	-17 785 639,69
Flux de tresorerie lie a des elements extraordinaires		943 317,42	-389 259,67
Flux de tresorerie net provenant des activites operationnelles (A)		116 890 635,66	-18 174 899,36
Flux de tresorerie net provenant des activites d'investissement			
Decaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-11 953 164,08	-111 468 726,33
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			-7 203 531,72
Decaissements sur acquisitions d'immobilisations financieres			17 423 829,68
Encaissements sur cessions d'immobilisations financieres		3 265 113,17	9 027 168,94
Intrets encaisses sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de resultats recus			
Flux de tresorerie net provenant des activites d'investissements (B)		-108 688 050,91	-92 221 259,53
Flux de tresorerie provenant des activites de financement			
Encaissements suite a l'emission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuees			
Encaissements provenant d'emprunts		30 000 000,00	20 000 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assemblees		-1 61 015 394,91	
Flux de tresorerie net provenant des activites de financement (C)		-131 015 394,91	20 000 000,00
Incidences des variations de taux de change sur liquidites et quasi-liquidites			
Variation de tresorerie de la periode (A+B+C)		-122 812 610,16	-90 396 158,89
Tresorerie ou equivalent de tresorerie au debut de la periode		-135 187 684,67	-55 655 779,34
Tresorerie ou equivalent de tresorerie a la fin de la periode		-258 000 194,83	-135 187 684,67
Variation de la tresorerie de la periode		-122 812 610,16	-79 531 805,33
Rapprochement avec le resultat comptable		-476 196 930,89	-160 881 790,81
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie			-10 864 353,56



MARS LOGISTIQUE
88 Rue des freres Madani El Madania Alger
NA° D'IDENTIFICATION:0000816189027826

EDITION DU:02/05/2024 09:27:00
EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23
PERIODE DU:01/01/23 AU 31/12/23

TABLEAU DE VARIATIONS DES CAPITAUX PROPRES

	CAPITAL	PRIMES ET RESERVES	RESULTAT NET ET AUTRE CAPITAUX PROPRES (report à nouveau)	TOTAL
AU 31/12/2022	140 000 000,00	14 000 000,00	126 963 112,69	280 963 112,69
EFFET DES CHANGEMENT DE METHODE COMPTABLE				
CORRECTION D'ERREURS				
REVOULUTION DES BIENS IMMEBILIERS				
AUGMENTATION DE CAPITAL			141 141 529,94	
RESULTAT D'EXERCICE	140 000 000,00	14 000 000,00	268 104 642,63	422 104 642,63
AU 31/12/2023				



الملحق رقم 10: معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر

VIII. TABLEAU D'AMORTISSEMENT DE L'EMPRUNT ET CAPACITE D'AUTOFINANCEMENT :

ETAT DE L'EMPRUNT	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
Capital restant dû	240 000 000	180 000 000	120 000 000	60 000 000	0
Intérêts	14 500 000	13 200 000	11 700 000	10 400 000	9 300 000
Provision	40 000 000	40 000 000	40 000 000	40 000 000	40 000 000
Annuité	74 500 000	73 200 000	71 700 000	69 800 000	67 300 000

- Observations:
- Taux nominal : 5,5%
 - Durée de remboursement : 5 ans
 - Modalité de remboursement : remboursement par amortissement constant



الملحق رقم 11: بطاقة وصفية عن معدلات الفائدة في البنوك الجزائرية

FICHE DESCRIPTIVE

SECTEUR D'ACTIVITE : Secteur Privé

TYPE DE PRET : 11 00 - C.M.T. Equipement

TYPE DE CLIENT : 04 - 05 - 06 - 07 - 24 - 30 - 41 - 42

DEFINITION : Crédit à moyen terme octroyé aux entreprises privées et destiné à financer l'acquisition d'équipements et la réalisation de projets industriels et commerciaux

DOSSIER FINANCIER : Demande de financement - 3 derniers bilans et comptes d'exploitation - Rapport d'évaluation pour les projets neufs ou lorsque les équipements concernent une extension - Facture proforma et /ou devis.

SERIE DU COMPTE DE PRET : 234

MONTANT MINIMUM : 100.000 DA / MONTANT MAXIMUM : 750 MDA

DUREE MINIMUM : 2 ans / DUREE MAXIMUM : 7 ans

DIFFERE POSSIBLE : Total / DUREE POSSIBLE DU DIFFERE : 2ans

TAUX D'INTERET VARIABLE: TB+ MARG: 3%
TAUX D'INTERETS DE RETARD : T.B + MARGE 3% + pénalité de retard: 2%
COMMISSION D'ENGAGEMENT : 0,25%

DATE LIMITE D'UTILISATION : 24 mois maximum

PERIODICITE DE REMBOURSEMENT trimestrielle / amortissement constant

PERIODICITE DE PAIEMENT DES INTER.INTERC. : à première échéance en cas de différé partielle ou apitalisation en cas de différé total

GARANTIES ET RESERVES BLOQUANTES : Délégation d'assurance (018) - Caution solidaire: les associés (011) et LCAC (019) pour les sociétés privées - Nantissement du fonds de commerce étendu au matériel (005) ou engagement d'hypothèque (003) pour les projets neufs - Engagement de nantissement des équipements financés (034) - Apport personnel ou autofinancement en espèces (021) et /ou apport personnel ou autofinancement en nature (022)Extrait de role appuré (025) - Attestation CNASAT appurée (024) -

GARANTIES RESERVES NON BLOQUANTES : Nantissement des équipements (006) et/ ou nantissement du matériel roulant (007) financés

JUSTIFICATIFS A PRODUIRE AU MOMENT DU DEBLOCAGE : facture proforma ou justificatif probant en cas de réalisation d'un projet en règle

ORGANE DE DECISIONS : agence, succursale, DFAP, selon la délégation de pouvoirs

FICHE DESCRIPTIVE

SECTEUR D'ACTIVITE : Secteur Public, Privé	
TYPE DE PRÊT : à déterminer - C.L.T équipement	
TYPE DE CLIENT :	Public 10, 11, 12 Privé 05
DEFINITION : Crédit à long terme octroyé aux entreprises publiques et privés et destiné à financer l'acquisition d'équipement et la réalisation de projets industrielles et commerciaux	
DOSSIER FINANCIER : - Acte de propriété ou acte de concession - RC ou document équivalent - bilans et TCR des 3 derniers exercices et/ou prévisionnels sur 05 ans - rapports du commissaire aux comptes - situation fiscale et parafiscale - étude technico-économique- Demande de financement -Rapport d'évaluation pour les projets neufs facture pro forma et / ou devis - documents divers (avantages obtenus...)	
SERIE DU COMPTE DE PRÊT : à déterminer	
MONTANT MINIMUM : 100.000 DA / MONTANT MAXIMUM : 50.000.000.000 DA	
DATE LIMITE D'UTILISATION : 72 mois maximum.	
DUREE MINIMUM : 7 ans / DUREE MAXIMUM : 30 ans	
DIFFERE POSSIBLE : partiel ou total / DUREE POSSIBLE DU DIFFERE : 05 ans	
TAUX D'INTERET : taux en vigueur 5,25% (note de service DGA/ICT N°01/2005 du 13/01/2005)	
TAUX D'INTERET DE RETARD : 5,25% + pénalité de retard 2%	
PRIODICITE DE REMBOURSEMENT : trimestrielle, semestrielle, annuelle.	
PRIODICITE DE PAIEMENT DES INTER.INTERC : à la première échéance	
Frais d'étude de dossier :	
Montant de la créance : <= 50.000.000 DA	Montant des frais : 10.000 DA
Montant de la créance : > 50.000.000 DA et <= 100.000.000 DA	Montant des frais : 20.000 DA
Montant de la créance : > 100.000.000 DA	Montant des frais : 50.000 DA
GARANTIES ET RESERVES BLOQUANTES : Suivant PV Comités de crédit	
GARANTIES ET RESERVES NON BLOQUANTES : Suivant PV Comités de crédit	
JUSTIFICATIFS A PRODUIRE AU MOMENT DU DEBLOCAGE : paiement direct en faveur du fournisseur	
ORGANE DE DECISIONS : Comités de crédit (DGA/Engagement, Direction Générale)	